المُستقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعاتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	**للمؤسسات**
100 $ للنسخة الورقية.	150 $ للنسخة الورقية.
10 $ للنسخة الإلكترونية.	40 $ للنسخة الإلكترونية.
105 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 900 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **سبعة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الحادية والأربعون | الثامن والسبعون والأربعمئة | كانون الأول/ديسمبر 2018

المحتويات

■ **افتتاحية العدد**

□ **التطبيع والمطبِّعون والمواجهة** ..... علي محمد فخرو 7

دراسات

□ **الانتخابات النيابية في العراق 2018 وملامح الخريطة السياسية الجديدة** ..... وليد كاصد الزيدي 11

تقدّم هذه الدراسة قراءة تحليلية للانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة التي أجريت في منتصف عام 2018، وهي الانتخابات الرابعة منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 والانتخابات الثانية منذ الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011. تغطي الدراسة مجمل مسار العملية الانتخابية والأجواء السياسية والأطر القانونية التي أجريت في ظلها، وخريطة التحالفات التي خيضت المعركة الانتخابية على أساسها، وأهم الممارسات والتجاوزات السياسية والمالية والقانونية والإعلامية التي حصلت في سياقها، كما تتناول الدراسة دلالات الانتخابات وتغيرات المشهد السياسي بعدها، وخريطة القوى السياسية التي أفرزتها هذه الانتخابات وانعكاسها على مشهد تأليف الحكومة الجديدة في العراق.

□ **اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي** .... عصام شروف 37

تصاعدت في السنوات الأخيرة وتيرة الخلافات بين دول المنبع ودول المصبّ في حوض النيل، بعد توقيع دول المنبع اتفاقية عنتيبي في أوغندا

رئيسة التحرير: لونا أبو سويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

عام 2010 ـ في غياب دولتي المصب السودان ومصر ـ التي تتنكّر لجميع الاتفاقيات المنظِّمة والمقرِّرة لحقوق مصر التاريخية في تلك المياه، وقد تمثّلت نقاط الخلاف الرئيسية في مطالبة دول المنبع بإعادة النظر في الاتفاقيات القديمة، بدعوى أنها اتفاقات متوارثة من حقبة الاستعمار وبالتالي لا تتحمل الدول المستقلة تبعاتها، إضافة إلى مطالبتها بالاستغلال المتساوي لحوض النيل، لتلبية الحاجات المائية المتزايدة لبعض دولها، مهددة بتنفيذ مشروعات مائية من دون إخطار دول المصب بها. تقدّم هذه الدراسة قراءة تاريخية ـ قانونية لأزمة مياه نهر النيل بين دول المنبع ودول المصب، والمخاطر التي تتعرض دول المصب لها بسبب الإجراءات والمشاريع المستحدثة في دول المنبع لرفع مستوى الإفادة لديها من مياه النيل.

□ **النكبة الفلسطينية وتأسيس «إسرائيل» في مسردات التاريخ العالمي (دراسة نقدية في التاريخ الموسوعي المقارن)** ..... سيّار الجميل 54

تعالج هذه الدراسة ظاهرة تاريخية خطيرة تتعلق بطريقة تناول النكبة الفلسطينية وتأسيس دولة «إسرائيل» في الأعمال الموسوعية العالمية. وحاجة العالم إلى رؤية عربية مستندة إلى الحقائق التي تدحض الرواية الصهيونية الأسطورية. وتتوقف الدراسة عند نقد عشرة نماذج موسوعية عالمية، وهي تتضمن تحليلاً وافياً للحوار الساخن الذي حصل عام 1961 في جامعة ماغيل الكندية بين المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي وبين السفير الإسرائيلي في كندا. وتنتهي الدراسة باستنتاجات ومقترحات أهمها المطالبة برؤية عربية موحدة لهذا الموضوع وتاريخه تنشر موسوعياً باللغات الحية إلى العالم.

□ **لماذا تطول اضطرابات «الشرق الأوسط»؟**
مقاربة «صورية» ..... محمود باكير 68

تشهد منطقة الشرق الأوسط اضطرابات عبر تاريخها الطويل، يعود جزء منها إلى الصراعات السياسية والأيديولوجية التي تعرفها المنطقة، وهو ما يؤدي إلى استنفاد جزء مهم من طاقات شعوبها. لكن لماذا تطول الصراعات في المنطقة؟ تسعى هذه الدراسة لتقديم إجابة صورية عن ذلك السؤال، من خلال علاقة الرياضيات بعقل الإنسان، كونها المدخل لفهم هذه المعضلة التي تفضي إلى استدامة الصراعات. فما يجري في عقول سكان المنطقة هو حالة خاصة من تلك العلاقة. وترى الدراسة أن العادات الإدراكية ليست نفسها في جميع مناطق العالم، وكذلك الحال في الظروف الخاصة للإنسان التي يمكن أن تطوّر «منظومة ذهنية» خاصة به، فرداً كان أو مجموعة. وغالباً ما تطبع هذه «المنظومة» مخرجات تفكيره بطابعها. وتبين الدراسة أن هذه «المنظومات الذهنية» تزاحم العقل في وظيفته السامية، وكثيراً ما تكون بديلاً منه، من دون أن نشعر بذلك، وفي هذا تكمن خطورتها.

□ **البلدان العربية والإسلامية في استطلاعات الرأي العام الأمريكية (1935 ـ 2018)** ..... أيمن منصور ندا 87

تقدّم هذه الدراسة تحليلاً لاتجاهات الرأي العام الأمريكي تجاه البلدان العربية والإسلامية خلال العقود الثمانية الماضية، أي مذ أنشئت استطلاعات الرأي الأمريكية في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين وحتى اليوم. تحلل الدراسة مخرجات تلك الاستطلاعات، وأبعاد الصورة العامة للدول والشعوب العربية في مخيِّلة العقل الأمريكي، وتحدد أهم الموضوعات التي ركزت عليها استطلاعات الرأي الأمريكية في ما يتعلق بالبلدان والشعوب العربية والإسلامية، ثم تحدد الأوزان النسبية لكل قضية من هذه القضايا في ما يتعلق بكل دولة على حدة، من هذه القضايا طبعاً قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

□ **«الحكم الذاتي»: دراسة حول المفهوم والنموذج** ..... علي الجرباوي 109

تحاول هذه الدراسة سبر غور مفهوم «الحكم الذاتي» من خلال إلقاء الضوء على منبعه الفكري، وذلك بالانطلاق من معالجة جون ستيورات ميل لكيفية حماية «الكينونة الفردية»، وتمددها لتصبح «حقوق الأقلية»، من احتمال «طغيان الأغلبية». ويقود ذلك إلى تتبّع انتقال هذا المفهوم من المجال الشخصي الخاص للفرد في علاقته بالمجتمع، ليعالج من الناحية السياسية علاقة الأقلية بالأغلبية داخل الدولة. ومن أجل فهم هذه العلاقة، كان من الضروري بحث مدى اشتمال حق تقرير المصير على حقوق الأقلية كجماعة، وتحليل علاقة «الحكم الذاتي» بالدولة. كما تعرض الدراسة الصنوف المختلفة من «الحكم الذاتي»، وتعرض إيجابيات وسلبيات تطبيق كل منها.

■ مقابلة

□ **الدراسات العربية والإسلامية في الغرب: التاريخ الاقتصادي الاجتماعي وأزمة الثقافة: مقابلة أنطونيو بلليتيري** .. أجرى المقابلة: يوسف الصواني 131

■ كتب وقراءات

□ **الصراع العربي ـ الصهيوني: متغيراته ومستجداته، 1949 ـ 2009** (عوني فرسخ) ..... أحمد سعيد نوفل 142

□ **جمالية العيش المشترك** (فتحي التريكي (معد)) ..... خالد صلاح حنفي 147

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... كابي الخوري 153

الكتب العربية: التنمية في هوامش الخليج؛ الذكاء الاقتصادي: دراسات في الاقتصاد السياسي للتنمية؛ التنافس الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط؛ الظلم في العالم العربي والطريق إلى العدل.

الكتب الأجنبية: Postcolonial France: Race, Islam, and the Future of the Republic; Losing Military Supremacy: The Myopia of American Strategic Planning; The Hell of Good Intentions: America's Foreign Policy Elite and the Decline of U.S. Primacy; Civil Society in Algeria: Activism, Identity and the Democratic Process.

التقارير البحثية: The United Arab Emirates in the Horn of Africa; New Saudi Statement on Khashoggi's Killing: Policy Response.

■ الملف الإحصائي

□ **الملف الإحصائي الرقم (140): العجز الغذائي في البلدان العربية: مؤشرات مختارة** ..... كابي الخوري 164

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

صورة الغلاف: قوس النصر في مدينة صور الأثرية ـ جنوب لبنان.

التطبيع والمطبِّعون والمواجهة

علي محمد فخرو(*)

كاتب ومفكر سياسي عربي من البحرين،
ورئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

للنظر في موضوع التطبيع والمطبِّعين مع الكيان الصهيوني في فلسطين العربية المحتلّة بموضوعية، وفي الوقت نفسه بالتزام بالثوابت القومية، يجدر أولاً إبراز الأسس والمعايير والقيم والالتزامات التي يجب أن تحكم الموضوع الفلسطيني برمَّته.

أولاً، التأكيد القاطع أن فلسطين أرض عربية، وهي جزء جغرافي استراتيجي بالغ الأهمية من الوطن العربي، إذ إنها الجزء الذي يربط الجناح الشرقي بالجناح الغربي من هذا الوطن، وبالتالي يجعل وحدة الوطن العربي ووحدة الأمة العربية في المستقبل هدفاً ممكن التحقيق.

من هنا فإن عروبة فلسطين هي في قلب الهدف القومي الوحدوي العربي الذي ناضلت، وتناضل وستناضل، أجيال عربية من أجل تحقيقه كمدخل لنهوض وأمن وتنمية المجتمع العربي برمّته.

ثانياً، وكنتيجة للبديهية الأولى، فإن غزو واحتلال فلسطين من جانب اليهود الصهاينة وتشريد الملايين من شعبها العربي إلى خارج وطنهم التاريخي هو اعتداء استعماري استيطاني استئصالي، لا على الشعب العربي الفلسطيني فقط، وإنما أيضاً، وبنفس القوة والخطورة، على شعوب الأمة العربية كافة. لذلك فإن الكيان الصهيوني هو عدو لكل العرب، ولا يمكن التسليم له بأي جزء من فلسطين العربية. وهذا يعني أن مشروع الدولتين، حتى لو قبل به الفلسطينيون وبعض العرب كمرحلة مؤقتة تفرضها موازين القوى، هو مشروع مرفوض من حيث المبدأ، وبالتالي فإن اعتراف اتفاقية أوسلو بسلطة ذلك الكيان على الجزء الفلسطيني المحتل في عام 1948 هو اعتراف غير شرعي لأنه تمَّ بالقسر والتهديد والتجويع والوعود الكاذبة.

أقصى ما يمكن القبول به هو دولة فلسطينية ديمقراطية يتعايش فيها اليهود المسالمون مع المسيحيين والمسلمين العرب، وهي دولة قطرية عربية، عضو في جامعة الدول العربية، ينطبق

(*) البريد الإلكتروني: dramfakhro@gmail.com.

عليها كل ما ينطبق على بقية أقطار الوطن العربي من التزامات ومن تحولات مستقبلية تقرِّرها أجيال المستقبل العربية ضمن سعيها المستمر لقيام الوحدة العربية، أيَّاً سيكون شكلها، وأيّاً ستكون خطوات تدرُّجها، طال الزمن أم قصُر.

وثالثاً، فإن المشروع الصهيوني أكد، منذ انطلاقاته الأولى، وبلسان أعداد كبيرة من قادته، وبتسجيلات كتابية في ملايين الصفحات، أن الوطن الصهيوني النهائي المطلوب سيمتدُّ، معتمداً على أساطير دينية مختلقة ومتخيَّلة وتزويرات تاريخية، من النيل إلى الفرات. وهو، إذاً، مشروع استعماري حربي توسُّعي ضد كلّ العرب وضدّ وجودهم في قلب وطنهم العربي، وهو مشروع لن يقبل بأقلَّ من هيمنة جغرافية واقتصادية وسياسية وعسكرية على الوجود العربي المستقبلي.

يكفي أن نتذكر مشروع الصهيوني ورئيس الكيان السابق، شمعون بيريز، القائل بضرورة قيام شرق أوسط عربي ـ «إسرائيلي» موسَّع جديد يقوم على تفوُّق وقيادة علمية وتكنولوجية واقتصادية صهيونية، وعلى تمويل مالي عربي وقوة عمل رخيصة عربية وسوق عربي كبير واحد مشترك... يكفي أن نتذكر ذلك حتى نعرف ما ينتظر كل العرب، وليس الفلسطينيين منهم فقط، من إذلال واستغلال وخضوع للماكنة الصهيونية، ولمن يستعملها من دول الغرب، للسيطرة على الثروات العربية ونهبها من جانب النظام الرأسمالي العولمي الممنهج المتوحِّش.

ورابعاً، وفي ضوء كل ذلك، فإن فكرة السلام والتعايش مع الكيان الصهيوني، وذلك، كما يدَّعي المطبِّعون من أجل دخول العرب عصر العلم والتكنولوجيا واجتذاب استثمارات الاقتصاد العولمي لبلاد العرب المتخلِّفة والمتعطشة للمساعدات الخارجية، هي فكرة وهمية، مبنيَّة على تصورات ساذجة؛ فلا الغرب الرأسمالي الجشع، الذي خبر العرب وعوده وحيله وأكاذيبه طوال القرن العشرين، ولا العداء الصهيوني التاريخي المتمثل بعشرات التصريحات القائلة بضرورة إبقاء العرب متخلِّفين ومجزَّئين ضعافاً لا يوجِّهون أي خطر من أي نوع كان للوجود الصهيوني في كل أرض العرب، هما في وارد مساعدة العرب على النهوض من تخلُّفهم التاريخي المأسوي البشع. وحتى لو تغيَّرت طبيعة الطرفين فإن الثمن سيكون استباحة لأرض العرب ونهباً لثروات شعوبها وإلحاقاً للوطن العربي المهمَّش بالمركزية الغربية الاستعمارية.

وخامساً، وأخيراً، فقد وقَّعت عدة أقطار عربية معاهدات واتفاقيات سلام وتعاون مع الكيان الصهيوني، فما الذي كسبته تلك الأقطار العربية من وراء تلك التنازلات والأحلام الوهمية؟ هل أدَّى ذلك إلى أوضاع اقتصادية أفضل؟ أم أن تلك الأقطار تعيش اليوم أسوأ وأحلك أوضاعها الاقتصادية المتردِّية؟ ويعرف القاصي والداني أن الكيان الصهيوني يريد وسيسعى لجعل كل تنازل اقتصادي وأمني وكل اعتراف تطبيعي في تلك الاتفاقيات تنازلاً أبدياً لا رجعة عنه وحقاً وجودياً ضرورياً لقوة وأمن الكيان الصهيوني.

لنستمع إلى التصريحات الصهيونية في أيامنا الحالية في شأن انتهاء حقبة الامتياز المائية والجغرافية التي أعطيت للكيان الصهيوني، كجزء من اتفاق وادي عربة بين الكيان والأردن، لنعرف أن المؤقت في العقل الصهيوني هو دائم ومخلَّد. فما إن طالبت السلطات الأردنية بإرجاع المناطق المؤجرة للكيان الصهيوني في وادي عربة، التي انتهت مدة تأجيرها بعد مرور خمس وعشرين سنة في عامنا هذا، حتى أعلن القادة الصهاينة أنهم سيصرُّون على التفاوض في شأن تجديد ذلك التأجير. ويعرف الجميع معنى كلمة التفاوض مع الكيان الصهيوني، الذي سيجيِّش كل قوى الضغط

الأمريكية ليجعل التفاوض مدخلاً لتحقيق كل المطالب الصهيونية، وليرغم الحكومة الأردنية على قبول كل التنازلات الوطنية والاقتصادية المطلوبة.

ولنا عبرة في مفاوضات أوسلو الشهيرة بينما بين سلطة الكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية، التي كان من المفروض أن توصل إلى حلٍّ عادل للموضوع الفلسطيني خلال خمس سنوات كحدٍّ أعلى، وإذا بخمس وعشرين سنة تمرّ من دون الوصول إلى حل. أثناء تلك المدة ماطل الصهاينة حول كل نقطة وبنوا مزيداً من المستوطنات، وهوَّدوا القدس، واستولوا على نصف الضفة الغربية وضمُّوها رسمياً لكيانهم، وأبقوا ملايين الفلسطينيين في المنافي والملاجئ خارج وطنهم. أما الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف والداعم والمندمج العضوي في المشروع الصهيوني، فإنها أبقت تلك المفاوضات عديمة الجدوى وجثة ما بين الحياة والموت، باستعمال الضغوط والابتزاز والوعود الكاذبة، وبمنع كل دول العالم من امتلاك ضمير أو أخلاق في أي مجال دولي سياسي أو حقوقي تجاه الموضوع الفلسطيني، إلّا إذا كان في مصلحة ترسيخ الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة.

وفي الحقبة الأخيرة، وخصوصاً بعد تسلُّم رئيس ـ وصفته عشرات الكتب الأمريكية وشخَّصه عشرات الاختصاصيين الأمريكيين بالنرجسي غير المتوازن وغير الأخلاقي ـ مقاليد السلطة في واشنطن، ازدادت المؤامرة كبراً وعنفواناً. لقد ثبتت أمريكا الحق الصهيوني في أن تكون القدس عاصمة كيانه الأبدية؛ وجاهرت بعدم حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم تحت أيِّ مسمّى وأي وسيلة قانونية؛ ودشَّنت خطوات التآمر لتدمير مؤسسة الأونروا؛ ووعدت العالم بتقديم صفقة إذلالية حقيرة تحت مسمَّى «صفقة القرن»، توصل الموضوع الفلسطيني إلى نهايته المميتة وتؤكِّد الهيمنة التامة الكاملة الصهيونية على فلسطين وشعبها، وتقود إلى تطبيع كامل مع كل الأقطار العربية. وكجزء من هذه الصفقة أغوَتْ وابتزَّت العديد من سلطات ورجالات بعض الأقطار العربية للبدء باتخاذ خطوات التطبيع المتسارعة مع الكيان الصهيوني. ولقد عرفت أمريكا كيف تخلط الأوراق السياسية، وكيف تجيِّش وتموِّل وتسلِّح وتثبِّت من خلال استخباراتها، أشكالاً لا حصر لها من التنظيمات الجهادية المتزمِّتة الإرهابية في طول بلاد العرب وعرضها، وتنجح في جعل عبثية جنون تلك التنظيمات، زوراً وبهتاناً، تحت راية الدين الإسلامي. وكانت النتيجة هي إيصالنا إلى أن نعيش الوضع السريالي العربي الحالي، ونكتوي بنيران حركات الرِّدَّة الفكرية والسياسية والقومية التي نجحت في إدخال بعضنا في هوَس قبول المشروع الصهيوني والتطبيع معه تمهيداً لإدماجه الشامل في الحياة العربية.

في ضوء تلك الأسس الوجودية العربية، وضرورات الالتزامات القومية في حدِّها الأدنى، وتنامي الأخطار والمطامع من جانب الصهيونية في فلسطين وبقية أقطار الوطن العربي، لا يستطيع الإنسان إلّا أن يتساءل عن المبرِّرات والموجبات والمصالح التي تقف وراء اندفاع البعض الحالي نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني.

برَّر البعض توجههم نحو التطبيع بالقول إن مسيرة التنمية في بلاد العرب قد تعثَّرت بسبب أعباء الصِّراع العربي ـ الصهيوني المكلفة. ولكن هل أن التنمية في بلاد العرب قد تعثرت حقاً بسبب تلك الأعباء، أم أن التنمية قد تعثرت، كما تؤكدها مئات الدراسات والتقارير الدولية، بسبب الفساد المالي والسياسي والأخلاقي المتجذِّر في كثير من مؤسسات الحكم والإدارة العربية، وبسبب الاقتصاد الرَّيعي الذي يسمح بتركيز الثروة في يد أقلية، بعيداً من رقابة مؤسسات المجتمع المدني العربي ومشاركتها،

وبسبب الارتباط التابع العاجز مع مؤسسات الاقتصاد والمال الرأسمالية العولمية المهيمنة؟ فضلاً عن أن بعض الأنظمة العربية الوطنية دفعت ثمن مواقفها الاستقلالية بحرمانها الكثير من الميزات الاقتصادية في السوق العالمية التي كانت متاحة لغيرها من الحكومات والدول «المتعاونة» مع الغرب.

يبرِّر البعض الآخر بالقول إن الخلافات والصراعات العربية ـ الإيرانية قد وصلت إلى حدود إمكان الهيمنة الإيرانية على كل المشرق العربي. ولما كان الوضع الإقليمي العربي قد وصل إلى أقصى حدود التمزُّق والضعف، فإن الحكمة والضرورات الاستراتيجية تتطلبان بناء جبهة واحدة مع الكيان الصهيوني، المعادي بقوة وعنف لأي تمدُّد أو صعود إيراني في الشرق الأوسط، من أجل تطويق النفوذ الإيراني ومنع تمدُّده.

نحن العرب، لدينا ألف مشكلة ومشكلة مع إيران، وبعض قادتها ومؤسساتها يتحملون مسؤولية تفاقم الكثير من تلك المشاكل والصِّراعات؛ ولكن، هل حقاً أن الطريق لمواجهة وحلّ تلك القضايا مع إيران يمرّ عبر النفوذ والإمكانيات الصهيونية؟ ألا يكمن الحل وتكمن قوة المواجهة في بناء منظومة إقليمية قومية عربية، متناسقة ومتعاونة، قادرة على أن تواجه إيران بنديَّة وتوازن، وإقناعها بالتعايش السلمي مع جيرانها العرب؟

أليس الوضع العربي والانقسامات العربية العبثية والارتماء في أحضان الغرب الاستعماري هي السبب في تدخلات كل دول الجوار العربي، من مثل إيران وتركيا، ومن مثل العدو الصهيوني نفسه، الذي تعمل استخباراته ليل نهار على تمزيق لحمة المجتمعات العربية؟

وينبري آخرون من المطبّعين بالقول إن العرب هم في أشدّ الحاجة إلى التقدم العلمي والتكنولوجي الصهيوني. ولكن هل حقاً أن التقدم العلمي والتكنولوجي متركّز فقط في الكيان الصهيوني؟

أليس ذلك التقدم موجود في دول غربية وشرقيه كثيرة، وهو معروض للبيع وللتعاون لمن يريد أن يشتري أو يبني مشاريع مشتركة؟

ويتعلل بعض المطبِّعين بأن قسماً من الفلسطينيين يتعايشون مع الوجود الصهيوني ويعترفون بديمومة وجوده في الجزء الذي يحتله حالياً. ولكن هل يستطيع الفلسطيني، القابع تحت قبضة القوة الأمنية والقانونية والاقتصادية الصهيونية، والمواجه يومياً لكل أنواع المضايقات في معيشته الحياتية الأساسية، إلّا أن يتعايش مرحلياً مع سلطة ذلك الكيان؟

مع ذلك، ألا تقنع العديد من الانتفاضات الشعبية الفلسطينية الشاملة، والتضحيات الهائلة التي يقدمها الفلسطينيون يومياً، من مواجهة لقتل ممنهج متعمَّد، وتدمير منازل، واقتلاع أشجار، واستيلاء على أرض وسرقة مياه، وإبعاد عن الوطن، وإدخال إلى السجون من دون محاكمات عادلة... ألا يُقنع كل ذلك المطبّعين بأن لا يخذلوا الشعب الفلسطيني ويُدخلوه في حالة اليأس بسبب تطبيعهم المجاني مع عدو مجرم قاتل مستبيح للعمران وللبشر؟

هنا، نصل إلى ضرورة طرح السؤال المفصلي التالي: ما المطلوب؟ وما الخطوات العملية، سواءٌ من بعض الجهات الرسمية العربية أو من مؤسسات المجتمع المدني العربي، لمواجهة التطبيع الحالية والمطبّعين الخارجين عن إرادة شعوبهم؟

هذا سؤال يحتاج إلى أن تعالج جميع جوانبه العملية في الواقع العربي. ولأنه سؤال الساعة سنجيب عنه بتفصيل في افتتاحية أخرى مستقبلية □

الانتخابات النيابية في العراق 2018 وملامح الخريطة السياسية الجديدة

وليد كاصد الزيدي(*)

المدير العام السابق لدائرة العمليات في مفوضية الانتخابات العراقية.

مقدمة

في 12 أيار/مايو 2018، أجريت في العراق انتخابات مجلس النواب لجميع المحافظات الثماني عشرة من أجل شغل المقاعد الـ 329 في المجلس، أعقبها انتخاب رئيس الجمهورية الذي دعا إلى تأليف حكومة. وقد تم الاقتراع العام يوم 12 أيار/مايو 2018، وفي خارج البلاد يومي 10 و11 من نفس الشهر في 20 دولة، في حين تم التصويت الخاص في 10 أيار/مايو للقوات الأمنية العراقية.

تعَدّ الانتخابات الحالية 2018 هي الانتخابات الرابعة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 والثانية منذ الانسحاب الأمريكي في عام 2011، وتكمن أهميتها أنها تأتي بعد القضاء على تنظيم «داعش» الإرهابي عسكرياً وتحرير الأراضي العراقية منه.

كما أنها تأتي بعد نحو ثمانية أشهر من الاستفتاء الكردي للاستقلال في 25 أيلول/سبتمبر 2017 الذي زاد المشكلات احتداماً بين بغداد وأربيل، خصوصاً حول قضايا معقدة تستمر منذ عقود من الزمان، لدرجة أن مشكلة كركوك أصبحت متفاقمة ومستعصية، إضافة إلى بعض المناطق المتنازع عليها وفقاً للمادة 140 من الدستور.

أولاً: الإطار العام لانتخابات 2018

1 ـ الإطار السياسي

مجلس النواب هو الهيئة الرئيسة المنتخبة في العراق. ويتألف من 329 عضواً يُنتخبون لمدة أربع سنوات. يقر مجلس النواب القوانين الاتحادية، ويشرف على الهيئة التنفيذية، ويصادق على

(*) البريد الإلكتروني: waleedgasid@hotmail.com.

المعاهدات ويوافق على ترشيحات بعض المسؤولين. كما ينتخب الرئيس، الذي يختار بعد ذلك رئيس وزراء من الكتلة النيابية الأكبر في مجلس النواب.

كما يوافق مجلس النواب على التعيينات في محكمة التمييز الاتحادية، ورئيس الادعاء العام ورئيس هيئة التفتيش القضائي (كما يقترحه مجلس القضاء الأعلى). كذلك يوافق على تعيين رئيس أركان الجيش ومساعديه وتعيين القادة العسكريين وما فوق، ومدير الاستخبارات، بعد اقتراحه من مجلس الوزراء.

نظمت الأمم المتحدة في العراق اجتماعاً لقادة الكتل السياسية في البلاد يوم 28 آذار/مارس 2018 من أجل دعم إجراء انتخابات نزيهة، وضمان حياد الدولة والحكومة، كذلك من أجل الوصول إلى انتخابات خالية من التزوير. ولهذا الغرض حُـرِّرَ ميثاق الشرف الانتخابي، باتفاق ممثلي الائتلافات والأحزاب السياسية كافة على نص الميثاق وعلى الالتزام بقواعده، حيث تضمنت مسودة الميثاق 24 بنداً حُكمت خلالها الانتخابات البرلمانية العراقية عام 2018[1].

2 ـ الإطار القانوني للانتخابات

استند النظام القانوني لانتخابات 2018 بالدرجة الأساس إلى قانون انتخابات مجلس النواب الرقم 45 لسنة 2013 المعدل، وتعديليه الأول والثاني لسنة 2018. في حين استُخدم نظام التمثيل النسبي للقائمة المفتوحة في هذه الانتخابات. هذا النوع من الأنظمة الانتخابية يسمح للناخب باختيار كيان سياسي ومرشح محدد ضمن قائمة، أو كيان سياسي فقط[2]. طُبِّقَ النظام الانتخابي في المحافظات الثماني عشرة[3]، واعتبرت كل محافظة دائرة انتخابية واحدة، وخُصص لها عدد من المقاعد يتناسب مع عدد سكانها المقدرين حسب إحصاءات وزارة التخطيط، ثم جرى توزيع المقاعد في الدائرة الانتخابية بين المرشحين في القائمة المفتوحة حسب نظام توزيع المقاعد الرقم (12) لسنة 2018 الصادر عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات باستخدام طريقة سانت ليغو

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن بنود الميثاق، يمكن مراجعة موقع أخبار الأمم المتحدة، متوافر على الرابط التالي: <https://news.un.org/ar/story/2018/03/1005271>.

(2) يمكن تعريف الكيان السياسي بما يلي:

• طرف مسجل بموجب قانون انتخابات مجلس النواب الرقم (45) لسنة 2013، الذي يقدم قائمة بمرشحيه للانتخابات.

• كيان فردي، مثل مرشح مستقل؛ أو مزيج من الكيانين المذكورين أعلاه، مثل ائتلاف من حزبين سياسيين أو أكثر أو تقديم قائمة موحدة بالمرشحين للانتخابات.

(3) حصلت عدة تعديلات طفيفة على النظام الانتخابي الذي اعتُمِدَ منذ أول انتخابات أجريت مطلع عام 2005 حيث اتُبعَ النظام النسبي باستخدام القائمة المغلقة والدائرة الانتخابية الواحدة على مستوى العراق، الذي ما لبث أن تبدَّل إلى اعتماد المحافظة كدائرة انتخابية، وكانت صيغة الباقي الأقوى هي المعتمدة في توزيع المقاعد، ثم انتُقل إلى النظام النسبي باعتماد القائمة شبه المفتوحة منذ انتخابات مجالس المحافظات عام 2009 والانتخابات اللاحقة لها، في حين اعتمدت انتخابات مجالس المحافظات 2013 على صيغة «سانت ليغو» في توزيع المقاعد لأول مرة في تاريخ الانتخابات العراقية، كذلك اعتُمدت القائمة شبه المفتوحة في انتخابات مجلس النواب 2014، مع الانتقال إلى صيغة «سانت ليغو المعدلة» في هذه الانتخابات بقاسم انتخابي 1.7.

(Sainte-Lague) المعدّلة في توزيع المقاعد وبقاسم انتخابي 1.7 بعدما كان 1.6 في انتخابات 2014. تُخصّص المقاعد لأول مرة للأحزاب السياسية بناءً على عدد الأصوات الصحيحة التي تحصل عليها. وجرى بعد ذلك إعادة تصنيف المرشحين بناءً على عدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم. يعتبر المرشح الذي حصل على أعلى عدد من الأصوات في القائمة المفتوحة هو الفائز وما إلى ذلك من مرشحين. تم تغيير نظام الاحتساب من جانب المحكمة العليا من أجل أن تكون أكثر دقة.

كما استند الإطار القانوني إلى قانون الأحزاب السياسية الرقم 36 لسنة 2015 المعدل والأنظمة والإجراءات الصادرة عن المفوضية العليا للانتخابات.

3 ـ تمثيل النساء والمكونات

أ ـ تمثيل النساء

شخّصت تقارير مراقبة الانتخابات الأخيرة وجود تفاوت كبير بالإنفاق المالي للدعايات الانتخابية للأحزاب والقوائم الانتخابية، حتى فيما بين المرشحين داخل القائمة الواحدة.

وفقاً للمادة (4/49) من الدستور العراقي، فإن ما نسبته 25 بالمئة من مقاعد مجلس النواب يجب أن تشغلها نساء. كما ينص القانون الانتخابي على أن تتضمن قوائم الكيانات السياسية نسبة 25 بالمئة من النساء على الأقل. ولدى تقديم التحالفات والكيانات السياسية قوائم مرشحيها إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للحصول على اعتماد المرشح، يجب أن تكون هناك مرشحة واحدة على الأقل مدرجة بعد كل ثلاثة مرشحين. وبالمثل، يجب أن تحتفظ المرأة بنسبة 25 بالمئة من مقاعد مجلس النواب ككل. وإذا كان عدد النساء في القوائم أقل من عدد النساء المخصص ضمن الكوتا في مجلس النواب فتطبَّق آلية خاصة لإعادة ترتيب المرشحين في المحافظات التي تتمتع بأعلى نسبة من النساء المنتخبات.

ب ـ تمثيل المكونات

أضاف التعديل الأول لقانون الانتخابات الصادر عن مجلس النواب أواخر شهر كانون الثاني/ يناير 2018 مقعداً جديداً للكرد الفيليين في محافظة واسط ليصبح عدد مقاعد المكونات في عموم العراق تسعة مقاعد، إذ خُصِّصت تسعة مقاعد للأقليات على المستوى الوطني؛ منها خمسة مقاعد للمسيحيين (في بغداد ونينوى وكركوك ودهوك وأربيل)، ومقعد واحد للأيزيديين في نينوى؛ ومقعد واحد للصابئة المندائيين في بغداد؛ ومقعد واحد للشبك في نينوى؛ ومقعد واحد للفيليين في واسط). هذه المقاعد مدرجة ضمن قوائم الكيانات السياسية.

وقد جرى الحديث لأول مرة في الانتخابات العراقية منذ أول انتخابات أُجريت عام 2005، عن تدخلات وتأثيرات في التصويت لمقاعد المكونات من قبل كيانات كبيرة، إذ أصدر ائتلاف الرافدين بياناً بشأن نتائج الانتخابات النيابية، أشار فيه إلى مصادرة إرادة الكلدان السريان الأشوريين من خلال ـ ما وصفه ـ سرقة مقاعد الكوتا عبر أصوات من خارج المكوّن، وذلك عبر توجيه أصوات ناخبين من خارج المكوّن الكلداني السرياني الأشوري لصالح مرشحين موالين لتلك الجهات التي

وصفها بأنها لم تحترم مفاهيم التآخي ولا الشراكة الوطنية، مما أفرغ الكوتا من مفهومها بعدما تم تخصيصها بالأساس كتمييز إيجابي لضمان حقوق شعب أصلي بين مكونات تفوقه عدداً وإمكانات وتمتلك سلطة المال والقرار السياسي[4].

ثانياً: مناخ المعركة الانتخابية

شهدت العملية الانتخابية قبل يوم الاقتراع وفي يوم الاقتراع وما بعده، صراعات وأحداثَ شد وجذب بين الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات نفسها، وبينها وبين مفوضية الانتخابات، في حين أدّت بعض وسائل الإعلام ولا سيَّما الفضائيات الأكثر مشاهدةً، دوراً سلبياً في تأجيج التوتر وإثارة العنف من جهة، وتغذية الشكوك بنزاهة الانتخابات، وقذف التهم بلا أدلة ضد أحزاب وشخصيات سياسية مرموقة من جهة أخرى، وهذا جعل الانتخابات غير مستساغة من جانب الناخب، ودفعته أكثر فأكثر إلى العزوف عن المشاركة في الانتخابات. في حين أدّت عدة عوامل وإجراءات اتخذتها مفوضية الانتخابات إلى تعقيد المشهد الانتخابي، لعل أبرزها ما يلي:

1 ـ التسجيل والتحقق البايومتري

تم تسجيل بيانات الناخبين وجمعها إلكترونياً من خلال استخدام استمارة التسجيل البايومتري وإضافة البيانات الحيوية (بصمات الأصابع العشرة والصورة الشخصية) لغرض تكوين قاعدة بيانات سجل ناخبين دقيقة ومحدثة. وقد افتتحت المفوضية 316 موقعاً للتسجيل البايومتري في بغداد وعموم المحافظات[5].

أعلنت المفوضية عن افتتاح مراكز تحديث سجل الناخبين في المحافظات لمدة 37 شهراً، بدءاً من يوم 2014/9/21 ولغاية 2017/11/9 حيث تم تسجيل مراجعي مراكز التحديث تسجيلاً بايومترياً، وبلغت حالات التسجيل أحد عشر مليوناً وخمسمئة وتسعة وعشرين ألفاً وتسعمئة وست وستين حالة.

وعلى الرغم من أن مفوضية الانتخابات أتلفت أكثر من 6 ملايين بطاقة إلكترونية، فضلاً عن استرجاع البطاقات القصيرة الأمد من الناخبين الذين حدّثوا بياناتهم، وتسلّموا البطاقات البايومترية التي تحمل صورهم الشخصية، إلا أنّ عدم تسلّم قرابة 30 بالمئة من الناخبين المؤهلين للانتخابات الذين يقارب عددهم نحو سبعة ملايين ناخب حرمهم المشاركة في الانتخابات.

وضمن حالات تحديث سجل الناخبين، حذفت المفوضية المتوفين من السجلات حيث بلغ عدد حالات الحذف خمسمئة ألف وثمانمئة وخمساً وستين حالة مع إضافة مواليد الشباب لتولدات أعوام 1997 و1998 و1999 و2000 والبالغ عددهم ثلاثة ملايين ومئتين وستة وستين ألفاً واثنين وتسعين ناخباً.

---

(4) «ائتلاف الرافدين: تمت مصادرة إرادة الكلدان بسرقة مقاعد الكوتا،» موقع الغد برس (17 أيار/مايو 2018)، <http://www.alghadpress.com/news>.

(5) لمزيد من التفاصيل، انظر: موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق: <http://www.ihec.iq>.

وبلغ مجموع الناخبين في جميع المحافظات أربعة وعشرين مليوناً وثلاثة وثلاثين ألفاً وأربعمئة وأربعة وتسعين ناخباً منهم عشرة ملايين وثمانمئة وسبعة آلاف ومئتين وثمانية وأربعين ناخباً مسجلاً بايومترياً بما نسبته 44 بالمئة»[6]. كما جرى شراء للبطاقات قبيل الانتخابات، وهذا ما أعطى رسالة للناخب بأن عدداً من الأحزاب والمرشحين متجهون نحو تزوير الانتخابات.

2 ـ أجهزة العد والفرز الإلكتروني

خُطِّط لاستخدام التكنولوجيا لأول مرة في تاريخ الانتخابات العراقية من خلال استخدام أجهزة إلكترونية في عمليات العدّ والفرز، فضلاً عن جهاز التحقق الإلكتروني (قارئ البطاقة)، وحيث إن بيئة العمل الانتخابي والأوضاع في العراق حالياً لا تسمح ـ من وجهة نظرنا ـ باستخدام هذه التقنيات لأسباب متعددة لعل أبرزها عدم ضمان أمنية نقل البيانات وسلامتها، فضلاً عن عدم اختبار الأجهزة قبل مدة مناسبة للوقوف على أعطالها ومساوئ مخرجات استخداماتها من أجل معالجتها وحل مشكلاتها، ومن جانبٍ آخر فإن انعدام الثقة بين أطراف العملية الانتخابية يضع مسألة استخدام هذه التقنيات أمام تحدٍّ كبير في قبول مخرجاتها ونتائجها.

ضمن نظام العد والفرز الإلكتروني هذا، يجري التصويت وفرز الأصوات وجمعها إلكترونياً وليس يدوياً كما كان يجرى في جميع الانتخابات العراقية منذ عام 2005[7]، لترسل النتائج لاحقاً إلى المكتب الوطني لمفوضية الانتخابات.

3 ـ تصويت النازحين

يُعّد تصويت النازحين أبرز التحديات التي واجهت الانتخابات البرلمانية 2018، وذلك بسبب أعدادهم الكبيرة، حيث إن وزارة الهجرة والمهجرين تقدر أعدادهم بـ 1650000 ناخب مهجَّر، وبالنظر إلى عدم امتلاك أغلبهم بطاقات ناخبين فإن حرمانهم التصويت سبَّب إشكاليات كبيرة. كما أن ضعف التوعية الانتخابية حول كيفية تصويت النازحين حيث توجد عدة فئات منهم تصل إلى أربع، ولكل منها آلية تصويت خاصة ربما لا يعرفها العدد الأكبر منهم، أدى إلى حرمانهم التصويت، وهذه الفئات من النازحين موزعة كالآتي:

(1) نازحون في إقليم كردستان يصوِّتون لمحافظاتهم النازحين منها بالبطاقة الإلكترونية لمن استلمها منهم.

---

(6) «مفوضية الانتخابات: عدد الناخبين في المحافظات كافة تجاوز الـ24 مليون ناخب،» **الغد برس**، 2017/12/14.

(7) نص قانون التعديل الأول قانون انتخابات مجلس النواب الرقم (45) لسنة 2013 في المادة (1) من البند رابعاً/1 على أن «يكون التصويت إلكترونياً في جميع المناطق». ولعدم وجود خطط للتصويت الإلكتروني لدى مفوضية الانتخابات أصلاً، فقد عدل المشرع هذه الفقرة في التعديل الثاني للقانون بالنص في المادة (4): تعدل المادة (38) وتقرأ كالآتي: «تجري عملية الفرز والعد باستخدام جهاز تسريع النتائج الإلكتروني ويتم تزويد وكلاء الأحزاب السياسية بنسخة إلكترونية من استمارات النتائج وأوراق الاقتراع في كل محطة من محطات الاقتراع».

(2) النازحون في المخيمات يصوِّتون بطريقة التصويت المشروط[8].

(3) النازحون داخلياً، أي داخل المحافظة الواحدة، يصوِّتون بطريقة الحركة السكانية وبواسطة البطاقة الإلكترونية وأسلوب التحقق البايومتري.

(4) من حدّثوا بياناتهم وحصلوا على بطاقات بايومترية طويلة الأمد يصوِّتون في المحافظات الموجودين فيها.

نتج من تصويت النازحين إشكاليات كبيرة صاحَبتها ادعاءات بالتزوير من جانب أحزاب سياسية معينة في المناطق الشمالية والغربية من البلاد، ما دفع مجلس النواب إلى إصدار قرار وتبعه قانون بإلغاء نتائج محطات النازحين في عموم العراق.

4 ـ تصويت المهاجرين العراقيين في الخارج

هناك أعداد كبيرة من المهاجرين العراقيين في الخارج تقدَّر بأكثر من خمسة ملايين بحسب تقديرات المنظمات الدولية المعنية بالهجرة، في وقت لا توجد فيه إحصاءات دقيقة عن أعدادهم في كل دولة، وقد فتحت مفوضية الانتخابات العراقية مراكز اقتراع في 19 دولة وبتقديرات تصل إلى 850000 ناخب، قام عدد قليل من هؤلاء بالتصويت من خلال أسلوب التصويت المشروط.

وقد حصلت إشكاليات كبيرة في هذا النوع من التصويت، ووُجهت شكوك، وقُدمت شكاوى وطعون حول حدوث عمليات تزوير وتلاعُب واسعَين، ما دفع مجلس النواب إلى أن يقرر إلغاءه بنص المادة الثالثة من قانون التعديل الثالث لقانون الانتخابات، والتي نقضتها المحكمة الاتحادية في قرارها ليوم 21 حزيران/يونيو 2018.

5 ـ فقدان وزن الصوت الانتخابي في المناطق المحررة

كان هناك تفاوت كبير في وزن الصوت الانتخابي في انتخابات 12 أيار/مايو 2018، ظهر بوضوح يوم الاقتراع وفي نتائج الانتخابات، إذ تتفاوت أعداد الناخبين العائدين إلى المناطق المحررة في المحافظة الواحدة من منطقة إلى أخرى، وحيث إن المحافظة هي دائرة انتخابية واحدة ـ فإنّ المناطق الأكثر أمناً حظيت بفرصة أكبر لتصويت ناخبيها لصالح كياناتها ومرشحيها، على العكس من المناطق الأقل أمناً التي لم يرجع عدد كبير من ناخبيها إلى مناطقهم، وهو ما قلل من فرص فوز الكيانات والمرشحين في هذه المناطق الأخيرة.

على سبيل المثال يوجد نحو 42000 عائلة يقدر ناخبيها بـ 80000 ناخب في مناطق جنوب محافظة نينوى (القيارة وحمام العليل والشورة وغيرها) لم ترجع إلى مناطقها، وهذا يعني أن الأحزاب والمرشحين الذين يعتمدون على جمهور هذه المناطق لن يحصلوا على مجموع أصوات يوازي أو يفوق الناخبين في مناطق أخرى لم تحدث فيها حالات نزوح أو كانت قليلة.

---

(8) التصويت المشروط: وهو تصويت خاص لمن لا تسمح ظروفه بالمشاركة في الانتخابات بأن يصوّت في مكان وجوده، مثل النازحين والموقوفين والمحتجزين في المؤسسات الأمنية الذين لم يحكم عليهم بعد، أو المودعين والنزلاء في السجون المحكوم عليهم بمدة تقل عن خمس سنوات.

6 ـ دور فريق الأمم المتحدة لدعم الانتخابات

لم يكن لهذا الفريق دور إيجابي في الانتخابات العراقية رغم أن البعثة الأممية تعمل بتفويض من مجلس الأمن الدولي منذ عام 2003، ولا سيَّما خلال انتخابات 2010 التي خلقت أزمة كبيرة أدّت إلى إعادة العد والفرز لـ 11298 صندوق محطة اقتراع و94 رزمة تصويت خاص لمحافظة بغداد، وتغاضيها عن تلاعبات وخروق كبيرة جرت في انتخابات مجالس المحافظات 2013 ومجلس النواب 2014[9].

لم يخلُ المشهد السياسي من بعض المفارقات المثيرة للسخرية، فمن خلال قراءة واقع الأحزاب التي شاركت في الانتخابات، ستكون الخريطة السياسية العراقية في المرحلة المقبلة.

وقد أعلن يان كوبيتش ممثل الأمم المتحدة في العراق عن نجاح الانتخابات العراقية، مشيراً في إحاطة قدمها أمام مجلس الأمن يوم 24 أيار/ مايو إلى أن الانتخابات التي أجريت في بيئة هادئة ومستقرة عموماً، وتميزت بإقبال منخفض للناخبين، تمثل خطوة متقدمة نحو بناء ديمقراطية عراقية قوية. وأشاد بالجهود الدؤوبة للجنة الانتخابات والمسؤولين الحكوميين ووكلاء الأحزاب وقوات الأمن في تنظيم الانتخابات بصورة سلمية ومنظمة إلى حد كبير، ولكنه في نفس الوقت أعلن في كلمة له خلال إحاطته لمجلس الأمن حول أوضاع العراق، أنه تم تسجيل «بعض عمليات التزوير في الانتخابات وترهيب من قبل جماعات مسلحة»، من دون الإشارة إلى طبيعة عمليات التزوير وأسماء الجماعات المسلحة. وأضاف كوبيتش أن «الانتخابات اتسمت بانخفاض إقبال الناخبين (نحو 44 بالمئة)[10]، وقرار أكثر من نصف المصوتين عدم ممارسة حقهم الديمقراطي يبعث بإشارة سلبية قوية إلى ممثليهم»[11].

ثالثاً: خريطة المرشحين والتحالفات الانتخابية

تم تسجيل 88 قائمة انتخابية و205 كيانات سياسية و27 تحالفاً انتخابياً لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لخوض الانتخابات. وبلغ عدد المرشحين لهذه الانتخابات 6904 مرشحين قياساً على عدد مرشحي الانتخابات السابقة لعام 2014 الذي بلغ أكثر من 9000 آلاف مرشح، وهذه ملاحظة أولى تتعلق بعزوف نسبي عن الترشّح للبرلمان، بسبب كثرة الانتقادات، بل والاتهامات التي تعرّض لها النواب خلال السنوات الماضية. أما في المحافظات الثلاث لإقليم كردستان، إربيل والسليمانية ودهوك، فقد تقدّم 173 مرشحاً عن محافظة أربيل يمثلون 27 حزباً

(9) يمكن الرجوع إلى حديثنا حول هذا الموضوع في لقاء لنا على قناة «الفلوجة» ضمن برنامج شهادات خاصة أواخر عام 2017: <http://www.alfallujah.tv/video>.

(10) أشارت جهات كثيرة إلى أن هذه النسبة مبالغٌ فيها وأنها لم تتجاوز 30 بالمئة.

(11) «يان كوبيتش: نجاح الانتخابات العراقية خطوة متقدمة ودليل على هزيمة داعش،» موقع الأمم المتحدة في العراق (يونامي)، <https://news.un.org/ar/story/2018/05/1009641>.

وتحالفاً للمنافسة على 16 مقعداً، منها مقعد واحد لما يسمى «المكوّن المسيحي»، بينما تقدّم في السليمانية 211 مرشحاً عن 26 حزباً وتحالفاً للتنافس على 18 مقعداً، وفي دهوك تقدّم 115 مرشحاً عن 24 حزباً وتحالفاً لإشغال 12 مقعداً، منها واحد للمسيحيين.

يخضع المرشحون قبل الموافقة على تقدّمهم إلى الانتخابات لتدقيق عدد من الجهات الرسمية بينها القضاء وهيئة النزاهة وهيئة العدالة والمساءلة، وهي الجهة المعنية بمتابعة ملف «اجتثاث البعث».

توزّعت المقاعد المخصصة لعموم محافظات العراق على 329 مقعداً، هي كما يلي: إربيل 16، الأنبار 15، البصرة 25، السليمانية 18، القادسية 11، المثنى 7، النجف 12، بابل 17، بغداد 71، دهوك 12، ديالى 14، ذي قار 19، صلاح الدين 12، كربلاء 11، كركوك 13، ميسان 10، نينوى 34، واسط 11 مقعداً.

جرت الانتخابات في 18 «دائرة انتخابية» تمثّل عدد محافظات البلاد، إضافة إلى محطات انتخابية في الخارج قدّر عددها بـ 684 في 19 دولة وينتخب كل منها بين 7 إلى 71 نائباً استناداً إلى التعداد السكّاني لكل منها، بينما يُخصَّص ثمانية مقاعد لما يسمّى «الأقليّات»، والمقصود بذلك «المجموعات الثقافية الدينية والإثنية»، وقالت مفوضية الانتخابات إن أكثر من 24 مليون ناخب عراقي من بين 36 مليون نسمة هو عدد سكان العراق يحقّ لهم التصويت في الانتخابات المقبلة. وتمتّد ولاية مجلس النواب العراقي القادم إلى أربع سنوات (أي إلى عام 2022).

هذه الانتخابات هي الرابعة في نوعها منذ عام 2005. وحسب المفوضية العليا للانتخابات فإن عدد الأحزاب والشخصيات السياسية المسجلة للمشاركة في انتخابات عام 2018 قد وصل إلى 204 أحزاب وشخصية سياسية، ويظهر هذا الرقم تراجعاً ملحوظاً في عدد الأحزاب والشخصيات السياسية المشاركة في الانتخابات مقارنةً بالانتخابات التشريعية السابقة، إذ وصل عدد الأحزاب والشخصيات التي سجلت للمشاركة في انتخابات عام 2014 إلى 277 حزباً وشخصية، مقابل 297 حزباً وشخصية عام 2010، و337 حزباً وشخصية عام 2005. تنضوي أغلب هذه الأحزاب التي تشارك في انتخابات هذا العام، كما في سابقاتها تحت تحالفات تدخل الانتخابات على أسس يغلب عليها الجانب الطائفي والإثني والمناطقي والأيديولوجي، على الرغم من ظهور استقطابات جديدة تحاول تحدّي الوضع السياسي القائم، وتتبنى توجهات تدعو إلى تغيير الطبقة السياسية الحاكمة، وإصلاح منظومة الحكم في العراق. كما يلاحَظ استمرار الاستقطابات المبنية على الاختلافات الشخصية بين بعض القيادات السياسية العراقية[12].

في المقابل شهدت الساحة السياسية العراقية تحالفات بين قوى وكيانات من طوائف مختلفة استعداداً للانتخابات البرلمانية التي جرت في 12 أيار/مايو 2018.

(12) عبد الله حمادي، الخريطة السياسية للعراق في ضوء الانتخابات المقبلة، 1 ـ 6 نيسان/أبريل 2018.

رابعاً: الانتخابات... العمليات والنتائج

1 ـ إعلان النتائج

تعَدّ مسألة إعلان نتائج الانتخابات من أكثر المسائل التي تقلق الكيان السياسي والمرشح والناخب بسبب تأخير إعلانها في أغلب الانتخابات الماضية حيث أعلنت بعد عشرين يوماً في انتخابات مجلس النواب 2014. لذا جرى الحديث منذ أشهر عن أن استخدام أجهزة تسريع العد والفرز سوف يوفر فرصة إعلان النتائج خلال دقائق بعد انتهاء عمليات العد والفرز، وأن النتائج سوف تعرض على شاشات عرض كبيرة في مفوضية الانتخابات ومجلس النواب وغيرها من الأماكن. وفي حقيقة الأمر أن النتائج التي أُرسلت هي فقط (نتائج محطات التصويت العام التي تبلغ نحو 54 ألفاً على مستوى الكيانات السياسية دون أصوات المرشحين)، ولم تعلن نتائج التصويت الخاص التي تبلغ نحو 2500 محطة إلا بعد عدة أيام، أما النتائج النهائية على مستوى الكيانات والمرشحين فتحتاج إلى 15 ـ 18 يوماً من أجل الإعلان بسبب خضوع قسم من المحطات الانتخابية لتحقيقات وتدقيقات بسبب الشكاوى أو الطعون التي تصاحبها لدى الهيئة القضائية للانتخابات التي تتألف من ثلاثة قضاة من محكمة التمييز غير متفرغين للنظر في الطعون المحالة عليها من مجلس المفوضين أو المقدمة من قبل المتضررين من قرارات المجلس مباشرة إلى الهيئة القضائية، تعقبها مصادقة المحكمة الاتحادية ضمن مدة عشرة أيام.

في وقت متأخر من مساء يوم 18 أيار/مايو 2018، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم 12 من نفس الشهر، مع أن هذه النتائج بقيت عرضة لطعون قُدِمت بشأنها.

2 ـ الخروق

أ ـ خروق العملية الانتخابية

أي حديث عن ضمانات بعدم حدوث أي تلاعب محتمل في الانتخابات هو أمر يحتاج إلى مراجعة. يذكر بهذا الشأن مدير تطبيقات الحاسوب المتقدمة في جامعة برينستون (Princeton) هاوارد ستاوس (Howard Strauss) وهو خبير مشهور على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التصويت الإلكتروني وعمل سابقاً في الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء، أنه: «عندما يتعلق الأمر بالانتخابات المحوسبة (الإلكترونية)، فإنه لا توجد ضمانات، فهي ليست باباً من دون أقفال، وإنما هي بيت بدون أبواب»[13].

كما ظهرت تهم باختفاء العديد من البطاقات الانتخابية في محافظة الأنبار خلال الفترة الماضية، وهذا ما استدعى المفوضية إلى إجراء بعض التغييرات الإدارية في مكاتب المحافظات

---

(13) صدام فيصل كوكز المحمدي، «التصويت الإلكتروني وأمن العملية الانتخابية الإلكترونية... دراسة قانونية لتطوير التجربة الانتخابية العراقية،» كلية القانون، جامعة الأنبار، 2012.

(إعفاء وتكليف)، فضلاً عن تهم بحصول عمليات بيع وشراء لبطاقات الناخب في بغداد وعدد من المحافظات من قبل عدد من المرشحين، وإصدار المفوضية بياناً بهذا الخصوص، وكذلك العقوبات التي تترتب في حالة استخدامها أو التصويت لآخرين بها، وربما يجري شراؤها من أجل تقليل نسبة المشاركة لكي تقل قيمة المقعد الانتخابي.

أكدت نقابة المحامين العراقيين أن آلافاً من أعضائها راقبوا الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وقد سجلوا خروقات ومخالفات قانونية رافقت عمليات الاقتراع في عموم البلاد. ودعت النقابة إلى معالجة الخلل في الصياغة التشريعية لقانون الانتخابات الذي أقره مجلس النواب والذي سبب الإرباك والمخالفات وكثرة الشكاوى وتأخر إعلان النتائج النهائية. وقالت نقيبة المحامين العراقيين المحامية أحلام اللامي خلال مؤتمر صحافي في بغداد إن النقابة كجهة محايدة قانونية قامت في تحديد رصانة وجوانب ضعف العملية الانتخابية للمرة الأولى في منطقة الشرق الاوسط، واستناداً إلى معلومات مراقبة حقيقية وواقعية وفعلية نقلت بمهنية عالية من طريق المراقبين القانونيين، ورصدت خروقاً ومخالفات قانونية وفق معايير انتخابية حددت مسبقاً في الاستعداد والتحضير والتدريب لكوادر أعضاء نقابة المحامين. وأوضحت أن النقابة درّبت ونشرت نحو ثلاثة آلاف محام في الآلاف من المراكز الانتخابية في مختلف محافظات البلاد بدءاً من مراقبة الدعاية الانتخابية وعمليات الاقتراع والعد والفرز إلى مرحلة إعلان النتائج[14].

ب ـ خروق الحملات الإعلامية والمال السياسي

(1) مرحلة ما قبل بدء الموعد الرسمي للحملات الانتخابية: جرى خرق الحملة الإعلامية من جانب أحزاب ومرشحين قبل اليوم المحدد لبدئها، الذي كان مقرراً في العاشر من أيار/مايو وتأجَّل إلى الرابع عشر منه رغم صدور نظام الحملات الانتخابية عن مفوضية الانتخابات[15]، وكان من مؤشرات ذلك ما جاء في تقرير منظمة تموز لمراقبة الانتخابات كما يلي:

- لوحظ قيام مرشحين من أغلب الكيانات السياسية باستخدام المواقع الإلكترونية ولا سيَّما وسائل التواصل الاجتماعي، كالفيسبوك وتويتر والواتس آب، لنشر دعاياتهم الانتخابية.

- جرى الالتفاف على مضامين قانون الانتخابات ونظام الحملات الانتخابية من خلال حجز أماكن ومواقع مهمة في المدن من جانب بعض الشخصيات والأحزاب بتعليق ملصقات ولافتات تتضمن التهانئ من أهالي العشيرة أو المنطقة لمرشحين معينين.

- ظهور برامج إذاعية مدفوعة الثمن تُرّوِّج لمسؤولين سياسيين من خلال دعوتهم المواطنين تسلُّم البطاقة الإلكترونية أو المشاركة في الانتخابات.

---

(14) «نقابة محامي العراق: خروقات ومخالفات رافقت الانتخابات»، صحيفة **كتابات**، 2018/5/17.

(15) استناداً إلى الصلاحيات الممنوحة لمجلس المفوضين في المادة (4) فقرة (ثامناً) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الرقم 11 لسنة 2007 المعدل، وقانون انتخابات مجلس النواب العراقي الرقم45 لسنة 2013 المعدل، تم إصدار نظام الحملات الانتخابية الرقم 11 لسنة 2018.

• استخدام التشويه والتسقيط السياسي بين الأحزاب ومنافسيهم للتأثير في الناخب بطريقة غير مباشرة.

• وصل التنافس الانتخابي إلى مستوى متدنٍّ أخلاقياً من خلال نشر مقاطع فيديو في مواقع التواصل الاجتماعي لبعض المرشحات والمرشحين تحت عناوين «فساد أخلاقي»، إذ أخذ التنافس بين المرشحين للانتخابات البرلمانية منحى جديداً عبر حملات مسرحها منصات التواصل الاجتماعي، اللواتي أكدن أن الهدف منها تشويه سمعتهن لضمان عدم فوزهن في الانتخابات، وقد انتقدت الأمم المتحدة ذلك ببيان أصدرته ممثليتها في العراق.

(2) مرحلة الحملات الانتخابية: شهدت الحملات الانتخابية منذ بدئها بتاريخ 14 نيسان/ أبريل 2018 ما يلي:

• انتشار واسع ومكثف للدعايات الانتخابية في بغداد والمحافظات؛

• كثرة الدعايات الانتخابية وكثرة عدد المرشحين سبب إرباكاً للناخبين؛

• استغلال الأحزاب والتحالفات لعبارات وخطب المرجعية الدينية في ضرب خصومهم؛

• استخدام الملصقات في الدعاية الانتخابية المخالف للتعليمات؛

• وضع عدد من الدعايات الانتخابية على الأرصفة وجوانب الطرق سبّب إعاقة للمشاة وتشويهاً للأرصفة والطرق؛

• دخول رجال الأعمال والمال إلى المعترك السياسي والترّشح ضمن قوائم انتخابية؛

• شمول الدعاية الانتخابية وسائل الإعلام الحكومي والحزبي (الفضائيات) والصحف والإذاعات والمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي؛

• استضافة بعض القنوات الفضائية للمرشحين من القوائم الانتخابية لإجراء المناظرات والمناقشات السياسية والتعريف ببرامج تلك الكتل والقوائم الانتخابية والمرشحين؛

• استخدام بعض المرشحين خطاباً طائفياً وقومياً للتأثير في المواطنين خلال حملاتهم الانتخابية؛

• استخدام الدعاية الإلكترونية والشاشات الكبيرة في التقاطعات العامة والشوارع للتعريف بالمرشحين والقوائم الانتخابية؛

• إرسال رسائل نصية لبعض المرشحين على الهواتف النقالة للمواطنين من خلال شركات الاتصال؛

• استغلال واضح للمال العام والمناصب الحكومية وتوظيف الفعاليات الحكومية في إطلاق المشاريع وتنفيذها وعقد المؤتمرات الحكومية مع شرائح المجتمع المختلفة خلال فترة الحملات الانتخابية؛

• تنفيذ مشاريع رصف طرق من قبل مرشحين لديهم مناصب ونفوذ في بعض المحافظات؛

• تمزيق اللافتات والدعايات الانتخابية لبعض المرشحين المنافسين في بعض المناطق وتركيزها على قوائم محددة؛

• تنوع الدعايات الانتخابية من خلال فولدرات وبطاقات تعريفية وملصقات كبيرة، وذهاب بعض المرشحين بزيارات ميدانية إلى كل القطاعات والفئات الاجتماعية والعمال؛

• تجول العديد من رؤساء القوائم وقياديها في الأسواق والتجمعات الشعبية لأجل الدعاية الانتخابية؛

• تحرك العديد من المرشحات ضمن التحالفات والأحزاب إلى عقد الندوات والمشاركة في الفعاليات والأنشطة الاجتماعية؛

• زيارة بعض المرشحات لأول مرة شيوخ العشائر والتعريف بالبرنامج الانتخابي للقائمة أو التحالفات داخل ديوان العشائر بعدما كانت الزيارات تقتصر على الرجال فقط.

• إقامة بعض المناظرات من قبل منظمات المجتمع المدني للقوائم والتحالفات الانتخابية حول مواضيع محددة.

• بث أغانٍ خاصة تشيد ببعض القوائم الانتخابية أو بالمرشحين كدعاية انتخابية من خلال الفضائيات والإذاعات؛

• إقامة بعض المرشحين والقوائم خيماً وسرادقات في المناطق العامة لغرض التعريف ببرامجها الانتخابية ومرشحيها؛

• اقتصار الدعاية الانتخابية في الخارج على بعض الأحزاب والقوائم، وربما اقتصرت على بعض المرشحين فقط بشكل متباين وحسب اختلاف المدن[16].

(3) فوضى إعلانات الحملة: استمرار حالات تمزيق وإسقاط وتشويه لصور المرشحين في أغلب محافظات العراق أحياناً من قبل صبية ومراهقين تدفع لهم مبالغ مالية من جانب بعض الأحزاب، وأحياناً أخرى لمجموعات ناقمة من الوضع الحالي، ولعل أغلب القوائم الانتخابية تقريباً تعرضت لهذا الفعل؛

• تعرض الدعايات الانتخابية القريبة من بعض مراكز السيطرة الأمنية لتخريب وتمزيق، ناهيك بسرقة اللوحات والهياكل التي تحمل صور ودعايات المرشحين ليلاً من جانب صبية بوسائط نقل بدائية صغيرة؛

• استهداف عدد من المرشحين خلال فترة الحملات الانتخابية، إذ توفي أحدهم في إثر اعتداء بينما نجا أربعة آخرون؛

• جمع المواطنين لأجل تقديم مساعدات معينة يتحول إلى خطابات ودعوات انتخابية، كما جرى مع جمع لعوائل المعتقلين والمفقودين في الأنبار بحجة المساعدة على معرفة مصير أبنائهم.

• انسحاب عدد من المرشحين والمرشحات نتيجة لضغوط اجتماعية وسياسية؛

---

(16) التقرير الأولي لمنظمة تموز للتنمية الاجتماعية عن مراقبة الحملات الانتخابية لانتخابات مجلس النواب العراقي 2018.

• رصد حالات من العنف الانتخابي واعتداء جماهيري على أحد المرشحين في محافظة أربيل من جمهور منافسيه؛

• الوعود الانتخابية التي مورست من متنفذين في الحكومة المركزية والحكومات المحلية، كالوعود بإنجاز معاملات التعويض والتقاعد وتوزيع أراضٍ سكنية وإيجاد فرص العمل أو المطالبة بالحقوق وغيرها، وهذا كله يشير إلى الترويج الانتخابي واستغلال المناصب الحكومية؛

• عقد العديد من الأحزاب السياسية والمسؤولين الحكوميين المؤتمرات واللقاءات مع العشائر بحجة أنها ضمن واجبات المسؤول والدولة؛

• رفض شعبي لوجود مرشحين متهمين بقضايا فساد مالي وقضايا جنائية؛

• استغلال المناسبات الدينية لترويج بعض القوائم الانتخابية والتحالفات والائتلافات؛

• نزاعات واحتكامات عشائرية نتيجة اعتداء على صور لإحدى المرشحات في محافظة النجف؛

• عقد مؤتمر في واسط لتوقيع وثائق شرف بين المجالس البلدية ومختاري المنطقة للحفاظ على الدعايات الانتخابية من الاعتداءات[17]؛

ج ـ المال السياسي في الانتخابات

شخّصت تقارير مراقبة الانتخابات الأخيرة وجود تفاوت كبير بالإنفاق المالي للدعايات الانتخابية للأحزاب والقوائم الانتخابية، حتى فيما بين المرشحين داخل القائمة الواحدة[18]. وقد شهدت انتخابات 2018 دخول رجال أعمال ومال إلى المعترك السياسي والترّشح ضمن قوائم انتخابية بشكلٍ أوسع مما جرى في أي انتخابات سابقة. ولقد أدى الإنفاق الباذخ على الحملات الانتخابية إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص، إذ اتُّهم رجال أعمال شاركوا في الانتخابات بالسعي لشراء «الحصانة» البرلمانية لتحقيق النفوذ واستعادة ما أُنفق خلال العملية الانتخابية من خلال الحصول على مقاعد في البرلمان. ولوحظ وجود خلل في عدم متابعة الإنفاق على الحملات الانتخابية رغم وضوح تجاوزها للسقف المالي للدعاية الانتخابية، بعضها بلغ أرقاماً خيالية ويصعب تحديد مصادر هذه الأموال وحجم الإنفاق[19].

---

(17) «التقرير الأولي لمنظمة تموز للتنمية الاجتماعية عن مراقبة الحملات الانتخابية لانتخابات مجلس النواب العراقي 2018،» موقع منظمة تموز على الإنترنت، 11 أيار/مايو 2018، <http://www.tammuz.org/News_Details.php?ID=514>.

(18) المصدر نفسه.

(19) تمتلك مفوضية الانتخابات العراقية سلطة المتابعة والمحاسبة وفقاً لقانون الأحزاب السياسية الرقم (36) لسنة 2015 المعدل، ونظام الحملات الانتخابية الرقم (11) لسنة 2018، ونظام الإنفاق المالي على الحملات الانتخابية الرقم (1) لسنة 2013، الذي لا يزال نافذ المفعول، إذ تبدأ بالغرامة وتصل إلى حرمان الكيان السياسي أو المرشح المشاركة في الانتخابات بعد التحذير والإنذار المسبقين.

د ـ خروق ومخالفات مختلفة

كان في مقدمة المخالفات التي رصدتها نقابة المحامين العراقيين وذكرتها في تقريرها حول مراقبة الانتخابات سالف الذكر، عدم إخلاء محيط المراكز الانتخابية المقرر قانوناً من الدعايات الانتخابية بنسبة تجاوزت 11 بالمئة، وإصابة أجهزة التصويت والتحقق والعدّ والفرز بالأعطال المتكررة بحدود 14 بالمئة، وشراء أصوات داخل المراكز والإجبار بالتصويت 3 بالمئة، وعدم افتتاح المراكز الانتخابية بالوقت المحدد 8 بالمئة، وعدم عرض الصندوق فارغاً قبل التصويت 4 بالمئة. كما تم تسجيل عدم توافر مستلزمات الاقتراع بنسبة 5 بالمئة، والاقتراع الجماعي لرب العائلة 7 بالمئة، وإرباك في محطات الاقتراع بنسبة 5 بالمئة، ووجود دعاية لوكلاء الكيانات السياسية أمام وداخل المحطات والمراكز الانتخابية 7 بالمئة، واقتراع موظفي المفوضية لأسباب عديدة مكان الناخبين 4 بالمئة، واستبعاد المراقبين دون مبررات ومخالفة الإجراءات الصحيحة للعد والفرز 6 بالمئة. كذلك سُجلت حالات امتناع عن تسليم شريط الإحصاء لوكلاء الكيانات بنسبة 11 بالمئة، وعدم إعلان النتائج داخل المحطة 16 بالمئة، وعدم إرسال النتائج بسلاسة 10 بالمئة، إضافة إلى عدم تصويت 21 بالمئة من الناخبين لوصولهم إلى مراكز الاقتراع في الساعة السادسة عصراً نهاية التصويت، وهو لا يُعد خرقاً انتخابياً بقدر ما يمكن اعتباره عدم كفاية في التوعية والتثقيف الانتخابيين. كما انتقد التقرير توقف البرمجة الإلكترونية للاقتراع بهذا الوقت برغم وجود ناخبين في مراكز الاقتراع (20 بالمئة)[20]، حيث سُجِّل حرمان نسبة عالية من التصويت أضيفوا إلى أعداد الذين عزفوا عن المشاركة في التصويت[21].

إن الذهنية التي ستدير العملية السياسية في الفترة المقبلة هي نفسها التي أدارت أوضاعاً سياسية اتسمت بالصراع وضعف التوافق والفشل الحكومي والتشريعي خلال المرحلة السابقة.

خامساً: دلالات انتخابات 2018 ومتغيرات المشهد السياسي

لم يخلُ المشهد السياسي من بعض المفارقات المثيرة للسخرية، فمن خلال قراءة واقع الأحزاب التي شاركت في الانتخابات، ستكون الخريطة السياسية العراقية في المرحلة المقبلة أكثر تعقيداً مما هي عليه اليوم، فالتحالفات لا تزال جامدة على خطوط الاختلاف الطائفي والإثني

(20) لم يلتفت التقرير لدى نقده لانتهاء التصويت وعدم السماح به بعد الساعة السادسة مساء يوم الاقتراع، أن الأجهزة الإلكترونية مبرمجة للتوقف في هذا الوقت، على عكس ما كان يجري في أغلب الانتخابات التي جرت في العراق منذ عام 2005 حيث كان يسمح بتمديد وقت التصويت لساعة أو أكثر بسبب إمكان ذلك في حالة التصويت في صناديق عادية يجري بعدها عمليات العد والفرز اليدوي، ولا يوجد ماسح ضوئي للعد والفرز الإلكتروني كما هو الحال في هذه الانتخابات.

(21) انظر: «نقابة محامي العراق: خروقات ومخالفات رافقت الانتخابات»، صحيفة **كتابات**.

والأيديولوجي. يضاف إليها حالة تشرذم متزايدة أصابت القرار السياسي في داخل تلك الطوائف والإثنيات مع انتشار للحالة الشعبوية بين الجمهور العراقي وأغلب الأحزاب المشاركة في الانتخابات. كل ذلك سيلقي بظلاله على آلية تشكيل الحكومة المقبلة، وطبيعتها، وعلى قدرتها على أداء أعمالها بكفاءة. فضلاً عن أنّ أغلب التحالفات والأحزاب بقيادة مسؤولين حكوميين حاليين وسابقين. فرئيس الوزراء، ونواب رئيس الجمهورية، ورئيس البرلمان ونائبه، ووزراء ومسؤولون حكوميون من مختلف القطاعات بما فيها قطاع الأمن، ورؤساء عشائر ورجال دين وقادة مجموعات مسلحة، وأعضاء مجلس نواب حاليون وسابقون، كلهم يقودون أحزاباً وتحالفات رئيسية شاركت في انتخابات 2018، وهذا يعني أن الذهنية التي ستدير العملية السياسية في الفترة المقبلة هي نفسها التي أدارت أوضاعاً سياسية اتسمت بالصراع وضعف التوافق والفشل الحكومي والتشريعي خلال المرحلة السابقة. وسيؤدي ذلك بالنتيجة إلى أن يكون النظام السياسي في العراق أكثر هشاشة وضعفاً خلال الفترة المقبلة[22].

وهناك من يرى أن مجلس النواب سيشهد المزيد من الرمال المتحركة والانتقال السريع للقوى والجماعات السياسية. لكن النتائج الأولية ليست بعيدة من التضاريس الوعرة التي لا يمكن اختراقها والمنعرجات الضيقة التي لا يمكن القفز فوقها أو تجاهلها، وهذا سيحتاج إلى تداخلات خارجية دولية وإقليمية، وربما إلى عملية قيصرية لإعادة تشكيل المشهد السياسي أو ترميم العملية السياسية وفقاً لنظرية التخادم السياسي وتوازن المصالح واتفاقها[23].

1 ـ معركة ما بعد يوم الاقتراع

أ ـ المشهد السياسي بعد اعلان نتائج الانتخابات

كانت هنالك تصورات قبل الانتخابات بأشهر توحي بأن الانتخابات لن تكون مدخلاً للإصلاح والتغيير لأن القوى المتنفذة ستفوز سلفاً بنسبة تصل إلى 80 بالمئة من مقاعد مجلس النواب مهما كانت أنماط التصويت. وأن نسبة التغيير المسموح بها لا تتجاوز 20 بالمئة على أن تكون مقاعد مبعثرة لكي لا تشكل قوة سياسية جديدة منافسة. وفي ضوء ذلك نلاحظ أن ائتلاف النصر والفتح ودولة القانون وسائرون والحكمة والقرار والوطنية والحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وهي القوى المتنفذة، قد حصلت على 263 مقعداً، أي نحو 80 بالمئة من مقاعد البرلمان، بينما حصل كل من تحالف بغداد نينوى هويتنا والأنبار هويتنا والحزب المدني وجبهة تركمان كركوك وكفاءات للتغيير وحركة إرادة وتحالف صلاح الدين وبيارق الخير وتمدن والتحالف المدني وتجمع رجال العراق وعابرون وقلعة الجماهير والتحالف العربي والنهج الديمقراطي وحزب الجماهير والجيل الجديد والتحالف من أجل الديمقراطية وكوران والجماعة الإسلامية والاتحاد الإسلامي، وهي القوى الجديدة، على 66 مقعداً، أي ما يعادل 20 بالمئة من

(22) حمادي، الخريطة السياسية للعراق في ضوء الانتخابات المقبلة.

(23) عبد الحسين شعبان، «خريطة الانتخابات العراقية: تضاريس وعرة ومنعرجات ضيّقة،» **الأهرام**، 2018/3/28.

مقاعد البرلمان، وهي مقاعد مبعثرة تراوح ما بين مقعد و5 مقاعد. وإذا دققنا النظر أكثر، سنجد أن جزءاً من القوى الجديدة تمثل امتداداً للقوى المهيمنة، الأمر الذي يُقلص نسبة التغيير إلى نحو 10 بالمئة. وعليه كان قرار مقاطعة الانتخابات قد مثل القرار الصائب[24].

ب ـ الشكاوى والطعون

بلغ عدد الشكاوى التي نظر فيها مجلس المفوضين 1881 شكوى، أما الطعون على القرارات الصادرة في تلك الشكاوى التي وصلت إلى الهيئة القضائية لغاية يوم 2018/6/4 فقد بلغت 1221، وهي التي كان يُفترض حسمها خلال المدة القانونية البالغة 10 أيام من تاريخ إحالتها على الهيئة، إلا أنّ صدور قانون التعديل الثالث لقانون الانتخابات دفع السلطة القضائية إلى الإيعاز إلى الهيئة القضائية بوقف التعامل مع الطعون إلى حين إعادة العد والفرز اليدوي.

ثم أعلنت في ما بعد عن إلغاء أكثر من ألف محطة اقتراع بعد النظر بالشكاوى والطعون المقدمة إليها، استناداً إلى قانون المفوضية الرقم (11) لسنة 2007 المعدل الذي بيّنَ السبل القانونية للاعتراض من جانب الجهات المتضررة من نتائج الانتخابات، وذلك من خلال تقديم الشكاوى الانتخابية في يوم الاقتراع وفقاً للإجراءات القانونية والفنية التي وضعتها المفوضية، وحيث إنّ مجلس المفوضين هو السلطة الحصرية للبت بالشكاوى[25].

ج ـ تأليف لجنة عليا لدراسة التقارير والمعلومات المتعلقة بـ «خروق» العملية الانتخابية

قرر مجلس الوزراء العراقي، في جلسته الاستثنائية التي عقدها يوم 24 أيار/مايو 2018، برئاسة رئيس الوزراء، حيدر العبادي، تشكيل لجنة عليا لدراسة التقارير والمعلومات المتعلقة بما أسماها «خروقات العملية الانتخابية».

وفي ضوء ما استُمع إليه من تقارير الأجهزة الأمنية وهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، وما قدّمه الفريق الإلكتروني المتخصص بالأنظمة الإلكترونية عن عدم ضمانة الأجهزة الإلكترونية من الاختراق، قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة عليا برئاسة رئيس ديوان الرقابة المالية وعضوية كل من رئيس هيئة النزاهة ورئيس جهاز الأمن الوطني ومستشارية الأمن الوطني ورئيس جهاز الاستخبارات الوطني العراقي ورئيس اللجنة الأمنية العليا للانتخابات، تتولى دراسة التقارير والمعلومات التي عرضت في الاجتماع الاستثنائي والتي تخص العملية الانتخابية، وأعطى اللجنة حق الاستعانة بأي جهة تراها مناسبة من أجل أخذ المشورة الفنية سواء من خبراء انتخابات أو فنيين وغيرهم. وللجنة حق الاطلاع على جميع الوثائق التي تخص العملية الانتخابية داخل المفوضية وخارجها وإلزام الجهات كافة، بما فيها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، تقديم الوثائق كافة،

---

(24) حمزة مصطفى، «بدء صراع المحاور لتشكيل الحكومة المقبلة،» **الشرق الأوسط**، 2018/5/20.

(25) يمكن الرجوع إلى نظام الشكاوى والطعون الانتخابية رقم (6) لسنة 2018 الصادر عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

على أن تقدم اللجنة توصياتها إلى مجلس الوزراء ومجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية العليا والهيئة القضائية للانتخابات وعليهم اتخاذ الإجراءات المناسبة كل بحسب اختصاصه.

قدمت اللجنة في ما بعد استنتاجات وتوصيات بشأن خروق الانتخابات إلى مجلس الوزراء الذي صادق عليها والتي تضمنت:

1 ـ عد وفرز يدوي بما لا يقل عن 5 بالمئة في جميع المراكز.

2 ـ إلغاء نتائج انتخابات الخارج والنازحين لثبوت خروق تزوير جسيم ومتعمد وتواطؤ حسب ما ورد من نتائج وتوصيات اللجنة.

3 ـ يوجه مجلس الوزراء جهاز الاستخبارات وجهاز الأمن الوطني والأجهزة الاستخبارية لوزارة الداخلية بملاحقة المتلاعبين واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم وفقاً للقانون.

4 ـ يطلب مجلس الوزراء من المدعي العام بتحريك دعاوى جزائية بناءً على ما ورد في التقرير.

5 ـ يحيل مجلس الوزراء التقرير المذكور على هيئة النزاهة للتحقيق واتخاذ الإجراءات الرادعة.

6 ـ يحال التقرير على مجلس النواب لأخذ ما يراه مناسباً حسب ما ورد في الفقرة 2 من التوصيات آنفاً.

وكإجراء احترازي وما ورد من أمور خطيرة تقتضي وجود المسؤول في مفوضية الانتخابات من درجة معاون مدير عام فما فوق تقرر وجوب استحصال موافقة رئيس مجلس الوزراء قبل سفرهم إلى خارج العراق[26].

د ـ احتراق مخازن مواد الانتخابات

في يوم العاشر من حزيران/يونيو 2018، قالت قيادة عمليات بغداد في بيان «إنه في الساعة الثالثة عصراً، شب حريق داخل المخازن الخاصة بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في منطقة الكيلاني ببغداد حيث تقع مخازن مفوضية الرصافة التي تحتوي على صناديق اقتراع الناخبين في جانب الرصافة من محافظة بغداد، واستدعاء فرق الدفاع المدني والسيطرة على إخماد الحريق». بعدها نقلت مفوضية الانتخابات صناديق الاقتراع من المخازن تحت حراسة مشددة في إثر الحريق إلى أماكن أكثر أمناً، في حين أوضحت مديرية الدفاع المدني أن الحريق استهدف أجهزة العدّ والفرز وصناديق الاقتراع المحفوظة في المستودعات، بالإضافة إلى الكاميرات وأجهزة السيرفرات (الخوادم)[27].

هـ ـ تعديلات قانون الانتخابات والطعن فيه

عُدِّلَ قانون انتخابات مجلس النواب الرقم 45 لسنة 2013، قبل إجراء الانتخابات مرتين، في حين أُجري على القانون تعديل آخر بعد انتهاء العملية الانتخابية، صوّتَ عليه أغلب النواب الخاسرين في الانتخابات، وقد مرّ بالمراحل الآتية:

---

(26) موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء: جمهورية العراق: <http://www.cabinet.iq>.

(27) «حريق يلتهم صناديق اقتراع في بغداد»، قناة الحرة، 10 حزيران/يونيو 2018، <https://www.alhurra.com/a/iraq-fire-ballots/441330.html>.

(1) تشريع التعديل الثالث لقانون الانتخابات: بعد إعلان نتائج الانتخابات النهائية من قبل المفوضية، كانت النتائج مفاجأة بل مدهشة للجميع بعدما تصّدر المشهد قائمة سائرون، تلتها الفتح ثم النصر، في حين ابتعدت دولة القانون إلى المركز الخامس في الترتيب، بعدما كانت تتصدر بفارق كبير في انتخابات 2014. أما بالنسبة إلى المرشحين، فقد خسرت شخصيات كانت تشغل مواقع رفيعة المستوى مقاعدها في انتخابات 2018، من بينهم رئيس البرلمان سليم الجبوري ونائبه في رئاسة البرلمان همام حمودي وسلمان الجميلي وغيرهم.

وقد دفعت نتائج الانتخابات الأغلبية الخاسرة في مجلس النواب إلى عقد عدة جلسات، من بينها استثنائية، للتصويت على مقترح قانون التعديل الثالث لقانون الانتخابات. وقد صدر القانون فعلاً لدى اكتمال النصاب القانوني للمجلس بصعوبة يوم 6 حزيران/يونيو 2018.

أثار القانون ضجة وقد وجهت إليه العديد من الانتقادات بسبب مخالفة أغلب مواده الدستور، وهو ما دعا عدة جهات إلى تقديم طعون أمام المحكمة الاتحادية، التي وحدتها ونظرت فيها يوم 21 من الشهر نفسه.

(2) الطعن في قانون التعديل الثالث لقانون الانتخابات[28]: صدر قانون التعديل الثالث لقانون الانتخابات متضمناً عدة مواد كانت هدفاً للانتقاد، وقد قدمت ثلاث جهات طعوناً قانونية إلى المحكمة الاتحادية، في حين أصدرت المحكمة الاتحادية قرارها بالطعون الثلاثة المقدمة من مفوضية الانتخابات ومن رئاسة الجمهورية ومن الحزب الديمقراطي الكردستاني، في حين أصدر المتحدث الرسمي للمحكمة الاتحادية العليا بياناً صحافياً حول الطلبات المستعجلة المقدمة إلى المحكمة لاستصدار القرار الولائي[29].

(3) قرار المحكمة الاتحادية حول الطعون: ردت المحكمة الاتحادية على الطعون المتعلقة بقانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب كما يلي:

ـ أكدت ما نص عليه القانون في مادته (1) بشأن التزام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بإعادة العد والفرز اليدوي لكل المراكز الانتخابية في عموم العراق وبحضور وكلاء الكيانات

---

(28) يمكن الرجوع إلى نص القرار كاملاً على موقع المحكمة الاتحادية: <https://www.iraqfsc.iq/krarat/1/2018/99_fed_2018.pdf>.

(29) عقدت المحكمة الاتحادية العليا جلستها يوم 13 أيار/مايو 2018 برئاسة القاضي مدحت المحمود وحضور القضاة الأعضاء كافة، ونظرت خمسة طلبات بإصدار قرار ولائي بوقف تنفيذ أحكام (قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب رقم 45 لسنة 2013 المعدل). وبعد المداولة وجدت المحكمة الاتحادية العليا أن البت بالطلبات وإصدار القرار بشأنها قبل الوقوف على أقوال الطرف الآخر في الدعاوى المقامة بالطعن بأحكام قانون التعديل الثالث المشار إليه آنفاً، سلباً أو إيجابياً من شأنه أن يعطي إحساساً برأي المحكمة في الدعوى الأصلية مسبقاً. وأكدت المحكمة الاتحادية العليا أن الأعراف القضائية المستقرة تحظر على المحكمة إبداء الرأي تصريحاً أو تلميحاً، في موضوع الدعوى المعروضة عليها إلا حين إصدار الحكم الفاصل فيها، لذا قررت المحكمة بالاجماع رد طلب إصدار القرار (الولائي) بوقف تنفيذ أحكام قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب. انظر موقع المحكمة الاتحادية العليا: <https://www.iraqfsc.iq/news.4125>.

السياسية ويلغى العمل بجهاز تسريع النتائج الإلكترونية وتعتمد النتائج على أساس العد والفرز اليدوي ويشمل هذا العد والفرز كل المحطات حتى المحطات الملغاة منها.

ـ أقرت ما نصت عليه المادة 2 حول قيام المفوضية بإجراء مطابقة أوراق الاقتراع مع التقرير الصادر من جهاز التحقق الإلكتروني الخاص بار كود أوراق الاقتراع وباتخاذ القرارات اللازمة لذلك.

ـ أقرت بعدم دستورية إلغاء نتائج الانتخابات في الخارج، وفي ما يخص النازحين والتصويت المشروط، الذي نصت عليه المادة 3 من قانون التعديل الثالث لقانون الانتخابات، مبينةً رفضها إلغاء نتائج الخارج ومخيمات النازحين والتصويت الخاص بإقليم كردستان. وقال رئيس المحكمة الاتحادية العليا، القاضي مدحت المحمود، في جلسة إعلامية، أن «إلغاء انتخابات الخارج والتصويت الخاص يمثل هدراً لأصوات الناخبين».

ـ أكدّت أن «المادة الرابعة في التعديل الثالث لا تخالف الدستور العراقي»، وهي متعلقة بانتداب قضاة للإشراف على عملية العد والفرز اليدوي[30].

كما أقرت المادة 5 المتعلقة بسريان أحكام هذا القانون على انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة 2018، والمادة 6 التي نصت على أن لا يعمل بأي نص يتعارض وأحكام هذا القانون، في حين نصت المادة 7 على أن ينفذ هذا القانون من تاريخ التصويت عليه. وبذلك تكون المحكمة الاتحادية قد أقرت بشرعية كل مواد التعديل الثالث لقانون الانتخابات، فيما عدا المادة الثالثة المشار إليها في أعلاه.

(4) مقترح قانون التعديل الرابع لقانون الانتخابات: أصدر مجلس النواب تعديلاً رابعاً لقانون انتخابات مجلس النواب الرقم 45 لسنة 2013، وذلك في يوم 22 حزيران/يونيو، أي في اليوم التالي لصدور قرار المحكمة الاتحادية حول الطعون المقدمة إليها حول قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب. وقد تضمن القانون ثلاثة مواد، ونص على أن «يستمر مجلس النواب في عمله لحين تصادق المحكمة الاتحادية العليا على نتائج الانتخابات التي جرت في 12 أيار 2018»، في حين تضمنت المادة الثانية منه: «لا يُعمل بأي نص يتعارض وأحكام هذا القانون». وجاء في المادة الثالثة: «ينفذ هذا القانون من تاريخ التصويت عليه». وفي الأسباب الموجبة للقانون، نص على أنه شرع نظراً لصدور قرار المحكمة الاتحادية العليا القاضي «بإلزام مجلس النواب باتخاذ ما يلزم بتنفيذ بعض فقراته مما يستدعي استمرار عمل مجلس النوب ولغرض متابعة تطبيق القرار وضمان نزاهة عملية العد والفرز». إلا أنّ عدم اكتمال النصاب في مجلس النواب لغاية اليوم الأخير لانتهاء ولايته، حال دون التصويت على المقترح رغم قراءته لمرتين، فبقي في مهده ولم يرَ النور.

و ـ عملية إعادة العدّ والفرز لأوراق الاقتراع

حال صدور القانون الانتخابي اتجه 9 قضاة لإدارة مجلس مفوضية الانتخابات و19 قاضياً لإدارة المكاتب الانتخابية في ثماني عشرة محافظة (بغداد مكتبين انتخابيين).

---

(30) انظر نص القرار كاملاً على موقع المحكمة الاتحادية: <https://www.iraqfsc.iq/krarat/1/2018/99_fed_2018.pdf>.

بدأت عمليات العد والفرز يوم 3 تموز/يوليو في مركز العد والفرز في محافظة كركوك وانتهت يوم 8 منه، وبشكل تراتبي للمحطات الانتخابية الواردة بشأنها شكاوى وطعون وفق السياقات القانونية التي رسمتها القوانين والأنظمة النافذة الخاصة بالانتخابات إضافة إلى الإجراءات التي وردت في قرار المحكمة الاتحادية العليا، وتمت الاستعانة بموظفين من مكتبي المفوضية في الكرخ والرصافة في بغداد وموظفي رئاسة محكمة استئناف كركوك الاتحادية بالإضافة إلى موظفين آخرين لإجراء عملية العد والفرز اليدوي وبإشراف مجلس المفوضين من القضاة المنتدبين.

وقد قرر مجلس المفوضين إيفاد عددٍ من القضاة المنتدبين وعدد من الموظفين لعمليات العد والفرز إلى مراكز ومحطات عراقيي الخارج في إيران وتركيا والأردن لغرض إعادة العد والفرز اليدوي للمراكز والمحطات التي وردت بشأنها شكاوى وطعون في تلك الدول، وقد أعلن مجلس المفوضين بأنه سيعلن قراراً في شأن المراكز والمحطات لجميع الدول التي وردت بشأنها شكاوى وطعون لانتخابات العراقيين في الخارج في الدول الأخرى وحسب التوقيتات الزمنية لذلك.

وفي 6 آب/أغسطس 2018، صرح الناطق الرسمي لمفوضية الانتخابات عن انتهاء عمليات العد والفرز اليدوي لجميع المراكز والمحطات الانتخابية الواردة بشأنها شكاوى وطعون.

وحال الإعلان عن انتهاء عمليات العدّ والفرز في بغداد يوم 6 آب/أغسطس 2018، هنأ الممثل الأممي الخاص للأمم المتحدة ببغداد يان كوبيش مجلس القضاة في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على إكمال عملية العد والفرز الانتخابي، الذي يتطلع إلى الانتهاء من المراحل المتبقية من العملية الانتخابية في الوقت المناسب.

ز ـ إعلان النتائج والطعون الجديدة في شأنها

بعد انتهاء عمليات إعادة العدّ والفرز، أُدخلت النتائج المتمخضة عن هذه العملية في مركز إدخال النتائج ببغداد، ثم أُعلنت رسمياً، وقد أظهرت النتائج تغييرات طفيفة في عدد من الدوائر الانتخابية بعد أن أعلن القضاء العراقي نتائج العد والفرز اليدوي في المحافظات التي تم تقديم طعون فيها خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيار/مايو الماضي.

وذكر بيان صدر عن القضاة المنتدبين، مساء يوم 2018/8/9، أن إجراء العد والفرز اليدوي لنتائج الانتخابات جاء تنفيذاً لقرار المحكمة الاتحادية بالنسبة إلى المحطات التي قدمت بخصوصها الشكاوى، وأنه تم بإشراف مراقبي الأمم المتحدة والكيانات السياسية والإعلام.

وأظهرت نتائج الانتخابات عدم حصول تغيير في مقاعد الكتل السياسية إلا في محافظات ذي قار وصلاح الدين والأنبار وبغداد، حيث فاز مرشحون على حساب فائزين سابقين، داخل القائمة الواحدة، بينما خلت بقية المحافظات الأخرى من أي تغييرات في عدد المقاعد. بعد ذلك فُتحت مرحلة النظر بالطعون الجديدة حول النتائج المعلنة، حيث يكون للأحزاب السياسية والمرشحين حق الطعن فيها بعد نشرها على الموقع الإلكتروني للمفوضية، إذ أوجب قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الرقم (11) لسنة 2007 المعدل، على محكمة التمييز تأليف هيئة قضائية من ثلاثة قضاة غير متفرغين حسب المادة (8/ثالثاً) تتولى النظر في الطعون المحالة عليها من مجلس المفوضين، أو مقدمة إليها مباشرة من قبل المتضررين، ويكون قرار الهيئة باتّاً وغير قابل

للطعن فيه. وقد أوضح مجلس القضاء الأعلى أن اختصاص الهيئة القضائية للانتخابات يتحدد بنص المادة (8) من قانون مفوضية الانتخابات الرقم (11) لسنة 2007 وملخصه أنه في حال عدم قناعة من شارك في الانتخابات بالنتيجة التي حصل عليها يقدم شكوى إلى مجلس المفوضين الذي يصدر قراره إما سلباً وإما إيجاباً حسب الأدلة التي يقدمها صاحب الشكوى، فإذا لم يقتنع مقدم الشكوى بالقرار الصادر من مجلس المفوضين يطعن به أمام الهيئة القضائية للانتخابات بموجب المادة (8) المذكورة آنفاً وتبتّ الهيئة القضائية بهذا الطعن بصفة فردية تخص الطاعن صاحب الشكوى فقط خلال مدة 10 أيام من تاريخ إحالة الطعن إليها، وهي إما تؤيد القرار المطعون به وإما تنقضه حسب الوقائع والأدلة التي يقدمها الطاعن. وهذا الأسلوب في الاعتراض على نتائج الانتخابات هو الأسلوب الوحيد الذي نص عليه قانون مفوضية الانتخابات الرقم (11) لسنة 2007، ولا يمكن تخطيه إلى أسلوب آخر لعدم وجود سند قانوني للقضاء يستند إليه في ذلك[31].

أظهرت الانتخابات الأخيرة تراجعاً واضحاً في المد الطائفي الذي كانت صبغته واضحة في جميع الانتخابات التي جرت منذ عام 2005، حيث كشفت عن صحوة لدى الناخب العراقي جعلته يتجه إلى انتخاب الأفضل بغض النظر عن الطائفة.

2 ـ خريطة القوى السياسية الفائزة في الانتخابات العراقية 2018

وفقاً للإعلان الرسمي لنتائج الانتخابات، حلّ تحالف «سائرون» والكتل المنضوية معه كالحزب الشيوعي وبعض أحزاب التكنوقراط، في المرتبة الأولى بـ54 مقعداً. أما تحالف «الفتح» الذي يضمّ فصائل الحشد الشعبي التي أدت دوراً حاسماً في دعم القوات الأمنية لدحر تنظيم داعش الإرهابي، فقد حلّ ثانياً بـ47 مقعداً، وحلّ ثالثاً بـ 42 مقعداً ائتلاف «النصر» بزعامة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي. في حين حصد ائتلاف «دولة القانون» 26 مقعداً، والحزب الديمقراطي الكردستاني 25 مقعداً وائتلاف «الوطنية» 21 مقعداً. كما نال كل من «تيار الحكمة» 19 مقعداً، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني 18 مقعداً، وتحالف «القرار العراقي» 11 مقعداً. وحصلت الأقليات على 9 مقاعد ضمن نظام الكوتا، إذ نال المكوِّن المسيحي خمسة مقاعد، وكل من مكوِّنات الشبكي، والإيزيدي والصابئي والفيلي، مقعداً واحداً.

وبحكم الدستور العراقي، فإن الكتلة الأكبر التي تجمع 165 مقعداً أو أكثر من بين مقاعد البرلمان البالغة 239 مقعداً، من ضمنها 9 مقاعد كوتا للأقليات، هي من يحق لها تأليف الحكومة.

---

(31) انظر البيان الصحافي للمحكمة الاتحادية التي أوضحت فيه دورها في انتخابات مجلس النواب 2018 بعد الإشكاليات التي واجهتها، «بيان صحفي بخصوص الطعن بالإجراءات الحاصلة أثناء انتخابات المجلس النيابي للعام 2018،» موقع المحكمة الاتحادية العليا: <https://www.iraqfsc.iq/news.4103>.

الجدول الرقم (1)

عدد المقاعد التي حصلت عليها التحالفات والكتل في النتائج النهائية في الانتخابات العراقية 2018

المحافظة	بغداد	نينوى	البصرة	ذي قار	السليمانية	بابل	الأنبار	أربيل	ديالى	النجف الأشرف	صلاح الدين	كركوك	واسط	الديوانية	كربلاء المقدسة	دهوك	ميسان	المثنى	المجموع
المقاعد المخصصة للمحافظة	69	31	25	19	18	17	15	15	14	12	12	12	11	11	11	11	10	7	320
ائتلاف النصر	8	7	5	3		3	2		1	3	2		2	2	2		1	1	42
تحالف الفتح	9	3	6	5		4			3	3	2		2	3	3		2	2	47
ائتلاف دولة القانون	9		4	3		2				1			1	1	2		1	1	25
سائرون	17		5	6		4			2	4			3	3	3		5	2	54
تيار الحكمة الوطني	4		2	2		3			1	1			2	1	1		1	1	19
تحالف القرار العراقي	4	3					2		3		2								14
ائتلاف الوطنية	8	4	1				3		3		2								21
تحالف بغداد	4																		4
نينوى هويتنا		3																	3
الأنبار هويتنا							6												6
الحزب المدني	1																		1
جبهة تركمان كركوك												3							3
ائتلاف كفاءات للتغيير						1							1						2
حركة إرادة	1		1											1					3

يتبع

تابع

تحالف صلاح الدين هويتنا										1									1
بيارق الخير	2																		2
تمدن	1	1																	2
التحالف المدني الديمقراطي	1																		1
تجمع رجال العراق			1																1
عابرون						2													2
ائتلاف قلعة الجماهير										3									3
التحالف العربي في كركوك									3										3
النهج الديمقراطي		1																	1
حزب الجماهير الوطنية		2																	2
الحزب الديمقراطي الكردستاني		6			1		8							10					25
الاتحاد الوطني الكردستاني		1			8		2	1	6										18
حراك الجيل الجديد					2		2												4
التحالف من أجل الديمقراطية والعدالة					1		1												2
كوران (التغيير)					4		1												5
الجماعة الإسلامية الكردستانية					1		1												2
الاتحاد الإسلامي الكردستاني					1									1					2

3 ـ أهم مخرجات الانتخابات البرلمانية 2018 ودلالاتها السياسية

لعل أبرز أسباب العزوف عن التصويت يعود إلى عدم الوفاء بالوعود التي أطلقتها القوى السياسية وحكوماتها على مدى خمسة عشر عاماً، وتغليب المحاصصة الطائفية والعرقية والحزبية في التعيينات بالمناصب الحكومية من أعلى المستويات إلى أدناها.

أظهرت نتائج الانتخابات تراجعاً واضحاً لبعض القوائم الرئيسة، وفي مقدمتها قائمة دولة القانون ـ التي كانت قد حصلت على أعلى عددٍ من المقاعد (94 مقعداً) في انتخابات مجلس النواب 2014 رغم ما شاب تلك الانتخابات من شكوك واتهامات بحدوث عمليات تلاعب كبرى. فقد تراجع التأييد الشعبي لهذه القائمة التي تنضوي تحت مظلتها عدة أحزاب رئيسة لعل في مقدمتها حزب الدعوة الذي تزعم المشهد السياسي منذ عام 2005، ولا سيَّما في مناطق نفوذه الرئيسة في وسط وجنوب العراق، إذ تراجع إلى المرتبة الرابعة في ترتيب النتائج، في حين تصدّر ائتلاف سائرون النتائج بعد أن خاض الانتخابات متحالفاً مع قوى مدنية وليبرالية. وجاء ائتلاف الفتح بالمرتبة الثانية وائتلاف النصر بالمرتبة الثالثة، ولعل هذه التحالفات أحدثت طفرة نوعية في تسلق السلّم الانتخابي يحدث لأول مرة في تاريخ الانتخابات العراقية بعد عام 2003.

ومن المؤشرات المثيرة للملاحظة وما حملته هذه الانتخابات من جديد، هو خسارة عدد من الشخصيات البارزة مقاعدها في البرلمان بعدما كان بعضهم قد مكث في المقعد لأكثر من دورة انتخابية، وله دور مؤثر في الساحة السياسية العراقية. في حين أنَّ توجهات الأحزاب الفائزة الثلاثة الأولى في زج الوجوه السياسية الجديدة (ولا سيَّما الشابة) ضمن قوائم الترشيح، قد مكّنتها من الفوز بالعدد الأكبر من المقاعد. ويُرجّح أن يكون لفوز هذه الأحزاب وتراجع الأحزاب الأخرى التي كانت مسيطرة على المشهد السياسي، وعلى أغلب مؤسسات الدولة المهمة، تأثيرات في تغيير العديد من القرارات السياسية الداخلية والخارجية، ولا سيَّما المتعلقة بالعلاقات مع الدول الكبرى والإقليمية على حدٍ سواء.

وفي ما يتعلق بالجذب الطائفي، فقد أظهرت الانتخابات الأخيرة تراجعاً واضحاً في المد الطائفي الذي كانت صبغته واضحة في جميع الانتخابات التي جرت منذ عام 2005، حيث كشفت عن صحوة لدى الناخب العراقي جعلته يتجه إلى انتخاب الأفضل بغض النظر عن الطائفة، وهي تنم عن بوادر إيجابية نحو الركون إلى الهوية الوطنية بدلاً من الهويات الفرعية الأخرى.

وفي ذات الوقت أفصحت الانتخابات عن عزوف كبير من الناخب العراقي؛ فعلى الرغم من الأرقام المعلنة عن عدد المصوِّتين التي بلغت 44.5، وهي الأدنى منذ انتخابات 2005، إلا أن مصادر متعددة تشير إلى أنها كانت أدنى من ذلك كثيراً. ولعل أبرز أسباب العزوف عن التصويت يعود إلى عدم الوفاء بالوعود التي أطلقتها القوى السياسية وحكوماتها على مدى خمسة عشر عاماً، وتغليب

المحاصصة الطائفية والعرقية والحزبية في التعيينات بالمناصب الحكومية من أعلى المستويات إلى أدناها، وتراجع الثقة بالإدارات الانتخابية، فضلاً عن عوامل أخرى. وإذا ما بقيت هذه الجوانب دون معالجة فإنَ التوقعات تشير إلى حصول تدنٍّ أكبر في نسبة المشاركة في الانتخابات المقبلة، حيث انتخابات مجالس المحافظات 2019 هي أقرب الاستحقاقات الانتخابية المزمع إجراؤها.

خلاصة واستنتاجات

في النتيجة، يمكن أن نسجل جملة ملاحظات واستنتاجات حول الانتخابات النيابية العراقية عام 2018، ندرجها في النقاط التالية:

• كشفت الانتخابات عن الدور السلبي لمجلس النواب الذي تشبَّث أغلب أعضائه الخاسرين بمقاعدهم، فشكّكوا بانتخابات 2018 بعد فقدانهم لمقاعدهم مع أنهم تغاضوا عمّا حدث في انتخابات مجلس النواب 2014 ولا سيّما لدى استجواب مفوضية الانتخابات السابقة بعد فوزهم بعضوية مجلس النواب، فلم يؤيد عدد كبير منهم سحب الثقة عنها.

• لم تحدث تغييرات كبيرة في المقاعد سواء للكيانات الفائزة أو الخاسرة، بعد إعلان النتائج الأولية لعملية إعادة الفرز اليدوي التي أظهرت نسبة مطابقة عالية.

• ستؤدي الاتهامات والشكوك بالتزوير والتلاعب في الانتخابات إلى زيادة عزوف الناخب العراقي في الانتخابات المقبلة أكثر مما جرى في هذه الانتخابات.

لا يمكن أن تتحقق انتخابات نزيهة وعادلة إذا لم تُقتلع جذور المحاصصة السياسية والطائفية من مفوضية الانتخابات لتحل بدلاً منها عناصر المواطنة والاستقلالية والكفاءة والمهنية.

• ينبغي إعادة النظر بقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من أجل ضمان أكبر لاستقلاليتها، ولا سيّما بعد صدور قانون التعديل الثالث لقانون الانتخابات متضمناً تولي إدارة مجلس المفوضين والمكاتب الانتخابية في المحافظات من قبل قضاة بدلاً من المفوضين والمديرين العامين.

• لا يمكن أن تتحقق انتخابات نزيهة وعادلة إذا لم تُقتلع جذور المحاصصة السياسية والطائفية من مفوضية الانتخابات لتحل بدلاً منها عناصر المواطنة والاستقلالية والكفاءة والمهنية.

• من الضروري إعادة النظر بالقانون الانتخابي بما يتضمنه من نظام انتخابي وصيغة توزيع المقاعد (سانت ليغو) لكونها لا تخدم الناخب العراقي ولا الكيان الصغير أو المنفرد بقدر ما تخدم الأحزاب الكبيرة المتسيِّدة للساحة السياسية.

• ضرورة إعادة النظر بملاك المفوضية ولا سيّما في المواقع الحساسة، من أجل ضمان أكبر قدر من الاستقلالية.

• ينبغي إعادة النظر كلياً باستخدام التكنولوجيا في الانتخابات العراقية بعدما واجهت انتخابات 2018 مشاكل وتحديات كبيرة لدى استخدام أجهزة العد والفرز الإلكتروني، وأجهزة التحقق البايومتري، وبطاقات الناخبين الذكية.

• أهمية التشديد لدى إجراء أي انتخابات مقبلة على عودة النازحين إلى ديارهم، واستقرار الأوضاع الأمنية من أجل تحقيق عدالة الانتخابات والحفاظ على وزن الصوت الانتخابي.

• ضرورة إكمال توزيع بطاقات الناخبين بنسبة عالية والحصول على البيانات البايومترية للناخبين وخزنها وتفعيل العمل بها في الأجهزة البايومترية قبل إجراء الانتخابات، لكي لا يُحرم الناخب من المشاركة فيها.

• لم يكن دور الأمم المتحدة، ممثلة ببعثتها في بغداد، مهماً أو مؤثراً في جعل الانتخابات أكثر نزاهة وشفافية، وقبلها في مراقبتها لاختيار أعضاء مجلس المفوضين سواء في عام 2007 أو في عام 2012 أو في عام 2017.

• ضرورة منح فرق المراقبة المحلية والدولية (خاصة) فرصة مراقبة أوسع للانتخابات من أجل إعطائها الشفافية الكافية ومن ثم الصدقية والموثوقية العاليتين.

• أهمية توفير بدائل إعلامية حيادية ومهنية، تعمل على إيصال رسائل حقيقية وصادقة للناخب والمرشح قبل وأثناء الانتخابات، بدلاً من وسائل إعلام الأحزاب المهيمنة على السلطة أو تلك التي تعود إلى رجال أعمال ومصالح لا تهمها مصلحة المواطن أو الوطن بقدر ما تهمها مصالحها الخاصة □

اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي

عصام شروف(*)

باحث في العلاقات الدولية والقانون الدولي العام ـ سورية.

مقدمة

لم يتم الاهتمام بالقانون الدولي للأنهار الدولية إلا حديثاً، عندما بدأت تتعقد العلاقات الدولية المتعلقة باستخدام مياه الأنهار الدولية، إذ لم تكن استخداماتها واستغلالها من الأهمية بحيث تتطلب تنظيماً دولياً؛ إذ كانت حاجات الناس محدودة، وكان التطور العلمي والفني في مراحله الأولى من التقدم، ومن ثم انحصرت الاتفاقيات التي أبرمت في تنظيم الملاحة في الأنهار الدولية. وبالنظر إلى اتفاقيات حوض النيل، لا يوجد إطار قانوني جامع مانع يحدد بوضوح ومتفق عليه مختلف المسائل الإجرائية، وينظم بدقة سائر الشؤون القانونية للنظام الهيدرولوجي لهذا الحوض[1].

تصاعدت وتيرة الخلافات بين دول «المنبع» ودول «المصبّ» عندما أعلنت دول المنبع توقيعها اتفاقية عنتيبي (2010) بأوغندا ـ في غياب دولتَي المصبّ ـ متَنَكّرةً لجميع الاتفاقيات المنظِمة والمقرِّرة لحقوق مصر التاريخية في تلك المياه، مع تحرك صهيوني ماكر ودائب في تلك الدول للتأثير في حصة مصر من مياه النيل، وقد تمثلت نقاط الخلاف الرئيسية بمطالبة دول المنبع إعادة النظر في الاتفاقيات القديمة، بدعوى أن الحكومات القومية لم تبرمها ولكن أبرمها الاحتلال نيابة عنها، بالإضافة إلى المطالبة بالاستغلال المتساوي لحوض النيل، والحاجات المائية المتزايد لبعض دولها، بل هددت بتنفيذ مشروعات مائية دون إخطار دول المصبّ، وفي المقابل كانت مواقف دول المصبّ تتمثل بعدم توقيعها الاتفاقية الإطارية عنتيبي (2010) حتى يؤخذ بنظر الاعتبار المطالب

(*) البريد الإلكتروني: aisamcharoof321321@gmail.com.

(1) دول حوض النيل هي: إثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، بوروندي، رواندا، كينيا، الكونغو، إريتريا، السودان، جنوب السودان، مصر.

المصرية الثلاثة المتمثلة بالإخطار المسبق والإجماع على القرارات بأن تكون الأغلبية بوجود مصر والسودان واحترام الاتفاقيات التاريخية، بينما ترى دول المنبع هذه المطالب غير مقبولة وتمثل إجحافاً بحقوقها المائية.

إن غياب الإطار القانوني الجامع الذي يحظى بقبول الجميع يفتح مجالاً للصراع المائي الدولي بين دول حوض النيل. وسوف نستعرض ذلك من خلال عرض الاتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل وتحليلها ثم بيان كيف يفتح ذلك مجالاً للصراع وما هي مجالاته وثمنه، وبالمقابل ما هي أثمان التنسيق والتعاون في حال الوصول لحلول ترضي جميع الأطراف المتنازعة؟

في ضوء ما سبق تحاول الدراسة البحث في تساؤل رئيسي حول تتبُّع مسار وتطوُّر النزاع القانوني القائم بين دول المنبع ودول المصبّ وحول مآلات هذا النزاع والتنبؤ باتجاهاته؛ وهل النزاع حقيقة متعلق بحاجة دول المنبع للمياه لمواجهة الجفاف والفقر كما تزعم؟ أم لأسباب مفتعلة تُستغل المياه فيه كورقة ضغط؟ وهل للقوى الخارجية دور حقيقي في إشعال نار النزاع؟ وهل بالإمكان التوصل إلى مقاربة حقيقية ترضي جميع الأطراف المتنازعة واتباع نهج رابح... رابح.

أولاً: القواعد والأطر المنظمة لاستخدام مياه الأنهار

بالنظر إلى اتفاقيات حوض النيل، لا يوجد إطار قانوني جامع مانع يحدد بوضوح ومتفق عليه مختلف المسائل الإجرائية، وينظم بدقة سائر الشؤون القانونية للنظام الهيدرولوجي لهذا الحوض.

مياه الأنهار العابرة للحدود هي تلك التي تقع في المجرى المائي الدولي، الذي يعبر حدوداً دولية لأكثر من دولة أو يفصل الحدود بينهما، فتصبح تلك المياه مشتركة بين الدول المتشاطئة بغرض الملاحة والشرب والري... إلخ، وهو ما تعارفت عليه دول الأنهار العابرة للحدود فلم تدعِ دولة أنها تمتلك النهر وتمنع الآخرين من استخدامه، لأن في ذلك تعدياً على حقوقها[2].

تعددت النظريات الفقهية الناظمة للانتفاع بالنهر الدولي التي حاولت أن تؤصل لحقوق الدول النهرية المتشاطئة، واختلفت فيما بينها، فمنها من حاول أن يُغلّب مصالح دول المنبع، ومنها من غلّب مصالح دول المصبّ، ومنها من حاول تحقيق مصالح الدول المشاركة في مياه النهر كافة.

لكن، على الرغم من هذا التعدد، يظل استغلال الأنهار الدولية، وتحديد حصص الدول المشاطئة للنهر، خاضعاً للأحكام العامة للقانون الدولي المكتوبة أو المستقرة عرفاً، ما لم تكن هناك اتفاقيات خاصة ثنائية أو جماعية بين دول مجرى النهر تنظم هذه الأمور، حيث تكون لها

(2) «إدارة مياه النيل كمحدد للتعاون والصراع بين دول حوض النيل،» موقع «مقاتل من الصحراء»، <http://www.muqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/NileWater/sec06.doc_cvt.htm> (accessed on 30 July 2017).

الأولوية في التطبيق، أخذاً بمبدأ أن الخاص يجبّ العام، والتزاماً بمبدأ قدسية العهود والمواثيق، ولما كان الواقع يشير إلى اختلافات لا حصر لها في الظروف والأحوال والاعتبارات المحيطة بكل نهر دولي عن سواه من الأنهار الدولية، بحيث إن كل نهر منها يعدّ نموذجاً فريداً في ذاته، وإنْ تشابه في بعض الجوانب مع غيره، فإنه يكون من البديهي ألّا تكون هناك قواعد قانونية دولية موحدة تصلح للتطبيق على كل الأنهار الدولية في آن واحد، وإنما قواعد عامة يأخذ منها ذوو المصلحة ما يرونه ملائماً، ويدَعون ما يرونه غير ملائم، ومن ثم، فقد كان العرف الدولي هو المصدر الأكثر قدرة على تقديم هذه القواعد العامة[3].

إن الشراكة في استخدام المياه هي المبدأ الذي تعارفت عليه شعوب حوض نهر النيل منذ حقبة قديمة، إذ لم تكن هناك دولة تدّعي ملكية النهر وتمنع الآخرين من استخدامه.

ثانياً: الإطار القانوني لتنظيم مياه النيل

إن الشراكة في استخدام المياه هي المبدأ الذي تعارفت عليه شعوب حوض نهر النيل منذ حقبة قديمة، إذ لم تكن هناك دولة تدّعي ملكية النهر وتمنع الآخرين من استخدامه.

وقد عانت دول الحوض من الاحتلال الأجنبي، الذي عمل خلال فترة الاحتلال على تنظيم استخدام مياه نهر النيل، وبطبيعة الحال فقد وَقَّع نيابة عن الدول الواقعة تحت الاحتلال بعض الاتفاقيات والمعاهدات لتنظيم استخدام المياه، وبعد فترة الاستقلال، قامت الدول المستقلة إما باستكمال تنظيم استخدام مياه النهر، طبقاً للاتفاقيات الموقعة خلال الفترة السابقة على استقلالها، وإما بتوقيع اتفاقيات بعد استقلالها مع باقي دول الحوض، لتحقيق أفضل استفادة ممكنة من النهر، أو بغرض إقامة منشآت مائية عليه[4].

1 ـ الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين دول حوض النيل

تتناول هذه الاتفاقيات الوضع الإقليمي والجغرافي للدول المتعاقدة، والدول الموقعة عليها تكون دولاً أوروبية من أصحاب المستعمرات، ووقعت هذه المعاهدات باسم الدولة أو الإقليم الأفريقي الخاضع لحكمها، ومن مبادئ العرف والفقه الدوليين، أن مثل هذه الاتفاقيات الخاصة بالوضع الإقليمي والجغرافي، تشكل التزاماً وقيداً على إقليم الدولة المتعاقدة، وأن انتقال السيادة

(3) شوقي عبد العال، **الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية** (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث المصرية، 2012)، ص 11.

للاطلاع على النظريات والاتفاقيات مع المراجع، انظر الرابط التالي: <http://www.mediafire.com/file/pm onenanh8mjhw5/%25D9%2587%25D9%2588%25D8%25A7%25D9%2585%25D8%25B4.docx/file>.

(4) صاحب الربيعي، **صراع المياه وأزمة الحقوق بين دول حوض النيل** (دمشق: دار الكلمة، 2001)، ص 109.

عن ذلك الإقليم لا تمس منها شيئاً، وأن القانون الدولي يعترف باستمرار سريان مفعول هذه الوثائق، وفقاً لقواعد توارث الدول، وتبعاً للالتزامات ذات الطبيعة الإقليمية والجغرافية، التي التزمت بها الدول الداخلة في هذه الاتفاقيات، وقد أكد هذا المبدأ ما جاء باتفاقية فيينا لسنة 1978، بشأن التوارث الدولي والمعاهدات، حيث تنص المادتان (11) و(12) من تلك الاتفاقية على أن المعاهدات الخاصة برسم الحدود الدولية أو بالوضع الجغرافي والإقليمي، لا يمسّها التوارث الدولي، وتظل تلك المعاهدات سارية المفعول، وتظل تمثل التزاماً وقيداً على الدولة الوارثة، إذ لا يمكن تعديلها أو إلغاؤها إلا باتفاق الدول الموقعة عليها، أو وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية فيينا عن قانون المعاهدات لسنة 1969[5].

لكن نظراً إلى المستجدات المستمرة ولطبيعة الدول الإحدى عشرة المشاطئة لحوض النيل وما شهدته من تطورات بعد زوال الاستعمار، أصبح من الضروري إيجاد آليات جديدة للتعاون الإقليمي بين دول الحوض إلى جانب الاتفاقيات الثنائية الموقعة بينها، وقد بدأت بالفعل هذه الآليات منذ الستينيات من القرن العشرين وحتى أوائل القرن الحالي.

نشبت أزمة مائية بين دول الحوض نظراً إلى ثبات حصص المياه، وتزايد عدد السكان واتساع مشروعات التنمية الزراعية والصناعية وتوليد الطاقة التي تتطلع إليها دول المنبع وتتطلب إنشاء سدود وخزانات حول البحيرات وعلى بعض روافد النهر، إضافة إلى تدخل جهات أجنبية وفي مقدمها «إسرائيل»، وهو ما أدى إلى تأجيج الصراع بين دول الحوض، وهذا ربما يقود إلى كارثة مائية في المستقبل.

2 ـ اتفاقية عنتيبي (14 أيار/مايو 2010)

تصاعدت حدة الأزمة، حينما قررت دول منابع النيل التوقيع في مدينة عنتيبي الأوغندية على معاهدة جديدة لاقتسام موارد نهر النيل، ومنحت الدول المجتمعة كلاً من القاهرة والخرطوم مهلة عام واحد للانضمام إلى المعاهدة إذا رغبتا في ذلك. وصفت مصر الاتفاقية حينها بالمخالفة للقانون الدولي وللقواعد المعمول بها في الجهات الدولية المانحة، وخاطبت الأطراف المانحة للتنبيه بعدم قانونية تمويل أي مشروعات مائية، سواء على مجرى النيل أو منابعه، تؤثر سلباً في الأمن المائي لدولتي المصبّ مصر والسودان[6]. والمؤسف في الاتفاقية أنها تنص على أنه بمجرد سريانها تنتهي الحصص التاريخية لدولتي مصر والسودان، مع ملاحظة أن سبب اعتراض مصر والسودان هو عدم اعتراف إثيوبيا بحصة مصر المائية، حيث كانت إثيوبيا تلوّح بأنها لن تضر بحصة مصر، وقد وقّع على الاتفاقية 6 دول هي: إثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي؛ وبقيت ثلاث دول لم توقع وهي مصر وشمال السودان والكونغو الديمقراطية[7].

---

(5) «إدارة مياه النيل كمحدد للتعاون والصراع بين دول حوض النيل،» موقع «مقاتل من الصحراء».

(6) باهي حسن، «اتفاقية عنتيبي وسد النهضة.. محطات إثيوبية تهدد أمن مصر المائي،» **المصري اليوم**، 2013/5/28.

(7) ولاء حسين، «دول المنابع تبحث عن الشرعية.. مساع لاستقطاب دولة سادسة،» **روز اليوسف** (21 أيار/مايو 2010)، ص 3.

أ ـ الاتفاق الإطاري لدول حوض النيل (عنتيبي)(*)

تصاعدت معارضة بعض دول حوض النيل للاتفاقيات القائمة بين دول حوض النيل لأكثر من سبب، أبرزها عدم التوصل إلى اتفاق حول الإطار القانوني والمؤسسي لمبادرة حوض النيل، حيث تتحفظ كل من مصر والسودان على بعض بنود الاتفاقية الحالية، التي وقعتها كل من إثيوبيا، وأوغندا، وكينيا، وتنزانيا، ورواندا، في 14 أيار 2010، وأخيراً بوروندي التي وقّعتها، في أول آذار/ مارس 2011، ما سيؤدي إلى دخول الاتفاق الإطاري حيز التنفيذ بعد تصديق برلمانات تلك الدول عليه.

نظراً إلى المستجدات المستمرة ولطبيعة الدول الإحدى عشرة المشاطئة لحوض النيل وما شهدته من تطورات بعد زوال الاستعمار، أصبح من الضروري إيجاد آليات جديدة للتعاون الإقليمي بين دول الحوض إلى جانب الاتفاقيات الثنائية الموقعة بينها.

تمثّلت أبرز نقاط الاختلاف بين دولتَي المصبّ (مصر والسودان) وباقي دول حوض النيل بالآتي[8]:

أ ـ عدم تضمين البند الرقم (14 ب) الخاص بالأمن المائي نصاً يقضي بالحفاظ على حقوق مصر التاريخية والمكتسبة من مياه النيل.

ب ـ عدم تضمين البند الرقم (8) من الاتفاقية، والخاص بالإخطار المسبق عن أي مشروعات تقوم بها دول أعالي النيل، على أن يتم إدراج هذه الإجراءات في نص الاتفاقية وليس في الملاحق الخاصة بها.

ج ـ طلب مصر تعديل البندين الرقم (34 ـ أ) و(34 ـ ب)، بحيث تكون جميع القرارات الخاصة بتعديل أي من بنود الاتفاقية أو الملاحق بالإجماع وليس بالأغلبية، وفي حالة التمسك بالأغلبية فيجب أن تشمل الأغلبية دولتَي المصبّ (مصر والسودان) لتجنب عدم انقسام دول الحوض ما بين دول المنابع التي تمثل الأغلبية ودولتي المصبّ التي تمثل الأقلية.

(*) تضم اتفاقية «عنتيبي» ثلاثة عشر بنداً، بينها بند «الانتفاع المنصف والمعقول»، الذي أثار جدلاً بين دول وقّعت، وأخرى رفضت التوقيع. هذا البند ينص على أن «دول مبادرة حوض النيل تنتفع انتفاعاً منصفاً ومعقولاً من موارد مياه المنظومة المائية لنهر النيل، على وجه الخصوص الموارد المائية التي يمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل وفق رؤية لانتفاع معقول، آخذين في الاعتبار دول المبادرة، بما فيها المخاوف حول حماية الموارد المائية، وكل دولة من دول المبادرة لها حق الانتفاع من الموارد المائية للمنظومة المائية لنهر النيل». كما تنص الاتفاقية على «ضمان الاستخدام المنصف والمعقول لموارد المنظومة المائية لنهر النيل، على أن تأخذ دول المبادرة في اعتبارها الظروف المتعلقة بالموارد، بما فيها محدوديته». بموجب هذه البنود قررت مصر في تموز/ يوليو 2010 عدم المشاركة في فعاليات مبادرة حوض النيل بكافة أنشطتها، نتيجة توقيع دول الحوض على الاتفاقية الإطارية «عنتيبي» المتفق عليها من معظم دول حوض النيل عدا مصر والسودان، والتي اشترطت وقتها تعديل 3 بنود ووضع نص صريح في البند الرقم (14) الخاص بالأمن المائي بعدم المساس بحصتها من مياه النيل، وحقوقها التاريخية التي أجحفت في حقوق دول الحوض كافة.

(8) «إدارة مياه النيل كمحدد للتعاون والصراع بين دول حوض النيل،» موقع «مقاتل من الصحراء».

د ـ اقتراح دول المنابع وضع البند الخاص بالأمن المائي، البند الرقم (14 ب) في ملحق للاتفاقية، وإعادة صياغته بما يضمن توافق دول الحوض حوله، خلال ستة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية، حيث رفضت مصر هذا المقترح وطرحت بدلاً منه اقتراحاً بتشكيل لجنة وزارية رباعية من كل من مصر والسودان وإثيوبيا وإحدى دول حوض النيل الاستوائية، إضافة إلى خبير أو اثنين من المنظمات الدولية، للتوصل إلى صيغة توافقية حول البند الرقم (14 ب) الخاص بالأمن المائي والحقوق التاريخية، والانتهاء من هذه الصيغة التوافقية خلال ستة أشهر.

ب ـ مجالات الخلاف بين دول حوض النيل[9]

هناك ثلاثة مجالات أساسية للخلاف المائي في حوض نهر النيل، هي:

(1) الخلاف حول اتفاقيات مياه حوض النيل: الموقف الثابت لدول المنبع منذ استقلال هذه الدول هو رفض جميع اتفاقيات النيل القائمة والمطالبة باتفاقيات جديدة بحجة أن جميع الاتفاقيات السابقة قد وُقِّعت في العهد الاستعماري، ومن ثُمَّ هي في حِلٍّ من هذه الاتفاقيات. لكن الموقف المصري والسوداني يؤكد مشروعية كل الاتفاقيات السابقة استناداً إلى مبدأين مهمين في القانون الدولي:

المبدأ الأول: التوارث الدولي للمعاهدات: وهو مبدأ معروف أكدت عليه مجموعة من الاتفاقيات والأعراف الدولية، وعلى رأسها اتفاقية فيينا عام 1978.

المبدأ الثاني: الحق التاريخي المكتسب وهو أحد المبادئ المستوحاة من اتفاقية فيينا عام 1966.

(2) الخلاف بين دول المنبع وبين دولتي المصبّ حول تقاسم مياه النيل: تطالب دول المنبع بضرورة أن يكون هناك زيادة في حصصها المائية، ورَفْضِ استئثار دولتي المجرى والمصبّ بالإيراد المائي لنهر النيل كله. لكن مصر والسودان شدّدتا على مبدأ الانتفاع العادل والمنصف بموارد النهر، وذلك من خلال انتفاع كلِّ الدول بموارد النهر وليس فقط بالمفهوم الضيق لمياه النهر. من هنا كانت تأكيدات مصر والسودان الدائمة لضرورة تبنِّي مفهوم الحوض وليس مفهوم المجرى، ومن هنا أيضاً يُفهَم الموقف المصري في رفضه للاتفاقية الإطارية أو تحفُّظاته على الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة عام 1997، تلك التي انطلقت من تمزيق مفهوم الحوض والأخذ بمفهوم المجرى المائي وهو بكل المقاييس لصالح دول المنبع وليس دول المصبّ.

(3) شرط الإخطار المسبق: تؤكد مصر والسودان دوماً ضرورة الالتزام بشرط الإخطار المسبق عملاً بقاعدة قانونية أيضاً، هي قاعدة عدم التسبب في الضرر، وهذه أيضاً من القواعد غير الخلافية في القانون الدولي، وربما أحياناً يكون الخلاف حول مفهوم «ضرر أم ضرر جسيم؟». والمراد أن مصر والسودان تؤكدان ضرورة احترام هذا المبدأ، وإلزام دول المنبع بعدم القيام بأي

(9) «أزمة مياه النيل بين الانفجار والانفراج،» مجلة **البيان** (11 حزيران/يونيو 2014)، <http://www.albayan.co.uk/text.aspx?id=343> (accessed on 24 July 2018).

مشروعات مائية إلا بعد إخطار مصر والسودان مسبقاً، وفي المقابل تؤكد دول المنبع عدم التقيد بهذا الشرط واعتباره مخلاً بسيادة هذه الدول. إذاً هناك عدة نقاط اختلاف:

إن بند عدم الإضرار لا معنى له، وغير قابل للتطبيق من دون الإقرار بالممارسات والحقوق التاريخية لاستغلال مياه النهر لدول الحوض كافة لتكون هي المرجعية لتقدير أي ضرر قد يلحق بهذه الدول نتيجة لأي مشاريع تقوم بها دول أخرى في الحوض.

النقطة الأولى ترتبط بإصرار مصر والسودان إصراراً كاملاً على أن الاتفاقية الإطارية يتعين أن تُورَد نصاً يحترم ما تتمتعان بهِ من حقوقٍ مضمونة من الناحية القانونية بموجب الاتفاقيات السابقة، وبموجب القواعد العرفية.

النقطة الثانية تتعلق بالإخطار المسبق: وهو مبدأ مستقر، فكل الوثائق الدولية التي تنظِّم استغلالاً لمياه أنهار دولية تتحدث عن مبدأ الإخطار المسبق.

النقطة الثالثة هي أن هذه الاتفاقية الإطارية من المفترَض أن تعتمد على التوافق العام، وهو ما يعني أن قواعد التصويت فيها تكون بالتوافق العام، وهو مثل فكرة الإجماع، لكنه إجماع سلبي وليس إجماعاً إيجابياً، وهذا يعني أن القبول فيه ليس وجوبياً ولكن الوجوبي هو عدم الرفض، وكأن السكوت علامة الرضا، وبناءً على ذلك قَبِلَت مصر بهذا، غير أن باقي الشركاء قالوا: إننا عندما نريد أن نعدِّل الاتفاقية أو نعدِّل ملاحق لها أو أي بروتوكول فيها، فإنه يتعين أن يكون ذلك بالأغلبية العادية وهنا قالت مصر والسودان: تتم مسألة التعديل إما بالتوافق العام وإما بأغلبية بسيطة شريطة أن يكون فيها مصر والسودان.

ج ـ سلبيات الاتفاقية الإطارية (عنتيبي) على دولتي المصبّ[10]

1 ـ لا تقر الاتفاقية بجميع الاتفاقيات السابقة مثل اتفاقية 1929 مع دول الهضبة الاستوائية و1902 مع إثيوبيا، ولا تقرّ بالحقوق المائية القانونية والتاريخية لدولتي المصبّ.

2 ـ تنص الاتفاقية على إعادة تقسيم موارد النهر المائية على دول الحوض بمعايير تميل إلى دول المنبع على حساب دولتي المصبّ، وذلك مقارنة بالمعايير الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997.

3 ـ لا تتضمن الاتفاقية الإجراءات التنفيذية للإخطار المسبق، التي شملتها اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997، والتي تعطي الحق للدول المتضررة الاعتراض على مشروعات وسدود دول أعالي النهر إذا ثبت أنّ لها أضراراً جسيمة.

(10) هاني سليمان، «مصر وأزمة المياه في حوض النيل،» المركز العربي للبحوث والدراسات، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2015، <http://www.acrseg.org/39526>.

4 ـ تنص الاتفاقية على تعديل العديد من البنود والملاحق بالأغلبية (ثلثي الأعضاء) مما يمكّن دول المنبع من تغييرها دون الرجوع إلى دولتي المصبّ.

5 ـ لا تشمل الاتفاقية أي بند لزيادة إيراد النهر، بل تعمل على إعاقة مثل هذه المشاريع حيث تنص صراحة على المحافظة على أراضي البرك والمستنقعات في دول الحوض، التي تُفقد فيها كميات هائلة من إيراد النهر، والتي من خلال تنميتها يمكن زيادة إيراد النهر بما يكفي حاجات جميع دول الحوض.

6 ـ إن بند عدم الإضرار لا معنى له، وغير قابل للتطبيق من دون الإقرار بالممارسات والحقوق التاريخية لاستغلال مياه النهر لدول الحوض كافة لتكون هي المرجعية لتقدير أي ضرر قد يلحق بهذه الدول نتيجة لأي مشاريع تقوم بها دول أخرى في الحوض.

7 ـ لا تشمل الاتفاقية أي بنود تختص بالإدارة المشتركة للنهر، وتنظيم تدفقاته، وإقامة منشآت عليه، وذلك حتى لا يكون لدولتي المصبّ أي تدخل في شأن مشاريع أعالي النيل، وهذا يتعارض مع ما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة للأنهار المشتركة لعام 1997 في ثلاثة بنود كاملة (أرقام 24 و25 و26)، التي تختص بإدارة النهر، وتنظيم تدفقاته، وإقامة منشآت عليه على الترتيب.

لا يوجد في الوقت الحاضر قانون مقبول من جميع الدول ينظم استخدام مياه الأنهار الدولية، وإن كانت هناك اتفاقية لمثل هذا القانون أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها 51 (أيار/مايو 1997).

لذا، الاتفاقية الإطارية لتعاون دول حوض النيل في شكلها الحالي لا يمكن لمصر توقيعها لنواقصها العديدة، التي تسمح بإعادة توزيع إيراد نهر النيل على دول المنبع خصماً من حصتي مصر والسودان، وهما ليسا طرفاً في هذه الاتفاقية الإطارية، لذلك فهي لا تلزمهما بأي التزامات قانونية أو مؤسسية. لكن من ناحية أخرى، لا تعفي هذه الاتفاقية دول المنبع من التزاماتها القانونية في الاتفاقيات التاريخية القائمة مع مصر والسودان والدول التي وقعت الاتفاقية الإطارية منها خمس في الهضبة الاستوائية، يجمعها بالفعل تجمع دول شرق أفريقيا، ولن تضيف هذه الاتفاقية لهذه الدول أي جديد، وهناك تجمع مماثل لدول بحيرة فكتوريا، ولكن لم تكن له الفاعلية المأمولة على الرغم من مرور سنوات طويلة على إنشائه[11].

لكن إذا كان الهدف الحقيقي من الاتفاقية الإطارية هو التوصل إلى إطار فاعل للتعاون بين دول الحوض، فإنه من مصلحة الجميع العودة إلى مائدة المفاوضات للاتفاق حول النقاط العالقة في هذه الاتفاقية لكي تحظى بتوافق جميع دول الحوض، ولتحقيق هذه العودة الحميدة للتفاوض يجب الاتفاق بين دول الحوض على تجميد الاتفاقية الإطارية لفترة زمنية معقولة، ويتم أثناء هذه الفترة التفاوض الجاد حول النقاط العالقة مع إعداد جيد لمسارات تفاوض محددة وأجندة تفصيلية، ومن المهم إيصال رسالة اطمئنان لدول الهضبة الاستوائية أن مصر لا تمانع ولا تعترض

(11) المصدر نفسه.

على مشاريعها المائية والزراعية لعدم تأثيرها السلبي الكبير في مصر، ومن الضروري العمل على محاولة إقناع دول الهضبة الاستوائية على فصل مفاوضات الهضبة الاستوائية عن الهضبة الإثيوبية لاختلاف الخصائص الهيدرولوجية وطبيعة المشاريع التنموية[12].

د ـ الأبعاد القانونية لاتفاقية عنتيبي

لا توجد اتفاقية جامعة لدول حوض النهر، وبناءً على ذلك ليس هناك إطار قانوني جامع، لكن هناك أُطُر وقواعد قانونية عرفية جامعة، وهي قواعد مستقرة أتت بها الاتفاقيات الثنائية، ومتعددة الأطراف، وحتى الجامعة في شأن أنهار دولية أخرى، وكذا المجامع الفقهية الدولية، وهي تؤصل للقواعد الحاكمة لاستغلال الأنهار الدولية في غير أغراض الملاحة، مثل: قواعد هلسنكي لعام 1966، وهي ليست اتفاقية، إنما مجموعة من القواعد التي وضعتها إحدى الجمعيات القانونية الدولية، وتُعَدُّ أشهر محاولة فقهية للتأصيل لقواعد قانونية خاصة بحكم استغلال الأنهار الدولية في غير أغراض الملاحة، وهناك أحكام قضائية عديدة تؤصل لهذه المسائل، إذ ذهبت محكمة العدل الدولية في أحدث أحكامها بشأن الأنهار الدولية في النزاع بين المجر وسلوفاكيا والنزاع بين الأرجنتين والأوروغواي بشأن نهر أوروغواي عام 2010[13] إلى التشديد على أن المعاهدات ذات الطابع الإقليمي ومنها المتعلق بالأنهار الدولية هي من المعاهدات التي لا يجوز المساس بها نتيجة التوارث الدولي، ولا يجوز التحلل منها لأي سبب من الأسباب[14]، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لعام 1997، وقواعد برلين لعام 2004 الخاصة بتنظيم استغلال الأنهار الدولية. وإن لم يكن لدينا إطار قانوني اتفاقي يجمع بين دول حوض النيل، فإن ثمة إطاراً قانونياً دولياً عرفياً يحكم هذه المسائل، فهذه القواعد موجودة وكلها حاكمة ومتعارف عليها.

تَتبع «إسرائيل» تجاه دول حوض النيل سياسة الاحتواء والالتفاف حول مصر، فمتى أرادت مصر أن تلتفت إلى دول المنابع تجد أنها محاصرة بالوجود الإسرائيلي المكثف الذي سبقها إلى هناك.

هـ ـ اتفاقيات حاكمة

هناك اتفاقيات كثيرة حكمت الأوضاع بين بعض دول حوض النيل، فهناك اتفاقيات ثنائية، واتفاقيات متعددة الأطراف، وأهم هذه الاتفاقيات بروتوكول عام 1891 بين إيطاليا وبريطانيا، وهو المنظم للحدود بين المستعمرات البريطانية والمستعمرات الإيطالية، ومعاهدة عام 1902 بين إمبراطور إثيوبيا ملك ملوك الحبشة (منليك الثاني) والإمبراطورية البريطانية، وهو كان يقسم

(12) المصدر نفسه.

(13) سمير منصور، «اتفاقات حوض النيل والقانون الدولي،» **آفاق أفريقية** (القاهرة)، العدد 39 (2012)، ص 11.

(14) المصدر نفسه، ص 11.

الحدود بين السودان المصري ـ البريطاني من جانب وبعض أجزاء الإمبراطورية الحبشية من جانب آخر، واتفاقية عام 1929 التي تجمع بين مصر والسودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا، واتفاقية عام 1959 ومِن قَبْلُ اتفاقية عام 1954 بين مصر وأوغندا التي أُعِيد التأكيد عليها مرة أخرى في عام 1991، وبروتوكول عُقِدَ بين مصر وإثيوبيا عام 1993. إذاً هناك خمس اتفاقيات كلها تنظم هذه المسائل، إلا أن الحجة الأساسية لدول المنبع، هي أن هذه الاتفاقيات عُقِدت في وقت الاستعمار، وانطلاقاً من مبدأ قانوني مستقر، هو مبدأ الصحيفة النظيفة[15]، فإن الدولة التي تخرج من عباءة الاستعمار لا شأن لها بالاتفاقيات السابقة التي عُقِدَت، وبناءً على ذلك فإن كل ما جرى إبرامه أيام الاستعمار فإن دول المنبع غير ملزمة به، وهذا غير صحيح من الناحية القانونية لاعتبارات كثيرة، منها: أنه في عامي 1963 و1964 أكدت دول منظمة الوحدة الأفريقية بقاء الحدود المتوارثة عن الاستعمار حتى لا تدخل هذه الدول في خلافات، لأنه إذا فُتح المجال لتغيير الحدود المتوارَثة عن الاستعمار، فسيكون وقتَها الحديثُ عن مئة وخمسين أو مئتي دولة، وحفظاً للاستقرار، وحفاظاً على الأمن الدولي في القارة، أقرَّ المؤسسون لمنظمة الوحدة الأفريقية بمبدأ المعاهدات المتوارثة عن الاستعمار بصدد الحدود، أي تبقى وتُحتَرَم.

إن القوانين والأعراف الدولية تؤكد الحق التاريخي لكل من السودان ومصر في نهر النيل، ومن واجب الجميع التعاون العام وما يتفرع عنه من التزام بالإخطار والتشاور؛ ففي ضوء ما قررته الاتفاقات والمواثيق الدولية المختلفة.

كما أن هناك اتفاقيتين دوليتين عقدهما المجتمع الدولي في مجمله وتُلزِمان كل من وقَّع ومن لم يوقِّع، **الأولى** هي اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969، و**الثانية** هي اتفاقية فيينا للتوارث الدولي بشأن المعاهدات سنة 1978.

تشير الاتفاقية الأولى إلى أن المعاهدات التي تُعقد بين دولتين أو أكثر يُعاد النظر فيها لتغيُّرٍ جوهري في الظروف، ربما يؤدي إلى اختلال كبير في الالتزامات بين اثنين من الأطراف، ففي هذه الحالة يمكن إعادة النظر في الاتفاقية لا إلغاؤها، بتوافق إن أمكن، وإن لم يمكن ذلك في حال تعسُّف أحد الأطراف فإنه يجوز للمتضرِّر ضرراً بالغاً أن يوقف سريان الاتفاقية في حقِّهِ. ويُستثنَى من هذا حاجتان أساسيتان: اتفاقيات الحدود، والاتفاقيات التي ترتِّب أوضاعاً عينية على الإقليم[16].

ثالثاً: القواعد والأحكام المنظمة لاستغلال مياه الأنهار

هناك مجموعة من المبادئ التي تنظم استغلال المياه الدولية المشتركة بين عدة دول، أبرزها: 1 ـ حُسن الجوار وحُسن النية؛ 2 ـ عدم الإضرار بالغير والتعاون فيما بينها؛ 3 ـ حق الدول

(15) «أزمة مياه النيل بين الانفجار والانفراج،» مجلة **البيان**.

(16) المصدر نفسه.

المشتركة في حوض النهر الدولي في استخدام المياه بصورة عادلة ومقبولة من دول الحوض؛ 4 ـ عدم إلحاق الضرر بالغير، والتعويض عن الأضرار؛ 5 ـ اللجوء إلى التفاهم والمفاوضات والوساطة قبل اللجوء إلى القانون الدولي في حل المنازعات المائية، علماً بأنه لا يوجد في الوقت الحاضر قانون مقبول من جميع الدول ينظم استخدام مياه الأنهار الدولية، وإن كانت هناك اتفاقية لمثل هذا القانون أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها 51 (أيار/مايو 1997)، دعت فيها الدول والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي، ولكن بعض الدول رفضت التوقيع، ووجدت أغلب الدول في بعض مواد هذه الاتفاقية ما يمكن أن يعارض أو يخلخل اتفاقياتها القائمة التي تعيش في ظلها.

يخضع حوض النيل للقوانين والقواعد والأعراف والاتفاقيات التي تتعلق باستخدام الأنهار وإدارتها، مثل كل الأنهار الدولية، كالآتي: أ ـ مبادئ القانون والعُرف الدولي؛ ب ـ قواعد اجتماع هلسنكي لجمعية القانون الدولي؛ ج ـ اتفاقية المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية، التي أقرتها منظمة الوحدة الأفريقية عام 1968، والتي أعلنت أنه يجب أن تتشاور الدول التي تشترك في نهر دولي واحد، من خلال تأليف لجان لبحث المشكلات ووضع اتفاقيات مشتركة بشأن تنظيم استغلال المياه؛ د ـ اتفاقية عام 1997 للأغراض غير الملاحية.

أما القواعد والأحكام الدولية التي تُنظم استغلال المياه[17]:

1 ـ قاعدة المساواة القانونية بين الدول النهرية أو الحوضية، التي تقضي بتساوي الدول التي تشارك في نهر دولي أو حوض مائي دولي، وتقضي تلك المساواة بأنه لا يحق لدول الإحباس العليا التأثير في دول الإحباس المنخفض، وتلك مساواة قانونية وليس من الضروري أن تنتهي إلى مساواة فعلية واقعية.

إن ترسيخ حق دول المنبع في استغلال مياه النيل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقرير حق دول المصبّ في الحصة التاريخية من المياه، قاعدتان رئيسيتان، ينبغي مراعاتهما في أي مفاوضات تجرى للاتفاق حول النقاط العالقة.

2 ـ قاعدة السيادة الإقليمية المقيدة، التي يكون بمقتضاها لكل دولة نهرية أو حوضية أن تمارس حقوق السيادة على قطاع النهر أو الحوض الدولي الواقع في إقليمها، ولكن هذه السيادة ليست مطلقة بل مقيدة بالالتزام باحترام حقوق سائر الدول النهرية أو الحوضية المشاركة.

3 ـ قاعدة الاقتسام العادل، التي تفترض وجود حاجات فعلية لعدة دول في مياه النهر الدولي المشترك، ولكنها تتعارض فيما بينها، فيكون المعيار في ضوء ما استقر عليه العُرف الدولي من الاقتسام العادل للمنافع، والموازنة بين الحاجات الفعلية لكل دولة بالعدل، وهذه المسألة تتوقف على ظروف كل دولة، مثل عدد السكان، ومدى غزارة الأمطار أو ندرتها، ومدى اعتمادها على مياه النهر، ومدى توافر مصادر أخرى، وغيرها.

(17) «إدارة مياه النيل كمحدد للتعاون والصراع بين دول حوض النيل،» موقع «مقاتل من الصحراء».

4 ـ قاعدة تحريم الضرر، التي تقضي بأنه لا يجوز لإحدى الدول النهرية الشريكة أن تسبب ضرراً لسائر شركائها في الحوض المشترك، فلا يجوز للدولة النهرية العليا تلويث المياه، بما يؤدي إلى تغيير تركيبه الطبيعي أو خواصه تغييراً ضاراً بأقاليم الدول النهرية المنخفضة أو بسكانها، كما لا يجوز للدولة النهرية المنخفضة أن تحجز المياه من طريق خزان يكون أمامه بحيرة صناعية فتسبب إلحاق الضرر بإقليم الدول الأعلى وسكانها.

5 ـ قاعدة احترام الحقوق التاريخية، وهي قاعدة عامة في القانون الدولي وليست قاصرة على الأنهار الدولية فقط، ويُشترط وجود ممارسة ظاهرة ومستمرة يقابلها موقف سلبي من جانب الدول الأخرى، وأن يستمر ذلك الموقف السلبي طوال فترة زمنية كافية لاستخلاص قرينة ما يُسمى التسامح العام من جانب الدول الأخرى.

6 ـ قاعدة الالتزام بالتشاور، عند تنفيذ مشروعات خاصة بالنهر تمس حقوق أو مصالح الدول الأخرى.

رابعاً: الدور الإسرائيلي في تحريض دول منابع النيل

تَتبع «إسرائيل» تجاه دول حوض النيل سياسة الاحتواء والالتفاف حول مصر، فمتى أرادت مصر أن تلتفت إلى دول المنابع تجد أنها محاصرة بالوجود الإسرائيلي المكثف الذي سبقها إلى هناك، من خلال أنشطة عسكرية وأمنية واقتصادية مكثفة بين «إسرائيل» ودول المنبع، وبخاصة إثيوبيا وأوغندا، وتنزانيا. وتتحرك «إسرائيل» في منابع النيل، بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تُعطي أولوية قصوى لدول منابع النيل، وربما يكون انحسار الدور المصري في أفريقيا أدّى دوراً في إتاحة الفرصة لدى «إسرائيل» نحو تنشيط علاقاتها التاريخية مع أفريقيا، عبر مداخل متعددة، وبخاصة المداخل التنموية والاقتصادية والأمنية والعسكرية.

آن الأوان بالتفكير الاستراتيجي لتناول ملف حوض النيل بمبادرات فنية وسياسية خلاقة والتنسيق بين دول المنبع والمصبّ، لأن الخلافات القائمة بينها لن يساعدها على الاستخدام الأمثل لمياه النيل وسيلحق الضرر ببعضها وسيزيد من توتر العلاقات فيما بينها.

تستخدم «إسرائيل» علاقاتها بالقوى الدولية، مثل المانحين الجدد الدوليين، أو البنك الدولي، أو العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل إدخال مفاهيم جديدة في قواعد توزيع مياه النيل، وتنفيذ مشاريع في دول الحوض تخدم أهداف هذه الدول السياسية والاقتصادية، وتقوم شركات إسرائيلية بتقديم عروض فنية لإثيوبيا للإسهام في مشاريع بناء السدود على منابع النيل في الأراضي الإثيوبية، أو في مشاريع أخرى زراعية، مثل سد تيكيزي الذي افتتحته إثيوبيا عام 2010، وكذلك سد توليد الكهرباء، الذي افتتح عام 2009، في تانابليز في إثيوبيا، وهو الأمر الذي يمثل تحدياً كبيراً لمصر التي تحصل على 85 بالمئة من حصتها المائية من إثيوبيا، كما تقوم

بتمويل مشاريع السدود الإثيوبية التي تسعى لتخزين ما يقرب من 74 مليون كم^3 من المياه. وفي تموز/يوليو 2012، أبرمت أول اتفاقية للمياه مع دولة جنوب السودان الوليدة، وذلك باستخدام مياه النيل ومشروعات نقل المياه، ما يمثل خطراً على مستقبل حصة مصر من المياه، وقامت بتنفيذ مشاريع ري في عشر مقاطعات، معظمها شمال أوغندا، على حدود السودان وكينيا. وطورت البنية التحتية للمياه في أوغندا، الذي ستقوم الشركات بمقتضاه ببناء 11 سداً وخزاناً لتوفير المياه[18].

ومن هنا بدأت بعض الدول بالانقلاب على الاتفاقيات والمطالبة بالمحاصصة المتساوية في نهر النيل، ومطالبة مصر والسودان بدفع أثمان المياه القادمة من بحيرة فكتوريا حيث ينبع نهر النيل، وذلك بإيحاء من «إسرائيل» التي زرعت في هذه الدول هذه الثقافة كي تحذو حذوها في فلسطين، حيث يقوم هذا الكيان ببيع المياه المغتصبة إلى أصحابها الفلسطينيين بأسعار عالية، ويُعد ذلك مخالفاً لكل القوانين والأعراف الدولية[19].

في 8 تموز/يوليو 2016، اختتم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو جولته الشرق الأفريقية التي شملت كلًّا من أوغندا وكينيا وإثيوبيا ورواندا، بهدف التغلغل في دول منابع النيل، نظراً إلى أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية. تأتي الزيارة أيضاً في إطار سعي «إسرائيل» الدؤوب لتحريض دول المنبع ضد دول المصبّ وذلك من خلال تغذية الخلافات وتأجيجها مع دول حوض النيل كمحاولة من «إسرائيل» لزيادة نفوذها في الدول المتحكمة في منابع النيل، مع التركيز على إقامة مشروعات زراعية تهدف إلى سحب المياه من بحيرة فكتوريا التي تشترك في ملكيتها عدَّةُ دول في شرق أفريقيا، كما تسعى «إسرائيل» إلى تصوير مصر والسودان على أنهما المستفيدان الوحيدان من مياه النيل، وأن حصص المياه التي تقررت لبلدان حوض النيل ليست عادلة، كونها تقررت في وقت سابق على استقلال هذه الدول، كما تتكفل «إسرائيل» بأن تقدم لهذه الدول التقنية التي تملكها من ترويض مجرى النيل وتوجيهه وفقاً لمصالحها[20].

لذلك سعت «إسرائيل» إلى تحريض دول الجوار الاستراتيجي المشارِكة في حوض النيل، ولا سيَّما إثيوبيا، على إعادة النظر في حصص المياه الخاصة بنهر النيل مستغلة عدم الاستقرار السياسي والمصالح المتضاربة في حوض النيل، وإثارة إثيوبيا بحجة ضعف حصتها من النهر، ولكن «إسرائيل» تسعى من وراء ذلك إلى تهديد الأمن القومي المصري من زاوية المياه[21].

---

(18) المصدر نفسه.

(19) محمد دامو، «الأطماع (الإسرائيلية) في المياه العربية، وانعكاساتها على الأمن القومي العربي،» موقع التاريخ، <http://www.altareekh.com/article/view> (accessed on 28 July 2017).

(20) فهد ياسين، «التغلغل الإسرائيلي في شرق أفريقيا: أهدافه ومخاطره،» موقع ريم أفريك، <http://rimafric.info/node/1099> (accessed on 2 August 2018).

(21) أشرف الفرا، «الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل،» دنيا الوطن، 14/6/2014، <https://pulpit.alwatan voice.com/content/print/332995.html>.

خاتمة

لا يوجد حتى الآن نظام قانوني ومؤسسي شامل لنهر النيل، فقد أبرمت في فترة النفوذ الأوروبي اتفاقيات ومعاهدات، وتبودلت مذكرات لحماية مياه النيل من أي تحويلات قد تتم في أعالي النهر، ولكن أغلب الدول المشاطئة للنيل في أعاليه ترفض هذه الاتفاقيات، ولا تعترف بها، بحجج وذرائع لا سند لها في القانون الدولي، كذلك لم تعتمد القواعد القانونية وآراء الفقهاء الدوليين قاعدة تفصيلية واحدة لحل مشكلة اقتسام مياه الأنهار الدولية، وإنما تركت الأمر للمعاهدات الدولية التي توقعها الأطراف المتنازعة، لأن الأمم المتحدة لم تجد في تصنيف هذه النزاعات الدولية مثاراً لتهديد السلم العالمي، وإنما رأتها نزاعات إقليمية محلية من الأجدر أن تحلها الأعراف الدولية والمعاهدات الموقعة بين الأطراف المتنازعة. ومع تنامي الحاجة إلى المياه في المنطقة أصبح الصراع عليها نواة التوتر الدولي.

لا تحظى إثيوبيا بأي سند قانوني يمنحها حق عدم الاعتراف بتلك الاتفاقيات الدولية والتخلي عن الالتزام ببنودها، بل إن القوانين والأعراف الدولية تؤكد الحق التاريخي لكل من السودان ومصر في نهر النيل، ومن واجب الجميع التعاون العام وما يتفرع عنه من التزام بالإخطار والتشاور؛ ففي ضوء ما قررته الاتفاقات والمواثيق الدولية المختلفة، وفي ضوء أحكام القضاء الدولي، وما انتهى إليه الجانب الغالب من الفقه، يعد التعاون قيداً على سيادة الدول المشاطئة للأنهار الدولية لصالح بعضها بعضاً، ومن ثم لا يجوز لإحداها أن تدعي لنفسها حق التصرف منفردة وإقامة ما تشاء من أشغال على النهر الدولي أو استخدامه على أي نحو يضر بمصالح الدول المشاركة الأخرى، ويؤدي الخروج عن هذا الواجب القانوني إلى تحمل الدولة المخالفة له المسؤولية الدولية تجاه الدول الأخرى المعنية التي قد تصاب بضرر من جراء ذلك. وثمة اتفاق في الفقه والقضاء والممارسة الدولية على أن مبدأ الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية هو أحد أهم المبادئ التي يمكن من خلال الأخذ بها في علاقات الدول المشاطئة التغلب على ما قد ينشأ بينها من منازعات نتيجة لتعدد الاستعمالات وتعارضها من جانب، والندرة النسبية للمياه العذبة من جانب ثانٍ، وهو ما أكدته وفصلت فيه اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 وبالتالي فإنّ الحل الوحيد المقبول والمرغوب فيه لحل هذه الأزمة هو التعاون بين دول الحوض واتباع نهج رابح ـ رابح.

استنتاجات

1 ـ يحتل موضوع المياه المشتركة مرتبة ذات أولوية ولا بد من إيجاد الحلول والتوصل إلى اتفاقيات تكفل الحقوق المائية للدول المتشاطئة عليها، وفقاً للقوانين الدولية النافذة والمعاهدات والأعراف حيث لا بد من أن يحل مبدأ الحوار والتفاهم والتعاون مكان مبدأ التصادم.

2 ـ ضرورة تمسك مصر بسلامة موقفها القانوني بشأن سريان الاتفاقيات الدولية السابقة التي تحدد حصتها المائية، والتي تحظر على الجانب الإثيوبي إقامة أي مشروعات على مجرى النيل الرئيسي وروافده، إلا بعد إخطارها بذلك مع شركائها الآخرين بالحوض، استناداً إلى السوابق القضائية لمحكمة العدل الدولية، وقواعد هلسنكي لعام 1966 بشأن الأنهار الملاحية وغير الملاحية، ومعاهدة فيينا الخاصة بخلافة الدولة، أو التوارث الدولي لعام 1978.

3 ـ بالرغم من وجود ما يزيد على عشر اتفاقيات مائية في حوض النيل إلا أن أياً من هذه الاتفاقيات لم تكن ذات طبيعة جماعية، فهي اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية على أحسن تقدير، ومن ثم فإن النظام الإقليمي المائي لحوض نهر النيل يعاني غياب الإطار القانوني الجامع المانع الذي يحظى بقبول جميع الدول النيلية، لذلك فالوضع القانوني في حوض النيل يمثل محدداً وحافزاً للصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل.

4 ـ إن إثيوبيا لا تحظى بأي سند قانوني يمنحها حق عدم الاعتراف بتلك الاتفاقيات والتخلي عن الالتزام ببنودها، بل إن القوانين والأعراف الدولية تؤكد الحق التاريخي لكل من السودان ومصر في نهر النيل، كما أن القوانين والأعراف الدولية نفسها تؤكد ضرورة إخطار دول المصبّ في حال رغبة دول المنبع بإنشاء المشاريع على النهر وروافده.

إن مسلك تحقيق الفوز لجميع الأطراف أو تحقيق مكاسب متبادلة هو أفضل نموذج تطبيقي لتحقيق الفوائد والمزايا المتبادلة لجميع الدول التي تقع على ضفاف نهر النيل.

5 ـ ليس هناك حل واحد للمشاكل العالقة بين دول حوض النيل يرضيها جميعاً، حيث إن لكل دولة ظروفها وتطلعاتها وحلولاً خاصة بها ربما لا تكون مقبولة لدى الآخرين، وبالتالي إن التحدي الرئيس الذي يواجه مصر اليوم هو تأكيد الحقوق التاريخية لمياه النيل وإقناع دول الحوض الأخرى بهذه الحقوق في ضوء حاجاتها المتزايدة لمواجهة ظروف الجفاف والتصحر والنمو السكاني. وفي المقابل نجد إثيوبيا تعمد إلى استقطاب دول المنابع الأخرى وتحرضها ضد مصر بحجة أنها تتحكم بمقدراتها، مطالبة بإلغاء الامتيازات المصرية؛ وهذا يحقق الكثير من الخير لها، في ظل فقدان مصر تأثيرها ومكانتها التاريخية في دول المنابع تاركة لإثيوبيا حشد التكتلات ضدها.

6 ـ إن ترسيخ حق دول المنبع في استغلال مياه النيل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقرير حق دول المصبّ في الحصة التاريخية من المياه، قاعدتان رئيسيتان، ينبغي مراعاتهما في أي مفاوضات تجرى للاتفاق حول النقاط العالقة.

7 ـ إن الخلافات بين دول الحوض تركزت حول تقاسم المياه المشتركة في حوض النيل، والدعوة إلى إعادة توزيع الحصص والأنصبة المائية بين الدول، ومدى «مشروعية» الاتفاقيات السابقة ومدى مرجعيتها كإطار قانوني ينظم المسائل الإجرائية والهيدرولوجية المتعلقة بالنهر، وكذلك حول مدى «لزومية» شرط الإخطار المسبق عند القيام بمشروعات مائية من قبل دول منابع النهر.

8 ـ آن الأوان بالتفكير الاستراتيجي لتناول ملف حوض النيل بمبادرات فنية وسياسية خلاقة والتنسيق بين دول المنبع والمصبّ، لأن الخلافات القائمة بينها لن يساعدها على الاستخدام الأمثل لمياه النيل وسيلحق الضرر ببعضها وسيزيد من توتر العلاقات فيما بينها، لذلك لا بد من التعاون والوصول إلى صيغه توافقيه والاتفاق على تنفيذ مشاريع مشتركة تقبلها كل دول الحوض .

9 ـ إن اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997، رغم كونها اتفاقية إطارية، إلا أنها تقدم حلولاً عادلة لمشاكل الأنهار الدولية تبنى على مبدأ الانتفاع المنصف والعادل متى روعيت فيها الظروف والاعتبارات الخاصة بكل نهر دولي وحقوق الدول المشاطئة عليها بما فيها ما قد يكون لبعضها من حقوق تاريخية أصيلة على المياه.

10 ـ إن الخلافات الحادة بين دول حوض النيل لن تحل إلا بالتعاون الوثيق والشفاف بين جميع دول الحوض، ونقطة البداية لهذا التعاون هو الاعتراف بحقوق الكل وموازنة الاستعمالات القائمة بدولتي المصبّ بالحاجات المشروعة والمعقولة للدول المتشاطئة.

مقترحات

1 ـ ضرورة إحداث هيئة مصرية مستقلة معنية بحوض النيل تضم كل الاختصاصات ذات الصلة، مهمتها وضع استراتيجية جدية للتعامل مع دول الحوض، وبخاصة لجهة اتفاقية عنتيبي التي ألغت شرط الموافقة بالإجماع واستبداله بأغلبية الأصوات حيث هم يمثلون الأغلبية كي يستطيعوا إدارة أمور الحوض وفق مصالحهم.

2 ـ التعامل بمرونة مع الموقف القانوني والحجج المطروحة من جانب دول المنابع وتفهّم حيثيات مواقفها، وعدم التعامل معها ككتلة واحدة والتركيز على العلاقات الثنائية.

3 ـ من أجل تنمية مستدامة لحوض النيل العابر للحدود، لا بد من التعاون في المياه العابرة للحدود داخل دول الحوض، سواء بالتنظيم، أو الضبط، أو تقليل الفواقد، أو حسن الاستخدام، ومن ثم يتوجب على الدول المتشاطئة الوصول لشراكة جماعية في إيرادات النهر، دون جور أي منها على حقوق الدول الأخرى، لذلك على الجميع أن يأخذ في الحسبان القواعد والطرق المقبولة التي يمكن الاتفاق حولها من أجل إرساء أسس التعاون بينها منعاً للاختلاف.

4 ـ رغم تحصن مصر بعدد من الاتفاقيات التي تضمن لها حقوقها التاريخية في مياه نهر النيل إلا أن هناك حاجة إلى إنشاء إطار قانوني ومؤسسي جديد يضم كل دول الحوض وذلك لتجاوز الخلافات القائمة حالياً التي تغذيها في كثير من الأحيان دول من خارج الحوض، وحتى يكون هذا الاتفاق بمنزلة المرجعية التي يحترمها الجميع ويتعامل في ظلها.

5 ـ يُعد القانون الدولي العام مبهماً فيما يتعلق باستخدام مياه الأنهار عابرة الحدود، وبالرغم من أن القانون الدولي يوضح أن المعاهدات الثنائية والخاصة بنهر النيل لا تزال سارية، فإن دول المنابع ترفضها، الأمر الذي يتطلب توضيح وتفسير نصوص القانون المطبق؛ ومن ثم فإن وجود نظام قانوني راسخ يقوم بتحديد وتنظيم الحقوق والالتزامات ربما يساعد على حل الخلافات حول استخدام مياه نهر النيل.

6 ـ إن مسلك تحقيق الفوز لجميع الأطراف أو تحقيق مكاسب متبادلة هو أفضل نموذج تطبيقي لتحقيق الفوائد والمزايا المتبادلة لجميع الدول التي تقع على ضفاف نهر النيل، وذلك من خلال التخصيص العادل لجميع استخدامات مياه نهر النيل، بحيث نعيد النظر في الحلول التعاونية التي تحقق المكاسب لجميع دول حوض النيل بدلاً من النزاع فيما بينها.

7 ـ إعادة النظر في اتفاقيات مياه نهر النيل، ووضع أسس متفق عليها بموافقة جميع دول حوض النيل، والإسراع بقطع الطرق كافة على الطامعين في مياه النيل مثل «إسرائيل»، ووضع آلية مقنعة لحل الصراع حول مياه حوض النيل.

8 ـ وضع استراتيجية مصرية متقنة تهدف إلى إعداد إطار مقبول للتعاون بين دول الحوض للإدارة المتكاملة لمياه النيل، وتحديد حصة كل دولة من المياه، والتعاون لتحسين أساليب استخدام المياه لتحقيق الفائدة لشعوب الحوض كافة.

9 ـ على الجانب الإثيوبي كونه الطرف المفتعل للأزمة التخفيف من خطابه الذرائعي والمتشدد تجاه مصر، والكف عن الادعاء بأنّ مصر ترفض التعاون والتفاهم من أجل تسوية الصراع حول تقسيم مياه النيل.

10 ـ استخدام الحوار والقوة الناعمة في التعامل مع دول المنبع مع ضرورة سرعة التحرك المصري في التعامل مع أزمة «عنتيبي» باللجوء إلى أدوات القانون الدولي المتعارف عليها في حل النزاعات الدولية، كالمساعي الحميدة، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم الدولي، واللجوء إلى مجلس السلم والأمن الأفريقي للبحث عن تسوية أفريقية للأزمة، والتحرك في مسارات متوازية دولية لإثبات أضرار هذه الاتفاقية عليها، واللجوء إلى محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن الدولي لإلزام إثيوبيا بعدم تنفيذ أي مشاريع مائية على حوض النهر حتى إيجاد صيغة توافقية ترضي الجميع □

النكبة الفلسطينية وتأسيس «إسرائيل» في مسردات التاريخ العالمي (دراسة نقدية في التاريخ الموسوعي المقارن)

سيّار الجميل(*)

أستاذ مؤرخ متمرّس ـ كندا.

أولاً: المدخلات

1 ـ أهمية الموضوع

هذا موضوع مهم جداً وله تعقيداته وتشابكاته، وهذه محاولة بحثية متواضعة في النقد التاريخي الموسوعي المقارن لحدث مفصلي خطير أنتج ظاهرة معاصرة أخطر تمثلها «النكبة» التي ألمّت بالعرب في فلسطين عام 1948، في إثر تأسيس اليهود الصهاينة وحلفائهم دولة «إسرائيل»، وتعَدّ مسرداتها من أهم التواريخ العالمية. وأكاد أجزم أن ما نشر بالإنكليزية فقط عن هذا «الموضوع» بالذات يفوق التصور سواء في كتب تخصصية، أم في موسوعات معرفية، أم في دراسات وبحوث كثيرة مقارنةً بما نشر في العربية، والفرق كبير في المضامين والحجج. وعلى الرغم من قلة التواريخ العربية، فإن العرب قد خاطبوا أنفسهم بأنفسهم عندما كتبوا في لغتهم من دون أن يكتبوا للعالم باللغات الحية؛ فاليهود كانوا أذكى كثيراً عندما اشتغلوا على تواريخ تأسيس «إسرائيل» ونشروها مع مذكراتهم بالإنكليزية خصوصاً، بحيث حاولوا إقناع العالم بما نشروه في حين عجز العرب عندما نشروا كتاباتهم بالعربية، فخفيت مواقفهم وحقوقهم المشروعة عن العالم كله.

2 ـ المراجع المعتمدة

لقد ركزنا على عدة موسوعات عالمية، وفحْص ما تضمنته عن الموضوع، وراوحت المادة عنه بين عدة صفحات؛ إلى صفحة واحدة؛ إلى عدة سطور. ولا يمكنني الادعاء أنني قد اطلعت

(*) البريد الإلكتروني: sayyarjamil1@hotmail.com.

وقرأت كلّ موسوعات الدنيا وبلغات متعددة، ولكنني اقتصرت على أشهرها كـ **بريتانيكا**، **وأمريكانا**، **ولاروس** الفرنسية، **والموسوعة الكاثوليكية**، وموسوعة **الثقافة البشرية الحديثة**، **وإنكارتا**، **والموسوعة السوفياتية الكبرى**، **والموسوعة اليهودية**، **وجوديكا**، **وموسوعة الكتاب المقدس الدولية** وعشرات غيرها، كما ساعدتني عشرات الكتب الصادرة على امتداد سبعين سنة، ووجدت التفاوت في الآراء، والاختلافات في الأحكام مع طبيعة المعالجات. لقد كان الفرنسيون أكثر ميلاً في تفسير الأوضاع اجتماعياً، وانشغل السوفيات بتفسير الأحداث ماركسياً، ووضع أغلب المؤرخين اليساريين علامات استفهام على الممارسات الصهيونية، في حين لازمت بعض البريطانيين عقدة الشعور بالذنب تجاه ما حصل. وتوقفتُ عند موقف المؤرخ البريطاني الشهير أرنولد توينبي الذي سجله ضد تأسيس «إسرائيل» في كتبه ودراساته، واختتمه بحواره الشهير مع السفير الإسرائيلي يعقوب هرتزوك (Yaacov Herzog) بجامعة ماغيل الكندية 1961. أما اليوم، فإن أكثر المنشورات الأمريكية مناصرةٌ للصهيونية و«إسرائيل»، في حين برز جيل جديد من الكتاب والمؤلفين في العالم يختلف في رؤيته وتفكيره عن «إسرائيل» التي هدرت حقوق الفلسطينيين. وبدا واضحاً أن الموسوعة البريطانية هي أخصب موسوعة عالمية خصت موضوعنا بكل تفرعاته بالتفاصيل، وبدت محايدة مقارنة بموسوعات أخرى تجاهلت فلسطين، وركزت على «إسرائيل»، وأخرى لم تكن حيادية على الإطلاق بحيث تعرض المعلومات عن «إسرائيل» وتتجاهل العرب جملة وتفصيلاً.

اليهود كانوا أذكى كثيراً عندما اشتغلوا على تواريخ تأسيس «إسرائيل» ونشروها مع مذكراتهم بالإنكليزية خصوصاً، بحيث حاولوا إقناع العالم بما نشروه في حين عجز العرب عندما نشروا كتاباتهم بالعربية.

3 ـ الاشكالية العربية

إن العالم يعرف عن تأسيس دولة «إسرائيل» من خلال وجهة نظر الآخر فقط، صديقاً كان أم خصماً أم عدواً، دون معرفة رؤيتنا العربية لمشروعية قضيتنا المركزية، وكلما مضينا في قراءة المزيد من أدبيات الموضوع، نزداد قناعة بأن العالم يقف بالضدّ أو بالحياد، كونه قد اقتنع بما بين يديه من معلومات أغلبها بالإنكليزية، وكانت ولم تزل تصدر بالمئات، في حين تغيب الرؤية العربية عن مسردات التاريخ العالمي إلى حد كبير، وبالتأكيد سيغيب الموقف من جانب العالم إزاء قضيتنا. لقد ضخ اليهود منذ سبعين سنة، مواد تاريخية كثيرة حول تأسيس كيانهم الصهيوني بينما لم ينشر العرب إلا بالعربية مع ندرة المشاركة عالمياً، ولم يدرك العرب حجم هذا الفارق بينهم وبين اليهود الذين سوّقوا بضاعتهم بأسطورية تراجيدية عالمياً، باستثناء جهود نخبة أكاديمية عربية قليلة العدد وأغلبهم من المختصين الفلسطينيين الذين كانت لهم معاناتهم وتجاربهم المريرة ضد الصهيونية، وهم من جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومن أبرز المؤرخين والنقاد والمفكرين المشاركين العرب موسوعياً وفكرياً ونقدياً في توضيح قضيتنا للعالم: نبيه أمين فارس، ووليد الخالدي، ورشيد الخالدي (اشترك الثلاثة مع غيرهم في كتابة مادة فلسطين في الموسوعة البريطانية)، واسماعيل الفاروقي، وإبراهيم أبو لغد، وحنا بطاطو، وإدوارد سعيد، وهشام شرابي، وأنيس صايغ، وعزمي

بشارة، وبشارة خضر، ونديم روحانا، ومحمد طربوش، ونادية أبو الحاج، ونضال سليم، وشفيق الغبرا، وإميل شحادة وغيرهم. ويبقى العرب بحاجة ملحّة ليكتبوا رؤيتهم التاريخية والفكرية في موسوعاتهم إلى العالم كله.

4 ـ أخطر ظاهرة تاريخية معاصرة

إن دولة «إسرائيل» واحدة من أكثر الدول إثارة للجدل في العالم. ومع ذلك، فإن وجودها غير المشروع عام 1948 لم يفسَّر بشكل كافٍ لا من جانب أصدقائها (تيار الصهاينة) ولا من جانب خصومها العرب والمتعاطفين معهم ومع حقوقهم التاريخية. ويهمني هنا أساساً: استخدام مجموعات متنوعة من المؤرخين والكتّاب لمسردات بذاتها عن تأسيس كيان غير شرعي شغل العالم كثيراً. وقد أفادتني دراسة جوناثان أدلمان في أجوبته عن سؤال: كيف اكتسبت «إسرائيل» معيار القوة للتغلب على العقبات الكبيرة والتحديات التاريخية التي أمكنها اكتساحها على حساب حقوق شعب كامل وانتزاعه من أرضه، والسيطرة على ممتلكاته التاريخية بلا وجه حق، كي تصبح قوة إقليمية خطيرة فى الشرق الأوسط بعد مرور نحو سبعة عقود على ذلك التأسيس الذي اعتبره العرب نكبة تاريخية لهم[1]. واكتمل بناء هذا الكيان كـ «دولة» لها عناصرها واستثماراتها على مدى عشرين سنة، أي حتى 1967.

5 ـ العالم بحاجة إلى الرؤية العربية

هكذا، أقول، إن على العرب في الحاضر والآتي أن يقدمّوا منظوراً جديداً ورؤية موحدة من تاريخ بشع مارسته دولة تعدّ الأكثر إثارة للجدل في العالم، وتوضيح حقوقهم التاريخية على أرضهم منذ مئات السنين، والقيام بنقد الحجج والمبررات الصهيونية ودحضها بحيثيات ومعلومات دامغة، بعيداً من الأوصاف الأيديولوجية المشحونة بالإنشائيات والشتائم، وأن تجري حوارات تصيب أهدافها باستنادها إلى وثائق وصور مقارنة لما يعرضه الخصم على العالم. إن فهم العالم لكيفية نشأة «إسرائيل»، وهي دولة مركزية في المنطقة، يساعد على شرح الكثير من المبهم عن الشرق الأوسط ومشاكله اليوم.

إن ثقافتنا العربية المعاصرة مطالبة بالبحث بصورة رائعة؛ بمجادلة ونقد ما كتبه العالم من مسردات تخص نشأة «إسرائيل» ونموِّها الصهيوني المضاد لحركة التاريخ؛ ودحض ليس المؤسسة الأكاديمية لـ «إسرائيل»، بل تصويب كل المعلومات المزيفة التي نشرتها، والأساطير التي اندثرت كغيرها؛ وأن تقوم الرؤية العربية بنقد ما تروِّجه «إسرائيل» عالمياً من تزييفات وأكاذيب وتدليسات. إن الإسرائيليين حرصاء جداً على هذا الجانب الذي خدعوا العالم به، سواء في مؤسسات وموسوعات ومراكز بحوث وجامعات في العالم بحيث هيمنت الرؤية المضادة للعرب منذ عام 1948 وحتى اليوم على تاريخ تأسيس «إسرائيل» في الشرق الأوسط الحديث.

---

(1) Jonathan Adelman, *The Rise of Israel: A History of a Revolutionary State* (London: Routledge 2008).

نحن مطالبون بعد مرور 70 سنة على النكبة بتطوير وجهة نظر جديدة (حول كيفية) ولادة «إسرائيل» وجنايتها التاريخية في القرن العشرين. إن فهم العالم للرؤية العربية عن صعود «إسرائيل» من خلال قراءة أساسية لتأسيسها، سيكون بمثابة الرد الحاسم لأولئك الذين يريدون أن يفهموا كيف تغلبت الدولة الصهيونية على العرب في سياساتها البشعة. يعدّ تأسيس «إسرائيل» حالة شاذة مقارنة بتأسيس دول معاصرة أخرى في العالم، فمن يقرأ 70 سنة من حياة «إسرائيل»، سيجدها كياناً غير شرعي وغير تاريخي وغير أخلاقي، بممارستها كل الوسائل اللاأخلاقية في بناء نفسها بعد أن استلبت الأرض من أصحابها الشرعيين **أولاً**، وقامت بتهجير الفلسطينيين عن وطنهم **ثانياً**، وعانى عرب الداخل من «إسرائيل» طويلاً **ثالثاً**؛ أولئك الذين اقترن اسمهم بتاريخ النكبة، فأسموهم عرب 1948[2].

إن على العرب في الحاضر والآتي أن يقدمّوا منظوراً جديداً ورؤية موحدة من تاريخ بشع مارسته دولة تعدّ الأكثر إثارة للجدل في العالم، وتوضيح حقوقهم التاريخية على أرضهم منذ مئات السنين.

على العالم كله أن يفهم كيف وُلدت «إسرائيل» وعاشت، فهي لها قصة معقدة جداً وينبغي أن يعرفها ويدركها من خلال الحجج المضادة للصهيونية واغتصاب فلسطين، وعلى من يمتلك تلك الحجج توفيرها للقراء المبتدئين في معرفة حقوق الفلسطينيين المستلبة وإجهاض حقوقهم وسط الصراع في الشرق الأوسط. علينا أن نتدارس الصورة السيئة جداً التي رُسمت في العالم من جانبهم عن علاقة المسلمين والمسيحيين العرب باليهود، ولنأخذ مثلاً ما حُكي عن علاقة المسلمين الأوائل باليهود في الجزيرة العربية، وما كُتب من سيئات نسبت إلى النبي محمد (ﷺ) تجاههم من دون ذكر ما الذي فعله الكهّان اليهود به وبأصحابه، ومن ثّم مروراً بالأمويين والعباسيين والفاطميين. علماً بأن تعايشاً اجتماعياً ممتازاً قد حظي به اليهود لدى الأمويين وخصوصاً في الأندلس وعند العباسيين وصولاً إلى العثمانيين[3]. إن مجرد مقارنة تاريخية لحياة اليهود المكفهرة في أوروبا عن حياتهم التعايشية في الشرق الأوسط على امتداد قرون طوال، ستوضّح حقائق جديدة.

ثانياً: معنى النكبة

شاع مصطلح «النكبة» عربياً عام 1948 في إثر تمكُّن اليهود الصهاينة من تأسيس كيانهم، وتنفيذ أبشع مأساة إنسانية؛ بتشريد شعب كامل وتهجيره عن أرضه واستئصال وطنه لصالح تأسيس كيان عنصري، إذ نجحت الحركة الصهيونية بعد خمسين سنة من مؤتمرها الأول 1897. وعليه، فإن النكبة التي شاع أمرها وتداولها العرب سياسياً بعد 1948/5/15 هي المتواصلة عن

(2) إن أهم من تدارس هذا الموضوع من خلال رؤية نقدية هو عزمي بشارة في كتابه: **العرب في «إسرائيل»: رؤية من الداخل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

(3) Simon Schama, *The Story of the Jews Finding the World 1000 BC – 1492 A.D.* (New York: Harper Collins Publishers, 2013), p. 360.

النكبة التاريخية التي حاقت بالفلسطينيين مذ بدأت العصابات الصهيونية تمارس الإرهاب والبطش والمذابح ضد أهل القرى والبلدات الفلسطينية وتجريد الأرض من سكانها وممارسة التهجير للإنسان في أبشع عملية فصل عنصري مورس على امتداد القرن العشرين[4].

لقد اشتملت أحداث النكبة تاريخياً على احتلال معظم الأراضي الفلسطينية، وإخراج ما يربو على 750 ألف فلسطيني من ديارهم وتشريدهم كلاجئين في دول أخرى. وتضمنت الأحداث أيضاً سلسلة من عشرات المجازر البشرية وارتكاب الجرائم الفظيعة وممارسة النهب والسلب ضد أهل البلاد وترويعهم، وتمّ هدم أكثر من 500 قرية فلسطينية مع تدمير كاسح للمدن الأساسية، وتهويدها باستيعاب العدد الهائل من اليهود المستقدَمين من الشتات ليستوطنوا فلسطين. كما مارست العصابات الصهيونية المنظمة عمليات طرد لأغلب القبائل البدوية التي كانت تعيش متنقلة في صحراء النقب، محدثة أعمالاً وحشية ضدهم. إن النكبة بمعناها الأوسع: عمليات مبرمجة ومخطط لها لاستلاب وطن، وتدمير هوية فلسطينية، والقيام بمحو العناوين والرموز العربية، وتغيير الأسماء الجغرافية وتغييبها باستخدام أسماء عبرية، فضلاً عن تشويه المعالم المتوارثة وتدمير طبيعة المجتمع الفلسطيني كمجتمع عريق توارث منذ قرون عاداته وتقاليده وخصوصية ثقافته في محيطه العربي شرق المتوسط. ولما كتب قسطنطين زريق كتابه **معنى النكبة**، رأى الرجل أن المشروع الصهيوني ينطوي على مخاطر تتجاوز فلسطين، لإعاقة مشروع العرب في التوحد والتقدم. لقد نشر زريق كتابه **معنى النكبة** عام 1948[5]، وعاد لينشر كتابه الثاني **معنى النكبة مجدداً** بعد هزيمة العرب أمام «إسرائيل» عام 1967[6].

إن فهم العالم للرؤية العربية عن صعود «إسرائيل» من خلال قراءة أساسية لتأسيسها، سيكون بمثابة الرد الحاسم لأولئك الذين يريدون أن يفهموا كيف تغلبت الدولة الصهيونية على العرب في سياساتها البشعة.

يقول كلوفيس مقصود في مقاله معنى النكبة[7] إن من صاغ هذا العنوان هو أستاذنا المرحوم قسطنطين زريق، معتبراً اغتصاب فلسطين من قبل المشروع الصهيوني ينطوي على أخطار تتجاوز فلسطين، وتؤكد النكبة وحدة الشعب الفلسطيني وهويته العربية، ومصيره المشترك مع شعوب أمته... إنها في الجوهر تحريض على استرجاع المقاومة ووحدة مرجعيتها واستعادة الارتباط مع مسيرة الوحدة العربية، معناها اليوم استقواء بين وحدة المقاومة الفلسطينية ومشروع الوحدة العربية. فلنباشر بالمراجعة فوراً إن أمكن! إن هناك قوى ثورية وأحراراً في العالم تعاطفوا مع مأساة العرب في نكبتهم التاريخية، التي كتب عنها تشارلز سميث في كتابه **فلسطين والصراع**

(4) James L. Gelvin, *The Israel-Palestine Conflict: One Hundred Years of War* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005).

(5) قسطنطين زريق، **معنى النكبة** (بيروت: دار العلم للملايين، 1948).

(6) قسطنطين زريق، **معنى النكبة مجدداً** (بيروت: دار العلم للملايين، 1967).

(7) انظر: مقاله في صحيفة **الخليج**، 17/5/2010.

العربي الإسرائيلي[8].. يقول جوني منصور: إن النكبة الفلسطينية عملياً، بدأت مع إطلاق وعد بلفور، وليس في عام 1948، لأنه مع إعلان الوعد بدأت بريطانيا، ومعها اليهود، بالعمل لتنفيذ وتطبيق هذا الوعد البريطاني، فانطلقت الصهيونية في بناء مؤسساتها، ويقول في كتابه[9]: مع اعتراف بريطانيا بالوكالة اليهودية كممثل لليهود في فلسطين... والاعتراف باليهود فيها وبالأعياد اليهودية وبالعبرية المكتوبة... قاد ذلك إلى بدء عمل اليهود لتشكيل الدولة الإسرائيلية... وبدء بناء المؤسسات اليهودية الصهيونية[10].

ثالثاً: الظاهرة التاريخية

• تحقيب الظاهرة الصهيونية

مضى على انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول أكثر من 120 سنة، إذ انعقد برئاسة تيودور هرتزل عام 1897، ومضى على تأسيس «إسرائيل» 70 سنة، منذ عام 1948، بمعنى نجاح الصهيونية بتحقيق هدفها بولادة «إسرائيل» بعد 50 سنة من مؤتمرها الأول. ومضى على هزيمة حزيران/يونيو 1967 أكثر من 50 سنة، في حين أفلحت «إسرائيل» في هزم العرب بعد 20 سنة من تأسيسها وبعد 70 سنة على مؤتمرها الأول.

عالجت أغلب المقالات التي تناولت «إسرائيل» وتاريخها المعاصر هذا الموضوع موسوعياً، بصورة نظام تاريخي بدءاً من انطلاق الصهيونية كنظرية سياسية اختلف في تقييمها بكونها حركة سياسية قومية إلى كونها حركة شوفينية عنصرية ـ كما أقر ذلك دولياً من خلال الأمم المتحدة[11] ـ ويتم تقسيم قرن كامل من حياتها إلى عدة أجزاء، كل جزء يمتد لنحو عشر سنين (أي عقد من الزمان) تختتم بحدث تاريخي معين على حساب الشرعية العربية. ولنتأمل ما حدث: مؤتمر بال 1897؛ مشروع كامبل بنرمان 1907؛ وعد بلفور 1917؛ إعلان وعد بلفور 1926؛ الثورة الفلسطينية الكبرى 1936؛ إعلان دولة «إسرائيل» 1948؛ العدوان الثلاثي 1956؛ هزيمة العرب 1967؛ اتفاقية كامب دايفيد 1978؛ إعلان قيام الدولة الفلسطينية 1988... إلخ.

لقد تأسست «إسرائيل» عام 1948، ولكنها رسّخت نفسها عام 1967، وأكدت دولتها في هذا التاريخ كحقيقة ماثلة لا مغامرة، ما ساهم في تدفق يهود الشتات إليها، وانفتحت عليها الاستثمارات

---

(8) Charles D. Smith, *Palestine and the Arab-Israeli Conflict* (New York: St. Martin's Press, 1988), pp. 140-145.

(9) جوني منصور، **مئوية تصريح بلفور، 1917 ـ 2017: تأسيس لدولة وتأشيرة لاقتلاع شعب** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2017).

(10) جوني منصور، «الوكالة اليهودية حاولت استصدار وعد من ألمانيا وفرنسا قبل بلفور،» **العربي الجديد**، 2017/11/2.

(11) صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يحدد بالنص: «أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري» بتاريخ 1975/11/10، ولكن ألغي هذا القرار بتاريخ 16 أيلول/سبتمبر 1991، إذ اشترطت إسرائيل إلغاء القرار كي تشترك في مؤتمر مدريد.

من بقية العالم. وبالرغم من التحالف البريطاني ـ الصهيوني المساند لـ «إسرائيل»، وما صبغ بأساطير صهيونية أيضاً، كونها حرب الكثرة المعتدية «العرب» ضد القِلة المعتدى عليها «إسرائيل»»، فعددياً كان جنود الهجانة الصهيونية أكبر من أعداد الجنود العرب المشاركين بأجمعهم في الحرب، بينما بن غوريون كان يقول إن حرب 1948 لم تحسم مسألة وجود دولة إسرائيلية، ولا بد من حرب أخرى لكسر صلف النخب العربية وإقناعها بفكرة دولة «إسرائيل». وعليه، فإن ما حدث عام 1948 هو إجراء عملي يترجم ما حصل في خمسين سنة منذ عام 1917 وحتى عام 1967، واليوم نكمل خمسين سنة ثانية بعد أن غدت «إسرائيل» واقعاً تاريخياً في إثر هزيمة 1967.

رابعاً: نقد وتفكيك مواقف في التاريخ الموسوعي الغربي المقارن

1 ـ ليس كما يدعي اليهود أن كيانهم الصهيوني المتمثل بـ «إسرائيل»، هو بلد صغير، ولكنه كيان مغتصب لحقوق الآخرين. صحيح أنه بلد أصغر قليلاً من ولاية نيوجرسي في الولايات المتحدة، ولكنه بُني على باطل ولا مشروعية واقعية له ابداً. وقد ذكرت موسوعة **أمم العالم** وثقافاتهم أن فلسطين تحادد البحر المتوسط بطول 273 كم (168 ميلاً)[12]. وفي **موسوعة شعوب العالم**، نتبين حجم اليهود تاريخياً ليكونوا أكثر من ستة ملايين يهودي في الشرق الأوسط، وأن شعورهم الجمعي في العالم يتمثّل بتحقيق حلمهم في «إسرائيل» التي وصلوا إليها من أماكن مختلفة من العالم[13].

2 ـ ونقف في **الموسوعة الكاثوليكية** الضخمة عند مقالتين مطولتين: **الأولى** تخص فلسطين و**الثانية** باسم «إسرائيل»، ففي المجلد العاشر، نتوغل في فلسطين التي تسميها الموسوعة **وطن «إسرائيل»** وتعالج طبوغرافيتها وجغرافيتها السياسية والطبيعية وآثارها وتاريخها منذ العصور الحجرية وصولاً إلى البرونزية والعصر الحديدي وانتقالاً إلى العصر الفارسي ثم الإغريقي ثم الروماني ثم البيزنطي (ولا وجود للبابليين)، ثم باختصار شديد الفترة العربية الأولى ومرحلة الحروب الصليبية ولا وجود للأمويين ولا للعباسيين ولا للعثمانيين[14].. في حين تعالج مقالة «إسرائيل» (المجلد 7) تفاصيل واسعة عن «إسرائيل» القديمة والسبي البابلي وحتى الرومان مع انقطاع تاريخي واضح من دون معالجة المراحل والعهود العربية الإسلامية والانتقال مباشرة إلى دولة «إسرائيل» والحركة الصهيونية والتقسيم وقرار الأمم المتحدة والحرب العربية ـ الإسرائيلية[15]، والايحاء باعتداء العرب على اليهود.

---

(12) George Thomas Kurian (Author, Editor), *Encyclopedia of the World's Nations and Cultures*, 4 vol. Set, 2nd ed. (New York: Facts on File, Inc., 2006).

(13) Catherine Herbert Howell with K. David Harrison, *People of the World: Cultures and Traditions, Ancestry and Identity* (Washington DC: National Geography, Anonymous, 2013), pp. 76-77.

(14) *The Catholic Encyclopedia*, Executive editor Berard L. Marthaler, 2nd ed. (Washington DC: The Catholic University of America Press, 2003), vol. 10, pp. 978- 796.

(15) المصدر نفسه، ج 7، ص 625 ـ 645.

3 ـ وننتقل إلى **الموسوعة الكاثوليكية الجديدة**، فلا نجد أي ذكر لفلسطين ولا لـ «إسرائيل» فيها[16]. وفي **موسوعة حديثة** أخرى لم أجد فيها أي ذكر لفلسطين أبداً، بل اقتصر على تاريخ «إسرائيل» وسمّاها أرض الميعاد (The Promised Land)[17]، والشيء نفسه ينطبق على موسوعة تاريخية أخرى اقتصرت على تقسيم الأمم المتحدة عام 1947 لفلسطين: قسم عربي وقسم يهودي[18].

4 ـ وفي **موسوعة تاريخ «إسرائيل»**، أجد تحليلاً لعوامل قيام منظمة الهاغانا الصهيونية والتشديد على دور بيغن في بريطانيا، وأثر الحرب الثانية وأدولف هتلر. ويؤكد مارتن غلبرت بقوله: وكان بالإمكان أن يتفاهم الفلسطينيون مع اليهود لولا الهياج العربي والإسلامي.. ودور المفتي أمين الحسيني مع هتلر الذي عُدّ العدو الأول لليهود في العالم، إذ كان لدور جرائم هتلر ضد اليهود تعاطف العالم معهم وكل ذلك ساعد على أن يفقد العرب أوراقهم حتى صدور قرار الجمعية العامة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947[19].

5 ـ ويبرر المؤرخ غلبرت نكبة شعب كامل بقوله: «لقد ضاعت جهود الفلسطينيين وكفاحهم في الثلاثينيات بوقوعهم في فخ هتلر والنازية، وفي اللحظات الحرجة كان المفتي قد احتضنه هتلر في ألمانيا»[20]. أما حرب 1948، فثمة تفاصيل تاريخية عنها في كتاب موسوعي عنوانه **1948**، كان للعرب أن ينتصروا على كيان لم يؤسس بعد، وتدل الأحداث وتراكيبها من خلال المصورات والخرائط عن دور الجيش العراقي إزاء أدوار جيوش أخرى بقيت على الهوامش في حين اخترق الجيش العراقي فلسطين، ولاحت سواحل البحر المتوسط أمامه، أي أنه فصل اليهود في شمال فلسطين عن جنوبها[21].

6 ـ وفي **موسوعة الشرق الأوسط** نجد اهتماماً كبيراً بشأن «إسرائيل»، بتخصيص عدة صفحات وصور متنوعة[22]، والتوقف عند نشأتها بعد شرح جغرافية المكان (فلسطين) والانتقال إلى تاريخ النشأة ليقف عند 14 أيار/مايو 1948 معتبرين إياه يوم وجود أو إعادة وجود «إسرائيل»، وما قامت به الصهيونية بتحقيق حلم اليهود في العالم وعودة الجذور إلى الحياة عبر قرون مضت

---

(16) Michael Glazier and Monika K. Hellwig, eds., *The Modern Catholic Encyclopedia* (Collegeville, Minnesota: The Liturgical Press, 1994).

(17) Adam Hart-Davis, *History: From the Dawn of Civilization to the Present Day*, 3rd ed. (London: Penguin Random House, 2007), pp. 414-415 and 573.

(18) *History of the World in 1000 Objects* (New York: DK Publishing, 2014), p. 452.

(19) Martin Gilbert, *Israel: A History*, 6th Anniversary ed. revised and enlarged (Toronto: Key Porter and Books, 2008), chap. 8: «Year of Decision 1947,» pp. 141-152.

(20) المصدر نفسه، ص 151.

(21) Benny Morris, *1948: A History of the First Arab-Israeli War* (New Haven, CT: Yale University Press, 2008), pp. 45-49 and 67-90.

(22) Malcolm B. Russell, ed. *The Middle East and South Asia*, World Today Series 2015- 2016, 49th ed. (London: Rowman and Littlefield, 2015), pp. 91-108.

منذ أن تشتت اليهود على أيدي الرومان بعد ثوراتهم إبان القرنين الأول والثاني للميلاد[23]. وتمر الموسوعة على المسلمين ووجودهم والحروب الصليبية وتشتت اليهود من إسبانيا بعد عام 1492 حتى القرن التاسع عشر، إذ بدأت الحركة الصهيونية تطرح فكرة جمع اليهود ثانية في الأرض الموعودة. وثمة بحث في الصهيونية وتكوينها[24]، ثم الانتقال إلى انتداب بريطانيا لفلسطين حتى حرب الاستقلال 1948 ـ 1949 التي جاءت في إثر الهولوكست الذي صنعه هتلر باليهود، مع شروح بكيفية انتصارات الصهاينة من دون أي ذكر لعملياتهم الإرهابية وعلى رأسهم بن غوريون الذي أعلن ولادة «إسرائيل»[25]. وجعل العرب أقلية في وطنهم في إثر بناء كيان دولة «إسرائيل»[26].

7 ـ إنه لأمر غريب أن تخلو **إنسايكلوبيديا آسيا الحديثة** (ستة مجلدات) من مادة «إسرائيل» وفلسطين كلها، وقد ورد في المجلد 6: إن فلسطين قد انتُدبت من قبل بريطانيا، وإن اليهود تجمعوا فيها ليؤسسوا دولة مستقلة يهودية لهم في حين شعر العرب بعد أن تحرروا من حكم الأتراك وقوعهم بأيدي الإنكليز والفرنسيين، فبدأوا حركات تحررهم التاريخي[27].

8 ـ أما **موسوعة التاريخ المرئي للعالم**، فلم أجدها قد وقفت على نشأة «إسرائيل»، ولكنها خصصت صفحتين كبيرتين عنها، وكأن وجودها تحصيل حاصل، صفحة من التفاصيل لما قبل 1967 وتسند الدور التاريخي لبن غوريون وصفحة لما بعد 1967 وتؤكد دور النخبة الأوروبية الإسرائيلية في مشروع التأسيس[28].

9 ـ وتتعامل **إنسايكلوبيديا ويبستر الدولية الجديدة** مع «الموضوع» بمقالتين منفصلتين **أولاهما** «إسرائيل» و**ثانيهما** فلسطين، وهناك شروح جغرافية واقتصادية وبشرية عن مجتمع «إسرائيلي» أغلبيته من اليهود المهاجرين إزاء 15 بالمئة من أقليات عربية من مسلمين ومسيحيين ودروز وغيرهم، أما عن فلسطين وأهلها الذين كانوا يسمون منذ القدم بالكنعانيين، فنجد ثمة توازناً وحيادية في تحليل العناصر الأساسية للموضوع[29].

10 ـ ونقف أيضاً عند كتاب موسوعي **الحضارة الغربية** (يدرّس لطلبة العديد من الجامعات الأمريكية والكندية) ويحكي نشأة «إسرائيل» قائلاً: أسئلة حول قدر اليهود الذين قاسوا بشدة خلال الحرب العالمية الثانية، وأن ثلثي اليهود في أوروبا قد قتلوا، وعدداً ممن بقي حياً إما غدا بلا مأوى، أو قرر عدم الحياة ثانية في أوروبا كأقلية، إذ قرر اليهود بمجموعهم أن يتملكوا وطناً لهم. لقد مضت

(23) المصدر نفسه، ص 92.

(24) المصدر نفسه، ص 93.

(25) المصدر نفسه، ص 94.

(26) المصدر نفسه، ص 95.

(27) David Levinson and Karen Christensen, eds., *Encyclopedia of Modern Asia*: *A Berkshire Reference Work* (New York: Charles Scribner's Sons, 2002), vol. 6, p. 161.

(28) *Visual History of the World*, with a forward by Douglas G. Brinkley (Washington, DC: National Geography, 2005), pp. 596-597.

(29) Michael D. Harkavy, editor-in-Chief, *The New Webster's International Encyclopedia* (Florida: R. R. Donnelley and Sons Company, 1996), pp. 557-558.

عقود من السنين والحركة الصهيونية تعمل على أن تكون أرض الميعاد («إسرائيل») موطناً لليهود. وكانت الهجرة اليهودية في إثر الحرب الأولى قد تركزت في قلب فلسطين بعد طرد الفلسطينيين العرب. وكان العرب قد بنوا علاقاتهم بترولياً مع البريطانيين المتحالفين معهم بسبب البترول، وتدفق اليهود إلى فلسطين ليكوّنوا دولة لهم باسم «إسرائيل». إن الولايات المتحدة أخذت في الحسبان العوامل والأسباب كي تتعاطف مع الصهيونية، في حين نضجت الخلايا الإرهابية اليهودية ضد الإنكليز في أحياء القدس... وفي أيلول/سبتمبر 1947، صدر قرار الأمم المتحدة، وأعلن اليهود دولتهم بعد صراع مع العرب، وبقي القتال حتى 1949 وضم اليهود مناطق هائلة من الأراضي الفلسطينية[30].

لقد تأسست «إسرائيل» عام 1948، ولكنها رسّخت نفسها عام 1967، وأكدت دولتها في هذا التاريخ كحقيقة ماثلة لا مغامرة، ما ساهم في تدفق يهود الشتات إليها، وانفتحت عليها الاستثمارات من بقية العالم.

11 ـ ويحاول المؤرخ الأمريكي وليام ماكنيل أن يكون محايداً لا موضوعياً في موسوعته **تاريخ العالم** في تحليله مشروعية العرب في فلسطين على حساب تأسيس كيان يهودي فيها، ويجد الأعذار والمبررات لذلك[31].

12 ـ وفي موسوعة **القرن** (*The Century*) إشارة تاريخية إلى أن سفن خطة مارشال قد عبرت مياه الأطلسي فضلاً عن الطائرات لحمل اللاجئين اليهود، ونقلهم إلى مستعمرة فلسطين البريطانية التي أُعلنت من جانب الأمم المتحدة دولة باسم «إسرائيل». وكان الاتفاق قوياً بين الروس والأمريكان لتأسيس مستوطنات يهودية في فلسطين على حساب تهجير أهلها العرب[32].

13 ـ إذا كان العرب يسمّون ما حدث لتأسيس «إسرائيل» المخجل «النكبة»، فإن **إنسايكلوبيديا الشرق الأوسط الحديث** تسمي ذلك استقلال دولة «إسرائيل» 1948! وكأن «إسرائيل» كانت موجودة وقد استقلت؟؟ وتستطرد قائلة: إن ذلك «الاستقلال» جاء نتيجة لكفاح استمر نصف قرن من جهود قادة الصهيونية لتأسيس دولة سيادية أو لها سيادة (Sovereign) كوطن ليهود الشتات، وتحقيق حلم عودتهم كما جاء في التوراة بعد أن تشظوا في إثر قيام الإمبراطورية الرومانية بتدمير أورشليم عام 70 ق. م. وتشتيت السكان الأوائل من فلسطين. وبقيت البقايا اليهودية تتشظى حتى قيام الحركة الصهيونية بقيادة ثيودور هرتزل في نهاية القرن التاسع عشر، الذي خطا خُطىً مدروسة دولياً لجمع كل يهود العالم[33] (كذا).

---

(30) Thomas F. X. Noble [et al.], *Western Civilization: Beyond Boundaries*, 7th ed. (Wedsworth, USA: Cengage Advantage Books, 2014), pp. 855-856.

(31) William H. McNeill, *A World History*, new ed. (New York: Oxford University Press, 1979), p. 529.

(32) Peter Jennings and Todd Brewster, *The Century* (New York: Doubleday, 1998), p. 308.

(33) Reeva S. Simon, Philip Mattar and Richard W. Bulliet (General eds.), *Encyclopedia of the Modern Middle East* (London: Macmillan Reference; New York: Simon and Schuster, 1996), vol. 2, p. 903.

خامساً: أرنولد توينبي: اليهود في طريقهم إلى الانقراض كمجتمع أحفوري لولا الحركة الصهيونية

ذكر المؤرخ البريطاني الشهير أرنولد توينبي في موسوعته **دراسة في التاريخ**، مناقشاً الثقافة اليهودية، أنه «لا تزال هناك حالة تمثل ضحايا التمييز الديني وهي تحكي مجتمعاً منقرضاً كبقية المجتمعات الكلاسيكية التي اندثرت كونها لم تقوَ على النمو فهي بقايا أحفورية كالنساطرة واليهود»[34]. وقد اختلفت الآراء حول تفسير هذه الجملة، واتُّهم توينبي بمعاداة السامية، وخصوصاً بعد عام 1945[35] وفي مطبوعات لاحقة، أرفقت حاشية كتب عليها «كتب السيد توينبي هذا الجزء من الكتاب قبل الاضطهاد النازي لليهود وفتح فصلاً جديداً ومروِّعاً من القصة. السفير الإسرائيلي يعقوب هرتزوغ والمؤرخ أرنولد توينبي أمام طلاب جامعة ماغيل في عام 1961.

الصورة: السفير الإسرائيلي يعقوب هرتزوغ والمؤرخ أرنولد توينبي أمام طلاب جامعة ماغيل في عام 1961 (أرشيف Rogers photo).

(34) Arnold J. Toynbee, *A Study of History*, vol. 1, Section VII (New York: Oxford University Press, 1987), pp. 135–139.

(35) Franz Borkenau, «Toynbee's Judgment of the Jews: Where the Historian Misread History,» *Commentary* (May 1955); Eliezer Berkovits, *Judaism: Fossil or Ferment?* (New York: Philosophical Library, 1956); Nathan Rotenstreich, «The Revival of the Fossil Remnant: Or Toynbee and Jewish Nationalism,» *Jewish Social Studies*, vol. 24, no. 3 (July 1962), pp. 131–143; Abba Solomon Eban, «The Toynbee Heresy: Address Delivered at the Israel,» in: *Toynbee and History: Critical Essays and Reviews*, edited Ashley Montagu (Boston, MA: Porter Sargent, 1956), and Oskar K. Rabinowicz, *Arnold Toynbee on Judaism and Zionism: A Critique* (London: W. H. Allen, 1974).

كان موقف توينبي قد اتخذ التشكيك في حق اليهود بتأسيس دولة، فهي دولة لا مشروعية لها والتأكيد أن المعاملة الصهيونية للفلسطينيين تعادل أخلاقياً معاملة النازية لليهود. حدث ذلك في عام 1961 في جامعة ماغيل الكندية بمونتريال، حيث ألقى توينبي محاضرة مثيرة للجدل هناك، وأعقبها حوار تاريخي، إذ تحدّى السفير الإسرائيلي لدى كندا، يعقوب هرتزوغ، المؤرخ توينبي، ودعاه إلى حوار عام، وقد سجلت المحاورة التاريخية بعد أن بُثت مباشرة في جميع أنحاء العالم ومنها «إسرائيل» نفسها. ووصفها شيمون بيريز أنها «أحد أكثر المناقشات المثيرة في تاريخ شعبنا»[36].

كتب توينبي منذ عام 1954 وكان ضد اضطهاد اليهود للعرب، إذ شبهه باضطهاد النازية لليهود ولكن ما جاء في المحاضرة انتشر بسرعة أكثر من كتابات الرجل. وكان توينبي قد وصف الشعب اليهودي بأنه صاحب حضارة «متحجرة» وأنه «مجتمع منقرض»، كما وصف الصهيونية لاحقاً في عام 1934 بأنها حركة «شيطانية». وكان أن اتُّهم بمعادة السامية. وكان أن تحدى السفير الإسرائيلي فوراً لمواجهته في حوار عام حول مقايسة الصهيونية بالنازية وتأكيده أن اليهودية «أحفورية» منقرضة، حالها حال كل المجتمعات الكلاسيكية في التاريخ القديم التي ماتت كلها ولم تحيا منذ آلاف السنين. كان السفير الإسرائيلي في التاسعة والثلاثين من العمر إزاء توينبي البالغ الواحدة والسبعين، وللسفير ثقافته الدينية ودبلوماسيته البارعة وهو حفيد الحاخام الأشكنازي الثاني إسحق هاليفي هرتزوغ. وسيعمل لاحقاً مديراً عاماً لمكتب رئيس الوزراء ليفي أشكول وغولدا مائير.

وهكذا، مساء يوم 31 كانون الثاني/يناير 1961، وقف السفير الشاب موقفاً شخصياً لا رسمياً كما قال، وبدأ الحوار الذي دام الإعداد له 48 ساعة، وقال توينبي: «لم أفعل سوى القليل جداً من حيث قدرتي الرسمية، وقد اجتزت إلى حد ما بعد الزمان والمكان بضعة آلاف من السنين من التاريخ، ذهاباً وإياباً، في محاولة لتفكيك الحضارات ونبش الحفريات». واعترف هرتزوغ قائلاً: «بالرغم من أن الزعماء اليهود قد نصحوا السفير ورفضوا تحدّيه لتوينبي خوفاً من كونه دبلوماسياً مجهولاً نسبياً إزاء مفكر دولي شهير يقرب من ضعفي عمره». في حين كتب مايكل بار ـ زوهار سيرة هرتزوغ قائلاً: «في تلك اللحظة، كان هرتزوغ يقاتل من أجل شرفه».

كانت المعركة رائعة المضامين مروراً بتواريخ اليهود والعرب في إطار التاريخ البشري، وتناولت محاور شتى، من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إلى مناهج القانون الدولي، ولكن اشتد الحوار ومحاججاته حول الإجراءات الإسرائيلية عام 1948 ومعادلتها بإجراءات النازيين، **وما إذا كانت الأمة اليهودية حضارة متحجرة إذ كانت متوقفة عن النمو لآلاف السنين**، فأجابه هرتزوغ: ولكنها نهضت من جديد، فسدد له توينبي لكمته بقوله: على حساب دماء الأبرياء واستئصال شعب بأساليب همجية لاأخلاقية[37]!

---

(36) Hedva Ben-Israel, «Debates with Toynbee: Herzog, Talmon, Friedman,» *Israel Studies*, vol. 11, no. 1 (Spring 2006), pp. 79–90.
Isaiah Friedman, «Arnold Toynbee: Pro-Arab or Pro-Zionist?,» *Israel Studies*, vol. 4, no. 1 (Spring 1999), pp. 73–95.

(37) William H. McNeill, *Arnold J. Toynbee: A Life* (New York: Oxford University Press, 1989), pp. 223–224.

منذ البداية، ضغط هرتزوغ على توينبي كي يقارن بالأعداد بين ضحايا النازية وضحايا الصهيونية، فأجابه توينبي بأنه لا يعادل إحصائياً أعمال الإبادة الجماعية، بل إنه ببساطة يرسم مقارنة أخلاقية: ذاك أن المذابح التي ارتكبتها «إسرائيل» عام 1948 لم تكن مختلفة عن تلك التي ارتكبها الألمان ضد اليهود. وقال «إذا قتلت رجلاً، فإن ذلك يجعلني قاتلاً». «لست مضطراً إلى الوصول إلى علامة ألف أو علامة المليون لأكون قاتلاً».

إن هذا العالم بحاجة ماسة إلى الرؤية العربية الموّحدة والدراسات النقدية العربية لخطاب «إسرائيل»، وفضْح مواقفها ودراسة مواطن الخلل في معلوماتها.

هرع هرتزوغ ليحاجج توينبي تاريخياً في بعض ما كتبه بارتكاب فظائع أوقات الثورة والحرب، وسرد جميع الدول المتورطة في هذه التهمة متسائلاً: «لماذا لا تعتبر ذلك أيضاً في فئة الفظائع النازية؟ لماذا تختارنا نحن؟ ونحن أقل ذنوباً من أي دولة حديثة أخرى. فأسكته توينبي ثم تحول الحوار إلى مسألة تقييمية: هل لليهود حيويتهم المعاصرة، أم أنهم مجرد بقايا «أحفورية» عفّى عليها الزمن بعد أن بقيت مناطقهم منعزلة لوحدها آلاف السنين؟ وهل كان إنشاء «إسرائيل» مفارقة تاريخية أم إنجازاً؟ وأسقط ما عند هرتزوغ من أوراق عندما اعترف توينبي بأن ««إسرائيل» يمكن أن تدمر، تماماً كما يمكنك تذويب سيارة». وأصرّ على اتهام اليهود بممارسة الاضطهاد والعزلة، وهم لم يكن لهم أي دور مؤثر في التاريخ الحديث.

وبحلول نهاية الحوار، كان واضحاً أن اليهود شنوا حملات هجوم واسعة النطاق ضد المؤرخ توينبي في الصحف والإعلام العالمي مباركين للسفير الشاب حماسته، ولم تزل هذه المحاورة واحدة من أهم دروس المؤرخ للسياسيين. وبقي اليهود وما زالوا يناصبون توينبي العداء وهو أبرز مؤرخ موسوعي في القرن العشرين، وأن هرتزوغ ذهب لخدمة العديد من رؤساء الوزراء الإسرائيليين، وتوفي شاباً عام 1972، وهو في سن الخمسين. وكان هرتزوغ قد اعترف أمام العالم بتهمة «إسرائيل» بسلوكها النازي، فلم ينكر ارتكاب الميليشيات الإسرائيلية جرائم فظيعة عام 1948. وقد أخطأ في منازلته توينبي الذي كان حواره فضحاً لـ «إسرائيل» أمام العالم كونها كياناً يثير الاشمئزاز وهي مصممة على قضم الأراضي من خلال مشروع شيطاني! إنها قاعدة يحكمها مجرمون فاشيون يثيرون المسألة الدفاعية التي تقود الآخرين للدفاع عن «إسرائيل» في جميع الظروف، ومصيرها كما قال توينبي الدفن في مزبلة التاريخ، ستبقى كلمات المؤرخ توينبي هي الفائزة بعد كل شيء.

سادساً: الاستنتاجات: دروس ومقترحات

لقد علمتنا هذه «الجولة» النقدية كثيراً، وخصوصاً أن الفوارق كبيرة بين الحقائق والتزييفات، أو بين المعلومات والتشوُّهات. إن قراءة كل موسوعة تختلف عن قراءة الأخرى بحكم تباين المناهج وقوة المعلومات وحجوم المضامين الموسوعية من عدة أسطر إلى عدة صفحات. وعلى الرغم من حيادية أغلب الموسوعات ـ كما تدّعي ـ إلا أن هناك معلومات ثابتة تتناقلها الموسوعات مع تباين في التفسير وتحديد المواقف بافتقاد الموضوعية. صحيح أن العالم تعاطف مع اليهود وأحداث

الهولوكست النازي ضدهم في أوروبا، ولكن التاريخ الموسوعي العالمي لم ينصف العرب عموماً والفلسطينيين خصوصاً مقارنةً بأحداث الهولوكست الصهيوني ضد الفلسطينيين.. وصحيح أن ثمة تواريخ موسوعية ممالئة لليهود الصهاينة في تأسيسهم لـ«إسرائيل»، ولكن تواريخ موسوعية أخرى تقف ضدهم وضد تواريخ مؤسساتهم الإرهابية وعملياتهم ضد العرب. وإذا كان تبرير قيام «إسرائيل» قد استند إلى 2000 سنة مضت، فإن كل دول العالم القديم قد زالت وانقرضت، فلا مشروعية لقيام «إسرائيل» كون شعبها قد انقرض، ولولا الحركة الصهيونية لما راجت مثل هذه الأسطورة على حد موقف المؤرخ أرنولد توينبي. وعليه، فإن مصير «إسرائيل» اليوم سائر إلى الزوال.

تتضّح الصورة جلية الآن كم راهنت «إسرائيل» على خطابها للعالم منذ عقود طوال من السنين، وهو الأهم عندها.. كما يتوّضح دور اليهود في تكريس ما أرادوا تعميمه على العالم من معلومات، وأنهم لم يسمحوا أبداً بالحقائق التي يعرضها العرب ورؤيتهم لقضيتهم التي شغلت العالم في القرن العشرين. وبالرغم من مواقف أطراف ومختصين ومفكرين وأكاديميين من بلدان متعددة إزاء الحقوق العربية، كي تتصدر «إسرائيل» قائمة الإرهاب في موسوعة تعتني بذلك، وقيام مراكز بحوث ودراسات بنشر ما يدين الصهيونية و«إسرائيل»، وخصوصاً لدى جيل جديد من الباحثين في العالم، إلا أن هذا العالم بحاجة ماسة إلى الرؤية العربية الموّحدة والدراسات النقدية العربية لخطاب «إسرائيل»، وفضْح مواقفها ودراسة مواطن الخلل في معلوماتها. بالرغم من جهود مشكورة قدمتها نخبة عربية (وأغلبهم من المختصين والمفكرين والمؤرخين الفلسطينيين) في طرح الحقوق العربية المستلبة من قبل الصهاينة، إلا أن الضرورة باتت ماسة إلى تكريس خطاب عربي يوّجه باللغات الأساسية الحية إلى العالم، وأن تقوم مراكز بحوث عربية بدراسة ونقد ما ينتج عالمياً حول مختلف القضايا التي تخص العرب، وخصوصاً قضيتهم المركزية فلسطين، ونشرها مطالبين بالتحقق منها موضوعياً دون الوقوف على الحياد فقط. وكم أتمنى أن يتصدّى أي سفير عربي لمؤرخ صهيوني ليفحمه أمام العالم □

لماذا تطول اضطرابات «الشرق الأوسط»؟ مقاربة «صورية»

محمود باكير(*)

أكاديمي سوري متخصص في الرياضيات.

مقدمة

يقول أرخميدس: «اسمُ فوق نفسك واستوعب العالم». وقد جذب هذا القول علماء الرياضيات من خلال وضعهم إياه على ميدالية فيلدز (Fields Medal) (نظير جائزة نوبل في الرياضيات). والقول يعني تجرّد من نفسك وعندها «ستدرك» كنْهَ العالم. هذا القول البسيط ـ العميق هو مفتاح الحل لما يعانيه العالم من اضطرابات، وبخاصة ما تعيشه منطقة ما أصبح يطلق عليها «الشرق الأوسط»[1]. فهذه المنطقة تموج أكثر من غيرها بالاضطرابات عبر تاريخها الطويل. ويُعزى جزء كبير من أسباب ذلك إلى عوامل سياسية، وأيديولوجية، خاصة بالمنطقة، فضلاً عن الجغرافية. ولتقديم فهم أعمق لما يجري فيها، وسبب الاستعصاء، سنلجأ إلى الرياضيات، كأداة، كونها علماً حيادياً، نتيجة لطابعها الصوري، الذي تنفرد به عن غيرها. والتفكير الرياضي، في هذا السياق، ليس سوى أداة لسبر أعماق ما يجري على المستوى الذهني عند أطرافها المتصارعة. وربما هو الوسيلة الوحيدة المتاحة للخروج من أتون هذه الصراعات بعد تشخيصها.

لا يمكن النهوض بالأمة العربية إلّا بدراسة العقل وأسباب قصوره، لأنه محرك كل شيء، وذلك تمهيداً لتبني «العقلانية»، وإعلاءً لشأنها. فمن دون العقل لا يمكن بناء مؤسسات علمية، ولا حكومة دستورية، ولا دولة مؤسسات.

(*) البريد الإلكتروني: mbakir49@gmail.com.

(1) بغض النظر عن موقف بعضهم من تسميتها على هذا النحو، والدوافع الخفية وراء ذلك.

والسؤال: لماذا تطول هذه الصراعات؟ ومن أين تنبع استدامتها؟ قبل الإجابة عن ذلك، لا بد من الوقوف قليلاً عند علاقة الرياضيات بعقل الإنسان، لأنها المدخل لفهم معضلة هذه المنطقة المولدة للصراعات. فما يتحكم في عقول جزء كبير من سكان المنطقة، وربما غيرهم، بالقياس، هو حالة خاصة من تلك العلاقة. فالرياضيات، ليست، كما يظن بعضهم، أعداداً، وعمليات حسابية عليها، بل إنها، وفق الرياضي والفيلسوف هنري بوانكاريه: «لغة مبنية جيداً»، نستخدمها للتعبير عمّا تعجز عنه اللغات الأخرى. أو هي طريقة لفهم الواقع على نحو موضوعي، لا تأخذ في الحسبان الضعف الإنساني.

إن «العقلانية»، ببساطة، هي القدرة على التصحيح الدائم «للحالات العقلية» التي يثبت عدم صحتها، أو عدم دقتها.

لا يمكن النهوض بالأمة العربية إلّا بدراسة العقل وأسباب قصوره، لأنه محرك كل شيء، وذلك تمهيداً لتبني «العقلانية»، وإعلاءً لشأنها. فمن دون العقل لا يمكن بناء مؤسسات علمية، ولا حكومة دستورية، ولا دولة مؤسسات. لذلك يرى الفلاسفة أن: «الدولة تجسيد للعقل»[2]. و«العقلانية» كاتجاه شخصي، وفق تعريف فيلسوف العلم كارل بوبر، هي: «في صورتها الذهنية البالغة التطور إلى أعلى حد نجدها الاستعداد لأن يناقش المرء معتقداته مناقشة نقدية، وأن يصوِّبها في ضوء المناقشات النقدية مع الآخرين»[3]. أي أن «العقلانية»، ببساطة، هي القدرة على التصحيح الدائم «للحالات العقلية» التي يثبت عدم صحتها، أو عدم دقتها. والسؤال: متى يمكن تحقيق ذلك؟ أي متى يستطيع الإنسان أن يبدي استعداده لأن يناقش معتقداته بصورة نقدية؟ ولماذا يفتقد كثير من الناس إمكان التفاهم مع الآخرين، والتواصل معهم؟ ما كلمة السر في ذلك؟ وما هو سبيل العلاج؟

فكما بيّنت الدراسات الحديثة أن العادات الإدراكية عند الناس ليست نفسها في جميع مناطق العالم (سيرد الحديث عنها لاحقاً) على المستوى الجمعي، كذلك الحال فإن الإنسان، كفرد (أو حتى كمجموعة)، يمكن أن يطوّر «منظومة ذهنية» خاصةً به، أو خاصةً بتلك المجموعة. أي كما أن العادات الاجتماعية قامت بتطوير عادات إدراكية عند الإنسان، فمن المتوقع أن تقوم الظروف الخاصة التي يعيشها الإنسان بتوليد «منظومة ذهنية» (سيشرح مفهومها لاحقاً) خاصة به. وبالنسبة إلى بقية الناس ليس ضرورياً أن يكونوا محكومين بـ«منظومة ذهنية» معينة تطبع تفكيرهم. ومن هؤلاء يأتي التغيير والإبداع الحقيقي.

وإذا انتقلنا إلى جزئية أكثر تخصصاً بغرض التوضيح، نجد أن أحد الأهداف المتوخاة من تأليف جون ماكليش كتابه هو: «شرح كيفية نشوء أنظمة عددية مختلفة في مجتمعات مختلفة، والكيفية التي ساعد بها كل نظام على تشكيل المجتمع الذي ابتكر هذا النظام». ثم يضيف أن المعرفة الرياضية، مهما كان نوعها: «ليست شيئاً مستقلاً وقائماً بذاته، بل هي جزء من مجموع

(2) عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط 5 (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1993)، ص 33.

(3) كارل بوبر، **أسطورة الإطار.. في دفاع عن العلم والعقلانية**، تحرير مارك أ. نوترنو؛ ترجمة يمنى طريف الخولي، عالم المعرفة؛ 292 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2003)، ص 214.

التفاعلات البشرية»[4]. وإذا سلّمنا بما يقوله برتراند رسل[5] من أن العنصر الصوفي الذي كان مسيطراً في الشرق قديماً بلا منازع، أعاق تطور الملاحظات العملية إلى نظريات في الرياضيات؛ وفي هذا اختلف الشرق القديم عن الإغريق. ويقول: «ولكن ما أنقذ اليونانيين من الوقوع في براثن هذا العنصر [يقصد العنصر الصوفي] وحده، هو ظهور المدارس العلمية في أيونيه»[6]. ثم يضيف رسل: «إن الحضارة اليونانية حضارة متأخرة قياساً إلى حضارات العالم الأخرى، إذ سبقتها حضارتا مصر وبلاد ما بين النهرين بعدة ألوف من السنين... ولقد توصلت مصر القديمة وبابل إلى بعض المعارف التي اقتبسها الإغريق فيما بعد، ولكن لم تتمكن أي منهما من الوصول إلى علم أو فلسفة»[7]. لأنه من المعروف أن المصريين القدماء ألموا بكثير من خصائص الأشكال الهندسية، بسبب معاناتهم من فيضان نهر النيل سنوياً. ويقول أول مؤرخ إغريقي هيرودوتس (Herodotus) (485 ـ 425 ق.م): «ويبدو لي أن هذا هو السبب في أن مصر سبقت غيرها إلى معرفة الهندسة، وعنها أخذها الإغريق»[8]. بيد أن هذه الخبرة العملية، على الرغم من أهميتها العلمية، لم تتطور إلى علم نظري. لذلك لم ينتبهوا إلى أهمية البرهان الرياضي. ويقول أحمد سليم سعيدان: «ويظهر أن عدّتهم [يعني المصريين] الأساسية كانت حبالاً، كأشرطة المساحة، يشدّونها»[9]. ويشير رسل إلى بعض الأسباب التي حالت دون نضج تلك الخبرة إلى علم، ومنها: «وإنما الذي يهمنا هو أن وظيفة الدين لم تكن تساعد على ممارسة المغامرة العقلية»[10]. ويبرر ذلك بقوله: «ففي مصر كان الدين معنياً إلى حد بعيد بالحياة بعد الموت. فالأهرام كانت صروحاً جنائزية»[11]. ثم يتابع قوله عن الناحية الدينية في بلاد ما بين النهرين: «كان الاهتمام الرئيسي منصبّاً على السعادة في هذا العالم، وكان تسجيل

إن ثمة نوعاً من «المنظومات الذهنية»، كانت تعيق ولادة التفكير العلمي الصرف في هذه المنطقة، بغض النظر عن الأسباب. والحال نفسها وقعت أوروبا فيه بعد عدة قرون، ولكنها استطاعت التخلص منه.

(4) جون ماكليش، **العدد: من الحضارات القديمة حتى عصر الكومبيوتر**، ترجمة خضر الأحمد وموفق دعبول؛ مراجعة عطية عاشور، عالم المعرفة؛ 251 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999)، ص 10.

(5) برتراند رسل، **حكمة الغرب (الجزء الأول): عرض تاريخي للفلسفة الغربية في إطارها الاجتماعي والسياسي**، ترجمة فؤاد زكريا، عالم المعرفة؛ 62، ط 2 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2009)، ص 33.

(6) المصدر نفسه، ص ص 28 و33.

(7) المصدر نفسه، ص 28.

(8) **هندسة أقليدس في أيد عربية**، تحقيق مع مقدمة بقلم أحمد سليم سعيدان (عمّان: دار البشير، 1991)، ص 5.

(9) المصدر نفسه، ص 5.

(10) رسل، المصدر نفسه، ص 28.

(11) المصدر نفسه، ص 28

حركات النجوم وما صاحبه من ممارسات للسحر والتنجيم موجهاً من أجل هذه الغاية»[12]. لأنه، على الرغم من أن جذور الرياضيات مستمدة من الواقع الفيزيائي، بيد أن تحوّل الخبرة العملية إلى نظريات رياضية تتطلب وثبة عقلية من نوع خاص قوامها التجريد. وهذا لا يتحقق عند أولئك الواقعين تحت سيطرة «منظومتهم الذهنية»، مهما كان نوعها. لأنهم واقعون تحت تأثير جاذبيتها، ولا يمكن الخروج من نطاقها إلّا «بسلطان» (وفق التعبير القرآني). أي أن ثمة نوعاً من «المنظومات الذهنية»، كانت تعيق ولادة التفكير العلمي الصرف في هذه المنطقة، بغض النظر عن الأسباب. والحال نفسها وقعت أوروبا فيه بعد عدة قرون، ولكنها استطاعت التخلص منه. فقد كان تراث فيثاغورس عقبة كأداء في تطور الرياضيات في أوروبا، ولكن لأسباب مختلفة، لأن فيثاغورس كان صاحب مدرسة في الفلسفة تعتقد بأن الأعداد تتضمن حقيقة طبيعة الأشياء، وتعزى إليها بعض الصفات الباطنية. لذلك اهتم أتباعه بالمغزى الباطني لبعض الأعداد، وليس بخواصها الرياضية. واستمرت هذه النزعة في الغرب عدة قرون. أي أن هذه المدرسة حاولت استخلاص «منظومة ذهنية» خاصة بها، تحوّلت في ما بعد إلى ما يشبه العقيدة.

أولاً: «الحالات العقلية»

تعد فلسفة العقل أهم موضوع في الفلسفة المعاصرة، لعدة أسباب، لا مجال لشرحها، لأن هذا ليس هدفنا من هذه الدراسة[13]. فما يهمنا دراسة بعض «الحالات العقلية» عند بعض الأفراد، أو بعض الجماعات. ويعرّف جون سيرل «الحالة العقلية»: «بأنها حالات حسابية في المخ. المخ هو كومبيوتر والعقل هو برنامج أو مجموعة من البرامج. والمبدأ الذي كوَّن أساس العديد من الكتب المدرسية كان: العقل بالنسبة إلى المخ يماثل البرنامج بالنسبة إلى الخردوات (Hardware)»[14]. ويعرّف سيرل «الحالة الحسابية»، أو «الحسابات» (Algorithms) بقوله: «الحساب هو أسلوب لحل مشكلة بدراسة سلسلة دقيقة من الخطوات. ويجب أن تكون الخطوات محددة العدد، وإن تمت الدراسة بصورة صحيحة فسوف تؤمّن جواباً للمشكلة»[15]. تجدر الإشارة هنا إلى أن الترجمة الأكثر استخداماً لهذه الكلمة (Algorithms) هي «الخوارزميات»، وليست «الحسابات» كما وردت في ترجمة الكتاب. أي أن «الحالات العقلية» عند الإنسان هي «خوارزميات» يصطنعها صاحبها. وسنتناول هذه «الحالات العقلية» من وجهة نظر رياضية، ومدى تأثير بعضها السلبي في صاحبها أولاً، وفي غيره ثانياً. وقبل ذلك سنحاول تبيان: ما هو العقل؟ أو ما هي «الحالة العقلية» التي يمتلكها بعضنا، ويتصرف في ضوئها؟ وكيف تنشأ؟ ولماذا تتحول إلى ما تشبه «منظومة ذهنية».

---

(12) المصدر نفسه، ص 29.

(13) لمزيد من المعلومات انظر، مثلاً: جون سيرل، **العقل.. مدخل موجز**، ترجمة ميشيل حنا متياس، عالم المعرفة؛ 343 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007).

(14) المصدر نفسه، ص 58.

(15) المصدر نفسه، ص 59.

نعلم أن هناك دماغاً إنسانياً واحداً، بيد أن العقل أمر مختلف تماماً. لهذا نريد أن نبين، بغض النظر عن اختلاف المقاربات لطبيعة العقل، أنه نتيجة لظروف معينة، فإن الإنسان (أو جماعة من البشر) يمكن أن يطوّر «آلية» للتفكير خاصة به، ينفرد بها عن غيره، يمكن تسميتها اصطلاحاً «منظومة ذهنية». وغالباً ما تطبع هذه «المنظومة» مخرجات تفكيره بطابعها. كما أنها غالباً ما تعمل على تشويه تفكيره، وتؤثر في «نقائه» الذهني، الذي يُعَدّ ضرورياً كي يُحسن الإنسان استخدام عقله على الوجه الصحيح. كما تحرمه نعمة «التفكير الصوري»، أو على الأقل، تحدّ من القدرة على اكتسابه. لأنه على الرغم من أن العقل، وفق رأي أغلب الفلاسفة، ملكة إنسانية مشتركة، وهبة إلهية لكل البشر، بيد أن توظيفه يختلف من فرد إلى آخر، أو من جماعة إلى أخرى. يقول رينيه ديكارت: «... القسمة الوحيدة العادلة بين البشر هي توزيع العقل بينهم». أي أن المسألة تتعلق بمالك هذا العقل، وليس بواهبه. ووفقاً لهذا المالك (المستخدم)، إما أن تتطور هذه «الهبة» الإلهية وتورق، وإما أنها تضمر وتضمحل.

وما يشير إلى عدالة قسمة العقل هو أنه من القواعد الأصولية الفقهية أن الله: «إذا أخذ ما وهب أسقط ما أوجب». لذلك يقول الشاطبي: «إن مورد التكليف العقل، وبفقدانه يرفع التكليف». أي أن التكليف بأوامر الشرع ونواهيه مشروط بالعقل. فكيف يمكن تطبيق هذه القاعدة الفقهية على جميع البشر إذا لم يكن هناك افتراض مسبق بأن الإنسان أمام وضعين مختلفين تماماً: إما أن يكون لديه عقل، ويكلّف شرعاً، وإما ليس لديه عقل، ومن ثم غير مكلّف شرعاً. ولا حالة وسط (ثالثة) بينهما؟ لأنه في خلاف ذلك، كيف يمكنه تطبيق الشريعة إذا كان من الممكن أن يحصل هذا الإنسان على نصف العقل، أو على ثلاثة أخماسه؟ أو غير ذلك من الأجزاء، لأنه سيطالب، عندها، بنصف الشريعة، أو بثلاثة أخماسها. ثم ما هي الأجزاء من الشريعة التي سيطالب بها دون غيرها؟ وهذا لا يمكن العمل به، أو حتى التفكير فيه. أي، بصيغة أخرى، إذا وجدت حالة افتراضية ثالثة بينهما فسيكون هناك عدد لانهائي من الحالات. وهذا يتطلب عدداً لانهائياً من الأحكام الفقهية!

وتأكيداً لكلام ديكارت فإن معظم العلماء، ونخص منهم كبار علماء الرياضيات (لأن الرياضيات تتطلب جهداً عقلياً كبيراً)، يشددون على أهمية الجهد الفردي في التحصيل العلمي، وليس على المقدرة العقلية، أو الموهبة، باستثناء من يعانون مرضاً خاصاً. لذلك يقول جون ماكليش، على سبيل الذكر لا الحصر: «ليس صحيحاً أنك إما أن تكون موهوباً في علم الرياضيات، وإما ألا تكون كذلك. والتفريق الحقيقي الوحيد الذي يجب هنا إدخاله في الحسبان هو التمييز بين أولئك الذين عُلّمُوا الأعداد تعليماً سيئاً وأولئك الذين وعى معلموهم أن المقدرة الرياضياتية لا تتعلق بهبة سماوية، وإنما هي تنمو (أو لا تنمو) نتيجة للعملية التعليمية»[16].

وما يؤكد الجهد العقلي قول الرياضي كارل غوص (وهو من أهم العقول التي عرفها تاريخ العلم) إنه: «لو أن الآخرين تأملوا بالحقائق الرياضية، بالعمق والاستمرار الذي قام به، لكانوا حصلوا على مكتشفاته نفسها». وثمة أقوال أخرى لنيوتن وآنشتاين وغيرهما من العباقرة تحمل المعنى نفسه، لا حاجة إلى تكرارها. لهذا يقول ماكليش: «أما العلماء فإنهم يشغلون دوراً أساسياً في العمل

(16) ماكليش، **العدد: من الحضارات القديمة حتى عصر الكومبيوتر**، ص 9.

على تنسيق فروع المعرفة وتطبيقاتها. أما الإبداع، مثله مثل الأخلاق، فشيء آخر»[17]. ويبدو أن مصطلح «الذكاء» يعني فعلياً «نسبة» تفعيل الإنسان لعقله.

ومن المعروف أن أفضل تعبير عن النشاط العقلي هو الرياضيات لأنها علم عقلي بحت. لذلك تعد أفضل العلوم التي يمكن أن تتناول هذه المسألة، للعلاقة العضوية بينهما، وبخاصة بعد اعتماد فلاسفة العقل تعريف الرياضيات لبرتراند رسل تعريفاً للعقل.

وقول ديكارت لم يكن وحيداً، بل شاركه كثير من الفلاسفة الكبار في ذلك، منهم إيمانويل كانط حينما يقول إنه: «نتيجة كون الحقيقة المطلقة واحدة، لذلك يجب أن يكون العقل المحض واحداً عند البشر». أي أنه لا يمكن أن تكون هناك «حقيقة» تناسب كل عقل على حدة.

إن منطقة الشرق الأوسط متخمة، بالتراث والمعتقدات. وربما يعزى سبب ذلك إلى أنها كانت مهبطاً للديانات السماوية الثلاث، هذا عدا عن أنها كانت مركزاً لحضارات متعددة منذ القدم. لذلك نرى أن الصراعات الأيديولوجية، على اختلاف أنواعها، على أشدّها في هذه المنطقة.

وما يؤيد وجهة نظر ديكارت، أنه لم ترد في القرآن الكريم كلمة «عقل» ذاتها، بل تردّدت في مواضع مختلفة، كلمة «يعقلون»، أو «لا يعقلون»، كما في قوله تعالى ﴿**بل أكثرهم لا يعقلون**﴾ [العنكبوت: 63]. فقد وردت لفظة «العقل» بصيغة الفعل في القرآن الكريم في تسعة وأربعين موضعاً، ولم ترد بشكل مصدر مطلقاً. أي أن الخطاب الإلهي استخدم تصريفات فعل «عَقَلَ» التي تحمل طابع الممارسة من العقل، ولم يستخدم كلمة «العقل» ذاتها ككائن قائم بذاته. وهذا يوحي بأن العقل شيء يمكن تفعيله، ومن ثم استثماره. فالتركيز في القرآن الكريم كان على إعمال العقل، وليس على العقل ذاته كمعطى.

وهذا الاستخدام يظهر، على نحو جلي، بطريقة التفكير، وبمخرجاته، وهذا ربما لا خلاف عليه. ولكن ما سنبيِّنه أن بعضاً من هذا «التوظيف»، وليس بالضرورة كله، يولّد نوعاً من «المنظومات الذهنية» التي تزاحم العقل في وظيفته السامية، وكثيراً ما تكون بديلاً منه، دون أن نشعر بذلك. وفي هذا تكمن خطورة هذا النوع من «المنظومات» على صاحبها، أو على غيره. وطبيعة المشكلة في هذا النوع من «المنظومات»، يعبّر عنها نعوم تشومسكي، ولو في سياق آخر، من أن: «هوية شيء ما تعتمد على طريقة نشوئه»[18]. أي أن مشكلتها تكمن في طريقة نشوئها، التي أتت نتيجة لظروف خاصة جداً، وربما غير سوية، لتصبح فيما بعد مظلةً دائمة للتفكير. أو ربما قد تؤول، بعد تبلورها، إلى منهج يُستخدم في كثير من المواقف، والحالات، البعيدة تماماً من ظروف ولادتها، ولتلوّن نتائج تلك الظروف كل ما سيأتي بعدها بلونها الخاص. وأغلب هذه «المنظومات» يصعب

(17) المصدر نفسه، ص 26.

(18) نعوم تشومسكي، **قوى وآفاق: تأملات في الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي**، ترجمة ياسين الحاج صالح (دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، 1998)، ص 246.

عليها أن تتسم بالاتساق، بسبب طريقة نشوئها. فقد وُلدت من رحم ظروف اجتماعية أو سياسية معينة، أو نتيجة تأثير أيديولوجيا خاصة، لتخدم مرحلة، أو ظرفاً تاريخياً معيناً، ثم تحوّلت، في اللاشعور، إلى منهج دائم للتفكير، لذلك يصعب عليها أن تكون متسقة، لأن ولادتها ليست منطقية في أغلب الحالات، ولا تنشد المنطق أصلاً.

ومن المعروف أن منطقة الشرق الأوسط متخمة، بالتراث والمعتقدات. وربما يعزى سبب ذلك إلى أنها كانت مهبطاً للديانات السماوية الثلاث، هذا عدا عن أنها كانت مركزاً لحضارات متعددة منذ القدم. لذلك نرى أن الصراعات الأيديولوجية، على اختلاف أنواعها، على أشدِّها في هذه المنطقة، على الرغم من المفارقة الكبيرة من أن اهتمام سكان المنطقة بالأيديولوجيا (دراسة، وتحليلاً) ليس كبيراً؛ بمعنى أنه لا يتناسب إطلاقاً مع حجم هذه الصراعات. وقد يكون سبب ذلك هو استنفاد الجزء الأكبر من طاقتهم في تلك الصراعات. وأهمية الأيديولوجيا في حياة الناس لا خلاف عليها، لأنها، في رأي كثيرين، هي التي تعطي الحياة نكهتها. وقد عبّر عن أهميتها هذه بوبر بقوله: «إن الإنسان لا يبدو حيواناً عاقلاً أكثر منه حيواناً أيديولوجياً»[19].

وما ننشده ليس تشريح أيديولوجيات المنطقة لتسويق إحداها، بل جُلّ ما نصبو إليه هو دراسة أثرها، بغض النظر عن طبيعتها، على مآل الطريقة التي يفكر بها هؤلاء، وما يصيب كنْه هذه الطريقة من عطب وظيفي. أي دراسة كيف تتولّد منها «منظومات ذهنية» عند أتباعها، وأثرها في التواصل بين الناس.

وهذه الدراسة ربما لا تخص أبناء هذه المنطقة دون غيرهم، بل تنطبق على أي إنسان، أو جماعة بغض النظر عن مكان وجودها الجغرافي. بيد أنها في الشرق الأوسط أكثر وضوحاً، وأشد حدّة، بسبب التراكمات التاريخية، التي يتم الصراع حتى على تفسيرها، وعلى طرائق توظيفها في خدمة أغراض الصراعات المعاصرة، وفي تغذيتها.

واستخدامنا لـ«الصورنة» في هذا السياق يوضح طبيعة «المنظومات الذهنية» التي يمتلكها بعضهم، وأنه يمكن تغييرها، كونها مكتسبة، وليست فطرية متأصلة. فكما اكتُسبت يمكن التخلي عنها، ولو تدريجاً.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي ليس له علاقة مباشرة بهذه الدراسة. أي أنها لا تعبّر تماماً عن طبيعته، مع أنه يتقاطع في بعض جوانبه «الذهنية» (بخاصة عند الطرف الصهيوني) مع صراعات المنطقة.

ثانياً: ما هي هذه «المنظومة»؟

لشرح ما تعنيه «المنظومات الذهنية» نلجأ إلى حالة خاصة جداً منها، وهي ما يقوله عالم النفس إريك فروم: «الحقيقة أن الوعي ليس له أية قيمة خاصة، ومعظم ما يحمله البشر في عقولهم الواعية ليس سوى تخييل وضلال؛ لا لأنهم عاجزون عن رؤية الحقيقة بل بسبب الوظيفة والأثر

(19) بوبر، **أسطورة الإطار.. في دفاع عن العلم والعقلانية**، ص 109.

اللذين يخلفهما المجتمع. فالتاريخ البشري بمعظمه (باستثناء بعض المجتمعات البدائية) يتميز بحقيقة أن أقلية صغيرة قد حكمت الأكثرية من أبناء جلدتها، وعملت على استغلالها. ولكي يتم لها ذلك، فإن هذه الأقلية لجأت إلى القوة، إلّا أن القوة ليست كافية. فعلى المدى البعيد، كان ثمة ضرورة لأن تقبل الأكثرية استغلالها طواعية، الأمر الذي لا يكون ممكناً إلّا إذا امتلأت عقولها بكل أنواع الأكاذيب والاختلاقات التي تبرر قبولها لحكم الأقلية وتسوِّغه». ويتابع فروم قوله: «وهذا التناقض بين الغاية المجتمعية والغاية الكونية يفضي أيضاً إلى اختلاق ضروب شتّى من التخيلات والأوهام (على مستوى المجتمع كله) تقوم وظيفتها على إنكار الانفصام بين الغايات الإنسانية وغايات مجتمع معين»[20]. وإذا تبنينا وجهة النظر هذه فإن ما نعنيه بالتخييل، والأوهام، هو أن هذا الإنسان أوجد نظاماً (منظومة) موضوعاتياً (نسبة إلى موضوعة = مسلمة axiom) خاصاً به، لا يمتّ إلى الواقع، أو إلى الحقيقة بصلة. ونعني بالنظام الموضوعاتي، ببساطة، بناء قضايا علم من العلوم، أو غير ذلك من شؤون الحياة، على نحو تُجعل فيه بعض القضايا موضوعات (مسلّمات، أو مصادرات)، وسائر القضايا نتائج مستمدة، بعمليات «ذهنية» ملزمة، من المقدمات؛ بل كثيراً ما نجد أن كل فرد في هذا المجتمع أوجد «منظومة» خاصة به، ليس من الضروري أن تتقاطع مع غيرها من «المنظومات».

يجب عدم الخلط بين وجود هذا النوع من المنظومات الذهنية ومدى نضوج الوعي، أي أنها لا تنتج من عدم وجود الوعي عند الإنسان. ودليل ذلك أن الوعي ليس له أي قيمة خاصة، كما أشار فروم. أي أن التخييل، والأوهام، يتشكلان بغض النظر عن وجود الوعي، أو عدمه.

وما سنحاول القيام به هو نوع من «تعميم» قول فروم في كثير من الظروف الإنسانية، أو الاجتماعية الضاغطة الأخرى. أي أننا سنتناول المشكلة من منظور صوري (مجرد)، وليس في سياق معيَّن كما عند فروم. وعلى الرغم من أن الظاهرة التي درسها فروم، وردت في سياق مختلف، بيد أن نتيجة ما يحصل، وفق توصيفه، هو نوع من «المنظومات الذهنية». أي أن الإنسان، نتيجة ظروف ضاغطة عليه، يخضع لها وقتاً طويلاً، يبدأ بالبحث عن طريقة يتكيّف معها، بعد أن تفشل كل طرق الخلاص؛ لأن ديدن الإنسان البحث عن السعادة، أو اللذة، وتفادي الألم قدر الإمكان، وبهذا يخلق طريقاً للخلاص، يحفر أخدوداً في أعماق نفسه، وسرعان ما يؤول هذا إلى مسارات عقلية، أي طريقة في التفكير.

وينتشر هذا النوع الخاص من «المنظومات» على نحو واضح في المجتمعات التي يسود فيها القهر، والظلم، بغض النظر عن أنواعهما، لأن الإنسان مضطر عندها إلى التكيف؛ وبخاصة إذا دامت هذه الظروف حقبة طويلة زمنياً، حيث يكون «المصرف» الوحيد أمام عملية التكيف تلك هو «برمجة» العقل على شكل «منظومة» خاصة تخدمه مؤقتاً في ظرف معين، ثم تصبح بعد ذلك ملازمة له. أي أن هذا الشخص بذلك يحدّد مسارات معيَّنة لتفكيره، وتصبح هذه «المنظومة» منصة للانطلاق في التفكير في أي اتجاه. وهذه المسارات العقلية لا تتفق بالضرورة مع طرق التفكير القويم، وفي هذا تكمن مشكلتها المزمنة، التي ليس لها حل. لذلك فإن ما تفضي إليه هذه «المنظومات» هو نوع من

(20) **مجلة المعرفة** (وزارة الثقافة، سورية)، العدد 430 (تموز/يوليو 1999)، ص 114 ـ 115.

«التشوُّهات» في التفكير، لا نلمسه، عادة، إلّا من خلال آراء صاحبها، أو من النتائج التي يتوصل إليها.

وإذا عدنا واستخدمنا تشبيهات حاسوبية، للتبسيط، فإن الحاسوب يمتلك «برمجية» خاصة من أجل القيام بمهمات معينة، في حين أن «المنظومة الذهنية» التي يصطنعها هذا الإنسان تكون جاهزة لمقاربة كل «المهمات». وإذا استعرنا عبارة الكاتب المصري موسى صبري في قصته الطريفة **ذهاب وإياب**، التي يتحدث فيها عن «عيادة كل الناس»، وطبيبها الذي يصف «دواء جميع الأمراض»، فإن هذه «المنظومة» تحمل الوظيفة ذاتها، وهي «برمجية كل المهمات».

وسبب ظهور هذا النوع من «المنظومات» هو أن الإنسان، كما يبدو، مخلوق «مكتفٍ ذاتياً». أي أن حلول مشاكله الفيزيولوجية، والنفسية، غالباً ما تكون داخلية قادمة من ذاته. لذلك عندما يتعرض الإنسان لبعض الظروف الضاغطة جداً عليه، التي تشكّل له نوعاً من الألم، يجد نفسه في موقع لا سبيل أمامه إلّا بتبرير ذلك، كي يستطيع الاستمرار بالعيش. وهذا التبرير، مع الأيام، يدفعه إلى أن ينسج «منظومة ذهنية» تصوغ كل ذلك، وتصبح نافذته العقلية على العالم. أي أن الغاية الأساسية لصاحب تلك المنظومة هي استرداد الراحة المفقودة التي فقدها نتيجة لتلك الظروف، بغض النظر عن منطقية التبرير الذي يلجأ إليه. وسرعان ما يؤول ذلك إلى «برمجية» عامة للتفكير عند هؤلاء. فإذا كانت «الوظيفة تخلق العضو» (على مستوى «العتاد» Hardware) في البيولوجيا، فإن هذا الكلام ينطبق أيضاً على حالتنا («البرمجية» Software). أي أن «الوظيفة العقلية» تخلق المنظومة (البرمجية)، تحت وطأة ظروف معيَّنة. ونتيجة لذلك فقد تبدلت وظيفة العقل من البحث عن الحقيقة، أو حل المشاكل التي تصادفه، إلى المساعدة على خلق هذه «المنظومات»، وتعزيزها، بهدف البحث عن الراحة الشخصية المفقودة، بغض النظر عن الثمن الواجب دفعه.

بعبارة أخرى، إن هذا «التكيّف» (وهو ضرورة إنسانية صحية) يتحوّل من حالة عرضية مؤقتة، ومرنة (كون الإنسان في حالة دفاعية) إلى حالة استيطانية دائمة. أي أن الإنسان يمتلك هذه «الخاصة» البيولوجية، والنفسية، والفيزيولوجية، للدفاع عن نفسه، أو لنشدان الراحة من كل ذلك. ويبدو أن حلول الإنسان غالباً ما تكون فردية، ويسعى لأن يكون خَلاصه كذلك.

وليس من الضروري أن تعمل هذه المنظومات وفق مقتضيات «العقلانية» بمفهومها العلمي[21]، بل على الأغلب تتناقض معها. لأن روح «العقلانية» واحدة، في حين أن ثمة عدداً لا نهائياً من تلك المنظومات المفارقة لتلك الروح، والمناقضة لها. لذلك يصبح تفكير هذا الإنسان، بعد تحكُّم «منظومته الذهنية» به، غير سويّ، وتكون مخرجات تفكيره غير متسقة. ويبدو أن هذا هو السبب الذي يجعلنا نلاحظ أن معظم الأطفال (الإنسان الخام) أذكياء قبل دخولهم المدارس[22]، لأن تفكيرهم يكون حراً، ونقياً، ولم يزل بعيداً من تلك المؤثرات (المنظومات) التي خضع لها بعضهم.

---

(21) لمزيد من المعلومات حول مفهوم العقلانية، انظر مثلاً: بوبر، المصدر نفسه.

(22) إذا سلّمنا بما ألمح إليه هشام شرابي في كتابه **مقدمات لدراسة المجتمع العربي** (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع 1977)، ص 65.

لن نناقش طبيعة تلك المنظومات، أو محتواها، فهي أكثر من أن تحصى؛ بل سينصبّ اهتمامنا على وظيفتها؛ لأنه قد ينطوي بعضها على نواة صحيحة، بيد أن المشكلة في أن هذه النواة قد تطورت إلى «آلية» قطعية تقوم بوظيفة جديدة لم تنشأ من أجلها، وتحكم على غيرها بطريقة لا نقد فيها، ولا تقبل أي مناقشة. وحدّت بذلك من وظيفة العقل، وفاعليته.

هذا الطرح لا يهدف إلى أن يصبح للجميع «منظومة ذهنية» واحدة، وأن تتحول إلى نظام شمولي، بل غايتنا أن يصبح الجميع على وعي بما هم عليه، وما يملكه غيرهم من منظومات ذهنية أخرى مختلفة، وذلك لتسهيل عملية التواصل بين الناس.

يعدّ «التفكير من خارج الصندوق» على قدر كبير من الأهمية في تطور البشرية، وعلى نحو خاص في الإطار العلمي؛ لأن الإنسان عندها لا يبقى سجيناً لـ «منظومته الشخصية»، أو لـ «النموذج الإرشادي» الذي يتحكم في كل تفكيره.

لهذا يشير بعضهم إلى أن منبع الخلل في طرائق التفكير ليس بالضرورة أن يكون ناشئاً من خلل في تطبيق قواعد المنطق، بل قد يكون نفسياً (سيكولوجياً)، أو اجتماعياً (سوسيولوجياً). وما يؤيد ذلك قول بوبر أثناء حديثه عن العلم بهذا المغزى، وتعارضه مع العلم في مرحلة الأزمة أو الثورة، حيث يقول: «إنها المراحل التي يبدأ فيها الإطار النظري في التصدع، وفي النهاية ينهار. حينئذ يحل محله إطار نظري آخر. إن الانتقال من إطار قديم إلى إطار جديد لا يعَدّ عملية يجب دراستها من منظور منطقي (لأنها، في جوهرها، ليست عملية عقلية بصورة كلية، ولا حتى بصورة أساسية) بل تدرس من منظور سيكولوجي وسوسيولوجي»[23]. هذه هي عين المشكلة الكامنة وراء ولادة تلك المنظومات الذهنية بالأساس. وبعد رسوخها عند صاحبها تصبح أداة أساسية في «قراءة» كل شيء تقريباً، وقناة للتواصل مع الآخرين. أي أنها أضحت أداة للفهم، والوسيلة المستخدمة للنظر إلى كل الأمور الخارجة عنها، لتبحث لها (لتلك الأمور) عن كيفية دمجها ضمن تلك المنظومة، وليس لتقييمها. وحال هؤلاء ينطبق عليهم قول بوبر أثناء حديثه عن بعض الجماعات التي تعيش ضمن إطار مغلق، من أمثال الماركسيين، والفرويديين، والآدلريين: «وكل حجة مضادة لإطارهم كانوا يؤوِّلونها بحيث تتلاءم داخله»[24]. أي أن معظم ما يأتي من أفكار أخرى، بعد تشكيل هذه «المنظومة»، يُبحث لها عن مكان لدمجها ضمن المنظومة، وليس لتقييمها.

ونحن هنا لا نتحدث عن «منظومة» مرتبطة بأيديولوجيا معينة، فهذا مستحيل أصلاً، لأن كل حالة تطوّر منظومة خاصة بها. وربما لا تشاطر هذه المنظومات بعضها بشيء، إلّا بالدور، أي بالوظيفة التي تضطلع بها، وبثمرة هذه الوظيفة، أي التعصب بأبشع صوره؛ فهذا أهم ما يميزها. والكل يريد البحث عن «الحقيقة»، أو هكذا يبدو. بيد أن المشكلة تكمن في أن بعضهم اقتنع، منذ

(23) بوبر، المصدر نفسه، ص 83 ـ 84.

(24) المصدر نفسه، ص 81.

وقت مبكر، أنه قد أصاب كبدها، ولذلك طوّر «منظومة ذهنية» في كنف تلك «الحقيقة» ترشده في مسالك الحياة. وهذه خديعة للعقل، لأنها تعد «تقاعداً» ذهنياً مبكراً. لذلك نلاحظ أن ثمة أشخاصاً، أو جماعات، تسجن نفسها ضمن إطار فكري مغلق ونهائي، لا يتطور أبداً. لأن الحقيقة يصعب الوصول إليها، أو كما يقول بعضهم: «كلما سعينا إليها بدت أبعد»، مع أن فضولنا المعرفي يقتضي البحث الدؤوب عنها.

هذا لا يعني أن نحطم كل «المنظومات الذهنية»، على اختلاف أنواعها كونها «سجوناً»، بل على العكس من ذلك، لأن وجودها يعد ضرورياً في بعض الحالات، لكن يجب الانتباه إلى أننا قد نكون أسرى معظم هذه «المنظومات».

ثالثاً: عَودٌ على بدء

هذا النوع من «المنظومات الذهنية» يشبه إنشاء «منظومات منطقية» في الرياضيات. وأوضح مثال على ذلك هو الهندسات الإقليدية، واللاإقليدية. ووفقاً لمصادرة التوازي (مصادرة إقليدس الخامسة، التي تنص على أنه: من نقطة خارج مستقيم يمكن رسم مستقيم واحد فقط مواز له) فقد تطورت «منظومة منطقية» متكاملة بناء عليها. وكذلك الحال في «منظوماتنا الذهنية»، بيد أن الفرق الأساسي بينهما هو أن المنظومات الهندسية لها تطبيقاتها الخاصة، وتأثيراتها الفكرية، ولكن على نطاق ضيِّق، في حين أن منظوماتنا الذهنية، التي ينسجها بعضنا، تؤول إلى منهج عام للتفكير، نعيش به. أي أنها، عملياً، تزيح العقل لتحل محله. فهي تصبح «عقل» صاحبها يفكر من خلالها في كل شيء، وتقوم بوظيفته.

إن الجانب السلبي في «نهائية» تكوين كثير من المنظومات الذهنية، التي يمتلكها بعضنا، يكمن في أنها غير قابلة للتطور. مع أن منطق العلم يشير إلى أنه ربما لا يوجد شيء يخالطه الفكر بطريقة ما، ويكون نهائياً؛ بل ثمة نسخة أخرى متطورة عنه لا نعرفها. فالنظريات التي تفسر الكون ليست نهائية، وهناك دوماً اقتراب أفضل نحو الحقيقة التي لا نستطيع الوصول إليها، وكل ما نقوم به هو السعي نحوها.

رابعاً: بعض الشواهد على وجود هذا النوع من «المنظومات»

هناك شواهد متعددة على وجود هذه «المنظومات الذهنية»، سنستعرض بعضاً منها:

1 ـ «التفكير من خارج الصندوق»

ثمة تعبير حديث، تتداوله أدبيات علم النفس، يشير إلى نوع معيَّن من التفكير، يسمى من باب التبسيط «التفكير من خارج الصندوق». وهو يعني، ببساطة، أن تفكر بطريقة مختلفة، غير تقليدية، بهدف الوصول إلى نوع من التفكير الإبداعي. أي أن تفكر من خارج «المنظومة المألوفة». لأن التفكير من ضمنها، غالباً، لا يثمر شيئاً جديداً. بل كثيراً ما يعيد إنتاج القديم بلباس جديد، في أحسن الأحوال. وهذا الكلام صحيح أيضاً في الإطار العلمي، لأنه تبيّن أن الفتوحات العلمية

لا تأتي إلّا من أحد شخصين، إما صغير السن، وإما حديث العهد في الاختصاص المعني. لذلك يقول فيلسوف العلم توماس كون: «إن الناس الذين حققوا تلك الابتكارات الأساسية الخاصة بنموذج إرشادي جديد، كانوا دائماً على وجه التقريب، إما شباباً حديثي السن، أو جدداً تماماً على المجال الذي غيَّروا نموذجه الإرشادي»[25]. ويقصد كون بالنموذج الإرشادي (Paradigm): «الإنجازات العلمية المعترف بها عالمياً، والتي تمثل في عصر بذاته نماذج للمشكلات والحلول بالنسبة إلى جماعة من الباحثين العلميين»[26]. والسبب أن معارف هؤلاء الشباب، أو الجدد على الاختصاص العلمي، في هذا النموذج القائم تكون بسيطة، ولم تترسخ بعد، أو تتحكم في تفكيرهم. وهذا يشير، من الناحية المبدئية، إلى استعداد الإنسان كي يتبنى مثل هذه «المنظومات»، ومدى سيطرتها على جانب معيَّن من تفكيره. بيد أن حالة «المنظومة الذهنية» أعمّ كثيراً مما يتحدث عنه كون، كونها أضحت ذات طابع أيديولوجي. و«النموذج الإرشادي» حالة خاصة جداً من «المنظومة الذهنية»، لأنه يتطرق فقط إلى الجانب العلمي. وتأثير هذا النموذج في صاحبه، في مجاله، لا يختلف كثيراً عن تأثير «المنظومة الذهنية». وعلى الرغم من أن طبيعتيهما مختلفتان فإن كلاً منهما يعيق ذهنياً تحصيل أي شيء جديد. أي أنهما يتشابهان في تأثير دور كل منهما، على الرغم من اختلاف السياقين.

إن الممارسات الاجتماعية يمكن أن تؤثر في طرائق التفكير عند الإنسان. بمعنى آخر، فإن هذه الممارسات تشكل، في الحصيلة، نوعاً من «المنظومات الذهنية» يقوم من خلالها الإنسان بمجمل «عملياته العقلية».

لهذا السبب يعدّ «التفكير من خارج الصندوق» على قدر كبير من الأهمية في تطور البشرية، وعلى نحو خاص في الإطار العلمي؛ لأن الإنسان عندها لا يبقى سجيناً لـ «منظومته الشخصية»، أو لـ «النموذج الإرشادي» الذي يتحكم في كل تفكيره. بل ينطلق إلى فضاء عقلي أرحب من ذلك. ووجود هذا النوع من التفكير، ومفارقته للتفكير المألوف، يؤيد وجهة النظر التي تشير إلى إمكان وجود تلك «المنظومات»، وما يمكن أن تحمله من صعوبات وعقبات.

2 ـ «الأنظمة العددية» وتشكيل المجتمعات

من الشواهد على وجود «المنظومات» ما أشرنا إليه آنفاً من أن ماكليش يقول عن الهدف من تأليف كتابه: «إن أحد الأهداف المتوخاة من هذا الكتاب يتمثل في شرح كيفية نشوء أنظمة عددية مختلفة، والكيفية التي ساعد بها كل نظام على تشكيل المجتمع الذي ابتكر هذا النظام»[27]. حيث يبين أن المعارف الرياضية، على اختلاف أنواعها، ليست شيئاً مستقلاً وقائماً بذاته، بل هي جزء

(25) توماس كون، **بنية الثورات العلمية**، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ 168 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992)، ص 140.

(26) المصدر نفسه، ص 23.

(27) ماكليش، **العدد: من الحضارات القديمة حتى عصر الكومبيوتر**، ص 10.

من التفاعلات البشرية. وهذا اعتراف صريح بتأثير حتى هذه «المنظومات الرياضية» الخاصة على تشكيل المجتمع؛ فكيف سيكون تأثير المنظومات الذهنية الأخرى؟

3 ـ تعدد «الذائقة المنطقية»

ومن الشواهد ما يشير إليه ريتشارد نيسبت في كتابه **جغرافية الفكر**[28] من أن الفكرة السائدة على نطاق واسع، التي مفادها أن موقف المتلقي من الرياضيات، أو من قوانين الفكر الثلاثة المعروفة، هو ذاته في جميع أرجاء المعمورة، وعند كل الشعوب قاطبة، بغض النظر عن طبيعة ذهنية هذه الشعوب، أو لغاتها الأم، غير صحيحة، حيث كان يُعتقد على نطاق كبير أن أنماط الفكر الإنساني هي واحدة، بمعنى أن الجميع يفكرون، ويستنتجون، ويستقرئون، وفق طرائق منطقية واحدة، وأن «ذائقتهم المنطقية» ذاتها. وهذا ما أثبت علم النفس الثقافي بطلانه، حيث أضحى من المعروف أن الممارسات الاجتماعية يمكن أن تؤثر في طرائق التفكير عند الإنسان. بمعنى آخر، فإن هذه الممارسات تشكل، في الحصيلة، نوعاً من «المنظومات الذهنية» يقوم من خلالها الإنسان بمجمل «عملياته العقلية».

4 ـ «العقل المستقيل» كمنظومة ذهنية

من الدلائل كذلك ما يورده محمد عابد الجابري (في رباعيته عن العقل العربي) عما أسماه «العقل المستقيل». وبالتدقيق في طرحه يتبين أن الأمر، حقيقة، ليس له علاقة باستقالة العقل، أو بعدم استقالته. فالعقل يبقى نفسه عند هذه المجموعة من البشر، ولم يطرأ عليه أي تغيير، إلّا إذا كان الجابري يستخدم هذه الكلمة بالمعنى المجازي، والسياق لا يدل على ذلك. أي أن طرح الجابري، وعلى الرغم من أهمية مشروعه الفكري وتميّزه، يخالطه نوع من التناقض؛ حيث عرّف العقل (نقلاً عن جان ألمو) على أنه: «القدرة على القيام بإجراءات حسب مبادئ، إنه أساساً، نشاط منظم، ولنقل «لعب حسب مبادئ»»[29]. وهذا يدل، من وجهة نظر الجابري، على أنه نوع خاص من المنهج في التفكير، حيث ننطلق من مجموعة من المسلمات للوصول إلى النتائج، وفق أصول الاستنتاج وقواعده. ثم يتحدث بعد ذلك عن استقالة هذا العقل. إلّا إذا كان الجابري يستخدم هذه الكلمة بمعنيين: العقل بمعناه التقليدي المتداول، ثم بمعناه وفق جان ألمو. ويبدو أن مبعث هذا التناقض هو أنه قد غابت عنه فكرة أن هؤلاء الذين يتطرق إلى دراستهم (أصحاب العقل المستقيل) قد قاموا، في الحقيقة، بتطوير «منظومة ذهنية» خاصة بهم للتفكير، حيث تبدو مخرجاتها بالنسبة إلى الآخرين (ما نسميهم أصحاب المنطق السليم) غير صائبة، وليست، كما تظهر، تغييباً للعقل. أي أن المسألة برمَّتها تتعلق بـ «منهج» التفكير عند هؤلاء، لأن هذه «المنظومة» بعد تجذّرها تؤول

---

(28) ريتشارد نيسبت، **جغرافية الفكر: كيف يفكر الغربيون والآسيويون على نحو مختلف... ولماذا؟**، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ 312 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2005).

(29) انظر: محمد عابد الجابري، **تكوين العقل العربي**، نقد العقل العربي؛ 1، ط 9 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 24، حيث يشير في الحواشي ص 36 إلى أنه يستلهم ذلك من كتاب جان أولمو (Jean Ullmo): **الفكر العلمي الحديث** (بالفرنسية).

إلى منهج للتفكير. أي كما يبدو، ثمة حلقة مفقودة في تحليل الجابري (وهذا لا ينتقص من قيمته كمفكر عربي كبير ربما لا يضاهيه أحد من معاصريه)، وهي قيام هؤلاء باصطناع «منظومة ذهنية» خاصة بكل جماعة منهم. ومن نتائج هذه المنظومة، أنه يبدو للآخرين، كأن هناك «استقالة للعقل»، إذا عدنا واستخدمنا العقل بمفهومه التقليدي قبل تعريف برتراند رسل للرياضيات، ومن ثم تبنيه من قبل جان ألمو وغيره تعريفاً للعقل. لذلك يطلق عليهم الجابري أصحاب «العقل المستقيل». لأن هؤلاء خضعوا لنفس الظروف التي يخضع لها الآخرون الذين ولّدوا مثل تلك المنظومات. وإذا سلّمنا بعبارة الجابري فإنه يمكن أن نتحدث عن «العقل المستقيل» كمنظومة ذهنية بحد ذاتها، أي أن أهم ما يميز هذه المنظومة هو تعطيل للعقل بمفهومه التقليدي الذي يعرفه الجميع.

استشعر بعض المفكرين العرب فكرة «المنظومة الذهنية» ضمناً، على نحو غير مباشر، ولكن دون أن يقوم أحد منهم ببلورتها، أو الإشارة إليها، ككائن مستقل عن السياق الذي وردت فيه. أي لم يقم أحد بتجريدها من سياقها، ودراستها كمفهوم مستقل قائم بذاته. ومن هؤلاء الجابري نفسه عندما أشار إلى أن محمد بن إدريس الشافعي (150 ـ 204 هـ) هو المشرّع الأكبر للعقل العربي[30]، لأنه واضع «علم أصول الفقه»[31]. وهذا العلم: «بالنسبة إلى الفقه كالمنطق بالنسبة إلى الفلسفة»[32]. ثم يستنتج بعيد ذلك أنه: «إذا كانت مهمة الفقه هي التشريع للمجتمع فإن مهمة أصول الفقه هي التشريع للعقل»[33]. وما يشير إليه الجابري، عملياً، هو ثمرة هذا النوع من «المنظومات»، وإن لم يسمِّها كذلك. أي أن «أصول الفقه» أوجد «منظومة ذهنية» خاصة عند الإنسان العربي الذي مارس نشاطه داخل الثقافة العربية. ويؤكد ذلك قول الجابري: «إن طريقة عمل العقل العربي، سواء في الفقه أو النحو أو الكلام... هي طريقة واحدة تقوم على نفس الآليات أو الميكانيزمات التي تقوم عليها طريقة الفقهاء»[34]. وقد استفاض الجابري في شرح القواعد التي وضعها الشافعي، وتحكّمها في العقل العربي لمدى قرون طويلة وما زالت آثاره العميقة قائمة إلى يومنا هذا[35].

ما نقوم به في هذه الدراسة هو، فعلياً، نوع من تعميم وتجريد ما قام به الجابري، فضلاً عمّا قام به إريك فروم وصولاً إلى مفهومنا المجرد «المنظومة الذهنية».

5 ـ مفهوم الدولة العميقة

إن مفهوم «الدولة العميقة» (Deep State)، المنتشر على نحو كامن في بعض بلدان العالم، هو شكل من أشكال هذه «المنظومات الذهنية الجمعية» التي تظهر على مستوى الدولة، وأحياناً عند جماعات معينة، وليس على مستوى الأفراد. أي أن مجموع الأفراد مجتمعين يشكلون «المنظومة» (الدولة العميقة). وتعمل هذه «المنظومة» على عدم المساس بالوضع الراهن بكل أنواعه، وضد أي

(30) الجابري، المصدر نفسه، ص 106.
(31) المصدر نفسه، ص 99 ـ 100.
(32) المصدر نفسه، ص 100.
(33) المصدر نفسه، ص 100.
(34) المصدر نفسه، ص 100.
(35) المصدر نفسه، ص 105.

تطور يشملها مهما كان طفيفاً. لذلك فإن أي تغيير في هذا النوع من البلدان يتطلب «تفكيك» تلك المنظومة، على الرغم من صعوبة ذلك، وقد يستغرق هذا عقوداً. والدولة العميقة تشبه «المنظومة» التي نتحدث عنها من حيث الوظيفة والدور، وليس من حيث الطبيعة. وتشير كل المصادر إلى أن هذا المفهوم ولد في تركيا في تسعينيات القرن العشرين للتعبير عن شبكات من المجموعات وضباط القوات المسلحة الذين أخذوا على عاتقهم حماية علمانية الدولة التركية بعد قيامها على يد كمال أتاتورك، ومحاربة أي حركة أو فكر أو حزب أو حكومة تهدد مبادئ الدولة التركية العلمانية، وكان ذلك أول تعريف وظهور لمصطلح «الدولة العميقة». وهو ينطوي على «ذهنية» جمعية معينة تتحكم في جميع مفاصل الدولة. ومن تركيا انتشر هذا المفهوم في بعض الدول، ومنها أمريكا[36].

6 ـ «الحتمية اللغوية»

تقول «فرضية الحتمية اللغوية»، التي أشار إليها الفيلسوف ولهالم همبولت (W. von Humboldt) في القرن التاسع عشر الميلادي، وأعيد طرحها من جديد في النصف الأول من القرن العشرين، من قبل اللغوي إدوارد سابير (E. Sapir): «إن الناس تُبع في تفكيرهم وإحساسهم ومشاعرهم ونظرتهم إلى الكون، للعادات التي اكتسبوها من خلال ممارستهم للغة قومهم»[37]. وعلى الرغم من معارضة بعض اللغويين لهذه الفرضية، بيد أن ثمة إقراراً عاماً عند هؤلاء يفيد بأن اللغة تؤدي، أحياناً، دوراً في صوغ الفكر. ولا غرابة في قول بعضهم: «إن اللغة تصنعنا أكثر مما نصنعها». لهذا يكون، أحياناً، تفكير بعضنا ضحية لذلك. وهذا، كما يبدو، مصدر سوء التفاهم الذي يشيع بين الناس من دون أن يشعروا به. ونتيجة لذلك فإنها تصنع «منظومة ذهنية» عند ضحاياها، ومن ثم تصبح سجناً لأصحابها. يقول دايفيد روبي: «اللغة هي السجن الذي يعزلنا عن الواقع»[38]. ومن سلبيات هذا «السجن» أن كثيراً من الدراسات اللسانية بدأت تشير إلى مدى تأثير اللغة في الطريقة التي نفكر بها. يقول روبي: «حيث تعتبر أشكال الحياة الاجتماعية والثقافية كلها خاضعة لمنظومات من العلاقات اللغوية، أو الموازية للغة»[39]. بمعنى آخر، تشكل اللغة «منظومة ذهنية» ينسج الإنسان حياته الاجتماعية، والثقافية، على ذلك المنوال. وربما هذه المنظومة هي أولى المنظومات التي يقع الإنسان ضحيتها. وهذا المحتوى يعبِّر عنه روبرت شولز على نحو غير مباشر عندما يقول: «إن المرء يوافق أخيراً أن الكائنات البشرية تنظم كل تجاربها حسب خطوط لغوية»[40].

---

(36) لمزيد من المعلومات، انظر مثلاً: Michael S. Lofgren, «Anatomy of the Deep State,» *Huffington Post*, 24/2/2014, <https://www.huffingtonpost.com/michael-s-lofgren/anatomy-of-the-deep-state_1_b_4848017.html>.

(37) **عالم الفكر**، السنة 28، العدد 3 (كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس 2000)، ص 9 ـ 28.

(38) آن جفرسون وديفيد روبي، **النظرية الأدبية الحديثة: تقديم مقارن**، ترجمة سمير مسعود (دمشق: وزارة الثقافة، 1992)، ص 144.

(39) بوبر، **أسطورة الإطار.. في دفاع عن العلم والعقلانية**، ص 80.

(40) روبرت شولز، **البنيوية في الأدب**، ترجمة حنا عبود (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1984)، ص 170.

7 ـ «التحصيل الأيديولوجي»

يصنف محمد عابد الجابري العلوم وضروب المعرفة في الثقافة العربية الإسلامية إلى ثلاث مجموعات: علوم البيان، وعلوم العرفان، وعلوم البرهان، حيث تتضمن علوم البيان النحو والفقه والبلاغة... ويؤسسها نظام معرفي واحد يعتمد قياس الغائب على الشاهد كمنهاج في إنتاج المعرفة. و«العرفان» نظام معرفي ومنهج في اكتساب المعرفة، ورؤية العالم، عن طريق الإلهام والكشف، وأيضاً موقف منه[41]. وعلوم البرهان تتضمن المنطق، والرياضيات، والطبيعيات،... ويؤسسها نظام معرفي واحد يقوم على الملاحظة التجريبية والاستنتاج العقلي كمنهج، وقد دعاها الجابري «المعقول العقلي»، ويعني بذلك المعرفة العقلية المؤسسة على مقدمات عقلية[42]. ووفق رؤية الجابري فإن: «العقل العربي تكوَّن من خلال تشييده لعلوم البيان التي أبدع فيها إبداعاً قلّ مثيله في تاريخ الفكر البشري... وبأن هذه العلوم البيانية قد بلغت قمتها مع بداية تاريخها، وأن العقل العربي الذي شيدها لم يضف، وما كان يستطيع أن يضيف، جديداً إلى ما أبدعه فيها خلال عصر التدوين»[43]. أي أن طريقة تحصيل المعرفة عند الإنسان تؤثر في الطريقة التي يفكر بها، حيث تخلق مع الأيام منهجاً خاصاً للتفكير. باختصار فكما أن طريقة التحصيل المعرفي تؤثر في البناء الذهني للإنسان، كذلك فإن التحصيل الأيديولوجي يقوم بالشيء نفسه، وربما أخطر.

8 ـ «التفكير الرغبوي»

من الأمثلة على هذا النوع من «المنظومات» ما يسمى في علم النفس «التفكير الرغبوي» (Wishful Thinking). وهو تكوين الاعتقادات، واتخاذ القرارات، المبنية على رغبات الفرد الشخصية، بدلاً من اعتماده على ملكاته العقلية، ومعطيات الواقع. وهذا النوع من التفكير يمكن أن يظهر عند الأفراد، وفي السياسات. أي أن صاحب هذا التفكير يطوّر «منظومة ذهنية» خاصة به تعبّر عن رغباته ومكنوناتها. أي أنه ينسج منظومة، أو آليات للتفكير، ليس لها علاقة بمعطيات الواقع، بل إنه يعيش ضمن رغباته، التي تتحول إلى مجموعة من المسلمات الخاصة به، ينسج حولها منظومته الذهنية. لذلك تكون هذه المنظومة غير فاعلة إلّا مصادفة.

9 ـ تدريس «نظرية المجموعات»

من الشواهد على ذلك هو أنه عندما بُدء بتعليم الرياضيات الحديثة، أو أكثر تحديداً بعض مبادئ «نظرية المجموعات» (Set Theory)، كونها قوام هذه الرياضيات، في المدارس الإعدادية والثانوية في فرنسا في أوائل الستينيات من القرن المنصرم، تبيّن، بناء على تجارب أجريت هناك، أن الطالب يستوعب المناهج الجديدة كلما كان صغيراً في السن. أي إذا كانت معلوماته أقل في

---

(41) الجابري، **تكوين العقل العربي**، ص 333 ـ 334.

(42) محمد عابد الجابري، **بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية**، نقد العقل العربي؛ 2، ط 7 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 252 ـ 253.

(43) الجابري، **تكوين العقل العربي**، ص 339.

الرياضيات التقليدية. فقد تم تعليم المنهاج الدراسي نفسه لطلاب المرحلتين الإعدادية (المتوسطة)، والثانوية في آن واحد. وبعد إجراء الاختبارات تبيَّن أن أداء طلاب المرحلة الإعدادية أفضل من أداء طلاب المرحلة الثانوية. أي أن دور الرياضيات التقليدية في هذا السياق كان يشبه دور «المنظومة الذهنية» التي ينسجها الإنسان، التي تعيق، في النتيجة، تحصيل أي معارف رياضية جديدة لا تتسق مع الرياضيات التقليدية. أي أن الرياضيات التقليدية كانت تمثل «نموذجاً إرشادياً» خاصاً لهؤلاء الطلاب.

ويبدو أن هذا هو السبب القابع وراء تأخر اكتشاف الهندسات اللاإقليدية عدة قرون. فالبداية الفعلية لظهور إرهاصات التحوّل الكبير في الفكر الرياضي كانت في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي على يد الرياضيين بولياي (J. Bolyai) (1802 ـ 1860)، ولوباتشيفسكي (N. Lobachevski) (1793 ـ 1856م) في عمليهما المتميزين اللذين أصبح يطلق عليهما لاحقاً اسم «الطريقة الموضوعاتية» (Axiomatic Method) في البناء الرياضي. فكل واحد منهما أوجد على حدة هندسته اللاإقليدية. وكان ذلك إيذاناً بالتحرر من السيطرة الإقليدية التي هيمنت على الفكر الهندسي ردحاً من الزمن دام نحو ألفي سنة.

10 ـ تعدُّد الاهتمامات

من الشواهد كذلك ما بدأت تبيّنه الدراسات الحديثة، حول اهتمامات المبدعين في المجالين العلمي أو التكنولوجي، حيث تبين أن الفتوحات العلمية الكبيرة تأتي من الأشخاص متعددي الاهتمامات. والسبب في ذلك هو أن هؤلاء لا يسجنون أنفسهم في اختصاصهم. يقول الرياضي والفيلسوف الأمريكي موريس كلاين (Morris Kline): «إن ثمن التخصص هو العقم. وربما يتطلب التخصص براعة فائقة، ولكن قلما يكون ذا معنى». لأن التنوع في الاهتمامات يخفف من تأثير «المنظومة الذهنية» التي يولدها الاختصاص عند صاحبها، أي من سيطرتها على تفكيره، لأن ثمة تغذية دائمة من خارج الاختصاص تمنع ترسخها، فضلاً عن فوائد أخرى.

11 ـ اللغات الأجنبية والمسنّون

من الملاحظات العملية هي أنه قد يكون هذا هو السبب في أن تعلّم اللغات الأجنبية لدى كبار السن يؤخّر شيخوخة عقلهم. فقد بيَّنت أبحاث أجريت في جامعة إدنبرة في اسكتلندا أن تعلم اللغات الأجنبية تزيد القدرات المعرفية عند الإنسان، كما بيَّنت أنها توثر إيجاباً في دماغ المسنّين. لأن الإنسان عندها، كما يبدو، يكون مضطراً إلى أن «يحطّم» منظومته اللغوية، كي يخرج من سجنها. لأن تعلم لغة أجنبية جديدة يتطلب من الدارس، عادة، التحرّر من منظومة لغة الأم. ولهذا فإن تعلم اللغات الأجنبية أسهل لصغار السن، لأن منظومتهم اللغوية لم تتبلور بعد، ومن السهل تجاوزها.

خامساً: الحل المقترح

للبحث عن «حل» مقبول للحد من أثر تلك «المنظومات»، وليس الأيديولوجيات التي ولّدتها، لا بد من الاعتراف بأن بلوغ ذلك ليس بالأمر اليسير، ويتطلب مكابدة عقلية كبيرة. بيد أن الأمر

يستأهل ذلك، لأنه يتعلق بأهم ما يملكه الإنسان، وهو العقل. والحياة القويمة تستدعي أن ينعم الإنسان بالصحة العقلية. ويُعزى سبب تلك المكابدة إلى وعورة تناوله، كونه ذا طبيعة مجردة، يصعب القبض عليه. يقول بوبر: «فما الذي سيميز بين العقلانية، واللاعقلانية؟ بين الصحة العقلية، والمرض العقلي؟»[44]، ثم يتابع قوله باقتراح: «إن التمييز الأساسي هو أن معتقدات الشخص ذي الصحة العقلية تكون قابلة للتصويب؛ الشخص ذو الصحة العقلية يبدي استعداداً معيَّناً لتصويب معتقداته. قد لا يفعل هذا إلّا على مضض، لكنه مع ذلك مستعد لتصويب رؤاه تحت وطأة الأحداث»[45]. ثم يتابع قوله: «إن عقلية الإنسان ذي وجهات النظر القاطعة الرسوخ (الإنسان المتعصب)، مماثلة لعقلية الإنسان المجنون»[46]. باختصار، إذا أردنا أن نبلور طريقاً للخلاص من تأثير هذه «المنظومات»، يجب أولاً الوعي بوجودها والاعتراف بذلك، فهذا، ربما، الشرط اللازم لتحقيق الخلاص، لكنه غير كافٍ. والشرط الكافي هو معرفة آليات عمل هذا النوع من «المنظومات»، والتفكير بها وبحلولها «من خارج الصندوق». لأن الإنسان عندما يصطنع، «منظومة» للتفكير يصعب عليه أن يقبل رأياً لا يدخل ضمن منظومته تلك. لذلك يبدو للآخرين متعصباً، إن لم يكن متعصباً فعلاً. أي أن التعصب، في حقيقته، تعبير عن امتلاك نوع من هذه «المنظومات»، والاستمتاع في الدفاع عنها.

و«درجة» هذا النوع من المنظومات مختلفة عند الأشخاص. أي أن درجة عمقها، ومدى تأثيرها في بنية تفكير صاحبها، ليس واحداً، لعدة أسباب، منها، أن الفردية، من وجهة نظر علم النفس، جوهرية في الإنسان. وتكون هذه المنظومات على أشدِّها عند الأشخاص الذين يتسمون بما يسميه إريك فروم «التملك». حيث يميز بعض علماء النفس بين أسلوبين أساسيين للوجود الإنساني: أسلوب «التملك» (To have)، وأسلوب «الكينونة» (To be). والفارق بينهما هو الفارق بين أسلوب في الحياة محوره الأساسي الأشياء، وآخر محوره الأساسي الناس. ومتعة الإنسان «التملكي» تكون في المزيد من الاقتناء؛ في حين أن متعة الإنسان «الكينوني» هو في المشاركة الإنسانية الحقيقية، وفي العطاء. والنوع «التملكي»، هو أكثر شيوعاً بين الناس، وبخاصة في المجتمعات الفقيرة التي لم يحقق فيها الفرد بعد نوعاً من «السعادة» الاستهلاكية. لذلك يعدّ التخلي عن هذا النوع من «المنظومات» نوعاً من الخسارة المادية بالنسبة إلى هؤلاء[47]. لهذا يصعب عليهم التخلي عن شيء ما بعد الاستحواذ عليه، لأنه يصبح جزءاً منهم. وحالة امتلاك «منظومة ذهنية» لا تختلف كثيراً عن غيرها من الأشياء، إن لم تكن أكثرها أهمية لما توفره من راحة شخصية لصاحبها. لذلك يُعدّ الوعي بهذين الأسلوبين جزءاً من الحل. وإذا سلّمنا بما يقوله بعضهم من أن: «التعصب في العادة محاولة لإخماد صوت أي

---

(44) بوبر، **أسطورة الإطار.. في دفاع عن العلم والعقلانية**، ص 213.

(45) المصدر نفسه، ص 213.

(46) المصدر نفسه، ص 213.

(47) لمزيد من المعلومات، حول مفهومي التملك والكينونة، انظر: إريك فروم، **الإنسان بين الجوهر والمظهر**، ترجمة سعد زهران؛ مراجعة وتقديم لطفي فطيم، عالم المعرفة؛ 140 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989).

تساؤل يراود المرء»، فإن الدوافع وراء ذلك هي شعور هذا الإنسان بأن «منظومته الذهنية» مهددة بالزوال، ولا يريد أن يزاحمها شيء آخر.

إذا ختمنا هذه الدراسة بشيء طريف وملموس من الحياة اليومية نجد أن تذوّق الطعام واستساغته، إلى حد كبير، يدخل ضمن ذلك التوصيف. أي أنه يشترك بالفكرة ذاتها مع المنظومات الذهنية، من حيث «الوظيفة»، مع اختلاف طبيعة كل منهما. وذلك لأن الإنسان يطور «منظومة» للتذوق ـ بالمعنى المجازي ـ من خلال تربيته في بيئة معينة. وتصبح هذه «المنظومة» فيما بعد أداته الأساسية في استساغة أنواع الطعام، وفي الحكم عليه. لهذا نستطيع أن نقول: إن أصحاب «المنظومات الذهنية» تشكلت لديهم «ذائقة» ذهنية يتذوقون من خلالها أفكار الآخرين. وفي هذا تكمن المشكلة □

صدر حديثاً

تصدير الثروة واغتراب الإنسان

تاريخ الخلل الإنتاجي في دول الخليج العربية

عمر هشام الشهابي

يحاول هذا الكتاب الإجابة عن السؤال التالي: ما شكل الإنتاج الاقتصادي في دول مجلس التعاون في عصر النفط، وما العلاقات الاجتماعية والسياسية التي نمت حوله، وهل هو مستدام مستقبلاً؟ تتطلب الإجابة عن هذا السؤال أن نعرج على تاريخ اكتشاف النفط في شبه الجزيرة العربية، وتغلغل الاستعمار البريطاني في أراضيها، ونشوء الدولة الحديثة، وتكوين الشركات الربحية، وبروز خدمات الرفاه الاجتماعية، ومطالبات الحركات السياسية التي نُظمت بين مواطنيها، ونشأة نظام الكفالة وشبكات الهجرة التي تشكلت حوله، ونمط بناء المدن الحديثة في المنطقة، واستملاك مواد الطبيعة واستغلالها من أراض وبحار. ويحاول هذا الكتاب مقاربة كل هذه المحاور من منظور مختلف نقدي، يتفاعل مع ويتجاوز السرديات المتداولة بعامةٍ. ونأمل أن يجد القارئ المهتم بدول الخليج العربية عموماً، ما يثير انتباهه بين دفتي هذا الكتاب.

520 صفحة

الثمن: 22 دولاراً أو ما يعادلها

البلدان العربية والإسلامية في استطلاعات الرأي العام الأمريكية (1935 ـ 2018)(*)

أيمن منصور ندا(**)

أستاذ الرأي العام والاتصال السياسي، جامعة القاهرة.

تمهيد

تعَدّ استطلاعات الرأي العام أحد أهم الأشكال المعبرة عن الاتجاهات الشعبية في الولايات المتحدة، وعلى حدٍّ تعبير جورج غالوب (Gallup) فإن استطلاعات الرأي العام هي «نبض الديمقراطية»، وبدونها تموت الديمقراطية، وتتلاشى مقوماتها، ومن ثمَّ فهي معبر جيد عن آراء الناس واتجاهاتهم نحو القضايا والسياسات العامة[1]. وتزداد أهمية هذه الاستطلاعات، وكثافة هذه الأسئلة، كلما اقترب نظام الإدارة الأمريكية من نموذج «نظم الحكم المستجيبة» (Responsive Governments)، وجوهرها أن سياسات البيت الأبيض يجب أن تعكس تفضيلات وخيارات المواطنين[2]. ووفقاً لهذا الاتجاه، فإن الرأي العام يقوم بدور حيويّ وفعَّال في السياسات العامة، فهو مصدر هذه السياسات، وهو الحَكَم على نجاحها، ومن ثمَّ يلتمس متخذو القرار وصانعو السياسات العامة التعرف إلى توجهاته وميوله وتفضيلاته، حتى تأتي هذه القرارات والسياسات متسقة مع ميول الرأي العام، ومتفقة مع تفضيلاته[3].

(*) تمثّل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي سيصدر قريباً عن مركز دراسات الوحدة العربية.

(**) البريد الإلكتروني aymannada@aucegypt.edu.

(1) George Gallup and Saul Rae, *The Pulse of Democracy: The Public Opinion Polls and How It Works* (New York: Simon and Schuster, 1940).

(2) Lawrence Jacobs and Robert Shapiro, «Politics and Policymaking in the Real World: Crafted Talk and the Loss of Democratic Responsiveness,» in: Jeff Manza, Fay Cook and Benjamin Page, eds., *Navigating Public Opinion: Polls, Policy, and the Future of American Democracy* (New York: Oxford University Press, 2002), pp. 54-75.

(3) Benjamin I. Page and Robert Y. Shapiro, «Effects of Public Opinion on Policy,» *American Political Science Review*, vol. 77, no. 1 (March 1983), pp. 175-190.

على أنه في المقابل، يوجد اتجاه بحثي يشير أصحابه إلى أن الرأي العام ليس له هذه الأهمية في بناء السياسات العامة؛ فالرأي العام متقلب، وليس لديه المعرفة الكافية للحكم الصحيح على الأشياء، كما أنه غير متسق. كذلك، فإن القادة والسياسيين لا يخضعون للرأي العام لأنهم في الغالب لديهم برامج ورؤى يريدون تحقيقها، سواء رضي الجمهور عنها أم لا[4].

هناك نسبة كبيرة قد تمثّل أغلبية الأمريكيين (45 ـ 55 بالمئة) ليس لديهم اتجاه واضح نحو الصراع العربي ـ الإسرائيلي (...) وهي النسبة التي كان يجب على السياسات العربية الموجهة للولايات المتحدة استغلالها والتوجه إليها برسائلها في محاولة لاستقطابها.

على هذا، فإن العلاقة بين الرأي العام والسياسات العامة هي علاقة ذات اتجاهين: في الاتجاه **الأول** نرى أن تفضيلات الجمهور العام تؤثر في النشاط الحكومي وفي المخرجات كما هو متوقع في أي نظام حكم ديمقراطي. ورغم ذلك، فإن العلاقة والتشابه بين ما يقوله الناس وما يرغبون فيه من ناحية وما يحصلون عليه من الحكومة هي علاقة متغيرة ومتنوعة عبر الزمن، وتختلف باختلاف القضايا. إضافة إلى ذلك، فإن بعض الجماعات في المجتمع، وبخاصة تلك الجماعات المحظوظة أو التي تتمتع بنشاط سياسي ملحوظ، تميل إلى تحقيق أهدافها السياسية، وهو ما يثير القلق بشأن النتائج المترتبة على عدم المساواة الاقتصادية والسياسية[5]. ويظل السؤال، تحت أي ظروف يحدث التوافق بين الرأي العام والسياسات العامة؟ وما الذي يفسر هذا التوافق بين الرأي العام والسياسات العامة[6]؟

في الاتجاه **الثاني** تظهر الإشكالية النظرية والمنهجية نفسها أيضاً في علاقة الرأي العام وصناعة القرار في مجال السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تعَدّ العلاقة بين الرأي العام وصناعة القرارات في مجال السياسة الخارجية من القضايا الجدلية المستمرة بين الدارسين والممارسين على حد سواء. وعلى الرغم من كثرة المعالجات العلمية لها والدراسات النظرية والإمبيريقية حولها، فإن هناك درجة منخفضة من اليقين عن اتجاه هذه العلاقة، وعن العوامل والمتغيرات التي تحكمها[7]. بكلمات أخرى، ومن جهة **أولى**، فإنه في الوقت الذي تبدو العلاقة التوافقية أو الارتباطية بين الرأي العام والسياسة الخارجية الأمريكية واضحة، فإن الدليل على أن هذه العلاقة تمثل أو تعبِّر عن علاقة سببية حقيقية غير واضحة ولا يمكن الحسم باتجاه العلاقة بين الرأي العام والسياسة الخارجية؛

(4) Andrea Campbell, «Public Opinion and Public Policy,» in: Adam Berinsky, ed., *New Directions in Public Opinion* (New York: Routledge, 2012), pp. 271-291.

(5) المصدر نفسه، ص 271 ـ 291.

(6) Page and Shapiro, Ibid., pp. 175-190.

(7) Robert Shapiro and Lawrence Jacobs, «Who Leads and Who Follow? U.S. Presidents, Public Opinion, and Foreign Policy,» in: Brigitte Nacos [et al.], eds., *Decisionmaking in a Glass House: Mass Media, Public Opinion, and American and European Foreign Policy in the 21st Century* (New York: Rowman and Littlefield Publishers, Inc., 2000), p. 224.

فمن الصعب تحديد أو التنبؤ بما إذا كان الجمهور هو الذي يؤثر في القرار السياسي أم العكس، أي أن القرار السياسي يوجه الرأي العام، أم أن هذه العلاقة تتأثر بمؤثرات أو بمتغيرات أخرى، وهذه العوامل والمتغيرات هي المؤثرة والفاعلة في تحديد شكل العلاقة واتجاهها[8].

من جهة ثانية، هناك جدلٌ ومساجلات أيديولوجية بين المثاليين والواقعيين يتعلق بالدور الذي يجب أن يقوم به الرأي العام في عملية صنع القرار الخاص بالسياسة الخارجية. فوفقاً للواقعيين، فإن الفكرة الأساسية والأطروحة العامة تتمثل بأن الرأي العام يجب أن يكون إسهامه محدوداً جداً في مجال صناعة السياسة الخارجية، وعلى العكس، فإن التقاليد الليبرالية تضع الرأي العام في مركز شرعية القرار السياسي وفعاليته[9].

من جهة **ثالثة**، هناك اتجاه بحثي يشير إلى أن صناعة القرار الخاص بالسياسة الخارجية هي مباراة ثنائية المستوى، يجب على صنّاع القرار السياسي القيام بهما في الوقت نفسه بشكل متزامن: مباراة بين السياسات الداخلية والسياسات الدولية[10]. ووفقاً لوجهة النظر هذه، فإن صنّاع القرار يُنظر إليهم على أنهم يعملون في موقف ثنائي الأبعاد، ناتج من متغيرات وعوامل مرتبطة بكل من الأبعاد الداخلية والخارجية، وهذه المتغيرات تؤثر في الطريقة التي يعمل بها صنّاع القرار السياسي[11]. وقد صك روبرت باتنام مصطلح «المباراة المتداخلة/المتشابكة (Nested Game) أو ذات المستويين (Two Level Game) لتوضيح كيف يتصرف القادة على الساحة الدولية. وقد أوضحت لورا نيك (Laura Neak) (2003) أن المسافة أو الخط الفاصل بين السياسات المحلية والدولية غامضة أو ضبابية، وهو ما دعا بعض الباحثين إلى محاولة دمج الكلمتين في كلمة واحدة تجمع بينهما (Intermistic) للإشارة إلى التداخل بين هذه القضايا والاهتمامات بين المجالين. ويتم اعتبار الرأي العام واحداً من المتغيرات الداخلية المهمة التي تؤثر في عملية صنع القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية[12]. وقد أشار ريتشارد هاس إلى أن السياسة الخارجية تصنع في الداخل، وأن البيئة المحلية لها تأثير كبير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة[13].

---

(8) Natalie La Balme, «Constraint, Catalyst, or Political Tool? The French Public and Foreign Policy,» in: Nacos [et al.], eds., Ibid., p. 267.

(9) Ole Holsti, *Public Opinion and American Foreign Policy* (Ann Arbor, MI: The University of Michigan Press, 2007), p. 290.

(10) Christopher Hill, *The Changing Politics of Foreign Policy* (Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan, 2003), p. 37.

(11) Valeri Hudson, *Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary Theory* (Lanham, UK: Rowman and Littlefield Publishers, Inc., 2007), p. 7.

(12) Robert D. Putnam, «Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two Level Games,» *International Organization*, vol. 42, no. 3 (1988), pp. 427-461.

(13) Richard Haass, *Foreign Policy Begins at Home: The Case for Putting America's House in Order* (New York: Basic Books, 2013).

أولاً: الهدف العام للدراسة وإجراءاتها المنهجية

يتحدد الهدف العام لهذه الدراسة في تحليل اتجاهات الرأي العام الأمريكي نحو البلدان العربية والإسلامية خلال العقود الثمانية الماضية، ومذ نشأت استطلاعات الرأي العام الأمريكية في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين وحتى اليوم، وتحليل مخرجاتها، وتحليل أبعاد الصورة العامة لهذه الدول والشعوب في مخيِّلة العقل الأمريكي كما تكشف عنها استطلاعات الرأي العام.

1 ـ أهداف الدراسة

أ ـ تحديد أهم الموضوعات التي ركزت عليها استطلاعات الرأي العام الأمريكية في ما يتعلق بالبلدان والشعوب العربية والإسلامية، وتحديد الأوزان النسبية لكل قضية من هذه القضايا في ما يتصل بكل دولة على حدة.

ب ـ تتبع اتجاهات الرأي العام الأمريكي في القضايا العربية والإسلامية خلال العقود الثمانية الماضية.

ج ـ التعرف إلى اتجاهات الرأي العام الأمريكي نحو قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال الفترات الزمنية المختلفة، وتصوراته لسبل حلها.

د ـ رصد اتجاهات الرأي العام الأمريكي نحو بعض الأزمات والصراعات التي مرت بالبلدان العربية والإسلامية (الصراع العربي ـ الإسرائيلي؛ المساعدات العسكرية والاقتصادية لبعض الدول؛ ثورات الربيع العربي على سبيل المثال) وتصوراته لطرائق التعامل معها.

هـ ـ تحليل درجات معرفة الرأي العام الأمريكي بالمعلومات الأساسية عن البلدان العربية والإسلامية، ودرجة تعرضه للتغطية الإعلامية المتعلقة بها.

و ـ رصد الشخصيات العربية والإسلامية التي ورد ذكرها في استطلاعات الرأي العام الأمريكي، وتحليل اتجاهات الرأي العام الأمريكي نحوها.

ز ـ تحليل علاقات الصداقة والعداء بين الولايات المتحدة والبلدان العربية والإسلامية كما يتصورها الرأي العام الأمريكي.

ح ـ تحديد توجهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو البلدان العربية والإسلامية وأفضلياتها كما يتصورها الرأي العام الأمريكي.

ط ـ تحليل معالم الصور الذهنية التي لدى الرأي العام الأمريكي عن الدول والشعوب العربية والإسلامية، وتحليل درجات الثبات والتغير في هذه الصور عبر العقود المختلفة.

2 ـ منهج الدراسة

تعَدّ الدراسة الحالية دراسة مسحية، تاريخية، مقارنة. فهي مسْحية، من حيث رصدها استطلاعات الرأي العام الأمريكية وتحليلها للوقوف على أهم أشكالها وأنواع أسئلتها، وأبرز نتائجها واتجاهات موضوعاتها المتعلقة بالدول والشعوب العربية والإسلامية. وهي تاريخية من حيث

قيامها بتتبع موضوع الدراسة عبر ثمانية عقود، لملاحظة ما طرأ عليها من تغير وتطور. وهي مقارنة من حيث قيامها بتحليل أوجه التشابه والاختلاف، والتقارب والتباعد، بين الاستطلاعات وبعضها بعضاً من ناحية، وبين الفترات الزمنية المختلفة التي أُجريت فيها هذه الاستطلاعات من ناحية أخرى. وهي في هذا كله تستخدم أسلوب التحليل الثانوي (Secondary Analysis) للبيانات، بأشكاله المختلفة، وتصميماته المتعددة.

تشير نتائج استطلاعات الرأي العام الأمريكية إلى أن هناك اتجاهاً عاماً للابتعاد عن الشؤون العربية والإسلامية وعدم التدخل في القضايا المتصلة بها، وأن هذا الاتجاه كان مسيطراً في كل الفترات الزمنية.

أسلوب التحليل الثانوي: التحليل الثانوي، في أبسط صوره، هو «إعادة استخدام البيانات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية، بعد أن يضعها جانباً الباحثون الذين قاموا بجمعها»[14]. وهو أيضاً «استخدام البيانات المتاحة لإيجاد إجابات عن أسئلة بحثية تختلف عن تلك التي تم طرحها في البحوث الأصلية»[15]. ويمكن أن تتم عملية إعادة الاستخدام بواسطة الباحثين الأصليين الذين قاموا بجمع البيانات في الأساس، أو بواسطة باحثين آخرين لم يكونوا مشتركين أو مهتمين بالبحث الأصلي. ويمكن أن تكون الأسئلة البحثية التي يتم اختبارها في التحليل الثانوي مرتبطة بالبحث الأصلي أو مستقلة ومتميزة عنه. وقد بدأ ظهور هذا الأسلوب بعد أن توافرت، خلال العقود الخمسة الماضية، بنوك معلومات تحتفظ بالبيانات الأصلية التي جُمعت من المبحوثين، وتتيح للباحثين أن يستخدموها نظير رسوم أو مبالغ مالية معينة[16].

3 ـ مجتمع الدراسة

تُعد جميع استطلاعات الرأي العام التي أُجريت في الولايات المتحدة منذ منتصف الثلاثينيات (1935) من القرن العشرين وحتى نهاية تموز/يوليو 2018، المتضمنة ذكر البلدان والشعوب العربية والإسلامية، والتي تم تخزينها في بنوك المعلومات وأراشيف الرأي العام، هي مجتمع هذه الدراسة وإطارها العام.

وقد تم الاعتماد على قائمة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي سابقاً)[17]. وهي منظمة يبلغ عدد أعضائها 57 دولة (بما فيها البلدان العربية). وقد

(14) Becker Lee, «Secondary Analysis,» in: Guido H. Stempel, David H Weaver and G. Cleveland Wilhoit, eds., *Mass Communication Research and Theory* (Boston, MA; London: Allyn and Bacon, 2003), pp. 252- 253.

(15) Gene Glass, «Primary, Secondary, and Meta-Analysis of Research,» *Educational Researcher*, vol. 5, no. 10 (1976), pp. 3-8.

(16) Melissa Johnston, «Secondary Data Analysis: A Method of which the Time Has Come,» *Qualitative and Quantitative Methods in Libraries*, vol. 3, no. 3 (September 2014), pp. 619 –626.

(17) <https://www.oic-oci.org/news/?lan=a>.

فضلنا استخدام هذه القائمة بديلاً لقائمة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية لاتساع هذه القائمة وشموليتها من ناحية، ولارتباط كثير من القضايا العربية بالقضايا الإسلامية في الرأي العام الأمريكي، وهذا ما يجعل من الربط بينهما مطلباً بحثياً، ومن الجمع بينهما ضرورة لاستكمال المعني.

وقد تحصلنا على بيانات ونتائج استطلاعات الرأي العام عن هذه الدول، بصورة رئيسية، من خلال التواصل المباشر مع مراكز استطلاعات الرأي العام الأمريكية من ناحية، ومن خلال البحث في قواعد البيانات المتعلقة باستطلاعات الرأي العام الأمريكية، وكانت قاعدة بيانات «آيبول» (iPoll) التابعة لمركز روبر (Roper) هي قاعدة البيانات الرئيسية التي جرى البحث من خلالها، تليها قاعدة بيانات غالوب براين (Gallup Brain)، ثم قاعدة بيانات ICPSR التابعة لجامعة ميتشغان، وقاعدة بيانات معهد هـووارد أودم (Howard Odum) للبحوث الاجتماعية في جامعة نورث كارولينا، إضافة إلى بعض مواقع الإنترنت التابعة لمراكز بحثية كبرى مثل مركز أبحاث بيو (Pew Research Center)، وزغبي الدولي (Zogby International)، وغيرها.

وقد بلغ عدد الأسئلة التي تم الحصول عليها وتحليلها 33695 سؤالاً بحثياً، موزعة على العقود الثمانية (1935 ـ 2018). وقد وردت هذه الأسئلة في 9702 استطلاع (متوسط عدد الأسئلة في كل استطلاع = 3.5 أسئلة لكل استطلاع). ويوضح الشكل الرقم (1) توزيع الأسئلة على العقود الثمانية:

الشكل الرقم (1)
عدد الأسئلة المتعلقة بالبلدان العربية والإسلامية
في استطلاعات الرأي العام الأمريكية 1935 ـ 2018

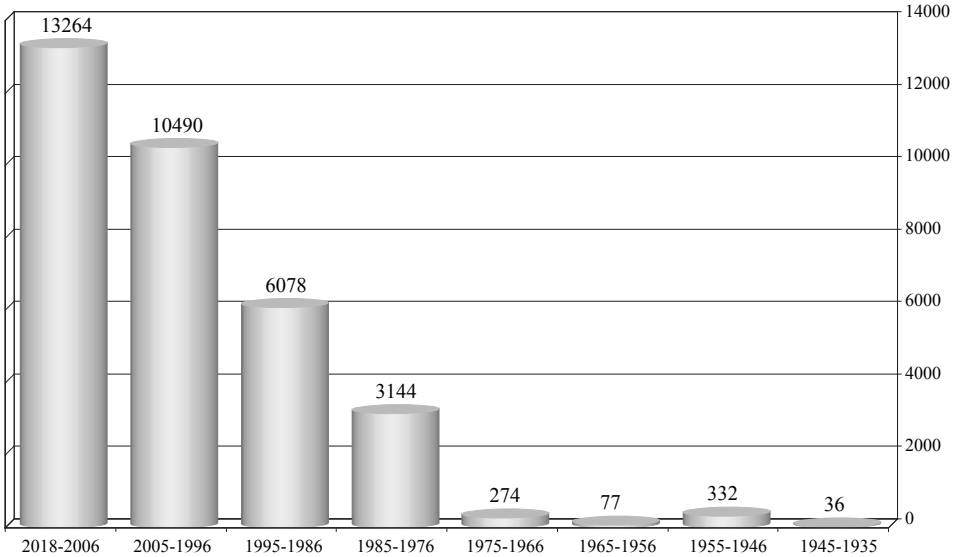

الجدول الرقم (1)
عدد الأسئلة عن البلدان العربية والإسلامية في استطلاعات الرأي العام الأمريكية (1935 ـ 2018)

مسلسل	الدولة	عدد الأسئلة	عدد الاستطلاعات التي وردت فيها
1	العراق	19159	3661
2	إيران	3014	1075
3	فلسطين	2665	1035
4	أفغانستان	2635	1098
5	سورية	839	502
6	مصر	838	415
7	الكويت	753	221
8	السعودية	706	318
9	لبنان	652	184
10	ليبيا	603	254
11	البوسنة	506	162
12	باكستان	359	224
13	الصومال	282	92
14	تركيا	182	124
15	الأردن	125	92
16	السودان	100	47
17	إندونيسيا	75	58
18	اليمن	53	41
19	الإمارات العربية	43	11
20	نيجيريا	38	30
21	ماليزيا	22	19
22	تونس	12	8
23	ألبانيا	8	8
24	بنغلاديش	6	5
25	أوغندا	5	5
26	البحرين	4	2
27	الجزائر	3	3
28	المغرب	3	3
29	سلطنة عمان	1	1
30	أوزبكستان	1	1
31	تشاد	1	1
32	أذربيجان	1	1
33	موزمبيق	1	1
34	بقية دول منظمة التعاون الإسلامي	0	0
مجموع عدد الأسئلة		**33695**	
مجموع عدد الاستطلاعات			**9702**

ومن الملاحظ، بصفة عامة، أن كثيراً من موضوعات الاستطلاعات عن البلدان العربية والإسلامية مرتبطة بعضها ببعض، وما ينبغي قراءتها إلا مجتمعة. على سبيل المثال، إن نسبة كبيرة من الأسئلة التي طُرحت على الرأي العام الأمريكي عن العراق هي أسئلة ترتبط أيضاً بالكويت، وبالسعودية، وبمنظمة التحرير الفلسطينية. كذلك، فإن استطلاعات الرأي العام عن فلسطين وعن قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي قد ارتبطت في مراحل تاريخية عديدة باستطلاعات الرأي العام الأمريكية عن مصر (1948 ـ 1980)، وعن السعودية (1975 ـ 1980)، وعن لبنان (1980 ـ 1983)، وعن العراق (1990 ـ 2006)، وعن الكويت (1990 ـ 1991)، وعن الأردن (1970 ـ 2011). كما أن استطلاعات الرأي العام الأمريكية عن سورية مرتبطة في أجزاء كثيرة بلبنان (1975 ـ 2006)، وهي ترتبط أيضاً في سنيّها الخمس الأخيرة (2014 ـ 2018) ارتباطاً كبيراً بالعراق، وبخاصة في سيادة موضوع المواجهة الأمريكية مع داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) على هذه الاستطلاعات. لذا فإن الصورة الكاملة ربما لا يمكن تكوين أبعادها ومعالمها الحقيقية من دون الإحاطة الكاملة بتاريخ الاستطلاعات الخاصة بهذه الدول مجتمعة.

بعض الرؤساء الأمريكيين يميلون إلى اتخاذ قراراتهم في ما يتعلق بالسياسة الخارجية من دون اعتبار كبير للرأي العام، ويحاول هؤلاء الرؤساء أن يكوّنوا الرأي العام في صورة تؤيد مواقفهم سواء بأساليب مقبولة أو بالخداع.

تنبغي الإشارة هنا أيضاً، إلى أن ظهور بعض البلدان العربية والإسلامية في استطلاعات الرأي العام الأمريكية هو ظهور دائم ومستمر (على سبيل المثال، فلسطين، ومصر، والعراق، والسعودية) في حين أن الكثير من هذه الدول تظهر في فترة زمنية معينة وتختفي بعدها (على سبيل المثال الإمارات في ما يتعلق بأزمة شركة موانئ دبي وإدارتها للموانئ الأمريكية (2006)، الكويت في أزمتها مع العراق (1990 ـ 1992)، البحرين في الانتفاضة الشعبية (2011)). وهناك دول تغيب عن المشهد تماماً (قطر، جيبوتي، موريتانيا = صفر).

ثانياً: البلدان العربية والإسلامية على سلم الاتجاهات الأمريكية

تشير نتائج الدراسة إلى أن البلدان العربية والإسلامية لا يقع معظمها في النصف الإيجابي من متصل الاتجاهات نحو دول العالم، بل إن معظمها يقع في النصف البارد (السلبي)، والأكثر حظاً منها هي من تقع في المنتصف أو في منطقة حياد المشاعر؛ ينطبق ذلك على تركيا وإندونيسيا والأردن ومصر والكويت، أما أغلبية الدول (السعودية، باكستان، أفغانستان، العراق، ليبيا، سورية، فلسطين، إيران) فتقع في النصف السلبي من متصل الاتجاهات. وبصفة عامة، لا تقع أي دولة

عربية أو إسلامية في منطقة الدول ذات الاتجاهات الإيجابية أو ذات الحظوة في الاتجاهات نحوها (كندا، أستراليا، بريطانيا، إيطاليا، اليابان، ألمانيا، بولندا، إسبانيا، البرازيل، تايوان...). في المقابل، فإن ثمانياً من الدول العشر التي لها النصيب الأكبر من الاتجاهات السلبية، والمشاعر العدائية في الولايات المتحدة، هي دول عربية وإسلامية، وهي على التوالي بحسب درجة العداء لها: إيران، كوريا الشمالية، العراق، فلسطين، أفغانستان، سورية، ليبيا، باكستان، كوبا، السعودية.

وعلى هذا، فإن الاتجاه العام نحو البلدان العربية والإسلامية هو الاتجاه السلبي أو العدائي. وهذا الاتجاه ليس حديثاً أو مرتبطاً بحدث معين، بل هو اتجاه قديم (له شواهد من الاستطلاعات الأولى في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين) ومستمر في العقود الثمانية منذ منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين وحتى اليوم، وهو مستقر بدون أي ارتفاعات أو انخفاضات مفاجئة.

وفي السياق نفسه، واتساقاً مع هذه الاتجاهات السلبية، فإن النظرة العامة تجاه البلدان العربية والإسلامية أنها ليست دولاً حليفة للولايات المتحدة، بل هي في أحسن أحوالها دول صديقة. على سبيل المثال، الاتجاه الغالب نحو السعودية والكويت ومصر والأردن أنها دول صديقة أكثر منها دولاً حليفة، أما إيران وأفغانستان والعراق وسورية فهي دول غير صديقة بل أعداء للولايات المتحدة.

الشكل الرقم (2)

اتجاه الرأي العام الأمريكي نحو عدد من دول العالم 2000 ـ 2018

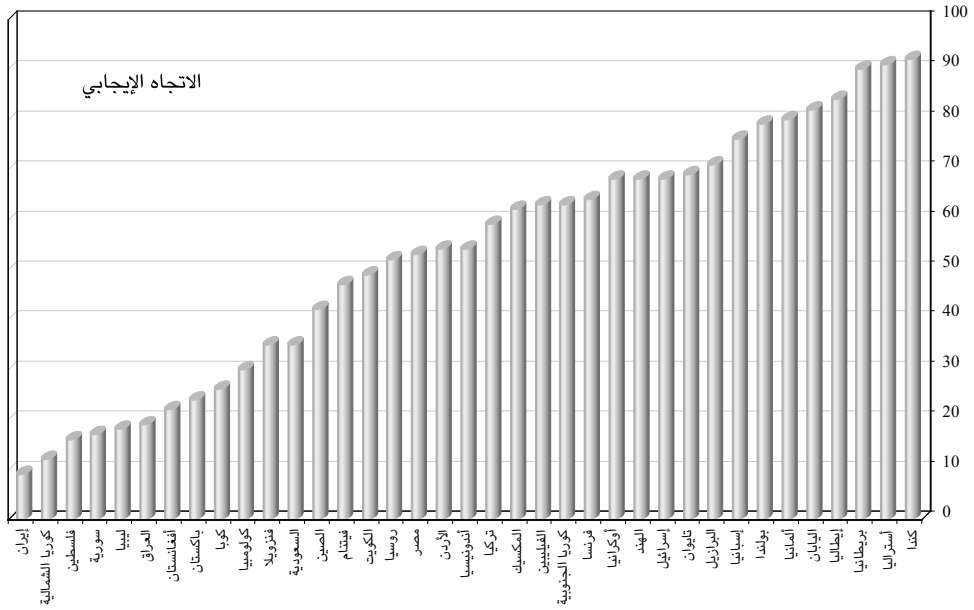

المصدر: Gallup: World Affairs Survey 2000-2018.

الشكل الرقم (3)

اتجاه الرأي العام الأمريكي نحو عدد من دول العالم 2000 ـ 2018

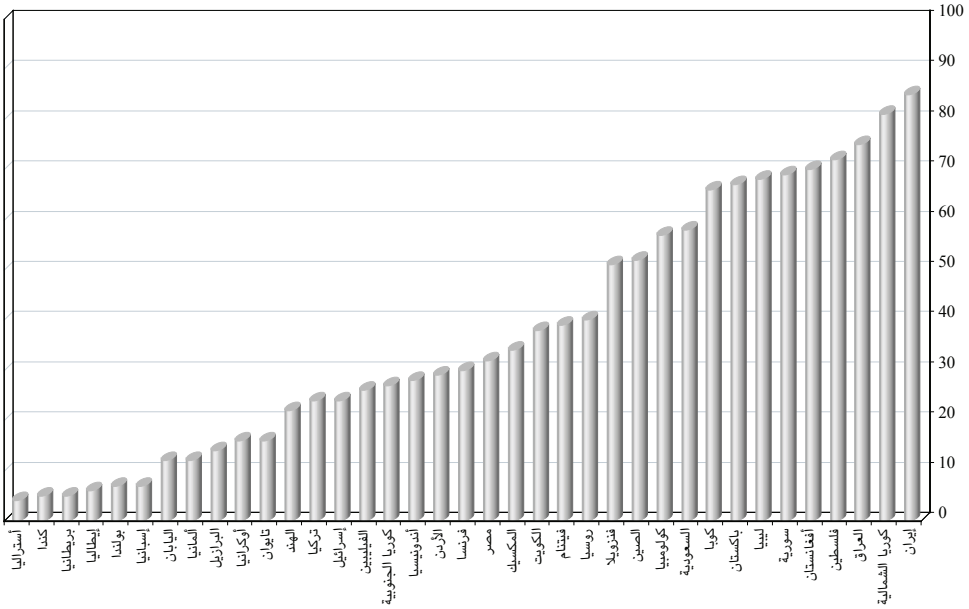

المصدر: المصدر نفسه.

ثالثاً: الرأي العام الأمريكي والصراع العربي ـ الإسرائيلي

سئل الجمهور الأمريكي عن شعوره بالتعاطف مع أحد الطرفين: الإسرائيلي أم العربي، وكان نص السؤال «في الصراع الحالي في الشرق الأوسط، هل تتعاطف أكثر مع إسرائيل أم مع العرب؟»، وكانت بدائل الإجابات على النحو التالي: أتعاطف أكثر مع إسرائيل، أتعاطف أكثر مع العرب، لا أتعاطف مع أي منهما، أتعاطف مع كليهما بنفس الدرجة. وتوضح نتائج الدراسة أنه على مدار عقود الصراع، كان تعاطف الرأي العام الأمريكي مع إسرائيل ضد العرب بارزاً وواضحاً وثابتاً مستقراً لا يتغير. والفارق كبير بين نسبة من يتعاطفون أكثر مع إسرائيل (41 بالمئة) ونسبة من يتعاطفون أكثر مع العرب (7 بالمئة). الأمر نفسه ينطبق على رؤية الرأي العام لمن المسؤول عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إذ تم سؤال الجمهور الأمريكي عن اعتقاده في من يتحمل المسؤولية ويجب لومه على الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وكان نص السؤال «**أي الطرفين (إسرائيل ـ مصر) من وجهة نظرك يجب أن نلومه على المشكلة الحالية بين العرب وإسرائيل؟**»، وكانت بدائل الإجابات على النحو التالي: إسرائيل، العرب، لا أحد منهما، كلاهما بنفس الدرجة. وتوضح نتائج الدراسة أن الرأي العام الأمريكي عبر سنوات الصراع المصري ـ الإسرائيلي كان يحمِّل الجانب العربي المسؤولية عن الصراع ويلومه عليه بدرجة كبيرة (34 بالمئة) مقارنةً بإسرائيل (11 بالمئة)،

بينما يرى 14 بالمئة أنهما يتحملان المسؤولية بشكل متساوٍ وبنفس الدرجة، ويرى 21 بالمئة أن المسؤولية قد تقع على أطراف أخرى دولية (الروس على سبيل المثال) (لا أدري/لا رأي لي/غير قادر على الإجابة 20 بالمئة).

وتشير النتائج بصفة عامة إلى عدة مؤشرات: (1) أن أكثر من ثلث الأمريكيين يؤيدون إسرائيل بصورة قاطعة، وأن هذه النسبة شبه ثابتة عبر عقود الصراع؛ (2) أن نسبة التأييد للعرب لا تزيد على 10 بالمئة من الأمريكيين في معظم الأحوال؛ (3) أن هناك نسبة كبيرة قد تمثل أغلبية الأمريكيين (45 ـ 55 بالمئة) ليس لديهم اتجاه واضح نحو الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أو هم متأرجحون أو ليس لهم رؤية واضحة، وهي النسبة التي كان يجب على السياسات العربية الموجهة للولايات المتحدة استغلالها والتوجه إليها برسائلها في محاولة لاستقطابها والحصول على دعمها وتأييدها عبر عقود الصراع.

تؤدي العلاقة التبادلية بين الرأي العام والقادة دوراً كبيراً في اتخاذ القرار السياسي، حدث ذلك في قرار كلينتون بسحب القوات الأمريكية من الصومال (1993) بعد الخسائر البشرية الفادحة للقوات الأمريكية هناك.

الشكل الرقم (4)

في الصراع الدائر في الشرق الأوسط:
هل تتعاطف أكثر مع إسرائيل أم مع الدول العربية (فلسطين)؟

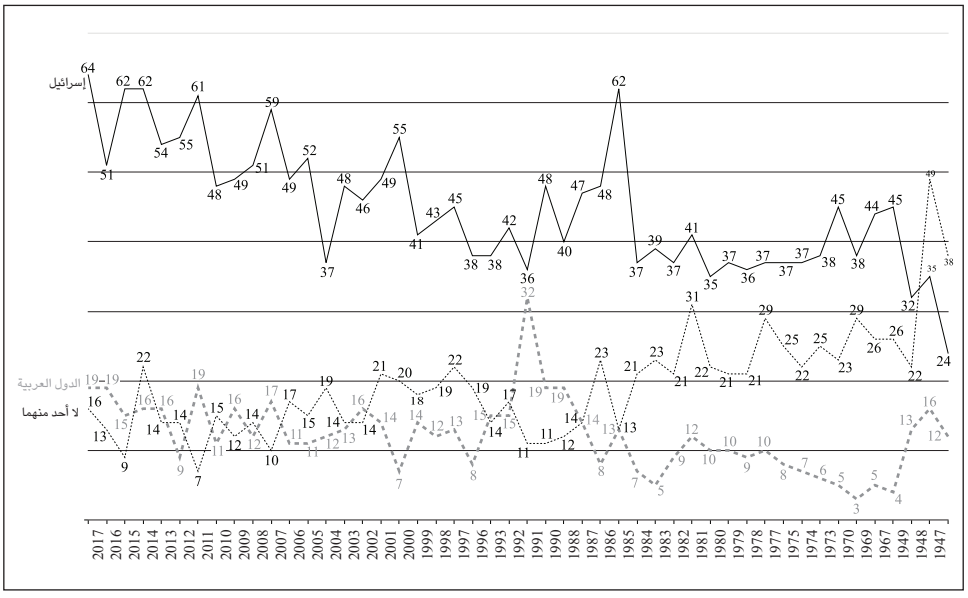

الشكل الرقم (5)

هل تؤيد أم تعارض قيام دولة فلسطينية
على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة؟ 1977 ـ 2018

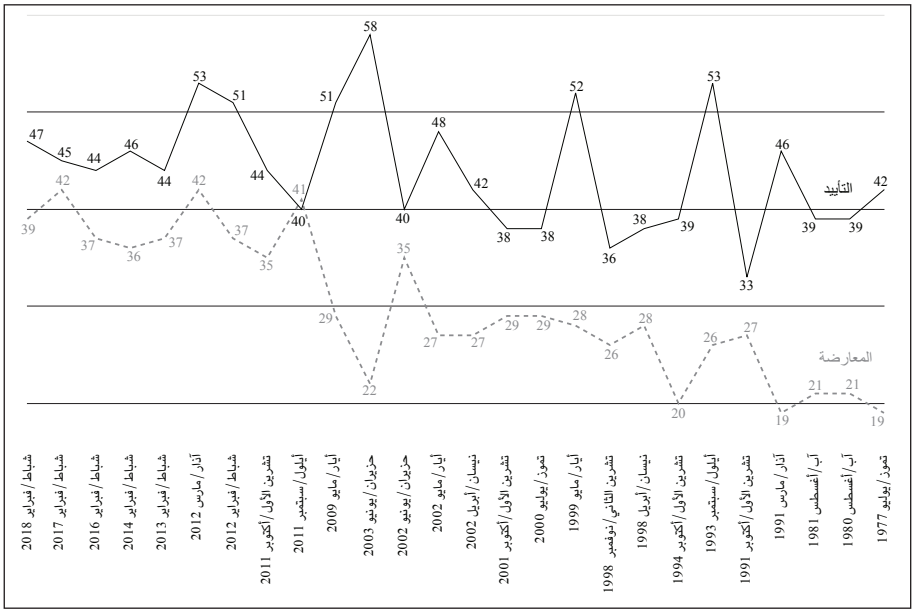

الشكل الرقم (6)

هل تؤيد أم تعارض بقاء القدس تحت السيطرة الإسرائيلية مع احتفاظ
العرب بحقهم في الوصول إلى الأماكن المقدسة؟ (1978 ـ 2011)

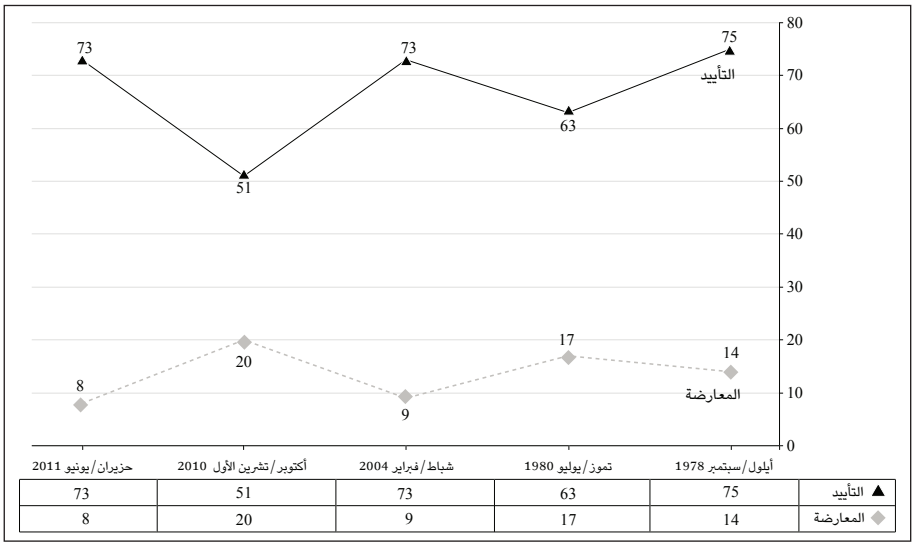

	أيلول/سبتمبر 1978	تموز/يوليو 1980	شباط/فبراير 2004	أكتوبر/تشرين الأول 2010	حزيران/يونيو 2011
▲ التأييد	75	63	73	51	73
◆ المعارضة	14	17	9	20	8

الشكل الرقم (7)
الاتجاه العام نحو سياسات ترامب إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي (2017 ـ 2018)

هل تؤيد أم تعارض قرار إدارة ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل؟!

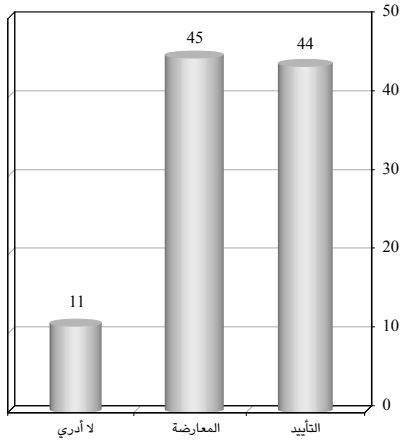

هل تعتقد أن ترامب يميل أكثر من اللازم إلى الإسرائيليين أم إلى الفلسطينيين أم أنه يلتزم بالتوازن بينهما؟

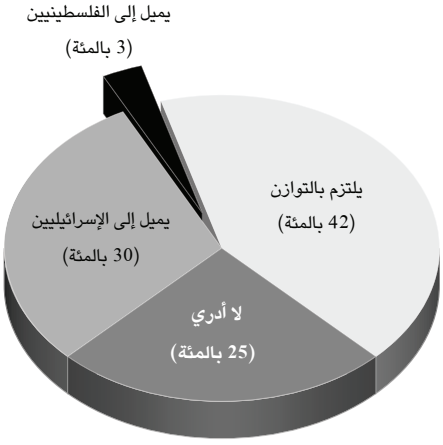

رابعاً: الرأي العام والسياسة الخارجية الأمريكية بين الانعزالية والتدخل في الشؤون الدولية

يُسأل الرأي العام الأمريكي باستمرار عن رؤيته لتوجه السياسات الخارجية الأمريكية، وهو الصراع بين مبدأين أو اتجاهين: مبدأ العزلة والانكفاء على الأوضاع الداخلية، وهو ما يعرف بمبدأ مونرو، والاتجاه الداعي إلى ضرورة قيام الولايات المتحدة بدورها في قيادة العالم والانغماس في الشؤون الدولية. ومن الأسئلة التي تُطرح دائماً منذ منتصف الأربعينيات من القرن الماضي وحتى الآن السؤال التالي: «**هل تعتقد أنه من الأفضل لمستقبل هذا البلد لو قمنا بدور فعّال في الشؤون الدولية، أم لو بقينا بعيدين من هذه الشؤون الدولية؟**» واتصالاً بهذا الموضوع، فقد سُئل الجمهور الأمريكي عدة مرات عن رأيه في ما يجب على الولايات المتحدة القيام به في القضايا العربية والإسلامية.

وتشير نتائج استطلاعات الرأي العام الأمريكية إلى أن هناك اتجاهاً عاماً للابتعاد عن الشؤون العربية والإسلامية وعدم التدخل في القضايا المتصلة بها، وأن هذا الاتجاه كان مسيطراً في كل الفترات الزمنية؛ اتجاه مضطرد نحو الابتعاد وعدم التدخل، وبخاصة إذا كان الاشتراك يعني إرسال قوات أمريكية إلى الخارج، أو تقديم مساعدات اقتصادية أو عسكرية، فهنا تكون المعارضة للتدخل في الشؤون الدولية أكبر، ورغم ذلك فإن السياسات الفعلية للولايات المتحدة كانت دائماً على العكس من هذا التوجه الشعبي.

على سبيل المثال، تشير نتائج الأسئلة التي طُرحت على الرأي العام الأمريكي في ما يتعلق بالشؤون المصرية على مدار العقود الستة الماضية إلى أن هناك اتجاهاً عاماً مطّرداً للابتعاد من الشؤون المصرية وعدم التدخل في القضايا المتصلة بها، مع استثناءات محدودة. الأمر نفسه في ما يتعلق بقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إذ يميل الرأي العام الأمريكي إلى الابتعاد عن القضية، وترك الأطراف المتصارعة تحل مشاكلها بنفسها بعيداً من التدخل الأمريكي المباشر. وكاستجابة للسؤال المتكرر عن الطرف الذي يجب على الولايات المتحدة أن تتعاطف معه في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كانت الإجابة الأكثر شيوعاً وتكراراً هي «لا أحد منهما» والابتعاد من كليهما. الأمر نفسه كان متكرراً في ما يتعلق بالصراع الإيراني ـ العراقي.

الشكل الرقم (8)

هل يجب أن تتدخل الولايات المتحدة أم تبقى بعيدة عن الشؤون المصرية؟ (1952 ـ 2011)

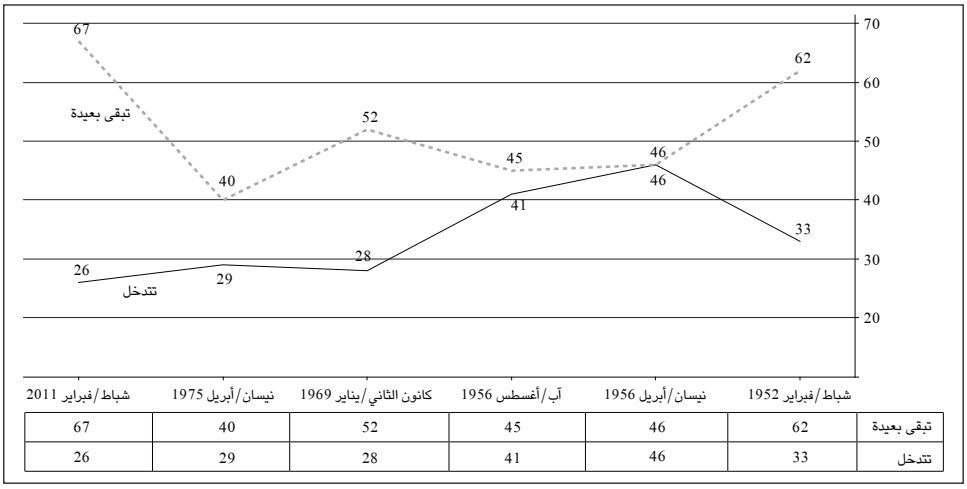

	شباط/فبراير 1952	نيسان/أبريل 1956	آب/أغسطس 1956	كانون الثاني/يناير 1969	نيسان/أبريل 1975	شباط/فبراير 2011
تبقى بعيدة	62	46	45	52	40	67
تتدخل	33	46	41	28	29	26

خامساً: بعض تأثيرات الرأي العام الأمريكي في القرارات المتعلقة بالقضايا العربية

بصفة عامة، لا يتم ذكر البلدان العربية والإسلامية في استطلاعات الرأي العام الأمريكية إلا إذا كانت هناك «قضية»، أو «مشكلة» فيها جزء يتعلق بالولايات المتحدة أو بدورها في المنطقة. ينطبق ذلك على الاستطلاعات الخاصة بالسعودية، أو العراق، أو الكويت، أو إيران، أو غيرها من الدول. ويتوقف الدور الذي يؤديه الرأي العام إزاء هذه القضية وفقاً لنوع القيادة في البيت الأبيض، ولطريقة إدارتها لعلاقتها بالرأي العام الأمريكي.

على سبيل المثال، فإن بعض الرؤساء الأمريكيين يميلون إلى اتخاذ قراراتهم في ما يتعلق بالسياسة الخارجية من دون اعتبار كبير للرأي العام، ويحاول هؤلاء الرؤساء أن يكوّنوا الرأي العام في صورة تؤيد مواقفهم سواء بأساليب مقبولة أو بالخداع. وهناك طرق وأساليب متعددة

استطاع الرؤساء الأمريكيون من خلالها خداع الرأي العام وتضليله في ما يتعلق بالقضايا العربية، وتعَدّ حرب العراق (2003) مثالاً جيداً في هذا المجال، إذ تم الربط بين العراق وأحداث 11 أيلول/ سبتمبر، وزُعم وجود أسلحة نووية لديها، وربُط بينها وبين تنظيم القاعدة، وغيرها من المزاعم التي ثبت عدم صحتها فيما بعد. طريقة أخرى أو أسلوب آخر هو السيطرة على كل مصادر المعلومات عن القضية. على سبيل المثال، في حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت 1991) سيطرت وزارة الدفاع الأمريكية على كل المعلومات المتعلقة بالعمليات القتالية/العسكرية في الخليج، وكان صوت وزارة الدفاع الأمريكية هو الصوت الوحيد والمصدر الوحيد للمعلومات التي كان كثير منها غير صحيح أو مبالغاً فيه.

وأحياناً تؤدي العلاقة التبادلية بين الرأي العام والقادة دوراً كبيراً في اتخاذ القرار السياسي، حدث ذلك في قرار كلينتون بسحب القوات الأمريكية من الصومال (1993) بعد الخسائر البشرية الفادحة للقوات الأمريكية هناك، وضغوط الرأي العام الأمريكي للانسحاب الأمريكي من الصومال. حدث الأمر نفسه في قرار باراك أوباما (2012) بالانسحاب الأمريكي الكامل من العراق بحلول عام 2015، وذلك استجابة لتنامي الاتجاه الرافض لبقاء القوات الأمريكية هناك. الأمر نفسه أيضاً في قرار ريغان بسحب القوات الأمريكية (المارينز) من لبنان (1983) بعد تنامي الاتجاهات المعارضة لقرار الاستمرار لدى الرأي العام الأمريكي.

وأحياناً يؤدي الرأي العام دوراً مباشراً في اتخاذ القرار السياسي. مثال واضح على ذلك، قرار الرئيس الأمريكي والكونغرس بإلغاء قرار إدارة شركة موانئ دبي العالمية لستة موانئ أمريكية (2006) بعد الرفض الشعبي العارم، ومعارضة الرأي العام الأمريكي لقيام شركة (عربية) بإدارة موانئ أمريكية وهو ما يعرّض الأمن القومي الأمريكي لمخاطر الإرهاب العربي.

وأحياناً، يتم تجاهل اتجاهات الرأي العام وعدم النظر إليها بجدية، مثال على ذلك، قرار الرئيس ريغان بتجاهل اعتراضات الرأي العام الأمريكي على صفقة بيع أنظمة الإنذار المبكر والتحكم المتقدمة أواكس (Advance Warning and Control System (AWACS)) وغيرها من المعدات العسكرية إلى السعودية (1981) على الرغم من اعتراض الرأي العام الأمريكي لبيع هذه الأسلحة للسعودية أو لغيرها من البلدان العربية.

وعلى الرغم من هذه العلاقة الشائكة بين الرأي العام والرؤساء الأمريكيين، فإن هناك عاملاً آخر يؤثر في هذه العلاقة، هو ظاهرة «الالتفاف حول العَلم» (Rallying Around the Flag) أو الاصطفاف الوطني، إذ يميل الرأي العام إلى تأييد ومساندة السياسات الخارجية في بدايتها أو عندما تكون السياسات متضمنة اشتراك الجنود الأمريكيين ونبذ الخلافات الحزبية أو الأيديولوجية. ومن الملاحظ أن هذه الظاهرة تتحقق في بداية أي صراع أو مهمة عسكرية أمريكية، غير أنها سرعان ما تتلاشى مع مضي عدة أسابيع وتبدأ ظاهرة الاعتراض والرفض في الظهور بقوة، إذ ينقلب الرأي العام الأمريكي، وبخاصة إذا تضمن أي صراع خسائر بشرية. حدث هذا في حرب الخليج (حرب تحرير الكويت)، إذ بلغ الاصطفاف الوطني وتأييد سياسة جورج بوش(الأب) مدى غير مسبوق، غير أن هذا التأييد سرعان ما تلاشى سريعاً، وتمت معارضة استمرار القوات الأمريكية في الخارج. حدث الأمر نفسه في الحرب على أفغانستان (2001)، والعراق (2003)، إذ، كانت

درجات التأييد عالية في البداية، ثم تلاشت نسب التأييد، وظهرت نسب الاعتراض وعدم التأييد بشدة بعد مرور الوقت، وهو ما يدفع الإدارات الأمريكية إلى محاولة تحقيق أهدافها الرئيسية من أي تدخل خارجي في أقصر مدة ممكنة، إذ إن استمرار تأييد الرأي العام والالتفاف حول العَلم غير مضمون وغير قائم على المدى الطويل.

الشكل الرقم (9)

هل أخطأت الولايات المتحدة عندما أرسلت قواتها للحرب في العراق؟ (2003 ـ 2015)

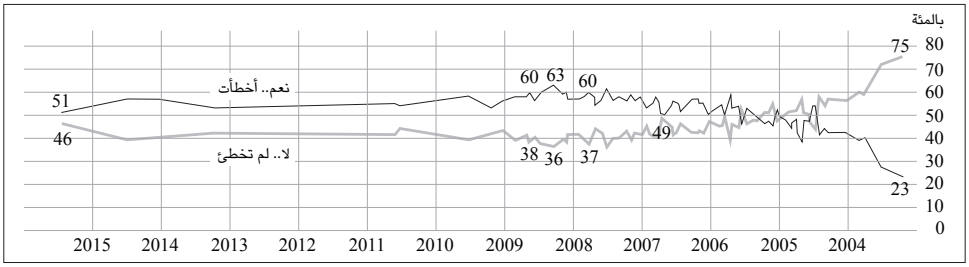

كان نص السؤال الذي طرحه غالوب (Gallup) على عينات قومية منذ عام 2003 على النحو التالي: في ضوء التطورات التي حدثت منذ أرسلت الولايات المتحدة لأول مرة قواتها إلى العراق، هل تعتقد أن الولايات المتحدة قد ارتكبت خطأ بإرسال قواتها إلى العراق أم لا؟

الشكل الرقم (10)

هل ارتكبت الولايات المتحدة خطأ بإرسال قواتها إلى كل من أفغانستان والعراق؟ (2002 ـ 2015)

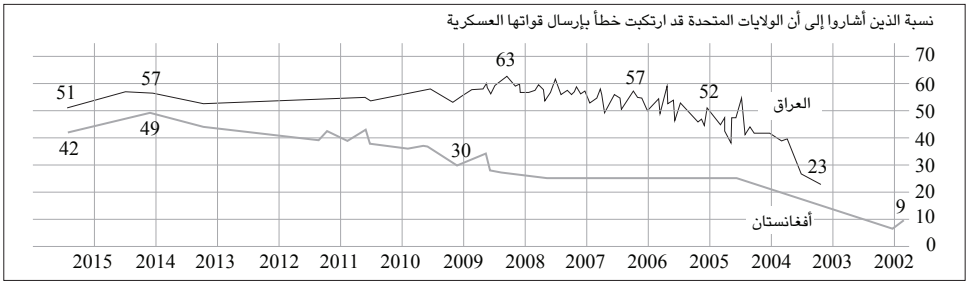

Gallup

سادساً: التحيزات الأيديولوجية في توجيه استطلاعات الرأي العام الأمريكية

يُلاحظ أيضاً أن استطلاعات الرأي الأمريكية عن القضايا العربية والإسلامية تتأثر بالخلفيات الأيديولوجية والمصالح الاقتصادية لمموليها، لذا فإن كثيراً من الأسئلة التي طُرحت على الرأي العام الأمريكي لم تكن «محايدة» تماماً تهدف إلى «القياس» المجرد والموضوعي لاتجاهات الرأي العام الأمريكي تجاه القضايا المختلفة، بل كانت تحمل في مجملها وجهة نظر، وتميل في مواقف كثيرة

إلى استخدام مصطلحات ذات دلالات سياسية متفقة مع الإطار الثقافي الأمريكي أكثر منها معبِّرة عن أبعاد القضية المراد قياس الاتجاهات نحوها، كما أن كثيراً من مقدماتها هي «مقدمات إيحائية أو قائدة» أو مقدمات تحتوي على معلومات مشوَّهة عن القضية المراد قياس الرأي نحوها تدفع المبحوثين إلى تبني وجهات النظر التي تتبناها مراكز استطلاعات الرأي أو الجهات الممولة لها، وهو ما يمكن معه إدراج بعض الاستطلاعات تحت إطار حملات الإقناع والتسويق لمواقف معينة أكثر من قياسها اتجاهات الجمهور الأمريكي نحو هذه المواقف.

على سبيل المثال، في استطلاع أجرته مؤسسة بحوث قضايا الأمريكيين (Americans Talk Issues Foundation) (23 حزيران/يونيو ـ 1 تموز/يوليو 1991) على عينة قوامها 1000 شخص، سئل المبحوثون «من حين لآخر، إن سلوك الدكتاتوريين، مثل مانويل نورييغا في بنما وصدام حسين في العراق، يهدد الولايات المتحدة والأمن الدولي. سأقرأ عليك بعض التصرفات التي يقوم بها الدكتاتوريون، ولكل منها، من فضلك قل لي ما إذا كنت تؤيد أم تعارض أن تقوم الولايات المتحدة بتصرف لوقف هذه التصرفات. ماذا عن: الدكتاتور الذي يدعم ويموِّل الإرهاب حول العالم. هل تؤيد أم تعارض أن تقوم الولايات المتحدة بإجراء واضح لوقف هذا التصرف؟».

وفي استطلاع أجراه غالوب/سي إن إن/يو أس توداي (Gallup/CNN/USA Today) (3 نيسان/أبريل 2002) على عيِّنة قوامها 527 شخصاً، سئل المبحوثون «كما تعلم، فإن سياسة الولايات المتحدة تقضي بأن أي شخص يدعم ويساند الإرهابيين يجب أن يُعامل كعدو للولايات المتحدة. هل تعتقد أن هذه السياسة يجب أن تُطبق على الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات أم لا؟».

وفي استطلاع أجراه سي بي أس نيوز (CBS News) (1 ـ 2 نيسان/أبريل 2002) على عيِّنة قوامها 616 شخصاً، سئل المبحوثون «في الأشهر الماضية، كان هناك تزايد في الهجمات الانتحارية الفلسطينية في إسرائيل. الأسبوع الماضي، قامت الدبابات الإسرائيلية والجنود بمحاصرة المكان الذي يقيم فيه ياسر عرفات، من أجل الضغط عليه لوضع حد لهذه الهجمات. هل تعتقد أن الإسرائيليين كان لديهم الحق (تصرفاتهم مبررة) في القيام بمثل هذه الأفعال كرد فعل على التفجيرات الانتحارية أم لا؟».

وفي استطلاع أجراه مركز دراسات المجتمع اليهودي/ماكلولين وشركاه (Center for Jewish Community Studies/McLaughlin and Associates) (23 ـ 24 شباط/فبراير 2004) على عيِّنة قوامها 1000 من الناخبين المحتملين، سئل المبحوثون «خلال الفترة من 1948 إلى 1967 سيطر الأردن على المناطق المقدسة في القدس ولم يسمح بحرية العبادة لكل أصحاب الديانات. منذ 1967 سيطرت إسرائيل على هذه المناطق وسمحت بحرية العبادة لكل أصحاب الديانات. هل تعتقد أن السلطة الفلسطينية يمكن الثقة بها في المستقبل إذا ما تولت السيطرة على هذه المناطق أن تسمح بحرية العبادة لكل أصحاب الديانات؟». وسئل المبحوثون «منذ أن بدأت الانتفاضة الفلسطينية، فقد دنّس الفلسطينيون وانتهكوا قبر النبي يوسف، وكنيسة المهد ببيت لحم، ومعبد يهودي في أريحا. هل هذه الأحداث تجعلك أكثر أم أقل ثقة في إعطاء الأماكن المسيحية المقدسة في القدس الشرقية للفلسطينين؟».

ومن الواضح أن هذه المقدمات تتبنى وجهات نظر سلبية نحو العرب تدفع الجمهور إلى تبني مواقف في هذا الإطار السلبي أو الرافض لها.

سابعاً: الاتجاه العدائي نحو الشخصيات والقيادات السياسية العربية والإسلامية

تشير نتائج الدراسة إلى سلبية الاتجاهات نحو معظم القيادات العربية والإسلامية في استطلاعات الرأي العام الأمريكية، باستثناءات قليلة (الرئيس المصري أنور السادات). إضافة إلى هذا، فإن هناك نقصاً في المعلومات عن معظم القادة العرب لدى الرأي العام الأمريكي تجعل من الصعب إبداء الرأي فيهم. الرئيس العراقي صدام حسين، والرئيس المصري أنور السادات، والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، والقائد الليبي معمر القذافي كانوا أكثر القادة العرب وروداً في استطلاعات الرأي العام الأمريكية، إضافة إلى أسامة بن لادن كشخصية عربية إسلامية وكزعيم لتنظيم القاعدة. وباستثناء الرئيس السادات، فقد ألصقت كل الصفات السلبية بالشخصيات الأربع الأخرى، وتحديداً الإرهاب، والتطرف، والدكتاتورية، والخلل النفسي، والفساد، وغيرها من الأوصاف.

على سبيل المثال، وفي إطار السؤال عن الرئيس العراقي صدام حسين، فقد وردت الأسئلة التالية: في استطلاع نيويورك تايمز (9 ـ 10 آب/أغسطس 1990) على عيِّنة قوامها 670 شخصاً، سئل المبحوثون: «سأذكر لك بعض المقارنات التي يجريها الناس عن الموقف الحالي في الشرق الأوسط. عن كل منها، قل لي ما إذا كانت وسيلة جيدة للنظر إلى الموقف. صدام حسين في العراق يشبه أودلف هتلر في ألمانيا في الثلاثينيات، ومن المهم أن يتم وقفه وإلا سيقوم باحتلال دولة وراء دولة. هل هذه طريقة جيدة للنظر إلى الموقف أم أن المقارنة غير جيدة؟»، أشار 61 بالمئة إلى أنها طريقة جيدة، وأشار 33 بالمئة إلى أنها مقارنة غير جيدة (وأشار إلى لا أدري 6 بالمئة).

وفي استطلاع أجراه أي بي سي نيوز/واشنطن بوست ABC News/Washington Post (8 آب/أغسطس 1990) على عينة قوامها 769 شخصاً، سئل المبحوثون «قارن الرئيس بوش بشكل مباشر الرئيس العراقي صدام حسين بهتلر وستالين. هل تعتقد أن هذه مقارنات عادلة أم لا؟»، أشار 45 بالمئة إلى أنها مقارنات عادلة، وأشار 15 بالمئة إلى أنها مقارنات غير عادلة (لا أدرى 40 بالمئة). وفى استطلاع أجراه غالوب/نيوزويك (Gallup/Newsweek) (15 ـ 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1990) على عيِّنة قوامها 754 شخصاً، سئل المبحوثون «بعض الناس قارنوا بين صدام حسين وأودلف هتلر. هل تؤيد أم تعترض على هذه المقارنة؟»، أشار 53 بالمئة إلى تأييدها، في مقابل 41 بالمئة أشاروا إلى معارضتها (لا أدري 6 بالمئة). وفي استطلاع أجرته «سي بي أس نيوز» (CBS News) (25 شباط/فبراير 1991) على عيِّنة قوامها 517 شخصاً، سئل المبحوثون «إلى أي درجة تلوم الشعب العراقي على السماح لصدام حسين بالبقاء في السلطة كدكتاتور؟»، أشار 36 بالمئة إلى درجة كبيرة من اللوم، وأشار 38 بالمئة إلى درجة متوسطة من اللوم، وأشار 17 بالمئة إلى عدم اللوم على الإطلاق (لا أدري 9 بالمئة). وفي استطلاع أجراه «بي أس أر أيه/نيوز ويك» (PSRA/Newsweek) (25 ـ 29 أيلول/سبتمبر 1996) على عيِّنة قوامها 601 شخص، سئل

المبحوثون «هل تعتقد أن صدام حسين وغد/نذل حقيقي أم لا؟»، أشار 92 بالمئة بالإيجاب، في مقابل 7 بالمئة بالنفي (لا أدري 1 بالمئة). وفي استطلاع أجراه «فوكس نيوز/أوبنيون ديناميكس» (Fox News/Opinion Dynamics) (25 ـ 26 شباط/فبراير 1998) على عيِّنة قوامها 900 شخص، سئل المبحوثون «بصفة عامة، هل تعتقد أن صدام حسين صادق ويمكن الثقة به؟»، أشار 2 بالمئة بالإيجاب، في مقابل 95 بالمئة بالنفي (لا أدري 3 بالمئة).

الشكل الرقم (11)
الاتجاه العام نحو رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات (2002)

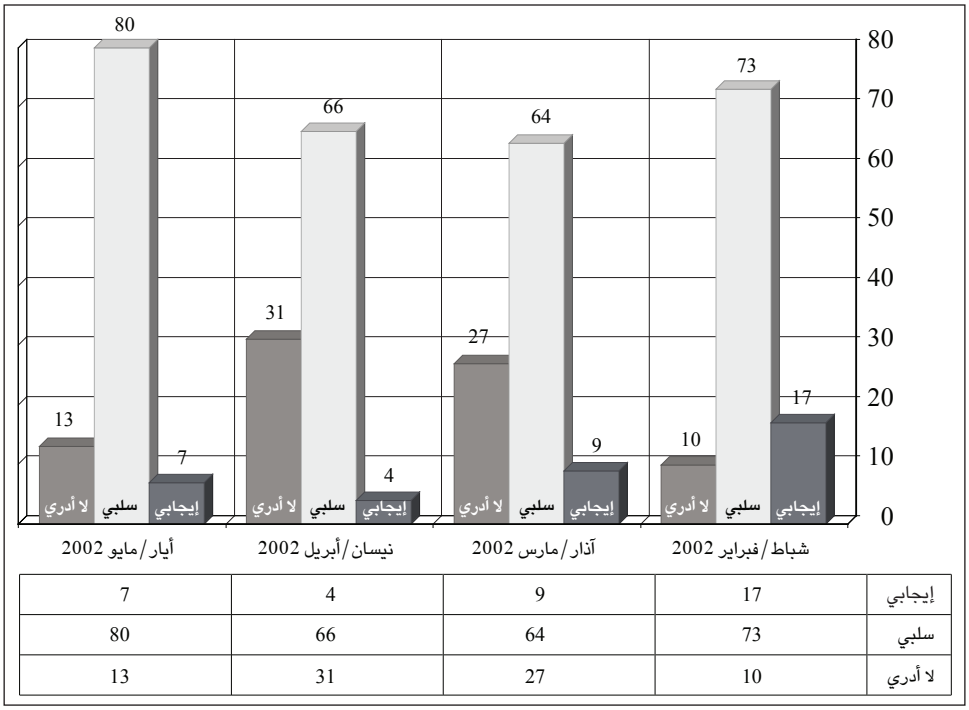

	شباط/فبراير 2002	آذار/مارس 2002	نيسان/أبريل 2002	أيار/مايو 2002
إيجابي	17	9	4	7
سلبي	73	64	66	80
لا أدري	10	27	31	13

وفي ما يتعلق بالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، فقد وردت أسئلة عديدة تشير إلى ذات المعاني السلبية. على سبيل المثال، وفي استطلاع أجراه «غالوب/سي إن إن/يو أس آي توداي» (Gallup/CNN/USA Today) (5 ـ 7 نيسان/أبريل 2002) على عيِّنة قوامها 1009 أشخاص، سئل المبحوثون «هل تصف القائد الفلسطيني ياسر عرفات بأنه عدو للولايات المتحدة أم لا؟». أشار 59 بالمئة إلى أنه عدو للولايات المتحدة، وأشار 35 بالمئة إلى أنه ليس عدواً للولايات المتحدة (لا أدري 6 بالمئة). وفي استطلاع أجراه «تايمز/سي إن إن/هاريس إنتراكتيف» (Time/ CNN/Harris Interactive) (10 ـ 11 نيسان/أبريل 2002) على عيِّنة قوامها 1003 أشخاص، سئل المبحوثون «قل لي ما إذا كنت ترى أن هذا الوصف ينطبق على ياسر عرفات: عدو للولايات المتحدة؟»، أشار 59 بالمئة إلى أنه ينطبق، وعارض 29 بالمئة (وقال «لا أدري» 12 بالمئة). وسئل

المبحوثون عن صفة أخرى: «شخص يريد جدياً تحقيق السلام؟»، أشار 19 بالمئة إلى أنه «ينطبق»، وعارض 72 بالمئة، وقال 9 بالمئة «لا أدري». وسئل المبحوثون عن صفة أخرى: «شخص يهتم بشعبه؟» أشار 39 بالمئة إلى أنه ينطبق، وأشار 51 بالمئة إلى أنه لا ينطبق (لا أدري 10 بالمئة). وسئل المبحوثون عن صفة أخرى: «إرهابي؟»، أشار 62 بالمئة إلى أنه ينطبق، وأشار 26 بالمئة إلى أنه لا ينطبق (لا أدري 12 بالمئة). وسئل المبحوثون عن صفة أخرى: «شخص يمكن الثقة به؟»، أشار 10 بالمئة إلى أنه ينطبق، وأشار 79 بالمئة إلى أنه لا ينطبق (لا أدري 11 بالمئة). وسئل المبحوثون عن صفة أخرى: «داعية حرب/مشعل حرب؟»، أشار 55 بالمئة إلى أنه ينطبق، وأشار 32 بالمئة إلى أنه لا ينطبق (لا أدري 13 بالمئة).

الشكل الرقم (12)
الاتجاه العام نحو الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن

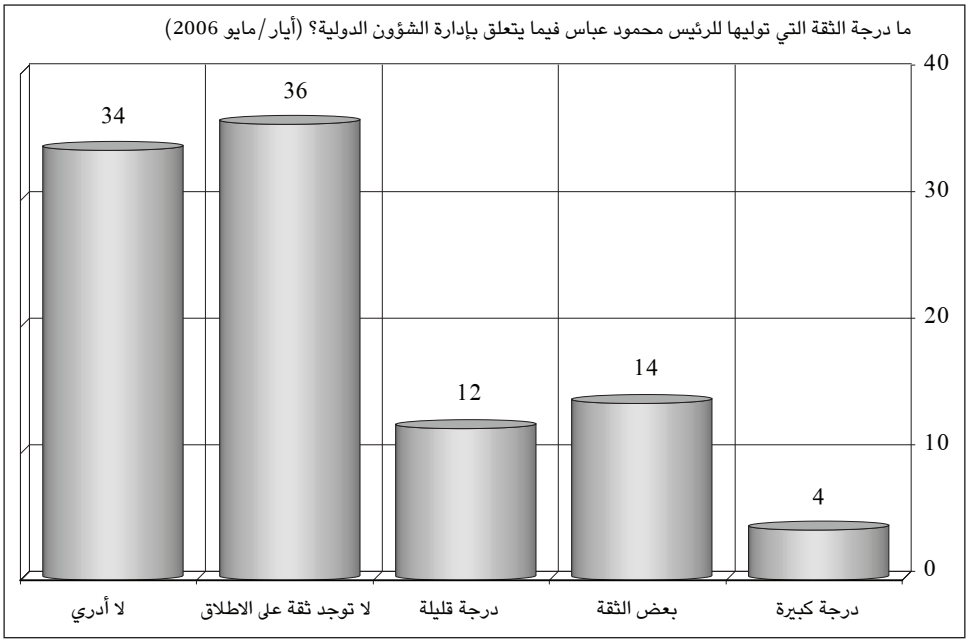

ثامناً: ظاهرة الـ «لا أدري» في ما يتعلق بالبلدان العربية والإسلامية

يشير تحليل استجابات المبحوثين الأمريكيين عن الأسئلة المتعلقة بالاتجاهات نحو البلدان العربية والإسلامية إلى وجود نسبة كبيرة من الجمهور الأمريكي لا يستطيعون تغليب اتجاه بعينه، أو أنهم ليس لديهم اتجاه واضح، ومن ثم يميل هؤلاء إلى استخدام استجابة «لا أدري»، أو «لا رأي لي»، أو «غير قادر على التحديد» وذلك عند سؤالهم عن اتجاههم نحو مصر وتقييمهم لها. وتراوح

هذه النسب بين 10 إلى 30 بالمئة في بعض القضايا، وهو مدى واسع، ويثير علامات استفهام كثيرة. وفي الاستطلاعات السنوية التي أجراها غالوب خلال الفترة من 2000 وحتى 2018، وسُئل فيها المبحوثون عن طبيعة اتجاهاتهم نحو بعض البلدان العربية (مصر، العراق، السعودية، الأردن، الكويت، السلطة الفلسطينية)، تراوحت نسب من أشار إلى هذه الاستجابة بين 10 و16 بالمئة من عدد المبحوثين.

يُلاحظ أن استطلاعات الرأي الأمريكية عن القضايا العربية والإسلامية تتأثر بالخلفيات الأيديولوجية والمصالح الاقتصادية لممولها، لذا فإن كثيراً من الأسئلة التي طُرحت على الرأي العام الأمريكي لم تكن «محايدة».

وما يلفت النظر في هذه النسب السابقة أمران: الكِبر النسبي من ناحية والاستمرارية والتكرار في الظهور من ناحية أخرى؛ فأن تراوح نسب من لا يستطيع التحديد بين 30 بالمئة (كحد أقصى) و10 بالمئة تقريباً (كحد أدنى) فهذه نسب كبيرة نسبياً تستطيع أن تغيِّر معالم الاتجاه العام الذي يشير إليه أي استطلاع أو يمكن استنتاجه منه. وكذلك فإن استمرار هذه النسب وتكرارها عبر السنين المختلفة يجعلها استجابة ثابتة ولها مدلولها، وأنها لا تحدث عشوائياً. وقد يمكن تفسير هذه النسبة في ضوء فرضيات نظرية دوامة الصمت (Spiral of Silence) التي تشير إلى أن الأفراد الذين يكون لديهم آراء مخالفة للسياق العام يميلون إلى الصمت أو إنكار المعرفة بالموضوع عند سؤالهم عن الموضوع، تجنباً للعزلة الاجتماعية أو الشعور بالإحراج، وهو ما ينطبق على أولئك الذين لديهم اتجاهات إيجابية نحو العرب والمسلمين وهي اتجاهات غير سائدة في المجتمع الأمريكي.

ظاهرة أخرى تتعلق بالاتجاهات نحو القضايا العربية والإسلامية، وهي ظاهرة التأرجح بشأن هذه القضايا. وتشير ظاهرة التأرجح في دراسات الرأي العام إلى «تذبذب الاتجاهات في وقت ما بحيث تتساوى مبررات التأييد ومبررات المعارضة لموضوع معيَّن، مما يترتب عليه عدم قدرة الأفراد على حسم مواقفهم تجاه القضية المعينة»، أو «أن تتعايش في الوقت ذاته كلٌّ من الاتجاهات الإيجابية والسلبية المتكونة نحو شخص أو موضوع ما». ويشير بعض الباحثين إلى وجود نوعين من التأرجح: **الأول** وهو التأرجح الموضوعي أو الخارجي (Objective) ويكون بين المشاعر والأفكار المتصارعة لدى الفرد، و**الثاني** وهو التأرجح الشخصي أو الداخلي (Subjective) وهو يعكس الشعور الحقيقي للفرد الذي تعتمل في داخله هذه الأفكار والاتجاهات المتصارعة، وتشير الدراسات إلى أن التأرجح الموضوعي عادةً ما يؤدي إلى التأرجح الشخصي أو الذاتي. وقد تكون قلة المعلومات المتاحة أو المنشورة عن القضايا العربية والإسلامية في المجتمع الأمريكي سبباً في ذلك، وبخاصة مع ما تشير إليه نتائج الدراسة من انخفاض مستوى الوعي والمعرفة بالمعلومات العامة أو المتعمقة عن البلدان العربية وعن القضايا المرتبطة بها □

الشكل الرقم (13)
نسب الاستجابة بلا أدري في استطلاعات غالوب الدولية (2000 ـ 2018)
عن اتجاهات الأمريكيين نحو بعض دول العالم

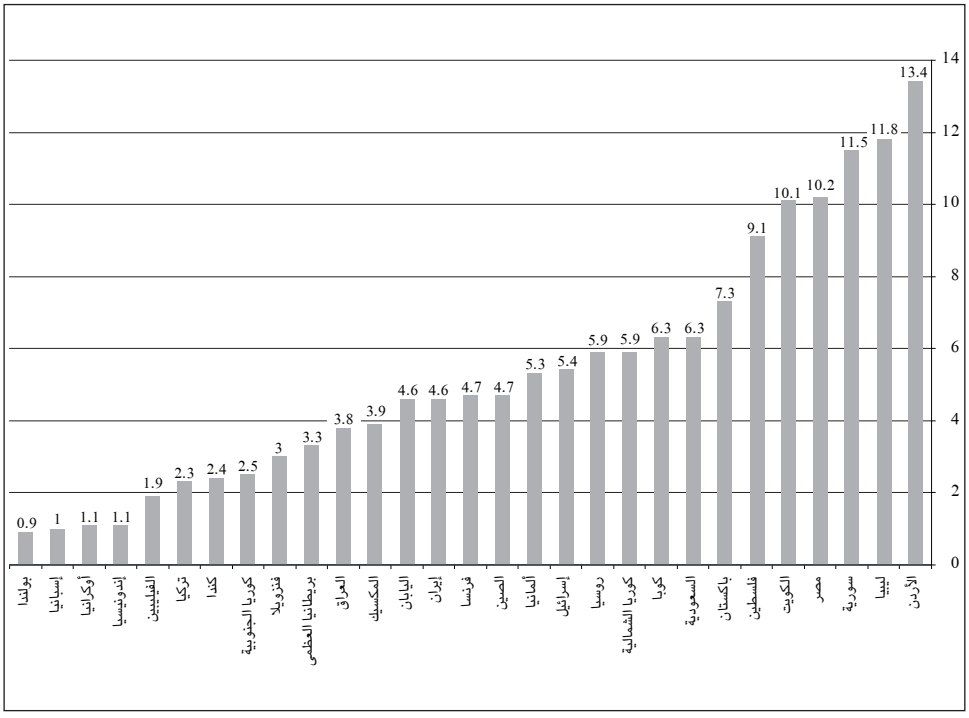

«الحكم الذاتي»: دراسة حول المفهوم والنموذج

علي الجرباوي(*)

أستاذ العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة بيرزيت ـ فلسطين.

مقدمة

«الحكم الذاتي» مفهوم قديم ومُعمّر، متسع الدلالات، ومتعدد الاستخدامات، وقاطع للمجالات والفضاءات، ينطلق من بوابة الفلسفة والأخلاق، ليلج رحاب حقول عديدة، منها الإدارة والقانون والسياسة، يُعالج جوانب منها بانفصال، وأخرى بامتزاج يسفر عن معادلات مركبّة، وفي أحيان معقّدة. أدى ذلك إلى وقوع تباينات في تعريف هذا المفهوم ومداه؛ في كيفية ونوعية انطباقه على الأفراد والمجموعات، وبين الدول المستعمِرة ومستعمراتها من جهة، وداخل الدولة المستقلة والسيادية، من جهة أخرى. وقادت هذه التباينات إلى تكثيف النقاش خلال العقود القليلة الماضية حول الموضوع، وبروز وجهات نظر متعددة شملت البعدين النظري والعملي، والصعيدين الأكاديمي والسياسي، حول أصل هذا المفهوم، وماهيته، وعلاقته بمفاهيم أخرى، ولا سيَّما بحق تقرير المصير والحقوق الجماعية للأقليات.

ارتبط مفهوم «الحكم الذاتي» منذ القدم بمجال الفلسفة والفكر السياسي، إذ عالج موضوع «الكيانية الفردية»، وبخاصة في ما يرتبط بعلاقة الفرد بالمجتمع والدولة، وما جرى عليها من تحولات عبر الحقب التاريخية المتعاقبة. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح المفهوم أكثر ارتباطاً، من الناحية السياسية على الأقل، بعلاقة الدول المستعمِرة بالمستعمرات، وحقبة إنهاء الاستعمار. وبعد حصول معظم المستعمرات على استقلالها، أو التوصل إلى اتفاقات في شأن مستقبلها السياسي، انحسر الاهتمام بهذا المفهوم، ولكن ليعود بقوة بعد تفكك الكتلة الشرقية وانهيار الاتحاد السوفياتي مطلع التسعينيات من القرن الماضي[1].

(*) البريد الإلكتروني: ajarbawi@birzeit.edu.

(1) Stefan Wolf and Marc Weller, «Self Determination and Autonomy: A Conceptual Framework,» in: Stefan Wolf and Marc Weller, eds., *Autonomy, Self Governance and Conflict Resolution: Innovative Approaches to International Design in Divided Societies* (London: Routledge, 2005), p. 2.

أدى التفكك والانهيار الذي أصاب الكتلة الشرقية والاتحاد السوفياتي إلى زوال «الستار الحديدي» ببُعديه، **الجغرافي** عن الدول المكوِّنة لهذه الكتلة، و**العلائقي** بين العديد من هذه الدول ومكوناتها الداخلية. انفتحت هذه الدول على العالم، وبسرعة بدأت تتأثر برياح العولمة المحمّلة بالحرية الفردية والليبرالية الفكرية والديمقراطية السياسية[2]. وبفعل ذلك تشققت الأيديولوجيا الماركسية الأممية التي كانت تخفي تحتها تباينات الأقليات الإثنية والثقافية والقومية، والتي بدأت تتململ في مطالباتها، فتعرّضت هذه الدول لضغوط ومساعٍ انفصالية[3]. لهذا السبب، ومن هذا الباب، عاد الاهتمام بـ «الحكم الذاتي»، ولكن من منطلق أنه يُشكّل آلية ناجعة محتملة للحفاظ على المزاوجة بين استمرارية وحدة الدولة، ومعالجة تطلعات الأقليات فيها بصورة إيجابية[4].

جاء ارتباط نظام الحكم الديمقراطي ـ الليبرالي بـ «الدولة القومية» منسجماً ويسيراً. فتجانس الأفراد سهّل، نظرياً على الأقل، من تحقق المساواة بينهم، فلا فوارق تقسّمهم إلى أغلبية وأقلية.

تحاول هذه الدراسة سبر غور مفهوم «الحكم الذاتي» من خلال إلقاء الضوء على منبعه الفلسفي ـ الفكري، وتتبّع مسيرة تغيّر نطاق تعريفه وتطبيقاته. ويقودنا الارتباط الوثيق لهذا المفهوم بحقوق الأقلية الجماعية وحق تقرير المصير إلى معالجة التشابك بين هذه المفاهيم، وفقاً لرأي القانون الدولي بذلك من جهة، ولاعتبارات السيادة للدولة بوصفها الوحدة الأساسية المكوّنة للنظام الدولي القائم، من جهة ثانية. يتم أيضاً تحليل علاقة «الحكم الذاتي» بالدولة، وتناول متطلبات إقامته، وأصنافه المختلفة، واستعراض الإيجابيات والسلبيات الناجمة عنه.

أولاً: الحكم الذاتي الفردي

منذ القدم، انشغل الفلاسفة في البحث في هدف الحياة؛ في الغاية العليا التي تحكم الوجود الإنساني وتحقق الحياة الفُضلى للفرد. اعتقد الكثير منهم أن السعادة هي هذه الغاية، التي لا تتحقق إلا بضمان الحرية[5]. ولكن كيف، وإلى أي مدى، يمكن تحقيق حرية الفرد وهو لم يُعد يعيش وحيداً، بل مع مجموعة متكاثرة من البشر، ضمن المجتمع، وداخل الدولة؟ لقد فرضت عليه هذه

(2) Wade Stothart, *Nation-States, Separatist Movements and Autonomy Arrangements: Between War and Independence-What Options Does the Nation-state Have?* (Commonwealth of Australia: The Center for Defence and Strategic Studies, 2014), p. 2.

(3) Thomas Benedikter, *The World's Modern Autonomy Systems: Concepts and Experiences of Regional Territorial Autonomy* (Bozen: Institute for Minority Rights, 2009), p. 30.

(4) Stephen Tierney, «Reforming Sovereignty: Sub-State National Societies and Contemporary Challenges to the Nation-State,» *The International and Comparative Law Quarterly*, vol. 54, no. 1 (January 2005), pp. 171-172.

(5) Jaunis Gumbis, Vytaute Bacianskaite, and Jurgita Randakevicinte, «Do Human Rights Guarantee Autonomy?,» *Cuadernos Constitucionales de la Cátedra Fadrique Furió Ceriol*, nos. 62-63 (2008), p. 77.

العلاقات المتشابكة التي تزداد تعقيداً ضرورة قبول تنظيم شؤون حياتية وفقاً لمتطلبات العيش المشترك مع الآخرين، وتحت وطأة قيود المجتمع وسلطة الدولة، الأمر الذي لا بدّ من أنه قيّد من حريته، وحرمه بالتالي إمكان بلوغ الهدف من وجوده، وهو تحقيق سعادته.

إيجاد المقاربة بين حالة الحرية الفردية الطبيعية الضرورية لتحقيق السعادة كغاية عليا للحياة، **أولاً**؛ وضرورة تنظيم هذه الحياة بما يشتمل عليه ذلك من قيود على هذه الحرية الفردية، **ثانياً**؛ أصبح الشغل الشاغل للفلاسفة والمفكرين عبر العصور. وقد كرّس أحدهم، وهو جون ستيوارت ميل (1806 ـ 1873)، جهده وعصارة فكره للبحث في هذه المسألة.

كان **ميل** من روّاد الفكر الليبرالي الذي يقوم بالأساس على قناعة عميقة باستقلالية وفردانية الفرد؛ بأولوية كينونته على غيرها من الكيانات، كالمجتمع والدولة. استقلالية الفرد هي أن يكون المرء سيد نفسه، ويحكم ذاته بذاته، توجهه اعتبارات ورغبات وظروف وخصائص خاصة به، ولا يتم فرضها عليه من خارج الذات. فالفرد وحدة قائمة بذاتها ولذاتها، هو سيد نفسه ومالكها، وله كامل السيادة على ذاته. أما الفردانية فهي حق الفرد الطبيعي المكفول بأن يكون مختلفاً عن الآخرين[6]، فهذا هو أساس كينونته الخاصة وحريته. ويُحافظ على هذه الفردانية بتوطيد قيمة التسامح التي تتمثل بقبول الآخر المختلف والرأي الآخر، من دون تعرّض الفرد للتحكم الخارجي أو الإكراه[7]. الأفراد في الفكر الليبرالي، إذاً، مهمّون، ومتساوون، ويستطيعون كوكلاء التفاعل مع الغير من خلال قدرتهم على الإرسال والاستقبال[8]. وبالتالي، لديهم ميزة التلقائية والقدرة على الاختيار، فالفرد يصنع حياته ويتحكم بمصيره، له الحق أن ينحت مفهومه الخاص عن «الجيد»، وأن يناقشه بعقلانية، ويتصرف بعد ذلك وفقاً لأهدافه[9].

اعتقد ميل أن التطور الإنساني مبنيّ على الأصالة والإبداع الفردي، لذلك وضع «... شرطين ضروريين للتطور الإنساني، لأنهما ضروريان لجعل الناس لا يشبهون بعضهم بعضاً، وهما على وجه التحديد: الحرية وتنوع المواقف»[10]. بالنسبة إلى الحرية فقد ربطها بإتاحة المجال للفرد لتحقيق مصلحته، معتبراً أن «الحرية الوحيدة التي تستحق الاسم هي تلك القائلة بسعينا وراء مصلحتنا بطريقتنا الخاصة، طالما كنا لا نحاول أن نحرم الآخرين حقوقهم، أو نُعرقل جهودهم في الحصول عليها»[11]. أما الحدّ على حرية الفرد، التي لم تعد مطلقة بسبب تداعيات الحياة المشتركة

---

(6) James E. Fleming, «Sewing Deliberative Autonomy,» *Stanford Law Review*, vol. 48, no. 1 (November 1995), p. 2.

(7) Stephen Gardbaum, «Liberalism, Autonomy, and Moral Conflict,» *Stanford Law Review*, vol. 48, no. 2 (January 1996), p. 386.

(8) Alan Apperley, «Liberalism, Autonomy and Stability,» *British Journal of Political Science*, vol. 30, no. 2 (April 2000), p. 292.

(9) Richard H. Fallon, Jr., «Two Senses of Autonomy,» *Stanford law Review*, vol. 46, no. 4 (April 1994), p. 877.

(10) جون ستيورات ميل، **عن الحرية**، ترجمة هيثم الزبيدي (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007)، ص 110.

(11) المصدر نفسه، ص 24 ـ 25.

مع الآخرين، فقد وضعه ميل عند الدرجة التي «... يجب أن لا يجعل (الفرد) نفسه مصدراً لإزعاج الآخرين»[12].

أما بالنسبة إلى تنوع المواقف فتبرز ليبرالية ميل من خلال تشديده على الحق الفردي في الاختلاف، وعدم الانصياع إلى نمط محدد، ما يعني منح الفرد كامل الحرية في تحديد خياراته: «ليس هناك سبب يجعل الوجود الإنساني برمته يُبنى وفقاً لنمط واحد بعينه أو وفقاً لعدد صغير من الأنماط. إذا ما امتلك الشخص أي مقدار معقول من الخبرة والقدرة العقلية، فإن نمطه في تصميم وجوده هو الأفضل، ليس لأنه هو الأفضل بحد ذاته، بل لأنه نمطه هو. البشر ليسوا كالأغنام؛ حتى الأغنام ليست متشابهة إلى حدّ لا يمكن التمييز بينها»[13].

ولتأكيد موقفه من الحرية الفردية والحق في الاختلاف، يُجمل ميل رأيه بصورة جليّة وحادة، وذلك بالإصرار «لو أن كل البشرية ما عدا شخصاً واحداً فقط، كانوا برأي واحد، وكان ذلك الشخص برأي مغاير، فإن البشرية كلها لن تكون مبررة في إسكات ذلك الشخص، أكثر من تبريره هو، لو أنه امتلك السلطة وأقدم على إسكات البشرية»[14].

كان **ميل** قلقاً من إمكان سطوة المجتمع وعسف الدولة على الفرد، وقدرتها على اضطهاده، سويّة أو كل منهما على حدة. فلكل منهما القدرة على تجريد الفرد من حريته، وإجباره على الانصياع بالإكراه لسلطوية نمط مفروض عليه. ومن اللافت للنظر أن قلق ميل انصبّ على الخشية والتحسّب من تدخّل المجتمع في حياة الفرد أكثر منه من تدخّل الدولة. ويبدو أنه وجد الحل السهل لدرء تدخل الدولة، وذلك من خلال: **أولاً**، اعتبار الديمقراطية التمثيلية الأسلوب الأفضل للحكم، وهذا يعني وضع الضوابط للحدّ من قدرة النظام السياسي على التسلط على الأفراد، وعلى المجتمع ككل. و**ثانياً**، من خلال مطالبته بأن تكون الدولة حيادية في تعاملها مع أفراد ومكوّنات المجتمع، من دون محاباة أو تفضيل لأي من المُثل الأخلاقية المتنازعة من قبل مواطنيها، أو للمفاهيم المتضادة بينهم في ما يتعلق بتعريف الحياة الفضلى.

أما المجتمع ففي إمكانه أن «يمارس طغياناً اجتماعياً أشد قسوة من كثير من ألوان الاضطهاد السياسي»، لذلك ليس كافياً «... حماية الفرد من طغيان الحاكم، وإنما ينبغي حمايته أيضاً من طغيان الرأي العام والشعور السائد، وحمايته من ميل المجتمع إلى أن يفرض إرادته على الأفراد...»[15]. هذا ما أطلق عليه ميل، بعد ألكسي دي توكڤيل، تعبير «طغيان الأغلبية»[16]. لقد أقلقت الأغلبية ميل لكونها أغلبية يمكنها، من خلال الرأي العام والنمط السائد، أن تطغى وتحجب الفرد، كما الأقلية. لذلك أراد من الدولة أن تكون حيادية، وأن يكون نظامها ديمقراطياً تمثيلياً.

---

(12) المصدر نفسه، ص 90.

(13) المصدر نفسه، ص 108.

(14) المصدر نفسه، ص 30.

(15) جون ستيوارت ميل، **أسس الليبرالية السياسية**، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام وميشيل متياس (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996)، ص 121.

(16) كان ألكسي دي توكفيل أول من نبّه إلى «طغيان الأغلبية» في كتابه **الديمقراطية في أمريكا**.

لكي يحمي «الكينونة الفردية» من احتمال «طغيان الأغلبية»، فرّق ميل بين نوعين من أفعال الفرد: 1 ـ نوع من الأفعال التي يتعدى أثرها الفرد ليصل إلى التأثير في الآخرين؛ 2 ـ ونوع آخر من الأفعال التي لا يتعدى أثرها الفرد، وبالتالي لا تؤثر في الآخرين. أعطى ميل للمجتمع الحق في تنظيم النوع الأول، ومنع عليه التدخل في الثاني، لأن ذلك سيكون هو «طغيان الأغلبية»: «إن الجانب الوحيد من سلوك الفرد الذي يكون مسؤولاً عنه أمام المجتمع هو ذلك الجانب الذي يمسّ الآخرين. أما الجانب الذي يمسّ صاحب السلوك نفسه، أعني استقلاله وما يتعلق بشخصه، فهو حر وله فيه حق مطلق لا تحدّه حدود، فللفرد سيطرة كاملة على نفسه وعلى بدنه وعقله»[17].

ثانياً: البعد السياسي لـ «الحكم الذاتي»

من هذا المدخل الذي أصّل منه جون ستيوارت ميل لحق الفرد في امتلاك «السيادة الذاتية» مقابل «طغيان الأغلبية»، ومع أنه ركزّ في ذلك على علاقة الفرد بالمجتمع، وجد مفهوم «الحكم الذاتي» المنفذ ليبدأ في التبلور في بعده السياسي. فقد انشغل المفكرون السياسيون بعد ذلك ليس فقط في البحث عن كيفية صون وتحصين الحقوق السياسية للفرد داخل الدولة، وإنما أيضاً في مدّ هذا الحق ليشمل صون الحقوق السياسية للأقلية من «طغيان الأغلبية» في الدولة، حتى تلك ذات النظام السياسي الديمقراطي.

قوّض وجود جماعات مختلفة داخل «الدولة القومية» المبدأ الليبرالي المثالي الداعي إلى المساواة في الحقوق بين الأفراد، وبالتالي بين الجماعات، فيها. فوزن قوة الفرد المنتمي إلى الأغلبية مختلف عنه لمن هو عضو في الأقلية.

نشأت الدولة الأوروبية الحديثة، التي بدأت تتبلور بعد معاهدة وستفاليا عام 1648، على أساس «أمة واحدة ـ دولة واحدة». فبعد الدولة ـ الإمبراطورية متعددة الأعراق والقوميات، والحروب الدينية المديدة، والصراع المرير بين سلطة الكنيسة والملوك، بدأت الدولة ذات الإقليم والرعايا المحدَّدَين بالسيادة في البزوغ. ولكي تنعم هذه الدولة بالاستقرار بعد تاريخ طويل وحافل بالصراعات، استقر الفكر القومي على مبدأين: **الأول**، أنّ تَشارُك الأفراد في نفس الخلفية العرقية والتاريخية والنسيج الثقافي، بأبعاده اللغوية والدينية والتضامنية (بما يشمله ذلك من عادات وتقاليد مشتركة ومشاعر ترابطية)، ما يعني تشكيلهم لقومية/أمة واحدة، هو السبيل لتحقيق أمثل توافق وانسجام بينهم. فالتشارك بنفس الخصائص التكوينية يجعل من الأمة الإطار الأفضل لتحقيق إرادة الفرد الحرّة، لأنها تمثّل أقرب انعكاس لمجموع إرادات الأفراد المتماثلة. و**الثاني**، ويأتي مستنداً إلى الأول، يؤكد أن من حق كل مجموعة قومية، متمثلة بالأمة، أن تُعبّر عن ذاتها وتصون كينونتها في وحدة خاصة بها، هي دولتها، وهو ما يحافظ على الخصوصية السياسية لكل أمة، ويحدّ من الصراع بين الأمم.

(17) ميل، المصدر نفسه، ص 128.

وبالتالي، يتحقق الاستقرار الدائم والسلم الشامل بين الدول[18]. وعلى هذا الأساس، أصبحت الدولة الأوروبية الحديثة تُعرّف بـ «الدولة القومية».

يؤدي الإجحاف بحقوق الأقلية، وتهميش مشاركتها السياسية، وتحييد دورها في عملية اتخاذ القرار، داخل الدولة التي من المفترض أن تُمثلها وترعى مصالحها [...] إلى إثارة الصراع داخل الدولة.

لاحقاً، جاء ارتباط نظام الحكم الديمقراطي ـ الليبرالي بـ «الدولة القومية» منسجماً ويسيراً. فتجانس الأفراد سهّل، نظرياً على الأقل، من تحقق المساواة بينهم، فلا فوارق تقسّمهم إلى أغلبية وأقلية في ظل حكم القانون على الجميع بلا تمييز. وبالتالي، ومن الناحية المثالية، لا مُكنة لظهور «طغيان الأغلبية» في «الدولة القومية». وتساوي الأفراد يجعل، من الناحية القانونية، لهم نفس الحقوق، وعليهم نفس الواجبات، أمام الدولة. لذلك، تصبح مسألة حيادية الدولة في هذه الحالة أمراً ليس مرغوباً فيه فقط، بل مفروغاً منه أيضاً. فليس للدولة حينئذ مصلحة في التمييز بين أفراد متجانسين أصلاً.

ولكن واقع تشكُّل الدولة الحديثة لم يأتِ مطابقاً للتصوّر المثالي بشأنها، إذ لم تنطبق هذه المعادلة المريحة على كيفية تشكُّل العديد من الدول. فالدول «القومية» التي نشأت وتدحرجت في أوروبا لم تتشكل وفق نمط النموذج النقي المرغوب، وإنما أتت لتضم داخل أقاليمها جماعات من أصول ومركّبات مختلفة وليست متجانسة، منها مَن كان سائداً من الناحية العددية فشكّل أغلبية، ومنها من كان متنحّياً فأصبح أقلية. هذا الانقسام، أو الانقسامات، داخل المكوّن البشري للدولة هو ما زرع بذور التشظي وأوجد منابت للصراع داخلها. ولم يكن الوضع أفضل في الدول الناشئة حديثاً في أرجاء العالم الأخرى بعد انتهاء حقبة الاستعمار. فمعظم المستعمرات أُقيم ليس على أساس تجانس سكانها، وإنما وفق رغبة وقدرة المستعمرين. وبالتالي جاءت الدول بعد الاستقلال ضمن حدود رُسم معظمها بصورة اعتباطية وعشوائية لتضم أطيافاً مختلفة من المجموعات البشرية. وبالطبع، فإن التنقل والهجرة البشرية المستمرّيْن ساهما أيضاً، وعلى مرّ الزمن، في اختلاط الأجناس، وإلغاء إمكان تطابق «الأمة» الكامل مع الدولة.

من ناحية فعلية، قوّض وجود جماعات مختلفة داخل «الدولة القومية» المبدأ الليبرالي المثالي الداعي إلى المساواة في الحقوق بين الأفراد، وبالتالي بين الجماعات، فيها. فوزن قوة الفرد المنتمي إلى الأغلبية مختلف عنه لمن هو عضو في الأقلية. ما يعنيه هذا الاختلاف أن حقوق الفرد من الأغلبية ليست مصانة أكثر فقط، ولكنها سائدة أيضاً، على تلك الحقوق للفرد المنتمي إلى الأقلية. وبالتالي، تتعرض الأقلية، وأفرادها، في وضع مثل ذلك، إلى إجحاف نمطي ومنهجي من قبل الأغلبية، حتى

(18) Stothart, *Nation-States, Separatist Movements and Autonomy Arrangements: Between War and Independence-What Options Does the Nation-state Have?*, pp. 1-2.

وإن لم تقصد ذلك[19]. والسبب وراء هذا الإجحاف أن معتقد حياة الأغلبية ونمطها يُصبح هو المعتمد في الحياة العامة للمجموع العام، ولا مفرّ للأقلية سوى الامتثال لهذا الاعتماد والانصهار في البوتقة الجامعة، التي ليست سوى نمط الأغلبية السائد[20]. فتعريف الأمة من خلال التشارك في مواصفات عرقية، أو ثقافية، أو قومية، لا بدّ من أن يستثني، على الأقل، مجموعة من السكان في المنطقة المعنيّة، وهو ما يحولّهم مباشرة إلى مواطنين من الدرجة الثانية، وبحقوق ثانوية[21].

كان الاعتقاد الليبرالي يرتكز على أن إقامة نظام سياسي ديمقراطي على أساس تمثيلي، وجعل الدولة حيادية في علاقتها برعاياها، يمثّلان الضمانة للمساواة وعدم المحاباة بين الأفراد، والجماعات، داخل الدولة. ولكن تبيّن أن هذا الاعتقاد كان مثالياً أكثر منه واقعياً. فالنظام الديمقراطي التمثيلي في دولة متعددة المجموعات العرقية أو الثقافية أو القومية، لا بدّ من الناحية الفعلية من أن يُنتج تمثيلاً يعكس الحجم والقوة المتفاوتة لهذه المجموعات. ما ينجم عن ذلك أنه بطريقة ديمقراطية يمكن للأغلبية أن تهيمن وتفرض ما ترغب فيه على الأقلية، وأن تقوم بتوزيع المصادر المحدودة المتوافرة للدولة وفق مشيئتها، دون أن يكون في مقدور الأقلية سبيل لمواجهة ذلك سوى أن تتحول هي إلى أغلبية. وهذا هو مغزى المبدأ الديمقراطي القاضي بتداول السلطة بشكل دوري وسلمي، من خلال إجراء الانتخابات، فهي الآلية التي تنتج إمكان تحوّل الأقلية السياسية إلى أكثرية. ولكن الانتخابات لا تفيد إن كان منبع وجود الأقلية هو الأساس العرقي أو الثقافي أو القومي، من جهة، وكانت الأقلية بحجم لا يؤهلها أبداً لأن تتحول في المستقبل إلى أغلبية، من جهة ثانية[22]. في هذه الحالة لا يعود لمشاركة الأقلية في مجرى الحياة السياسية أي جدوى أو أهمية، طالما بقي القرار دائماً مُلكاً للأغلبية. عندئذٍ، تفقد الدولة الليبرالية حياديتها لكون نظامها الديمقراطي يصبح بالضرورة منحازاً إلى الأغلبية، وإقصائياً واستبدادياً بالأقلية، وذلك لأن الحُكم على أساس تمثيلي لا يعني ببساطة، وفقط، حُكم الأغلبية[23].

يؤدي الإجحاف بحقوق الأقلية، وتهميش مشاركتها السياسية، وتحييد دورها في عملية اتخاذ القرار، داخل الدولة التي من المفترض أن تُمثلها وترعى مصالحها، من خلال تطبيق المساواة في حقوق جميع الأفراد، والعدالة في توزيع المصادر على الجميع، إلى إثارة الصراع داخل الدولة. يبدأ هذا الصراع بتذمرّ الأقلية، ويمرّ بإطلاق العنان لنعرتها الحمائية، ليصل إلى إمكان فتح بوابة

---

(19) Russel Laurance Barsh, «Revolving Conceptions of Group Rights in International Law,» *Trans-national Perspectives*, vol. 13, no. 1 (1987), p. 2.

(20) Yash Ghai, «Autonomy as a Strategy for Diffusing Conflict,» in: Paul C. Stern and Daniel Druckman, eds., *International Conflict Resolution After the Cold War* (Washington DC: The National Academic Press, 2000), p. 489.

(21) Michael Dusche, «Human Rights, Autonomy and National Sovereignty,» *Ethical Perspectives*, vol. 7 (2000), p. 27.

(22) Geoff Gilbert, «Autonomy and Minority Groups: A Right in International Law?,» *Cornell International Law Journal,* vol. 35, no. 2 (Fall 2002), p. 338.

(23) Jane Wright, «Minority Groups, Autonomy, and Self-Determination,» *Oxford Journal of Legal Studies,* vol. 19, no. 4 (Winter 1999), p. 618.

السعي للانفصال عن الدولة وتحقيق الاستقلال. في هذه الحالة تبدأ هوية الدولة بالتفكك، وتُصاب شرعيتها بأضرار قد تُصبح بالغة، لتصل إلى درجة قد يصعُب معها استمرار تماسكها والمحافظة على وحدتها.

المعضلة التي باتت تواجهها الدولة تمثّلت بالكيفية التي يمكن فيها الحفاظ على وحدة وسيادة الدولة دون إكراه وعنف، من جهة، والتجاوب مع تطلعات أقلية داخلها تعتقد بأن هذه الدولة تجحف بها وتنتقص من حقوقها، ما يجعلها تطالب بالانفصال عنها.

لتدارك هذه الاحتمالات التي لم تكن متوقعة أو مقصودة أو مرغوباً فيها، ومن أجل الحفاظ على مغزى وهدف النظام الديمقراطي الليبرالي، بدأت دعوات تستلهم نوعاً جديداً من الديمقراطية يقوم على مبدأ الليبرالية التعددية الذي يعترف بحقوق المجموعات، وليس بحقوق الأفراد فقط[24]. كما تصاعدت مطالبات بأن تصبح الدولة تدخّلية، عوضاً من حياديتها النظرية المفعمة بالانحياز الفعلي. ويكون هدف التدخل منصبّاً على اتخاذ ما يلزم من إجراءات تعديلية وتفضيلية لصالح الأقلية وأفرادها، بمنحها سيطرة أوسع في المجال الخاص المتعلق بتقرير شؤونها الداخلية، وممارسة مشاركة ذات مغزى في العملية السياسية، وذلك كي تعيد الاعتبار لمبدأ المساواة ليس فقط بين جميع الأفراد، بل والجماعات، داخل الدولة، وتدرأ «طغيان الأغلبية» عن الأقلية[25]. هذا هو الأساس الفكري الذي بُني عليه مفهوم «الحكم الذاتي».

ثالثاً: حقوق الأقلية؛ الحكم الذاتي؛ وحق تقرير المصير

بعد تفسّخ الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفياتي بدأت المجموعة الدولية، وبالتحديد أوروبا، تولي اهتماماً لمسألة الأقليات وحقوقها الجماعية. فأقليات عديدة في دول وسط وشرق أوروبا بدأت بالمطالبة والحراك لتحقيق الانفصال والاستقلال عن الدول الموجودة فيها. وقد أثار الصراع داخل يوغسلافيا وتفسخها حفيظة الدول الأوروبية، والاتحاد الأوروبي، والنظام الدولي بوجه عام. فهذا النظام يقوم على أساس الدول، وتبادل الاعتراف بها وتنظيم العلاقات بينها. وبما أنها الوحدات الأساسية التي تُشكّل هذا النظام، فإن الدول تتكاتف لتدافع عن بقائها، وتوظف المنظومة الدولية للحفاظ على وحدة وسيادة بعضها بعضاً، وخصوصاً إن كان الخطر المحيق بواحدة منها يمكن، وفق نظرية الدومينو، أن ينتشر ويصل إلى البقية. لذلك من غير المتوقع أن تشاهد الدول، دون ردّ فعل، اختفاء بعضها عن الخارطة السياسية، وبزوغ دول جديدة مكانها، متعددة وصغيرة. فهذا

(24) Stephen Deets and Sherril Stroschein, «Dillemmas of Autonomy and Liberal Pluralism: Examples Involving Hungarians in Central Europe,» *Nations and Nationalism*, vol. 11, no. 2 (2005), pp. 285-289.

(25) Gardbaum, «Liberalism, Autonomy, and Moral Conflict,» p. 387.

الأمر إذا استمر ولم يكبح يمكن أن يصل إلى عقر دارها، ويؤجج صراعات كامنة داخلها، ويؤدي إلى تفككها، ما يثير موجة عارمة من الصراعات، ويزعزع الاستقرار الدولي القائم.

ولكن المعضلة التي باتت تواجهها الدولة تمثّلت بالكيفية التي يمكن فيها الحفاظ على وحدة وسيادة الدولة دون إكراه وعنف، من جهة، والتجاوب مع تطلعات أقلية داخلها تعتقد بأن هذه الدولة تجحف بها وتنتقص من حقوقها، ما يجعلها تطالب بالانفصال عنها، من جهة أخرى. وفي السعي لإيجاد حل، أو تسوية، لهذه المعضلة برزت مجموعة من التساؤلات المهمة التي أصبحت مثار نقاش عند الدول، وبين الخبراء، ووصلت إلى مستوى البحث عن أجوبة في ثنايا القانون الدولي: هل حقوق الأقلية قائمة على تمتع أفرادها بحقوق الإنسان ومنحهم حقوقهم الفردية كغيرهم من أفراد الأغلبية، أم أن للأقلية كمجموعة حقوقاً جماعية[26]؟ هل تتمتع الأقلية داخل الدولة بحق تقرير المصير الذي يعطيها الحق في الانفصال والاستقلال عنها، أم أن هذا الحق يقتصر على تمتعها بالحكم الذاتي؟ وهل الحكم الذاتي حق موجب للأقلية، أم هو ترتيب داخلي يتم بالتوافق والتراضي بين الأقلية والدولة[27]؟

لم يُسعف التوجه إلى القانون الدولي في إيجاد أجوبة قاطعة عن الأسئلة السابقة، إذ لا يوجد في هذا القانون تعريف واضح ومحدد للحقوق الجماعية للأقلية، أو للحكم الذاتي وأحقية الأقلية به، أو عَدّ الأقلية شعباً له الحق في تقرير المصير. ما يوجد في القانون الدولي هو تطور في مسيرة قرارات تتعلق بهذه المسائل، ولكن دون حسم، ما يترك الباب مفتوحاً للاستنباط والتأويلات[28].

بعد الحرب العالمية الأولى ارتبط حق تقرير المصير، كمبدأ وليس كحق قانوني قطعي، بالرئيس الأمريكي ودرو ويلسون، الذي في سعيه لتعزيز السلم الدولي، حاول من خلال هذا المبدأ تحديد معالم التعامل مع المستقبل السياسي للأقاليم التي انسلخت عن الإمبراطوريتين المنهارتين، النمسوية ـ المجرية والعثمانية[29]. لم يكن حينئذٍ في البال اشتمال هذا المبدأ على معالجة مستقبل المستعمرات ما وراء البحار، أو منح الأقليات داخل الدول الحق بالانفصال عنها. فقد كان النظام الدولي حتى ذلك الحين أوروبيّ الأساس وشماليّ النفحة، ولم يكن لجنوب العالم اعتبار بعد، كونه تشكّل من مستعمرات تابعة[30]. ومع أن عصبة الأمم أقرّت تطبيق نظام الانتداب على أقاليم كانت تابعة للدولة العثمانية، ومنحت جزر أولاند الحكم الذاتي تحت السيادة الفنلندية، إلا أن ميثاقها لم يتضمن أية إشارة إلى حق تقرير المصير.

---

(26) Patrick Macklem, «Minority Rights in International Law,» *International Journal of Constitutional Law*, vol. 6, nos. 3-4 (July 2008), pp. 531-552.

(27) Wright, «Minority Groups, Autonomy, and Self-Determination,» pp. 606-609.

(28) Gilbert, «Autonomy and Minority Groups: A Right in International Law?,» pp. 308-309.

(29) Patricia Carley, «Self-Determination: Sovereignty, Territorial Integrity, and the Right to Secession,» U.S. Institute of Peace (March 1996), p. 3, <https://www.usip.org>.

(30) Hurst Hannum, *Autonomy, Sovereignty and Self-Determination: The Accommodation of Conflicting Rights* (Philadelphia, University of Pennsylvania Press, 1990), pp. 28-30.

وردت أول إشارة لتقرير المصير في ميثاق الأمم المتحدة عام 1945، ولكن ليست بالقوة أو الوضوح التي تجعل منه قاعدة من قواعد القانون الدولي. كانت هذه الإشارة مرتبطة بالشعوب «... بأن يكون لكل منها تقرير مصيرها»[31]، ودون أي ذكر لحقوق الأقليات، بل تم التركيز على «... تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً ... بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء»[32]. وتضمّن الميثاق إشارة عن الحكم الذاتي، إذ دعا الدول الأعضاء المسؤولة، أو التي ستصبح مسؤولة، عن إدارة أقاليم لم تتمتع بالحكم الذاتي سابقاً[33] أن «... ينمّون الحكم الذاتي، ويُقدّرون الأماني السياسية لهذه الشعوب قدرها، ويعاونونها على إنماء نظمها السياسية الحرّة نمواً مطرداً، وفقاً للظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه، ومراحل تقدمه المختلفة»[34]. كما اشتمل الميثاق أيضاً على إنشاء نظام وصاية، تحت إشراف مجلس خاص، يكون هدفه «العمل على ترقية أهالي الأقاليم المشمولة بالوصاية... واطّراد تقدمها نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التي تُعرب عنها بملء حريتها وطبقاً لما قد يُنصّ عليه في شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية»[35]. ومع أن الدول المستعمِرة اختلفت في حينه مع الدول حديثة الاستقلال حول تفسير ماهية الحكم الذاتي المقصود، وعلى مستلزمات انطباقه، إلا أن التسارع في الدخول في حقبة إنهاء الاستعمار جعل من الحكم الذاتي المنظِّم للعلاقة بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها منظومة قديمة لم تعد تصلح لمقتضيات عصر ما بعد الاستعمار. ومن نتائج ذلك توقُّف مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة عن الاجتماع دورياً منذ السبعينيات من القرن الماضي، وتعليقه لأعماله منذ عام 1994.

منذ إطلاق الجمعية العمومية إعلانها لإنهاء الاستعمار، أصبح حق تقرير المصير للشعوب ملتصقاً بإنهاء الاستعمار، ويُعبّر عن حق انفصال المستعمرات عن الدولة المستعمِرة، أي حق الشعوب المستعمَرة بالاستقلال.

(31) الفصل الأول، المادة 1/2، <http://www.un.org/charter>.

(32) الفصل الأول، المادة 1/3، المصدر نفسه.

(33) تدلل الإشارة هنا على وجود أقاليم كانت تتمتع بحكم ذاتي عند صدور الميثاق. وهذه الأقاليم هي مستعمرات منحها المستعمِر صلاحيات تدبير شؤون داخلية تحت مسمى «الاستقلال الذاتي». وكان الهدف من ذلك المحافظة على تبعية هذه المستعمرات للدول الاستعمارية. وكانت بريطانيا أول من قام بهذا الإجراء في النصف الثاني للقرن التاسع عشر، ونالت بموجبه مستعمرات ككندا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا الحكم الذاتي. وقد تبع بريطانيا، ولكن بعد تلكؤ، دول أخرى، كفرنسا التي منحت بعضاً من مستعمراتها، كتونس والكاميرون وفيتنام ولاوس وكمبوديا، ما سمّي بـ «الاستقلال الذاتي». انظر: عبد العليم محمد، **مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي: دراسة مقارنة لبعض الأنماط والمشاكل** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية، 1994)، ص 15 ـ 36.

(34) الفصل الحادي عشر، المادة 73/ب، <http://www.un.org/en/charter>.

(35) الفصل الثاني عشر، المادة 76/ب، المصدر نفسه.

مع أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 لم يتضمن أية إشارة حول مبدأ تقرير المصير، بل ركزّ تماماً على الحقوق الفردية للأشخاص، إلا أن «إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة» الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة (القرار الرقم (1514)) عام 1960 جاء صريحاً وواضحاً في تأكيد تقرير الشعوب لمصيرها، وتحويل هذا المبدأ إلى حق عام. في هذا الإعلان أكدّت الجمعية العمومية «... ضرورة وضع حدّ بسرعة من دون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صوره وأشكاله»، وقررّت أن «لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها؛ ولها بمقتضى هذا الحق أن تُحدّد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق إنمائه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي»[36]. وقد فتح هذا القرار الباب أمام الجمعية لإصدار عدد من القرارات المتلاحقة، ومنها ما أكدّ «... شرعية نضال الشعوب لتقرير المصير والتحرر من الاستعمار والسيطرة والتسلط والاستعباد الأجنبي» (القرار 2787 لعام 1971).

من الجدير بالانتباه أنه منذ إطلاق الجمعية العمومية إعلانها لإنهاء الاستعمار، أصبح حق تقرير المصير للشعوب ملتصقاً بإنهاء الاستعمار، ويُعبّر عن حق انفصال المستعمرات عن الدولة المستعمِرة، أي حق الشعوب المستعمَرة بالاستقلال. وقد لقيت الدول في هذا التخصيص في التعريف منفذاً مناسباً لحماية وحدتها وسيادتها، فمانعت منذ ذلك الحين انطباق الحق على كل الشعوب، وبما يسمح لمكوّن من الدولة بالمطالبة بحق الانفصال عنها[37]. لقد حصرت الدول حق تقرير المصير للشعوب، بما أصبح متعارفاً عليه بأنه حق تقرير المصير الخارجي، المتمثّل بحق المستعمرات في الاستقلال، وحق الدول في التصرف بشؤونها الداخلية دون تدخلات خارجية[38].

حتى منتصف الستينيات من القرن الماضي لم يعالج القانون الدولي مسألة حقوق الأقلية، بل بقي محصوراً في خانتين: حقوق الإنسان والحقوق الأساسية للأفراد، وحق تقرير المصير للشعوب الذي قُيّد بمجال إنهاء الاستعمار. ولكن في عام 1966 صدر عن الجمعية العمومية «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، الذي يمكن أن يُشكّل المدخل لحقوق الأقلية في القانون الدولي، مع أنه لم يعالج هذه الحقوق كحقوق جماعية للأقلية، وإنما كحقوق فردية للأشخاص المنتمين إلى هذه الأقلية، ولم يتطرق إلى الجانب السياسي من هذه الحقوق، بل حصرها في الجانب المدني فقط. ولكن مع ذلك، فتح هذا العهد الباب، ولو مواربةً، أمام معالجة مسألة الأقليات. ففي المادة 27 يؤكد العهد أنه «لا يجوز، في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أن يُحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره، أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم»[39].

---

(36) <http://www.un.org/en/decolonization/declaration>.

(37) لمعالجة مكثفة وممتازة لتطور حق تقرير في القانون الدولي، وعلاقته بالحق في الانفصال، انظر:
Burak Cop and Dogan Eymirlioglu, «The Right of Self-Determination in International Law Towards the 40th Anniversary of the Adoption of ICCPR and ICESCR,» *Perceptions* (Winter 2005), pp. 115-146.

(38) Peter Hilpold, «Self Determination and Autonomy: Between Secession and Internal Self-Determination,» *International Journal on Minority and Group Rights*, vol. 24 (2017), p. 306.

(39) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966، <http://hrlibrary.umn.edu>.

ولكن بالرغم مما جاء في العهد المشار إليه من بداية اهتمام وتحوّل في نظرة المجتمع الدولي والقانون الدولي لمسألة الأقلية داخل الدولة، إلا أن وضع الأقليات الفعلي لم يشهد تغيراً جذرياً حتى مطلع تسعينيات القرن الماضي. فخلال تلك الفترة بقيت الدول على موقفها الرافض لمنح الأقلية حق الانفصال عن الدولة، على أساس أن الأقليات لا تُشكّل شعوباً، أو جزءاً من شعوب، وبالتالي لا ينطبق عليها الحق في تقرير المصير[40]. ومع أن دولاً قليلة العدد حاولت خلال تلك الفترة معالجة المشاكل التي تواجهها مع أقليات داخلها بمنحها حكماً ذاتياً يعطيها صلاحيات في إدارة شؤونها الداخلية، إلا أن الرأي السائد عند مجموعة الدول بقي متخوفاً من أن يُمهّد الحكم الذاتي إلى الانفصال[41]. لذلك بقيت مسألة الأقليات منضبطة وتحت السيطرة في معظم الدول، وتُدار من خلال محاولة تسويق دمج وإشراك أفرادها في مجرى الحياة العامة في الدولة، وعلى قاعدة تحقيق المساواة بين جميع مواطني الدولة. ومن خلال استمرار تركيز الدول على الطابع التمثيلي لنظمها السياسية وحكوماتها، انتشر الادعاء بعدم مشروعية طلب الأقليات بضرورة منحها «وضعاً خاصاً» من قبل دولها، أكان ذلك بقبول مساعيها للانفصال، أو مطالبها بحكم ذاتي[42].

مع أن التوجه العام على الصعيد العالمي أصبح أكثر تقبلاً لنموذج الحكم الذاتي لحل مسألة الأقليات داخل الدول، إلا أن الموضوع استمر شائكاً، يلفّه الغموض، وعليه الكثير من الجدل.

ولكن تفجّر الصراعات داخل الدول بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وبخاصة في أوروبا، أدى إلى تصاعد الاهتمام بمسألة الأقليات وكيفية معالجة مطالبها. ومع أن القلق الدولي، وبين الدول، من إمكان تطبيق حق تقرير المصير على الأقليات، استمر كالسابق، بل وتعاظم، إلا أنه في حالات قليلة مستعصية، كإريتريا وكوسوفو وجنوب السودان، تم إنهاء الصراع بالانفصال تجاوباً مع مقتضيات الوقائع الصعبة. ولكن مع الأغلبية العظمى من الحالات، تم ضخّ الحياة في نموذج الحكم الذاتي كـ «حل وسط» لتلبية تطلعات الأقلية، يُخلصّها من «طغيان الأغلبية»، ويحافظ في ذات الوقت على وحدة الدولة. ومن قوة دعوات وحركات الانفصال التي شهدتها تسعينيات القرن الماضي ومطلع الألفية الثالثة، تغيّرت النظرة إلى الحكم الذاتي. فقد تحوّلت من اعتباره بداية طريق الانفصال، إلى كونه وسيلة يمكنها أن تمنع الانفصال[43].

(40) Benedikter, *The World's Modern Autonomy Systems: Concepts and Experiences of Regional Territorial Autonomy*, p.37.

(41) Ruth Lapidoth, «Autonomy: Potential and Limitations,» *International Journal of Group Rights*, vol. 1, no. 4 (1994), p. 289.

(42) Wright, «Minority Groups, Autonomy, and Self-Determination,» p. 625.

(43) Hilpold, «Self Determination and Autonomy: Between Secession and Internal Self-Determination,» p.329.

مع أن التوجه العام على الصعيد العالمي أصبح أكثر تقبلاً لنموذج الحكم الذاتي لحل مسألة الأقليات داخل الدول، إلا أن الموضوع استمر شائكاً، يلفّه الغموض، وعليه الكثير من الجدل. والسبب الأساس في ذلك أن القانون الدولي لم يُقدّم أجوبة شافية عن الأسئلة المذكورة سابقاً. فهو لم يُقدّم تعريفاً واضحاً للأقلية كي يتم تحديد أي نوع منها الذي ينطبق عليه الحكم الذاتي: هل هي القومية الإثنية، أم الثقافية، أم القومية[44]؟ وما الذي يجعل الأقلية قومية، وهل كل أقلية قومية تشكل شعباً، أو جزءاً من شعب، له الحق في تقرير المصير[45]؟ ولم يُصرّح هذا القانون بأن إقامة حكم ذاتي يُعتبر تطبيقاً لحق تقرير المصير. بل هو لم يُقدّم أصلاً تعريفاً واضحاً ومحدداً لمفهوم الحكم الذاتي، ومدى شمولية صلاحياته، وكيفية تطبيقه[46]. ولم يفرض هذا القانون على الدولة، وهي وفقه تُعد وحدة سياسية ذات سيادة، وجوب منح حكم ذاتي لإقليم داخلها[47].

في محاولتهم إيجاد أجوبة عن هذه الأسئلة، أشار فقهاء القانون الدولي وعلماء السياسة إلى أن وثيقة كوبنهاغن الصادرة عن مؤتمر البعد الإنساني الذي قامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتنظيمه عام 1990، وهي وثيقة غير ملزمة ولكنها مع ذلك معتبرة، تضمّنت صراحة أن الحكم الذاتي يمكن أن يُشكّل أحد الوسائل لتحقيق حقوق الأقلية[48]. ومع أن الجدل لا يزال مستمراً بين هؤلاء الخبراء حول مدى قوة النصّ وإلزاميته، إلا أنهم يتفقون على أنه ربط لأول مرّة بين الحقوق الجماعية للأقلية والحكم الذاتي. كما تتم الإشارة كذلك إلى الإعلان الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1992 «بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية»، الذي يجد بعض الخبراء فيه صلة بين الحقوق الجماعية للأقليات والحكم الذاتي. فالمادة الأولى من هذا الإعلان تنص أن «على الدول أن تقوم كل في إقليمها، بحماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الإثنية، وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية». وتؤكد المادة الثانية أن «يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة الفعّالة... في القرارات الخاصة بالأقلية التي ينتمون إليها أو بالمناطق التي يعيشون بها...»، «... والحق في إنشاء الرابطات الخاصة بهم والحفاظ على استمرارها»[49].

أدى إيحاء القانون الدولي بوجود علاقة مرنة بين الحقوق الجماعية للأقليات والحكم الذاتي وحق تقرير المصير إلى نمو اتجاه فقهي حاول تمتين الربط بين هذه المفاهيم. فهناك من يعتقد أن الحكم الذاتي يمكن أن يكون تطبيقاً لحق تقرير المصير، ولكن ليس على نحوٍ مطلق، وإنما

---

(44) Wright, Ibid., p. 608.

(45) Gilbert, «Autonomy and Minority Groups: A Right in International Law?,» p. 308.

(46) Hurst Hannum and Richard B. Lillich, «The Concept of Autonomy in International Law,» *The American Journal of International Law,* vol. 74, no. 4 (October 1980), p. 858.

(47) Hiram Dinstein, «Autonomy Regimes and International Law,» *Villanova Law Review*, vol. 56, no. 3 (2011), p. 438, <http://digitalcommons.law.villanova.edu/vlr/vol56/iss3/3>.

(48) انظر البند 35 من الوثيقة. وللاطلاع عليها راجع الصفحة الرسمية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، <http://osce.org>.

(49) للاطلاع على النصّ باللغة العربية، انظر: <http://hrlibrary,umn.edu>.

بصورة محددة. فبما أن وحدة الدولة وسيادتها على إقليمها تقف حائلاً أمام حق تقرير المصير الخارجي لأقلية داخل الدولة، وذلك بالانفصال والاستقلال عنها، فإن للأقلية المطالبة بممارسة الحكم الذاتي الذي يُمثّل ما أصبح يُعرف بحق تقرير المصير الداخلي، ويعني حق جميع من في الدولة بأن يكونوا جزءاً من عملية إدارتها وحكمها، بمساواة ودون انتقاص لأحد أو لفئة لأي سبب من الأسباب[50]. وهذا ما يضمن للأقلية المشاركة في القرارات المهمة على صعيد الدولة العام، وفي السيطرة على القرارات المتعلقة بكينونتها الخاصة، ووجودها، وازدهارها. لذلك يمكن اعتبار الحكم الذاتي «ملكة أدوات حماية الأقليات»[51] الذي يُشكّل الموازي لـ «حقوق المجموعة» بالنسبة إلى الأغلبية، ما يضمن احترام مبدأ المساواة بين جميع مواطني الدولة[52].

رابعاً: الحكم الذاتي: تصنيفات وتفصيلات

يقوم الحكم الذاتي على مبدأ حرية واستقلالية التحكم والتصرف بالذات، وهو بذلك أقرب ما يكون إلى «الرخصة التي تعطي القدرة على الفعل الحرّ، ولكن مع وجود بعض الكوابح»، ما يعطي «الدول، والعائلات، والروابط، أو الأفراد، الحق في إقرار واتّباع قوانينهم الخاصة»[53]. وفي الدولة، يمكن أن يُشكّل الحكم الذاتي إطاراً قانونياً فعّالاً، ووسيلة مفيدة، لإدارة وتسوية الصراع الذي يمكن أن ينشأ بين الأقلية (أو الأقليات) والأغلبية، وذلك بمنح كلا الطرفين حق السيطرة على مجاله، من دون اللجوء إلى الفصل الداخلي، وإنما إلى تنظيم اقتسام السلطة في ما بينهما، ولكن ضمن إطار العيش المشترك للمجموع العام، والحفاظ على وحدة الدولة. لذلك، يُعَد الحكم الذاتي صيغة توفيقية تقوم على أساس قبول الطرفين؛ الدولة التي تُعبّر عن الأغلبية، والأقلية (أو الأقليات)، بتقديم تنازلات متبادلة، لا يحصل بموجبها أي منهما على كل ما يريد، بل على جزء مهمّ مما يريد. فالدولة تحصل من الأقلية على الضمانة باستمرار وحدتها، والأقلية تحصل من الدولة على احترام التنوع بين مواطنيها، وتؤطره قانونياً[54].

تبقى سلطة الحكم الذاتي جزءاً أصيلاً من الدولة الموحدّة لا يحق لها الانفصال عنها، وتبقى معالجة الشؤون الخارجية والدفاع والسياسات المالية للدولة من مسؤوليات السلطة المركزية.

(50) Balarj Puri, «Sovereignty, Territorial Integrity and the Right of Self Determination,» *Economics and Political Weekly* (27 January 2001), p. 264.

(51) Hilpold, «Self Determination and Autonomy: Between Secession and Internal Self-Determination,» p. 328.

(52) Wright, «Minority Groups, Autonomy, and Self-Determination,» p. 618.

(53) M. N. S. Sellers, «An Introduction to the Value of Autonomy in Law,» in: Mortimer Sellers, ed., *Autonomy in the Law* (The Netherlands: Springer, 2007), p. 1.

(54) Ghai, «Autonomy as a Strategy for Diffusing Conflict,» p. 484.

ينطبق نموذج الحكم الذاتي ويُنفَّذ داخل الدول الموحدّة ذات الحكم المركزي، وهو ينقسم إلى نوعين أساسيين: إقليمي (Territorial)، وغير إقليمي (Non-territorial). ما يُفرّق بين الاثنين هو مكان أفراد الأقلية التي ستُمنح الحكم الذاتي. فإن كان الأفراد مبعثرين داخل الدولة، يُعطى الحكم الذاتي غير الإقليمي لأفراد الأقلية بغضّ النظر عن مكان إقامتهم داخل الدولة. ويُمنح هؤلاء من خلاله حق المحافظة على خصائصهم اللغوية والدينية والثقافية، وعلى عاداتهم وتقاليدهم، وعلى حق تطوير هذه الخصائص من خلال مؤسسات خاصة بهم تُنشأ لتحقيق هذه المقاصد، مثل المدارس والجمعيات ودور العبادة الخاصة، إضافة إلى البرامج الإذاعية والتلفزيونية المتخصصة. وعلى السلطة المركزية أن تعمل على توفير جميع الضمانات والخدمات لهم في أماكن وجودهم. وبسبب تُوزّع أفراد الأقلية داخل الدولة، وعدم تجمّعهم بكثافة في إقليم معين داخلها، فإن الحكم الذاتي غير الإقليمي لا يُشكّل تهديداً لوحدة الدولة[55]. ويُعدُّ «نظام الملّة» في الدولة العثمانية من أهم الأمثلة على مثل هذا النوع من الحكم الذاتي، الذي يمكن أن يُطلق عليه مُسمّى «الحكم الذاتي الشخصي»، ونتج منه حالياً العديد من التطبيقات المختلفة في العديد من البلدان العربية، مثل الأردن ولبنان وفلسطين. أما في أوروبا، فإن فنلندا تطبق هذا النوع من الحكم الذاتي على الأقلية من مواطنيها المتحدثين باللغة السويدية.

أما الحكم الذاتي الإقليمي، وهو الأكثر شيوعاً ووضوحاً وأهمية لما له من تبعاتٍ سياسية، فهو يُمنح لإقليم محدد يتجمع فيه أفراد الأقلية، ويؤلّفون فيه الأغلبية، من دون إجحاف مفترض بحقوق المواطنين الآخرين الموجودين فيه، أو حقوق أفراد هذه الأقلية الذين يعيشون خارجه. فجميع الأفراد يتمتعون بحقوق المواطنة المتساوية، بغضّ النظر عن مكان إقامتهم داخل الدولة. ويزيد الحكم الذاتي على ذلك بأن يجعل حقوق الأقلية متكافئة مع حقوق الأغلبية. ولكن مع ذلك فإن هذا النوع من الحكم الذاتي هو الذي يثير، في العادة، حفيظة وقلق السلطة المركزية، لأنه قد يؤدي بالأقلية إلى طلب الانفصال عن الدولة.

يختلف الحكم الذاتي الإقليمي جذرياً عن نموذج اللامركزية في الدولة الموحدّة. ففي حين أن نموذج اللامركزية يقوم على مجرد تفويض صلاحيات من المركز إلى جهات أدنى منه داخل هيكلية هرم السلطة في الدولة، ما يُمكّن المركز من استعادة هذه الصلاحيات متى شاء، فإن نموذج الحكم الذاتي يقوم على أساس نقل، وليس تفويض، سلطات ومسؤوليات وصلاحيات من السلطة المركزية العليا إلى مُكّون في إقليم محدّد (أو مكونّات في أقاليم) داخل الدولة، ليصبح في إمكان هذا المكوّن (المكوّنات) أن «... يُقرّر، باستقلالية عن تلك السلطة العليا، في شؤون محددّة مُنحت له من تلك السلطة العليا، من أجل تحقيق المصلحة العامة لمن هم تحت نطاق مسؤوليته»[56]. ما يعينه ذلك أن الحكم الذاتي، على عكس اللامركزية، هو اعترافٌ بقدْرٍ ما من الاستقلالية والسيادة الداخلية لأقلية ما في إقليم محدّد داخل نطاق الدولة. ولأنه كذلك فإن الترتيبات المتعلقة في شأنه يجب أن تتم

(55) للتوسع، انظر: John Cookley, «Introduction: Dispersed Minorities and Non-territorial Auto-nomy,» *Ethnopolitics*, vol. 15, no. 1 (January 2016), pp. 1-31.

(56) Tim Potier, *Conflict in Nagorno-Karabakh, Abkhazia and South Ossetia: A Legal Appraisal* (The Hague: Kluwer Law International, 2001), p. 54.

بالتوافق والتراضي بين الطرفين، الناقل والمنقول له، وهما طرفان متكافئان، والعلاقة بينهما ليست بين تابع ومتبوع كما هي الحال في نظام اللامركزية.

الحكم الذاتي، باختصار، لا يُفرض عنوة أو يُنتزع بالقوة، وإنما يتم بالاتفاق، ويُرسم ذلك في الدستور، أو بتشريع خاص من الدولة، كونه يُعَدّ مسألة داخلية[57]. ولهذا السبب لا تستطيع السلطة المركزية استرجاع ما تم نقله في الحكم الذاتي إلا بقبول مسبق من الطرف المنقول له، ولا يحق تغيير بنود وشروط ما تم الاتفاق عليه إلا بالتشاور والتراضي بين الطرفين[58]. كما لا يحق للسلطة المركزية التدخل في سلطة الحكم الذاتي، إلا إذا كان الأمر يتعلق بالأمن القومي للدولة، أو إذا تخطّت سلطة الحكم الذاتي حدود الممنوح لها من سلطات ومسؤوليات وصلاحيات، كما فعلت حكومة إقليم كاتالونيا في إسبانيا التي نظّمت استفتاء من أجل الاستقلال، وهو أمر مخالف لدستور البلاد[59]. في المقابل، تبقى سلطة الحكم الذاتي جزءاً أصيلاً من الدولة الموحدّة لا يحق لها الانفصال عنها، وتبقى معالجة الشؤون الخارجية والدفاع والسياسات المالية للدولة من مسؤوليات السلطة المركزية، إلا إذا قامت هذه السلطة بمنح سلطة الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي صلاحيات محددة في ذلك[60].

لا يوجد نموذج واحد، موحّد الخصائص ومتشابه في تقسيم السلطة، للحكم الذاتي الإقليمي، بل هو ذو تركيبة مرنة، يأخذ في الحسبان خصوصية كل حالة من الحالات التي يُطبّق فيها، ويستجيب لها بتطوير النمط الملائم لمعالجة تعقيدات الوضع الخاص لكل حالة من الحالات. لذلك يوجد حالياً العديد من أنماط الحكم الذاتي الإقليمي في نحو الثلاثين دولة في العالم، كل واحدةٍ منها تستجيب لظروف وحاجات ومطالب مختلفة[61]. ومن مراجعة تاريخية لحالات حكم ذاتي إقليمي يتضح أن هذا النموذج نتج في فترات وأقاليم مختلفة من جرّاء تحويل طريقة حكم إقليم مستعمَر من حكم مباشر إلى ذاتي، أو عند تشكّل دولة حديثة كان المطلوب منها القيام بهذه التسوية، أو تغيُّر النظام السياسي داخل الدولة، أو لإيجاد حلٍ لتوتر إقليمي بين دولتين أو أكثر سببها مصير أقلية قومية داخل واحدة منها، أو نتيجة عملية تفاوضية لإنهاء صراع داخل الدولة مع أقلية قومية[62].

---

(57) في حالات محددة، قد يأتي الحكم الذاتي بناء على توصية من هيئة دولية، أو معاهدة بين دولتين. وعلى الأغلب أن التدخل الخارجي يحصل لوضع حدّ لصراع عنيف، وربما مديد، في مستعمرة أو دولة. انظر: Dinstein, «Autonomy Regimes and International Law,» p. 438.

(58) Lapidoth, «Autonomy: Potential and Limitations,» p. 279.

(59) Robert Agranoff, «Federal Evolution in Spain,» *International Political Science Review*, vol. 17, no. 4 (1996), p. 388.

(60) Wolf and Weller, «Self Determination and Autonomy: A Conceptual Framework,» p. 12.

(61) Benedikter, *The World's Modern Autonomy Systems: Concepts and Experiences of Regional Territorial Autonomy*, pp. 14 and 65.

(62) للاطلاع على أمثلة عديدة حول الاختلافات في الحكم الذاتي بين أقاليم مختلفة انظر: Michael Tracik, «Characteristics of Forms of Autonomy,» *International Journal on Minority and Group Rights*, vol. 15, nos. 2-3 (2008), pp. 369-401.

مع أن هناك تصنيفات عديدة، جاءت تحت مسميّات مختلفة تضمنتها دراسات متنوعة لنماذج حكم ذاتي إقليمي في أنحاء العالم، إلا أنه يمكن اختزالها وتجميعها في ثلاثة رئيسية، أساس التفريق بينها هو عدد وعمق المجالات التي تُنقل فيها السلطات والمسؤوليات والصلاحيات من السلطة المركزية إلى سلطة الإقليم، وهي الحكم الذاتي الوظيفي، والإداري، والتشريعي.

الحكم الذاتي نموذج وُجد ليعالج خصوصية حالة أو حالات، كلّ بالترتيب المناسب، بينما الفدرالية هي تعميم لنموذج واحد بين جميع مكونات الاتحاد.

يُعَد الحكم الذاتي الوظيفي أقل نماذج الحكم الذاتي الإقليمي اتساعاً وعمقاً في نقل المسؤوليات والصلاحيات من السلطة المركزية إلى سلطة الإقليم. ففي هذا النوع يقتصر النقل بالعادة على مجال واحد فقط، مثل التعليم أو الشؤون الدينية. أما بقية المجالات فتبقى تحت مسؤولية السلطة المركزية، ما يجعل من الحكم الذاتي الوظيفي أقرب ما يكون من الحكم الذاتي الشخصي، ولكن بتركيز منح الحق الخاص للأقلية داخل منطقة محددة، عوضاً من أن يُعطى الحق لأفراد الأقلية أينما كان مكان إقامتهم داخل الدولة. أما الحكم الذاتي الإداري فهو أوسع نطاقاً من الوظيفي، إذ يتم بموجبه منح سلطة الإقليم حكماً ذاتياً واسعاً يشمل الإشراف على العديد من المجالات، كالتعليم والشؤون الدينية والثقافية، ويعطيها صلاحية تنظيمية واسعة داخل الإقليم. ولكن هذا النوع لا يمنح لسلطة الحكم الذاتي في الإقليم صلاحيات تشريعية، بل تبقى هذه الصلاحية عند السلطة المركزية، تمارسها بشكل حصري، وتنطبق التشريعات الصادرة عنها على كل أجزاء الدولة على نحوٍ متماثل.

يُعَدّ الحكم الذاتي التشريعي أشمل وأعمق أنواع الحكم الذاتي الإقليمي وأكثرها أهمية. فسلطة الإقليم تتمتع بموجبه بمسؤوليات وصلاحيات واسعة في مختلف المجالات، ما يؤهلها لسنّ القوانين الخاصة بالإقليم، وفرض الضرائب المحليّة، وإنشاء قوة شرطة داخلية، ومحاكم خاصة. ويكون في هذا النوع من الحكم الذاتي سلطة إقليم تتكوّن من سلطة تنفيذية منفصلة عن السلطة المركزية للدولة، ليست منبثقة منها، أو تابعة، أو ممثلة لها، بل تكون مسؤولة أمام مجلس تمثيلي منتخب من داخل الإقليم، وليس أمام السلطة المركزية للدولة. ومع أن الشؤون الاقتصادية والمالية العامة تبقى من اختصاص الحكومة المركزية للدولة، بما في ذلك صك العملة، إلا أن الإقليم في هذا النوع من الحكم الذاتي يرتبط بالعادة مع الحكومة المركزية باتحاد جمركي. وبموافقة الحكومة المركزية، يمكن أن يكون لسلطة الإقليم علاقات خارجية خاصة تمارسها في نطاقات محددة، وبالتحديد في ما يتعلق بالشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وإذا كانت اللغة في الإقليم مختلفة عن تلك السائدة في الدولة، فإنها تصبح اللغة الرسمية للإقليم[63].

تكمن أهمية هذا النوع من الحكم الذاتي في كونه يقوم على أساس من الندّية، المُشرّعة قانونياً، بين الحكومة المركزية للدولة والإقليم المتمتع بالحكم الذاتي، ويتم بموجبها التشارك في السلطة بتقسيمها بين الطرفين، بحيث تستقلّ سلطة الإقليم عن الحكومة المركزية في ما تتمتع

(63) Hannum and Lillich, «The Concept of Autonomy in International Law,» pp. 863-887.

فيه من سيطرةٍ على الإقليم ومصادرة الطبيعة وموارده المادية[64]، وسلطاتٍ تقريرية بقضاياه الداخلية. ويمكن للحكم الذاتي التشريعي أن يكون على درجاتٍ متفاوتةٍ في ما يتعلق بمدى الاستقلالية الممنوحة لإقليم الحكم الذاتي، التي يمكن أن تصل في النموذج المسمّى «الحكومة الذاتية» إلى أقصى مدى من الاستقلالية الفعلية، ما عدا اتخاذ خطوة الإعلان الرسمي عن الاستقلال عن الدولة[65]. ويمكن عَدُّ الوصول إلى هذا النوع من الحكم الذاتي، مجازاً، بمنزلة تشكيل «دولة» داخل الدولة، ولكن مع احتفاظ الدولة الموحدة وسلطتها المركزية بالسيادة المطلقة على كامل التراب الوطني، وعلى الشعب بأكمله، بما في ذلك إقليم الحكم الذاتي وسكانه.

مع أن نموذج الحكم الذاتي الإقليمي ذات الصلاحية التشريعية في الدولة الموحدة يتشابه في بعض جوانبه مع نموذج الفدرالية في الدولة الاتحادية، إلا أنهما غير متماثلين، ويجب الانتباه إلى عدم الخلط بينهما، لوجود فوارق أساسية بين النموذجين. يتشابه النموذجان في أن الوحدات المكوّنة للدولة في كليهما لا تستطيع الانفصال عن الدولة، بل هي أجزاء ثابتة ومستمرة فيها. فالحق في الانفصال والاستقلال ليس ممنوحاً لها، بل على العكس فإن الدستور في كلا النموذجين يحافظ على الوحدة الإقليمية للدولة. كما يتشابهان بوجود تقسيم للسلطة على مستويين على الأقل، بين المستوى المركزي العام ومستوى الوحدة أو الوحدات الأدنى.

تعطي تسويات الحكم الذاتي دفعة إيجابية للتشاركية السياسية، ما يُعزّز النظام الديمقراطي داخل الدول. فهذه التسويات تقوم على الاعتراف بحق الاختلاف، وبالتالي ترعى التعددية من خلال منح الأقليات حقوقها.

أما وجوه الاختلاف فتظهر عندما يتم الولوج من السطح إلى الثنايا الداخلية للنموذجين. فالفدرالية تعني، **أولاً**، تقسيم الدولة جميعها إلى وحدات، يُطلق عليها إما ولايات وإما جمهوريات وإما مقاطعات. أما في الحكم الذاتي فإن ذلك ليس أمراً واجباً، إذ من الممكن أن يُمنح جزء من الدولة، إقليم واحد أو أقاليم محددة، حكماً ذاتياً، بينما تبقى بقية أجزاء الدولة على حالها. **ثانياً**، الفدرالية فهي نظام حكم اتحادي يقوم على قاعدة التماثل في توزيع السلطة، بمعنى أن كل الوحدات المكوّنة للاتحاد ترتبط بنفس الارتباط، ولها ذات العلاقة القانونية، مع الحكومة الفدرالية. أما في الحكم الذاتي فإن العلاقة بين إقليم الحكم الذاتي والحكومة المركزية هي علاقة خاصة ناجمة عن اتفاق محدّد، وقد تتمايز عن علاقة إقليم حكم ذاتي آخر مع هذه الحكومة في نفس الدولة، أو عن العلاقة التي تربط باقي أقاليم الدولة مع الحكومة المركزية. فالحكم الذاتي نموذج وُجد ليعالج خصوصية حالة أو حالات، كلّ بالترتيب المناسب، بينما الفدرالية

(64) يتم الاتفاق منذ البداية بين الحكومة المركزية وسلطة الإقليم على الكيفية التي يتم بموجبها تقسيم المسؤوليات والأعباء المالية المترتبة على كل طرف.

(65) Benedikter, *The World's Modern Autonomy Systems: Concepts and Experiences of Regional Territorial Autonomy*, p. 20.

هي تعميم لنموذج واحد بين جميع مكونات الاتحاد. و**ثالثاً**، تتمتع الوحدات في النظام الفدرالي ببقايا سيادتها الأصلية بعد تنازلها عن الجزء الأكبر منها للحكومة الفدرالية من أجل الانضمام إلى الاتحاد. لذلك فإن موافقة الهيئات التمثيلية الخاصة بهذه الوحدات تبقى مطلوبةً لتعديل الدستور الاتحادي. لكن هذا الأمر غير مطلوب في نموذج الحكم الذاتي. فالإقليم أو الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي ليس لها دور كبير في تعديل دستور الدولة، وبخاصة إذا لم يكن التعديل متعلقاً بترتيبات الحكم الذاتي الذي يستوجب منها الموافقة. هذا الأمر نابع من أن الإقليم الممنوح حكماً ذاتياً لم يتمتع بالأساس بسيادة أصلية، بل هو يُمنح جزءاً، قد يصغُر أو يتسع، من السيادة الداخلية الأصلية للحكومة المركزية. **رابعاً**، أما نتيجة ذلك فيمكن ملاحظتها من وجود مشاركة مقننّة لوحدات النظام الفدرالي على مستوى حكومة الاتحاد المركزية، يتم من خلال ضمان التمثيل المتساوي لها في السلطة التشريعية على ذلك المستوى. لهذا السبب فإن السلطة التشريعية الفدرالية تكون بالعادة مقسمة على مجلسين، أحدهما مخصص للتمثيل المتساوي للوحدات. بالمقابل، لا يوجد تمثيل رسمي لسلطة الحكم الذاتي للإقليم في الحكومة المركزية للدولة. وهذا نابع من قاعدة درء الازدواجية. فسلطة الإقليم لها ولاية عليه فقط، لذلك لا يجوز لها أن تتخذ القرارات المتعلقة به، وأن تشارك أيضاً في اتخاذ قرارات تتعلق بالآخرين على الصعيد الأعلى الخارج عن نطاق ولايتها. ولكن، مع ذلك، يمكن أن يكون لسكان الإقليم ممثلين لهم الحق في المشاركة بالانتخابات التشريعية العامة[66].

بالمجمل، يمكن الاستنتاج أن نموذج الحكم الذاتي نموذج خاص من الحكم، لا يوجد له قالب مُحدّد، ولا يمكن التعميم بشأنه. وهو يختلف عن نظام اللامركزية في الدولة الموحدة، وعن الفدرالية في الدولة الاتحادية، ويتم اللجوء إليه في حالات الخروج من النمطية لمعالجة حاجات محددة، لما يتسم به من إيجابيات. ولكن ذلك لا يعني أنه نموذج خالٍ من السلبيات، ليس له مخاطر، ومضمون النجاح. بل هو أقرب إلى المغامرة التي تحتاج عند التطبيق إلى الكثير من الحكمة، وللنجاح في الاستمرارية إلى الكثير من الرعاية.

خامساً: الحكم الذاتي في الميزان

يُمثّل الحكم الذاتي تحدّياً لجميع الفرقاء المشاركين فيه، تحضيراً وتطبيقاً، والذين هم بحاجة مستمرة إلى إقناعهم بفاعليته[67]، فهو، في أكثر الحالات، «يُمنح بتلكؤ ويُقبل بدون امتنان»[68]. فالمانح، أي الدولة، لا ترغب في العادة بالتنازل عن أي جزء، أو حتى مظهر، من أجزاء أو مظاهر سيادتها، الداخلية والخارجية على السواء. والحكم الذاتي الإقليمي يُمثّل تحدّياً لها، إذ المطلوب منها

(66) Andre Legare and Markku Suksi, «Introduction: Rethinking the Forms of Autonomy at the Dawn of the 21st Century,» *International Journal of Minority Group Rights,* vol. 15, nos. 2-3 (2008), pp. 147-150.

(67) Hilpold, «Self Determination and Autonomy: Between Secession and Internal Self- Determination,» p. 329.

(68) Lapidoth, «Autonomy: Potential and Limitations,» p. 289.

التخلي عن سلطات وصلاحيات، ونقلها إلى سلطة أخرى على إقليم داخلها. أما المنقول له، وهي أقلية تعتز بهويتها المختلفة عن هوية الأغلبية في الدول، فطموحها يفوق، في أغلب الأحيان ما يمنحها إيّاه الحكم الذاتي من سلطات وصلاحيات.

ما الذي يُجبر طرفين، إذاً، على القبول بتسوية غير مرغوب فيها لطرف، وغير قانونية للطرف الآخر؟ إن ما تنطوي عليه هذه التسوية من ميزات هو ما يجعلها مقبولة، حتى لو كان ذلك بقليل من الرغبة، وبدون الكثير من الحماسة.

أولاً، تضع تسوية الحكم الذاتي في العديد من الحالات نهاية لحالة من التوتر العالي، أو الصراع الدامي، داخل الدولة، الذي يمكن أن يكون مستمراً لفترة زمنية مديدة، دون إمكان التوصل إلى حلّ أو حسم، ما يوصل البلاد إلى حالة من الإرهاق. ومع أن الأطراف المتنازعة لا تحصل على كل ما تريد من الحكم الذاتي الإقليمي، إلا أنّه يمكن أن يُشكّل المخرج الملائم والتسوية المقبولة لإخراج البلاد من مأزقها، والتوجه بها إلى حالة جديدة من الاستقرار، ما يُشكّل «أفضلية نسبية» للحالة الجديدة على القديمة. وبما أن تسوية الحكم الذاتي تقوم على قاعدة «لا غالب ولا مغلوب» فإنها تُعزّز معادلة «تبادل القبول بالإجحاف» بين الفرقاء، ما يُقلّص شعور كل منهم بالغُبن الذي أحاق بهم، كونه جاء متبادلاً. وبالتالي يمكن لهذه التسوية أن تُشعر الأطراف بالرضى عمّا استطاع كل منهم أن يحققه من أهداف مرغوبة، وأن يجعل منها، تالياً، المدخل الملائم لحل طويل الأمد لحالة عدم الاستقرار التي كانت تعانيه البلاد.

يؤدي تعامل الدولة الإيجابي مع مطالب أقلية قومية بمنحها حكماً ذاتياً على الإقليم الذي تُشكّل فيه أغلبية إلى إمكان إثارة النزعة عند أقليات أخرى في الدولة، والتي ستتشجع للمطالبة بحكم ذاتي لنفسها.

ثانياً، تحافظ تسويات الحكم الذاتي على وحدة الدول وعدم تفتتها إلى دول أصغر، ما يعني منع تزايد عدد الدول الجديدة في العالم، التي قد تكون صغيرة الحجم وقليلة الموارد، ما يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار، وتصاعد في عدد وحجم الصراعات، على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبما أن النظام الدولي ينحو نحو تحقيق الاستقرار، فإن إغلاق الباب على مصدر صراع محتمل يُعد أمراً إيجابياً. لذلك قام الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، بممارسة الكثير من الضغط، وبالمنحى الترغيبي أساساً، لإيقاف موجة تفتت الدول القائمة في وسط شرق أوروبا، التي لو استمرت لانتشرت وأنتجت خارطة سياسية جديدة مبعثرة للقارة بأكملها.

ثالثاً، تعطي تسويات الحكم الذاتي دفعة إيجابية للتشاركية السياسية، ما يُعزّز النظام الديمقراطي داخل الدول. فهذه التسويات تقوم على الاعتراف بحق الاختلاف، وبالتالي ترعى التعددية من خلال منح الأقليات حقوقها، وتمكينها من الحفاظ على هوياتها وتنمية ثقافاتها المتنوعة. ومن خلال هذا الاعتراف والانفتاح والتمكين، تزداد فرص تنامي النزعة التوافقية بين المجموعات داخل الدولة، ما يزيد اللُحمة بين مكوناتها البشرية. فمن خلال منح الأقليات مشاركة أوسع في عملية اتخاذ القرار، والسيطرة على الموارد المحدودة في أقاليمها الممنوحة حكماً ذاتياً،

وتمكينها من معالجة قضاياها بأنفسها، تتعزز الثقة بينها وبين الأغلبية في دولها، وتنمو عملية المشاركة السياسية على صعيد الدولة العام، فتتوطد العملية الديمقراطية داخل البلاد. ولهذا بمجمله انعكاس إيجابي على تدعيم الحريات والحقوق الفردية والجماعية داخل الدول، ما يُحسّن من نوعية الحياة الإنسانية في العالم(69).

ولكن هذه الميزات، مع أهميتها، ليست مقنعة تماماً للمعارضين لجدوى نموذج الحكم الذاتي، وبخاصة الإقليمي، لما يعتقدون بأنه يحمل في طياته العديد من المخاطر. **أولى** هذه المخاطر وأكثرها أهمية يكمن في الاعتقاد المنتشر بأن منح الحكم الذاتي لأقلية في إقليم مُحدّد داخل الدولة يُشكّل الخطوة الأولى باتجاه انفصال هذه الأقلية واستقلال الإقليم عن الدولة. فهذا النموذج، بالنسبة إليهم، لا يُشكّل السبيل لتحقيق الاستقرار للدولة، ولا يؤدي إلى تعزيز التشاركية السياسية والحياة الديمقراطية، بل هو الوصفة لعدم الاستقرار من خلال تأطير وضع الحواجز بين مواطني الدولة، والتفريق في التعامل بينهم، عوضاً من التعاطي مع جميع مواطني الدولة بمساواة كاملة في الحقوق والواجبات. فمن خلل تأصيل التفرقة فإن الأقلية تستشعر قوتها، ولن يوقفها مجرد الحصول على حكم ذاتي، تحت ادعاء ممارسة حق تقرير المصير الداخلي، من استمرار سعيها لتحقيق حق تقرير المصير الخارجي المتمثل بالاستقلال وإقامة دولتها المستقلة والسيادية. ويزداد الوضع توتراً إن جاور إقليم الحكم الذاتي دولةً يتشابه مواطنوها في مواصفاتهم مع سكانه. عندئذٍ، تزداد النزعة الانفصالية في ذلك الإقليم لوجود إسناد خارجي، ويمكن في هذه الحالة أن ينفصل الإقليم من الدولة التي هو جزء منها، لينضم مباشرة إلى الدولة المجاورة ليتظلل بظلال القومية الواحدة. وما الصراع الدائر منذ سنوات بين روسيا من جهة، وجورجيا وأوكرانيا من جهة أخرى، حول السيادة على أقاليم بينهما إلا مثال على ذلك.

ثانياً، يؤدي تعامل الدولة الإيجابي مع مطالب أقلية قومية بمنحها حكماً ذاتياً على الإقليم الذي تُشكّل فيه أغلبية إلى إمكان إثارة النزعة عند أقليات أخرى في الدولة، والتي ستتشجع للمطالبة بحكم ذاتي لنفسها. وسيؤدي ذلك إلى تعميق عدم الاستقرار في الدولة. وفي حال دفع الإقليم الحاصل على الحكم الذاتي باتجاه الانفصال عن الدولة، فإن الدعوات الانفصالية ستعمّ عند الأقليات الأخرى، وستتفتت الدولة. وهذا ما حصل لدولة يوغسلافيا السابقة التي انتهى وجودها على الخارطة السياسية.

ثالثاً، يمكن أن يؤدي منح الحكم الذاتي لأقلية في الإقليم الذي تُشكّل فيه أغلبية السكان إلى خلق أقلية جديدة. تتشكل هذه الأقلية من مواطني الأغلبية الذين يعيشون في ذلك الإقليم، فيصبحون أقلية في بلدٍ هم فيه أصلاً من الأغلبية. بالتالي، يمكن للأقلية التي أصبحت أغلبية أن تُجحف بحقوق الأقلية التي كانت أغلبية قبل أن يحصل الإقليم على حكم ذاتي. وإن كان حلّ هذه المعضلة يتشكّل بالدعوة إلى ضرورة ضمان تساوي حقوق الأقلية مع الأغلبية داخل الإقليم، فما الحاجة إلى منحه حكماً ذاتياً من الأساس، إذا كان يمكن المطالبة بضمان حقوق الأقلية والأغلبية في الدولة ككل.

---

(69) للاطلاع على الإيجابيات، انظر: Benedikter, *The World's Modern Autonomy Systems: Concepts and Experiences of Regional Territorial Autonomy*, pp. 54-59.

أما **رابع** المخاطر التي يسوقها المعارضون لنموذج الحكم الذاتي فتتعلق بقضايا مالية وإجرائية مؤداها صعوبة تطبيقه. فلتطبيق الحكم الذاتي يجب إقامة العديد من المؤسسات الجديدة، داخل الإقليم وعند الحكومة المركزية، ما يؤدي إلى زيادة عدد المؤسسات وحدوث ازدواجية بينها. كما يجب تفصيل إجراءات التعامل التي تربط الإقليم بالحكومة المركزية، ما يتطلب الخوض في عملية تشريعية مديدة لوضع القوانين واللوائح اللازمة، ومن ثم إيجاد الوسائل الكفيلة بتنفيذها ومراقبتها. كل ذلك يتطلب الكثير من الجهد والوقت، وكذلك المال. فالتكاليف المالية المطلوبة لتنفيذ حكم ذاتي إقليمي هي بالعادة مرتفعة. وبالطبع فإن دافعي الضرائب من المواطنين جميعاً قد يتذمرون من ذلك. وقد يصل الأمر إلى الإطاحة، من خلال صناديق الاقتراع أو بوسائل أخرى، بالقيادات السياسية التي قامت بتبني مشروع إقامة الحكم الذاتي الإقليمي داخل الدولة[70].

على سبيل الختم

ثمة جدل قائم حول صلاحية وفاعلية نموذج الحكم الذاتي الإقليمي. يستشهد المؤيدون في دعواهم بحالات من النجاح الباهر في التطبيق، بينما يسوق المعارضون حالات أخرى من الفشل الذريع. ويمكن لتوافر عوامل مساعدة أن تُسهم في تقليص الهواجس تجاه هذا النموذج، وتُعزز إمكانات نجاحه في تقديم الحل الدائم والمستقر لحالات دول مضطربة بسبب الاختلافات القومية الداخلية.

تزداد احتمالية نجاح الحكم الذاتي بتوافر الرغبة والثقة عند طرفي، أو أطراف، المواجهة الداخلية. فكلما جاء الحكم الذاتي توافقياً نتيجة انتشار مناخ تصالحي ونيات حسنة، وليس بفرض رغبة طرف على آخر، كانت فرص النجاح في تطبيق هذا النموذج أكبر. ويتعزز هذا المناخ الإيجابي بوجود أكبر عدد من عوامل إسناد أهمها: **أولاً**، أن لا يكون هناك خلاف بين الأطراف على وحدة الدولة واستمرار تماسكها، بل تتمركز المطالب حول تقاسم السلطة داخلها. و**ثانياً**، أن يكون النظام السياسي في الدولة ديمقراطياً، يقوم على سيادة القانون والالتزام بالحريات الأساسية واحترام حقوق الإنسان. و**ثالثاً**، أن يكون اتفاق الحكم الذاتي واضحاً وتفصيلياً في موضوع تقسيم الصلاحيات بين الحكومة المركزية وسلطة الإقليم، لا يترك مجالاً للالتباس، ما قد يثير منازعات مستقبلية. و**رابعاً**، أن يتم الاتفاق منذ بداية تطبيق الحكم الذاتي على آليات حل النزاعات بين الطرفين، وإيجاد هيئة متفقّ عليها يوكل لها هذه المهمة، ما يترك المجال مفتوحاً للتفاوض المستقبلي، إن دعت الحاجة ذلك. وأخيراً، يتعزز نجاح الحكم الذاتي الإقليمي بوجود قبول من الدول المحيطة بالدولة التي يتم فيها هذا الترتيب، وخصوصاً في حال وجود دولة مجاورة تتشارك في البعد القومي مع سكان إقليم الحكم الذاتي[71].

كل العوامل السابقة مهمة لإسناد وتعزيز نجاح نموذج الحكم الذاتي. ولكن من المؤكد أن هذا النجاح لا يمكن أن يتحقق، أو يدوم، إلا باستمرار رضى الطرفين □

---

(70) للاطلاع على السلبيات، انظر: Ghai, «Autonomy as a Strategy for Diffusing Conflict,» pp. 496-498.

(71) المصدر نفسه، ص 506 ـ 516، و Lapidoth, «Autonomy: Potential and Limitations,» p. 288.

الدراسات العربية والإسلامية في الغرب: التاريخ الاقتصادي الاجتماعي وأزمة الثقافة
مقابلة أنطونيو بلليتيري

أجرى المقابلة يوسف الصواني

مدير الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

مقدمة

يعد أنطونينو بلليتيري، الذي يشغل كرسي تاريخ البلدان الإسلامية في جامعة باليرما الإيطالية، أحد أبرز المثقفين والأكاديميين الأوروبيين الذين أولو التاريخ العربي والإسلامي اهتماماً مبكراً عبر عن انشغالهم ليس بالجوانب الأكاديمية له فقط بل بالكشف عن أهم الاتجاهات التاريخية في الحضارة العربية الإسلامية أيضاً في فضائها الجغرافي وفي صلاتها بالشعوب أو الحضارات المجاورة وبخاصة في القارة الأوروبية عبر العصور. وتبرز المساهمة الرئيسية لبلليتيري الذي يجيد العربية كتابة وقراءة في أعماله التي ارتكزت على مقاربة للتراث العربي والإسلامي تنقله من دائرة التاريخ والماضي ليصبح فاعلاً حياً أو مفكراً حاضراً في الحياة والعمل كما تعبِّر عنه الثقافة العربية الإسلامية الحديثة وذلك بالعودة، وهذا ما يميزه عن المؤرخين الغربيين الذين اعتمدوا نظرة أنثربولوجية كولونيالية، إلى التاريخ المحلي الاقتصادي الاجتماعي من خلال دراسة مصادره العربية. كما يهتم بلليتيري بالفكر القومي العربي وبخاصة نشأته في بلاد المشرق العربي، ويولي اهتماماً خاصاً بتاريخ سورية وليبيا ومصر، وهي التي عاش فيها لمراحل قصيرة واطلع مباشرة على ما تحويه دور محفوظاتها التاريخية من وثائق تاريخ محلي وتراجم.

يعمل بلليتيري أيضاً أستاذاً لمادة حضارة وثقافات المجتمعات الأفريقية والآسيوية في جامعة لا سابينزا بروما، وهو عضو في معهد لورينتي (الشرق) C.A Nallino بروما وفي الرابطة الأوروبية للدراسات العربية والإسلامية (Union Européenne des Arabisants et Islamisants)، ومدير سلسلة الدراسات الإسلامية الصادرة عن دار نشر Aracne في روما، وعضو في اللجنة

العلمية لمجلة *LicArc* للدراسات الأدبية والثقافة العربية المعاصرة (جامعة لورين، فرنسا) ومدير لكرسي عبد العزيز سعود البابطين للأدب والثقافة العربية في باليرمو.

اهتم بوجه خاص بدمشق، فأصدر عنها عدداً من الدراسات من بينها: كتاب **دمشق فواحة العطر: غواية وشعر مدينة إسلامية جليلة** (2004)، كما نشر عن ليبيا، وبخاصة مدينة طرابلس، وركز من خلال هذه الاهتمامات على أن العلاقات العربية ـ الأوروبية والغربية عموماً تتجاوز ما سعت الأنثروبولوجيا الاستعمارية ودراسات الاستشراق إلى حصرها فيه.

من أهم مؤلفاته: كتاب **الإسهام الإيطالي في دراسة مصر الحديثة في عصر محمد علي باشا** (إصدارات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة) (2005)؛ كتاب **مقدمة في تاريخ الوطن العربي المعاصر** (2008)؛ كتاب **الأصول التاريخية والاجتماعية للفكر القومي العربي** (2012)؛ كتاب **صقلية والإسلام: ملامح وراء التاريخ** (2016).

يزور بلليتيري بيروت مرة واحدة سنوياً على الأقل، كما يمر بها وهو في طريقه إلى دمشق وقد حظيت بالتعرف إليه منذ سنوات خلت واطلعت على عدد من أعماله وحاورته فتعرفت أكثر إلى صديق صادق للعرب ومحب لثقافتهم وإلى مفكر ومثقف واعٍ بما تعنيه الصلات بين الشعوب والثقافات من قيم إيجابية وقد جرى مؤخراً بيننا هذا الحوار:

أستاذ بلليتيري أرحب بك في مركز دراسات الوحدة العربية ويسرني أن أقدمك لقراء مجلة «المستقبل العربي» وأن أطرح عليك بعض الأسئلة:

■ **هل لك أن تعطينا لمحة مفصلة عن أهمية الدراسات العربية في أوروبا بعامة وفي إيطاليا بخاصة وحالتها وما لحق بها من تطورات، ما سبب اهتمامك الشخصي بهذه المجالات البحثية والدراسية؟ ما الفكرة الأساسية عندك؟**

ـ من الصعب أن أعطيك إجابة كاملة ومفصلة لمثل هذا السؤال. اليوم في أوروبا، أي في البلدان الممتدة من روسيا حتى البرتغال ومن فنلندا حتى إيطاليا، تشهد الدراسات العربية والإسلامية انتشاراً واسعاً. على عكس الماضي، لم تعد تلك الدراسات تقتصر على الجامعات والمراكز البحثية فقط؛ فهناك مراكز ومعاهد خاصة لديها مشروعات في هذا المجال. ولكن في هذه المراكز يهتم الباحثون بالدراسات الجيوسياسية أكثر من انشغالهم بالموضوعات ذات البعد التاريخي والثقافي أو الأدبي. هذا النوع الأخير يتطلب من الباحث دراية باللغة العربية وعلومها وأهم كتبها ومصادرها، كما كان الحال بالماضي. ولكن في ضوء المصالح الجيوسياسية الجديدة حققت بعض الأعمال نجاحاً في السنوات الأخيرة، ولا سيَّما تلك التي تعالج الموضوعات المتعلقة بما يُعرف بالإسلام السياسي و«الراديكالية» الإسلامية في الوطن العربي بوجه خاص، وهي في الغالب أعمال تحظى بنجاح لا تستحقه. فهذه النوعية من الدراسات غالباً ما تفتقر إلى الدقة العلمية، حيث نجد الباحث الشاب يبني دراسته على مصادر أغلبها باللغة الإنكليزية وعلى معلومات صادرة من مراكز أمريكية. كما أنه ينتهج طرائق بحثية اجتماعية وأنثروبولوجية فقط. علاوة على ذلك، فاليوم يأتي أغلب التمويل الموجَّه للبحث العلمي من الاتحاد الأوروبي، والنصيب الأكبر من ذلك التمويل يكون من حظ مشروعات تشرف عليها دوائر معينة داخل الوسط الأكاديمي وخارجه، أي الدوائر

التي تنتهج سياسة لها نفس أهداف بروكسل. كل هذا يأتي على حساب مراكز الدراسات العربية والإسلامية العريقة الموجودة داخل الجامعات الحكومية في البلدان المختلفة. هذا القطاع يعاني نقصاً في الموارد؛ ففي السنوات الأخيرة قامت الدولة باختزال الكثير من الموارد المالية الموجهة لدعم وتطوير الدراسات العربية والإسلامية، الأمر الذي حدث في إيطاليا أكثر من أي دولة أوروبية أخرى. لهذا تعاني معاهد الدراسات الشرقية في إيطاليا، مثل قسم الدراسات العربية والإسلامية في جامعة نابولي وجامعة لا سابينزا بروما، وجامعة كافوسكاري بفينيسيا وجامعة باليرمو؛ إضافة إلى معهد نالليتو بروما الذي تصدر عنه مجلة معتبرة بعنوان *Oriente Moderno* (**الشرق الحديث**)، فكلها تعاني أزمة مالية وبخاصة في السنين العشر الأخيرة. وهذا بالطبع له آثار جسيمة سواء في قطاع البحث العلمي في تلك المراكز أو على إعداد باحثين وباحثات جدد، كما أنه يهدد استمرارية مقررات الدكتوراه المعدودة في هذا المجال في إيطاليا. أدت هذه العوامل إلى ظهور مراكز بحثية ومؤسسات خاصة في الأغلب يديرها إما سياسيون وإما متخصصون منخرطون في الدوائر السياسية. ولهذا دواعٍ جسيمة على جودة الدراسات العربية والإسلامية وعلى التعليم العالي الذي من شأنه إعداد كوادر شابة من الباحثين؛ فالجامعات وحدها تستطيع القيام بهذه المهمة. لذلك أنا أؤمن بضرورة تعزيز المؤسسات البحثية الأوروبية، مثل «الرابطة الأوروبية للدراسات العربية والإسلامية» (Union Européenne des Arabisants et Islamisants) التي تضم عدداً ذا شأن من الباحثين الجامعيين المختصين في الدراسات العربية والإسلامية في أوروبا. كما أنه من المصلحة أن نعمل على خلق مناخ أفضل في الوطن العربي وإيطاليا وأوروبا نستطيع من خلاله تبادل المعارف والأنشطة الثقافية والعلمية، إضافة إلى المنشورات، وبالتالي تكثيف التعاون بين الباحثين والباحثات من الشباب. أشير هنا إلى تجربتي الشخصية، فعندما كنت باحثاً في بداية طريقي، قضيت فترات دراسة في بعض البلدان العربية لأتقن اللغة وأتمم دراستي في هذا التخصص، فأقمت في مصر ولبنان وعلى الأخص في سورية. وكان الدارسون من جيلي يخطون نفس النهج.

بدأ اهتمامي بالوطن العربي منذ السنوات الأولى في الجامعة وبفضل الحماسة التي كنت أعيشها إثر انضمامي إلى حركة 1968 في أوروبا وإيطاليا، التي كانت تحارب من أجل تحرير شعوب المجتمعات النامية بآسيا وأفريقيا، وبخاصة الشعوب العربية، وأيضاً من أجل القضية الفلسطينية ولصالح السياسات العربية. لقد كانت كتب المفكرين العرب، مثل سمير أمين، الذي رحل عنا منذ فترة قريبة، بمنزلة نافذة لشبان كثيرين مثلي يطلون منها على الوطن العربي والإسلامي. أضف إلى ذلك أصولي الصقلية، فأنا من جزيرة صقلية ولدي اهتمام بتاريخ العرب والمسلمين في هذه الجزيرة أثناء العصور الوسطى، تلك الفترة التي عكف على دراستها أستاذي أومبيرتو ريتزيتانو (Umberto Rizzitano) الذي رحل في عام 1980. كما أن والدي كان قد قضى فترة من الخدمة العسكرية بليبيا وكان يحكي لنا في البيت عن تجربته في مدينتي طرابلس وتاجوراء وعن التقاليد الشعبية الليبية. ومن حين إلى آخر كان يردد على مسامعنا مفردات بلهجة طرابلس. كل هذه العوامل أثرت في خياراتي بالجامعة وبالتالي تخصصي بالدراسات العربية والإسلامية. ولقد نالت النواحي التاريخية والثقافية في العصرين الحديث والمعاصر اهتماماً خاصاً مني، كما عنيت

بتاريخ صقلية أثناء الحكم الإسلامي، وبخاصة خلال العصر الفاطمي، واهتممت بشبكة التواصل التي أقامها الفاطميون بين بلدان البحر المتوسط ما بين القرنين العاشر والحادي عشر.

■ **هل يمكننا القول بثقة إن الدراسات الغربية حول العرب والإسلام قد تخلت عن المقاربات الاستشراقية وأنثروبولوجيا الاستعمار؟ أم أن هذه الدراسات والمختصين بها يعيدون إنتاج نفس المقولات ويكرسونها عن الشرق العربي المسلم الذي يمثل استثناء عن الشعوب الأخرى ومن الصعب أن يلحق بركب الحضارة، بل ينكر في حالات كثيرة دورهم في الماضي ويحصرهم في المفهوم الفسيفسائي والرجعي؟**

ـ قد تبدو الإجابة عن هذه السؤال معقدة أيضاً. فكما أشرت، في أوروبا ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وعقب نهاية الاستعمار، أُنشئت مدارس جديدة للدراسات العربية والإسلامية وأُعيد تنظيم المراكز القائمة بالفعل. بالتالي أُعد جيل جديد من الباحثين الذين بدأوا يتبنون مناهج بحثية جديدة، وبخاصة في الفترة بين الستينيات والثمانينيات. لقد كانوا يتبعون سبلاً علمية ولغوية صارمة. على سبيل المثال، كان للتاريخ الاجتماعي وللفكر العربي والإسلامي الحظ الأوفر من الدراسة، كما قامت هذه الموضوعات بفتح الطريق أمام الباحثين للإطلاع على السجلات وتحليل الوثائق المتوافرة بالبلدان العربية. من هنا نشأت فكرة دراسة سجلات المحاكم الشرعية في العصر العثماني وتحليل وترجمة أهم المصادر العربية القديمة والحديثة للغات الأوروبية. ومن الأسباب التي ساعدت على القيام بهذا النوع من الأبحاث إعادة تنظيم مراكز الوثائق والمكتبات في المدن العربية المهمة، إضافة إلى اهتمام الباحثين بإعادة اكتشاف مواطن الذاكرة الجماعية المشتركة وفتح نافذة جديدة على الماضي. طبعاً كان لهذا أثره في منهجية الباحثين الجدد في أوروبا وإيطاليا الذين أخذوا في الابتعاد عن المقاربات الكولونيالية وعن الرؤية الاستشراقية الكلاسيكية التي ظهرت في أوروبا بعد الثورة الفرنسية وبسبب الطبقة البرجوازية الصاعدة. عندما نتحدث عن الدراسات الاستشراقية وعن الدراسات العربية والإسلامية علينا أن نأخذ في الحسبان مدارس واتجاهات متعددة ومختلفة فيما بينها. فلا يمكننا النظر إلى الاستشراق في أوروبا كظاهرة متجانسة. انطلاقاً من هذا المبدأ يمكننا القول بأن مؤلفة إدوارد سعيد **الاستشراق**، والتي حظيت بنجاح كبير في الغرب لعدة أسباب، لم تتحرَّ الدقة عندما صورت الدراسات الاستشراقية على أنها أحادية الاتجاه، بل في أحيان كثيرة اعتبرتها مخططات وذراعاً من أذرع الاستعمار. وقد نال هذا التصور إعجاب المختصين بالدراسات السياسية وبعلم الاجتماع والأنثروبولوجيين المعاصرين، كما أنه أسهم في تشويه صورة المختصين بالدراسات العربية والإسلامية. فمن المستحيل أن ننظر إلى المدرسة الاستشراقية القديمة التي أُنشئت بصقلية في أواخر القرن السابع عشر من أجل العودة إلى تاريخ الجزيرة القديم على أنها مدرسة ذات اتجاه كولونيالي. كما لا يعني هذا أن المستشرقين الأوروبيين لم يتبنوا يوماً رؤية كولونيالية، دعنا ننظر مثلاً إلى الدراسات الفرنسية للجماعات الأمازيغية في شمال أفريقيا. وحتى في يومنا هذا نجد بعض الباحثين من الشباب لا يزالون يدرجون أبحاثهم داخل إطار كولونيالي وإن كان بطريقة مختلفة عن الماضي، ونرى هذا واضحاً في الأعمال التي تركز على الدراسات الجيوسياسية وعلى الأقليات، وفي التفنن في افتعال صدامات بين المسلمين، السنّة والشيعة منهم، فضلاً عن الحديث باستمرار عمّا يسمونه الإسلام السياسي وغيره.

أما على المستوى الشخصي، فأنا لا أتذكر أن أحداً من زملائي وأصدقائي من العرب قد قال لي يوماً إن أعمالي البحثية ذات صبغة نيوكولونيالية. فأنا كثيراً ما عملت في دمشق مع زملاء عرب، من بينهم صديقتي الراحلة خيرية قاسمية. طبعاً كانوا أحياناً يوجهون بعض الانتقادات للدارسين الأوروبيين، وبخاصة من كان منهم يتردد على معاهد أجنبية. ولكن هذا النوع من الانتقادات لا يقتصر على المستشرقين الأوروبيين فقط، بل وُجِّه إلى بعض الدارسين الذين ما زالوا يتأثرون بالثقافة الغربية وإن كانوا غير واعين بذلك. أختتم إجابتي عن هذا السؤال بالإشارة إلى وضعنا كباحثين ودارسين سواء أوروبيين أو عرب، فنحن نعاني أزمة ثقافية، اليوم من الصعب جداً أن تجد شخصيات مثل بيير باولو بازوليني (Pier Paolo Pasolini) ومحمد كرد علي. فنحن نعاني انتشار المعرفة السطحية التي تروَّج عبر وسائل الإعلام الجديدة. ربما يكون هذا هو المنعطف السلبي الجديد الذي علينا أن نأخذ حذرنا منه.

■ **كيف يمكن أن نتفهم أسباب الفجوة وربما الاختلاف المستمر بين العرب والغرب؟ هل يمكن لدراساتكم أن تسهم في التقريب الثقافي والحضاري والالتقاء على القيم الإنسانية وبما يبعد شبح الماضي الاستعماري؟ وهنا كيف تتصورون دوركم كباحثين في الشؤون العربية والإسلامية في التأثير في السياسات الأوروبية والغربية عموماً نحو العرب وقضاياهم كالقضية الفلسطينية والحق في التنمية والاستقلال؟**

ـ لقد تفاقمت الفجوة بين الغرب وأوروبا والوطن العربي في السنين العشر الأخيرة. إنها حقيقة واقعة، لكن علينا أن ننتبه أيضاً إلى الفجوة بين الدول الأوروبية الغنية (مثل ألمانيا) والدول الأورومتوسطية بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية التي تم اختلاق جزء كبير منها. لقد رأينا المعاناة التي حلّت بشعب اليونان والأزمة الاقتصادية والاجتماعية بجنوب إيطاليا الذي تهاجر منه أعداد كبيرة من الشباب ومن الخريجين قاصدين الشمال، حيث الدول الأوروبية الغنية، باحثين عن مستقبل أكثر استقراراً وآدمية. ومنذ 2011، العام الذي اندلعت فيه الثورات المسماة «الربيع العربي»، تفاقمت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية وضربت في تونس ومصر وليبيا وسورية والعراق، بل في جميع أنحاء الوطن العربي. وأكثر من يعاني هذه الأزمات هو الطبقات الأضعف في الشعوب، وبخاصة النساء والشباب. وفي ظل كل هذه الظروف يبدو للحكومات الغربية وللسياسيين وللنشطاء العاملين في منظمات حقوق الإنسان أن الأزمة تدور فقط حول قضية المهاجرين واللاجئين، في الوقت الذي لا يعير أحد انتباهاً إلى الأزمة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي حلّت بالشعوب العربية. ما هذا إلا قِصر نظر سياسي. ولسوف تدفع الشعوب الأوروبية ثمناً باهظاً للكارثة التي أحلت بالوطن العربي، وبخاصة شعوب الدول الأورومتوسطية. اليوم يدفع العرب ثمناً باهظاً لهذه الأزمة، وبخاصة بعد تزايد خطر الإرهاب والعنف وأثر نشاط الجماعات التكفيرية. انظر مثلاً إلى ما حدث في ليبيا، لأول مرة في تاريخها بعد الاستقلال يهاجر منها الكثيرون بشكل شرعي وغير شرعي. فالليبيون المقيمون داخل ليبيا أو خارجها يقومون بالهجرة إلى البلدان العربية المجاورة أو إلى إيطاليا وأوروبا.

إذاً ما هو دورنا كباحثين وكرجال فكر؟ أعتقد أن الجزء الأكبر في حل هذه المشكلة يقع على عاتق التحليل والدراسة العميقة وعلى التبادل المعرفي بين الطرفين؛ فعلينا التركيز على المعارف

ذات المرجعية والجذور الثقافية المشتركة بين أوروبا والوطن العربي والإسلامي. علينا أيضاً الاهتمام بتناقل وببث الأفكار عبر المسار التاريخي الطويل؛ فلا معنى للتركيز المجرَّد والبلاغي على مفهوم انتمائنا لحوض المتوسط. في هذا الإطار تأتي ضرورة العودة الواعية إلى تاريخنا المشترك وإلى الذاكرة الجماعية. هذا هو الدعم الحقيقي الذي يمكننا تقديمه لصالح قضايا الأمة العربية، كما أنه رد فعل حقيقي لمؤازرة الشعب الفلسطيني المقاوم.

■ **في أعمالك اهتمام واضح بالعرب والعروبة والقومية العربية... لماذا؟ ولماذا أيضاً تهتم بمراحل معينة من التاريخ العربي؟**

ـ أشرت في حديثي إلى الأسباب التي دفعتني إلى الاهتمام بالوطن العربي والإسلامي. أما عن اهتمامي بقضايا القومية العربية والحداثة فقد سمحت لي هذه الموضوعات بالدراسة المتعمقة لصور وأنماط التغيرات المركبة التي تحدث أثناء مراحل تفكك المجتمعات وإعادة بنائها، وذلك من خلال دراسة الجذور التاريخية والثقافية. ويعَدّ هذا من أهم الموضوعات التي تساعدنا على فهم تاريخ هذه المنطقة وكذا التاريخ الحديث لأوروبا وإيطاليا اللتين واجهتا إشكالات في عملية تكوّن مفهوم الأمة، وهو أمر ما زال قائماً حتى اليوم.

■ **منذ عام 2010 دخلت المنطقة في ما صار يعرف بالربيع العربي الذي نجم عنه الكثير من التدمير للمقدرات وللدولة الوطنية وحروب أهلية وغير أهلية كما في اليمن وسورية وليبيا إضافة إلى كثافة التدخل الأجنبي... ما هي في تقديركم الصلة بين الربيع العربي وارتداداته، وبين التاريخ العربي بما فيه التجربة الاستعمارية الأوروبية والاحتلال الصهيوني لفلسطين؟ هل نحن أمام سايكس ـ بيكو جديدة أم أنها خارطة التفتيت المبنية على التصور الفسيفسائي كما قدمه برنارد لويس مثلاً؟**

ـ لقد قضيت الشهور الأولى عقب قيام الثورات المسماة «الربيع العربي» في انتظار أن أفهم ماذا كان يحدث في ميادين البلدان العربية. لم يدهشني على الإطلاق اندلاع ثورة الياسمين التونسية في عام 2010. لقد اتخذت تلك الثورة طابعاً اجتماعياً جلياً منذ البداية. كما أن قطاع العمل في تونس يتميز بتاريخ نقابي ذي كفاح اجتماعي طويل. عندما أعلن مبارك تنحيه عن حكم مصر، كنت في دمشق أقوم بالبحث في مركز الوثائق التاريخي. وهناك كنت أتابع تظاهرات أيام الجمعة في صنعاء، وانفجار الأزمة الليبية في شباط/فبراير 2011 ببنغازي. كلما كنت أشاهد مع أصدقائي العرب ما تبثه شاشات المحطة القطرية «الجزيرة»، كان يزيد عدم فهمي لحقيقة ما يحدث في القاهرة واليمن وفي ليبيا. لكن ثمة أشياء كنت واثقاً منها. **أولاً** أنه على خلاف ما كان يُردد في أوروبا، لم تتسبب أحداث تونس في إثارة ما حدث في باقي المنطقة. **ثانياً** أن كل تلك المليونيات التي كانت «الجزيرة» تبثها للعرب وللغرب من ميدان التحرير ومن صنعاء ومن بنغازي لم تكن ثورات. فمع مرور الأيام اتضح لي أن من كانوا يقودون تلك الحركات في الميادين هم سياسيون معروفون إلى حد ما، وكانوا مقرَّبين بشكل أو بآخر للأنظمة القديمة، حتى المعارضين في الخارج. اتضح لي أن ما حدث كان يفتقر إلى مشروع تغيير حقيقي على الصعيدين السياسي والاجتماعي. كلما كان الشباب في القاهرة وفي البلدان الأخرى يزدادون إيماناً بإمكان تغيير حقيقي، كان يزيد تهميشهم.

لقد كان واضحاً أن تلك الحركات لم تقم لتأتي بنظام جديد في الوطن العربي، لم ترد تغييراً هدفه توحيد الصفوف لمواجهة التدخل الغربي والإسرائيلي أو من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية. ففي البداية هتفت الشعوب بشعارات من أجل الحرية، ثم أصبحت الشعارات تنادي «بالحق في الحياة»، وبين هذه الشعارات وتلك كان هناك حضور قوي وملحوظ للأمريكان وللأوروبيين: وبخاصة الإنكليز والفرنسيين، من بينهم أيضاً يهود وصهاينة معروفون. كما لاحظنا صعود الحركات المسماة الحركات الإسلامية مثل الإخوان المسلمين والجماعات التكفيرية المختلفة. لقد كانت بعض الحكومات الغربية وراء نجاح هذه الحركات حتى في الانتخابات، هذا غير الدعم التركي والقطري بل والإسرائيلي لها. وإذا أمعنّا النظر في آليات وصور هذه الأحداث، لاستطعنا فهم حقيقة ما حدث في سورية بشكل أفضل، حيث اتخذ الصدام شكلاً دولياً وطابعاً مسلحاً، بهدف التفكيك الدولي والجغرافي للمنطقة العربية والإسلامية.

أذكر أني اطّلعت على الخرائط التي أعدّها المستشرق الأمريكي المعروف بأصله اليهودي وبصهيونيته برنارد لويس، بخصوص الشرق الأوسط الجديد. لن أدخل في تفاصيل كتابه، فهو لا يستحق أن أتطرق إليه، ولكني أعتقد أن هؤلاء الذين عملوا على قيام ما يسمى «الربيع العربي» سواء من داخل الوطن العربي أو من خارجه، لم تخطر بأذهانهم فكرة إعادة طرح «سايكس بيكو» التي يرجع تاريخها إلى عام 1916. فالموقف الذي يشهده الوطن العربي والإسلامي في القرن الحادي والعشرين مختلف كل الاختلاف عن ذلك الذي كانت تخطط له القوى الاستعمارية الأوروبية، عقب الحرب العالمية الأولى. فلا يمكننا بأي صورة من الصور الربط بين الظهور القوي للجانب التركي على الساحة وتحالف دول الخليج العربي وبين الحكم العثماني في أواخر مراحله، ولا بالثورة العربية التي قام بها الحسين بمكة، ولا باتفاقيات مكماهون. وإن كان هناك وجه تشابه، فهو يكمن فقط في بعض المظاهر الفولكلورية لهذه الوقائع. كما أن فكرة «الفوضى الخلاقة» ما هي إلا شيء في منتهى الخطورة. إنها تأتي بالدمار والتحطيم المادي والمعنوي، فهي تدمر الوعي الفردي والجماعي للإنسان العربي وللأمة العربية. ونحن الآن نرى النتيجة بعد مرور سبع سنين على تلك الأحداث؛ فالوطن العربي بأجمعه، وليس ليبيا فقط، بات غنيمة حرب. ولكن ثمة شيء جديد يتحرك، وهذا واضح في انتصارات سورية ودولتها على الجهاديين والتكفيريين، وواضح أيضاً في التحالفات الجديدة والمثيرة للانتباه بين قوى المنطقة، وإن كانت تحالفات يشوبها شيء من التناقض والغموض، لكنها كانت وراء انتشار حركات جديدة للمقاومة في فلسطين واليمن.

■ **حظيت سورية في دراساتك بقدر كبير من الاهتمام.. هل يمكنكم الإضاءة على خلفية هذا الاهتمام وكيف تنظرون إلى ما حدث في هذا البلد منذ عام 2011؟ هل لديكم إطار تفسيري لما حدث وكيف تنظرون إلى التعامل الأوروبي مع الأزمة السورية؟ وهل يمكن أن يتجاوز اهتمام أوروبا ونظرتها إلى الأزمة السورية اعتبارها مشكلة مهاجرين؟ هل ستكون سورية هي مقياس الاختبار الحقيقي لعلاقة أوروبا بالعرب ومستقبل هذه العلاقة؟ كيف ستؤثر الأزمة السورية في ذلك وفي الوضع الإقليمي في ما يسمى الشرق الأوسط؟**

ـ نعم، هذا صحيح. تُعَد المنطقة المعروفة باسم بلدان الشام ذات أهمية كبيرة للدراسات التاريخية، فهي ليست مهمة فقط بالنسبة إلى التاريخ العربي والإسلامي، بل إلى تاريخ الإنسانية.

ففي سورية كان أول لقاء إنساني وثقافي وديني بين الإسلام في بداياته والمسيحية الشرقية، وذلك من خلال لقاءات النبي محمد مع الراهب بحيري. كما أن سورية تعدّ معبراً لانتقال التجارة والأفراد والأفكار والمعارف بين الشرق والغرب الأورومتوسطي؛ فالجذور المشتركة للشعوب تنبع من سورية، متمثلة بالفينيقيين واليونانيين والرومانيين والبيزنطيين والمسلمين؛ فهناك نجد أصول حضارتين عظيمتين: الحضارة المسيحية الأوروبية والحضارة العربية الإسلامية؛ فكلاهما نمتا وتطورتا في قلب حوض المتوسط عقب ظهور الإسلام في القرن السابع، حينها بدأت تظهر حركة الاقتباس الحضاري. وبالطبع كان لهذا أثره في التكوين الاجتماعي والثقافي للشعب السوري قبل الفتح الإسلامي وبعده؛ فيتميز المجتمع في بلاد الشام بتركيبة غنية تقوم على مبدأ التعايش، على الرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها هذه المنطقة عبر التاريخ. وهذا هو أكثر ما أثار شغفي واهتمامي بسورية وبتاريخها وثقافتها. يكفينا ذكراً الدور السلمي الذي قام به الأمير الجزائري عبد القادر وأتباعه من المغاربة في عام 1860، ومن بعده موقف عبد الرحمن الكواكبي في حلب أثناء الصدام بين الأكراد والشعب الأرميني.

إن الأزمة التي حلت بهذه المنطقة عام 2011 وما حدث بعدها من تطورات مأسوية للموقف، وبخاصة عقب الظهور الغاشم للجهاديين وللدواعش وللجماعات التكفيرية، من شأنها تدمير نسيج التعايش الذي تكوّن عبر القرون المختلفة. لقد حاولت تلك الجماعات تدمير المجتمع السوري ومحو ثقافته. صحيح أنهم لم يتمكنوا من تحقيق أغراضهم، ولكنهم تركوا وراءهم جروحاً جسيمة، ليس في سورية فقط بل في المنطقة كلها. ولكي يتسنى لأوروبا الإسهام في حل هذه الأزمة عليها أولاً إدراك الواقع التاريخي والاجتماعي للعلاقات بين سورية والدول الأورومتوسطية. فلننظر مثلاً إلى الحضور النشط للجالية الفينيسية في حي الطليان بدمشق. على أوروبا التخلي عن الأحلام الشبيهة بتلك التي كان يحلم بها الجنرال النيوصليبي غورو (Gouraud) كي تستطيع استعادة العلاقات التاريخية التي كان أساسها معرفة الآخر والاحترام المتبادل.

■ استعمرت إيطاليا ليبيا لمدة جازت ثلاثين عاماً وخرجت منها نتيجة خسارتها الحرب العالمية الثانية، ثم تم تصفية معظم بقايا الاحتلال الإيطالي غير المباشر وبخاصة سيطرة المستوطنين من بقايا الاستعمار على اقتصاد ليبيا بعد التغيير السياسي في ليبيا عام 1969... اليوم ليبيا تعاني ويلات الصراع والتدخل الخارجي السافر، وفي هذه الأجواء والسياقات تبرز إيطاليا كأحد أهم القوى الإقليمية المؤثرة والمتدخلة تماماً في الشأن الليبي إلى درجة أن حكومتها تعترض على إجراء انتخابات في ليبيا، وهناك تقارير تتحدث عن ارتباط إيطاليا بميليشيات مسلحة وعصابات تهريب المهاجرين... ما هو في تقديركم التفسير المناسب للموقف والتدخل الإيطالي؟ هل هناك مشروع أوروبي/إيطالي لفرض سلطة تخدم مصالحها في ليبيا وتؤمّن إمدادات الطاقة، وتمنع الهجرة إلى أوروبا حتى من طريق توطين المهاجرين في ليبيا؟ هل ترى هذه السياسة إذا تحققت مناسبة للعلاقات التي تطمح إليها بين العرب والغرب؟ ماذا يمكن لدراساتك التاريخية والاجتماعية أن تفيدنا هنا؟

ـ إن إيطاليا بلد غريب، بالتأكيد هي بلد جميل، ولكنك إذا سألت الأشخاص عن ليون كايتاني (Leon Caetani) (1869 ـ 1935) أمير المستشرقين الإيطاليين، ومؤرخ ومتخصص في الدراسات

الإسلامية وصاحب المؤلَّف الشهير والضخم في تاريخ الإسلام، **حوليات الإسلام**، لن تجد أحداً يعرفه. لا أحد يعرف أن كايتاني الذي كان عضواً ليبرالياً في البرلمان أيام المملكة الإيطالية، قد قام بالاعتراض على العدوان الإيطالي على الولاية الليبية التابعة للإمبراطورية العثمانية في عام 1911. ولقد أعرب عن موقفه هذا في خطاب عظيم وشهير له في البرلمان. لا تشير الكتب المدرسية إلى هذا الحدث ولا أحد يخصه بالذكر. الأمر نفسه حدث مع المستشرق والمؤرخ الإيطالي إتوري روسي (Ettore Rossi) المتوفى عام 1955، صاحب كتاب **تاريخ طرابلس** الصادر في روما عام 1968. أقلّاء يعرفون أنه كان رئيس تحرير لمجلة **أورينتي موديرنو** الشهيرة عام 1922، وأن الفضل يرجع له في التعريف بعمل جورج أنطونيوس **يقظة العرب** بإيطاليا. وما زال مؤلفه مرجعاً تاريخياً له اعتباره حتى اليوم، لدقته التاريخية واللغوية؛ حتى إن الليبي خليفة محمد التليسي، المتخصص بالدراسات الإيطالية، ترجمه إلى العربية.

لقد بدأت التردد على ليبيا في منتصف الثمانينيات عندما كنت باحثاً شاباً. وهناك درست التاريخ الليبي الحديث والمعاصر وعكفت على دراسة أعمال أحمد النائب الأنصاري، كما درست الوجود الليبي في بلاد الشام. وأثناء إقامتي بطرابلس وبنغازي استطعت التعرف إلى العديد من سفراء إيطاليا بليبيا. حينئذ تكونت عندي فكرة، وهي أن سياسة إيطاليا تجاه مستعمرتها العربية الإسلامية السابقة هي سياسة تقوم على المصالح الاقتصادية وبخاصة تلك المتعلقة بشركة «إني» (Eni). كما لاحظت أن النشاط الثقافي لإيطاليا في بنغازي وطرابلس ليس ذا قيمة كبيرة؛ فالأنشطة التي كان ينظمها المعهد الثقافي الإيطالي في تلكما المدينتين خلال السنين الأربعين الأخيرة، كانت قليلاً ما تتعرض لتاريخ وثقافة ليبيا وللخصائص العربية لشعبها. حتى تعلُّم اللغة الإيطالية قد أصبح مقتصراً على نخبة معينة، والدليل على ذلك هو أن اليوم لا يوجد معهد مهم للدراسات الإيطالية كما كانت الحال في الماضي. وقد يكون السبب في هذا ما يزعمه البعض عن الزعيم الليبي معمر القذافي، يُقال إنه كان لا يسمح للموظفين ولمنتدبي وزارة خارجية إيطاليا بليبيا بتنظيم الكثير من الأنشطة، وذلك لاتباعه سياسة مضادة لأشكال الاستعمار. قد يكون هذا صحيحاً. من ناحية أخرى كانت هناك تجربة لفتح قسم للدراسات الإيطالية بجامعة بنغازي، ولقد شاركت بالعمل فيه مع زملاء آخرين من جامعة باليرمو. قمنا أيضاً بتأسيس معهد إيطالي ليبي للدراسات تابع للجامعة في مدينة باليرمو، وكنت عضواً في لجنته العلمية. كلتا التجربتين باءتا بنهاية مؤسفة، ليس فقط بسبب ما حدث في شباط/فبراير 2011. فأهم ما يشغل الجانب الإيطالي اليوم قضيتان: نشاط شركة «Eni» من ناحية، وقضية المهاجرين من ناحية أخرى، حتى منذ ما قبل عام 2011. وعلينا ألّا ننسى انشغال إيطاليا الحالي بالمخطط الفرنسي الذي يهدف إلى استبعادها من ليبيا، في ضوء الرؤية الأوروبية التي تنظر إلى ليبيا كغنيمة حرب، وبخاصة بعد وقائع 2011. وأعتقد أن هذا هو الدافع وراء التصريحات الأخيرة التي أصدرها السفير الإيطالي في ليبيا والذي لا أتفق مع ما صدر عنه. فالدفاع عن مصالح البلدين في ليبيا لا يمكن أن يتم بهذه الطريقة. فإذا أرادت إيطاليا الحفاظ على وجود فعّال في الأراضي الليبية، فيجدر بها أن تطرح مشروعاً ثقافياً مشتركاً يشمل المجتمع المدني وقطاع الجامعات وأهل الثقافة بلا تمييز أو تفرقة، ليكون مشروعاً يعالج التراث الذي هو أساس للعلاقات التاريخية بين إيطاليا وليبيا. في رأيي هذا هو السبيل الوحيد كي تستعيد

إيطاليا سياستها الخارجية الفعّالة في منطقة المتوسط، وفي ظل المشكلات الخطيرة التي تعانيها المنطقة.

■ ما هي في تقديرك القضايا الأكثر أهمية التي ينبغي التركيز عليها في الدراسات الاجتماعية والسياسية بما يخدم هدف بناء حوار وعلاقات عربية غربية وإيطالية متوازنة؟ وما المطلوب من المختصين في هذه المجالات من الطرفين، وهل تتوقع تطورات إيجابية نحو علاقات عادلة وحوار حضاري متوازن؟

ـ أستطيع الإجابة عن هذا السؤال من واقع تخصصي في الدراسات العربية والإسلامية. فكما أشرت من قبل، إن للباحثين دوراً بالغ الأهمية في إعادة بناء نسيج التواصل والتعاون العلمي والثقافي والتعليمي بين المؤسسات الجامعية. لقد تأثر هذا القطاع كثيراً منذ عام 2011 بسبب الوضع الحرج والمأسوي الذي يعيشه الوطن العربي والإسلامي، وبسبب التدخل النيوكولونيالي من قبل دول الناتو في شمال أفريقيا وفي الشرق الأدنى والمتوسط. ومع الأسف، اليوم أصبح المستفيدون من الحروب وتجار الأسلحة أكثر قوة ونشاطاً. كما أن الموارد الاقتصادية والمالية في الغرب باتت تُوظف ضد حق شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في السيادة والاستقرار. كما أنها لم تعد تُستخدم لصالح الطبقات العاملة في أوروبا. رغم هذا نجد أن حروب اليوم تقوم باسم حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية في العالم، الأمر الذي يتم إما برضاء أو بصمت الأحزاب شبه اليسارية. على الدارسين في أوروبا وإيطاليا والوطن العربي إدراك أنهم أمام تحدٍّ حقيقي يكمن في إنقاذ الحق في ممارسة الفكر ونشر الثقافة واستعادة أوجه التفاهم والتعايش المتبادل. كما أن عليهم واجباً أو بمعنى أصح إلزاماً أخلاقياً يتمثل بتدشين عملية جديدة لنقل الأفكار والمعارف وخلق طرائق بديلة في أوروبا والوطن العربي لاستقبال الآخر وعلومه والتعرف إليها. وهذا الأمر يأتي على رأس خلق علاقات تعاون جديدة ومثمرة بين الشعوب، وبخاصة في ما يتعلق بالأجيال الشابة الجديدة. فلقد انتشر الجهل وانتُقِص العلم، الأمر الذي تساعد على تفشّيه وسائل الإعلام والاتصالات الجديدة. أعتقد أن قطاع الجامعات يجب أن يؤدي دوراً مهماً في هذا الصدد وفي نشر العلوم والمعرفة.

■ كيف تتصور مستقبل العلاقات بين العرب والغرب؟ وهل يمكن في تقديركم تخطي عبء الماضي والانتقال إلى مستقبل أفضل؟ وهل يمكن لأوروبا بالذات أن تقوم بدور مستقل وأكثر تفهماً لحقوق العرب والفلسطينيين؟ ما دور المختصين والمثقفين في أوروبا، وما الدور الذي تقوم به جمعيتكم العلمية؟ وهل لكم تأثير، وهل هناك صدى لأفكاركم في دوائر صنع القرار في إيطاليا وأوروبا؟

ـ رغم كل ما يجري، فأنا على ثقة بالمستقبل، وهذا الشعور يزداد عندي عندما أكون في القاعة ألقي محاضرات في تاريخ البلدان العربية والدراسات الإسلامية. يأتيني الأمل من خلال حضور العديد من الطلاب الواعين الذين يتابعون محاضراتي باهتمام. إنهم طلاب كثيرون، ففي السنوات الأخيرة وصل عدد الدارسين في مجال اللغة والأدب العربي والتاريخ الإسلامي إلى أكثر من مئة طالب في جامعة باليرمو، من بينهم طلاب عرب. كما أنهم يدرسون اللغة الفارسية والتركية. ولقد لاحظت أن الكثير منهم شغوف بما يدرس ويود أن يتعرف بعمق إلى هذه المواد؛ فلديهم رغبة في

التعرف إلى الوطن العربي والإسلامي وإلى تاريخه وحضارته، بل يتمنون أيضاً قضاء وقت في البلدان العربية للدراسة. ولكن ما يعيشه الوطن العربي اليوم من موقف صعب لا يساعدهم على تحقيق ذلك. وبالطبع إن أسرهم لا تشجعهم على السفر للدراسة هناك. ونحن نحاول تعويض ذلك باللقاءات العلمية المكثفة. ففي العام الماضي نظمنا مجموعة من الندوات واللقاءات عن «المقاومة» وذلك في ذكرى مرور مئة عام على وعد بلفور. اشترك في هذه المبادرة الكثير من الزملاء من مختلف الحقول العلمية في قسم العلوم الإنسانية بجامعة باليرمو. تمت اللقاءات بحضور أكثر من ثلاثمئة طالب من دارسي اللغة العربية والدراسات الإسلامية إضافة إلى طلاب من تخصصات أخرى. وكانت القضايا العربية والفلسطينية على رأس اهتمامات الطلاب الذين كتبوا موضوعات عنها بعد الاطلاع على المصادر والكتب المهمة المتوافرة لدينا في مكتبة القسم الغنية بمصادر قيّمة في مختلف تخصصات اللغة والدراسات الإسلامية. لقد حرص الطلاب على التعرف وعلى فهم الموضوعات التي استمعوا إليها أثناء الندوات واللقاءات. لكل هذا أهميته وأثره في الوضع، سواء في مدينة باليرمو أو في إيطاليا بوجه عام. فعلينا أن نضع الشباب نصب أعيننا، سواء في إيطاليا أو أوروبا وكذا شباب الوطن العربي والإسلامي □

صدر حديثاً

الظلم في العالم العربي والطريق إلى العدل

عمل جماعي

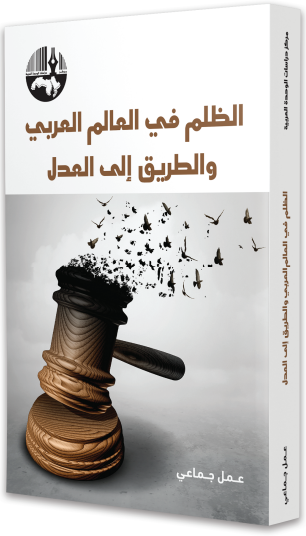

يتناول هذا التقرير الظلم وأسبابه في العالم العربي؛ فيبحث في غياب العدالة والعدل وتكافؤ الفرص، وفي تعثر التنمية وانتهاكات حقوق الإنسان، وفي مختلف أوجه الظلم التي تمارس في حق الشعوب العربية، من عنف جسدي ومعنوي، وقمع وحرمان لأبسط شروط الحياة الكريمة، ودفع إلى الهجرة ونزع للجنسية من أهل الأرض أو انتزاع للأرض من أهلها، سواء على أيدي أنظمة عربية أم على أيدي المحتل.

هذا التقرير كان يفترض أن يصدر من الإسكوا عام 2016، لكن الاعتراضات والضغوط التي مورست من جانب بعض الأنظمة العربية أو من الكيان الصهيوني حالت دون إصداره رسمياً من الأمم المتحدة، فارتأى مركز دراسات الوحدة العربية، لما يمثله التقرير من قيمة علمية ومعنوية، أن يصدره بالاتفاق مع مجلس الاستشاريين الرئيسيين الذين ساهموا في وضعه، والذين يمثلون نخبة من الباحثين والخبراء العرب المشهود لهم بصدقيتهم واستقلاليتهم العلمية والفكرية.

328 صفحة

الثمن: 16 دولاراً أو ما يعادلها

عوني فرسخ

الصراع العربي ـ الصهيوني: متغيراته ومستجداته، 1949 ـ 2009

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018). 416 ص.

أحمد سعيد نوفل(*)

باحث في الشأن الفلسطيني.

ـ 1 ـ

يعَدّ المؤلف عوني فرسخ، من الكتّاب العرب المتخصصين بالصراع ـ الصهيوني والقضايا العربية القومية، والمؤمنين بأهمية الوحدة العربية كطريق لتقدم الأمة العربية وتحرير فلسطين. يتناول الكتاب ـ كما يشير عنوانه ـ أهم محطات الصراع العربي ـ الصهيوني والمتغيرات التي استجدَّت عليه خلال نصف قرن.

يتكون الكتاب الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية عام 2018، من 416 صفحة من الحجم الكبير، موزعة على مقدمة وثمانية فصول. استعرض فيه المؤلف أهم الأحداث الرئيسية التي مرت على الصراع العربي ـ الصهيوني. وحمل الفصل **الأول** عنوان التداعيات العربية للنكبة، وتوزع على تسعة مباحث: عالج المبحث **الأول**، التداعيات التي أحدثتها النكبة على الصعيد القومي العربي، شرح فيه الظروف السياسية والاجتماعية التي عاشها الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية والتي أدت إلى نكبة فلسطين. ورصد المؤلف مواقف بعض السياسيين والمفكرين العرب في تلك الفترة. وأشار إلى أنه «قلّما أشغلت قضية سياسية أذهان المفكرين ورجال السياسة والدين والأدب والفن في الوطن العربي، منذ بداية القرن العشرين وحتى اليوم، كما أشغلتهم قضية فلسطين».

وأورد وصفاً للمفكر القومي العربي قسطنطين زريق للنكبة التي حلت بفلسطين بأنها لم «تقف عند خسارة بعض الأراضي العربية، وإنما أدت إلى الانهيار المعنوي المتمثل بشك العرب بأنفسهم وقابليتهم للحياة». والمفكر جورج حنا الذي وصف النكبة بأنها «المعركة التي خسرناها في

(*) البريد الإلكتروني: profanufal@yahoo.com.

فلسطين ليست المعركة الفاصلة ولا تغلق أبواب الرجاء».

ووصف الكتاب، سخط الجماهير العربية على نتائج مشاركة الجيوش العربية في حرب 1948، التي أدّت إلى ضياع فلسطين. وهو ما أدى إلى تشكيل قيادات فلسطينية كجورج حبش وهاني الهندي وآخرين «كتائب الفداء العربي» التي ضمّت عدداً من الشباب العربي. كما ثار ضباط من الجيوش العربية التي شاركت في تلك الحرب ضد الأنظمة العربية التي تقاعست في الدفاع الحقيقي عن فلسطين. وكان من أهمها ثورة الضباط الأحرار بزعامة جمال عبد الناصر في مصر عام 1952، الأمر الذي أدى إلى تنامي الحركة القومية العربية لدى الجماهير.

ـ 2 ـ

وأشار المبحث **الثاني**، إلى تداعيات النكبة على الصعيد الوطني الفلسطيني، فتناول فيه تأثير النكبة في الفلسطينيين. واستعرض ردود فعل بعض من عاشوا تلك الفترة، كجورج حبش الذي وصف لحظة الخروج من مدينته اللد بقوله «أتذكر أنه في تلك الليلة صدر عني تعبير لعله كان المؤشر إلى ما فعلته بعد ذلك. في تلك الليلة اجتمعت بأحد رفاق المدرسة، وقد عرضنا الظروف ثم وجدنا أنفسنا نقول بكثير من البراءة من دون وعي أو فهم لما تعنيه الكلمة: لن نخسر بلادنا».

ووصف فرسخ، الظروف الصعبة التي عاشها الفلسطينيون بعد النكبة التي حلّت بهم، وانضمام العشرات من الشباب الفلسطيني إلى الأحزاب العربية ذات التوجهات القومية والإسلامية والماركسية. كطريق للنضال الفلسطيني من أجل تحرير الوطن المغتصب، ورفضهم الاعتراف بالأمر الواقع بوجود الكيان الصهيوني في فلسطين وتصميمهم على المقاومة.

وعالج المبحث **الثالث**، واقع الظروف التي عاشها الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، وقسوة النكبة عليهم، وتحولهم من مواطنين يتمتعون بالأغلبية في وطنهم إلى أقلية تخضع للاحتلال الإسرائيلي وتمارس عليها شتى أنواع العنصرية، فضلاً عن تطبيق القوانين الإسرائيلية عليهم، كقانون أملاك الغائبين، لمصادرة أملاكهم وقوانين الطوارئ. وشرح المؤلف الظروف السياسية للفلسطينيين في داخل الكيان الصهيوني، وتطور النضال الوطني الفلسطيني من خلال انتمائهم إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي وتأليف تنظيمات وطنية كجماعة الأرض وأبناء البلد.

وبحث المبحث **الرابع** بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وتوزيعهم على دول الجوار وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهم، ومحاولات الدول الكبرى توطينهم في البلدان العربية. وخُص المبحث **الخامس** لحق شعب فلسطين في تقرير مصيره وإقامة دولته، والمبحث **السادس** بعنوان المقاطعة العربية لإسرائيل.

ـ 3 ـ

توزعت بقية المباحث في الفصل الأول على الاعتداءات الصهيونية بعد توقيع اتفاقات الهدنة مع مصر والأردن وسورية ولبنان عام 1949، ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، والبيان الثلاثي الأمريكي ـ البريطاني ـ الفرنسي.

وركز الفصل **الثاني** على «الإنجازات الصهيونية عقب حرب 1948» التي حققتها إسرائيل بعد حرب 1948. ومن ضمنها ما أطلق عليه المؤلف «إعلان الاستقلال». وشرح في هذا الفصل دلالاته وخطورته على الصراع العربي ـ الصهوني. وأشار إلى أن الإعلان لم ينص على حدود الدولة. وأن اليهود قد عادوا «من الشتات إلى أرضه».

واستعرض المؤلف تطورات الصراع العربي ـ الصهيوني بعد قيام إسرائيل وقبولها عضواً في الأمم المتحدة، وتدفق اليهود إلى فلسطين المحتلة بعد صدور قانون العودة وتعزيز الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والبيئة التي سيطرت على إسرائيل في تعاملها مع المهاجرين اليهود من أوروبا الشرقية من خلال تشجيع المنظمة الصهيونية العالمية لهذه الهجرة. وأشار إلى توزيع اليهود في العالم، والامتيازات والحوافز التي تقدم لهم للهجرة، واغتصاب ممتلكات الفلسطينيين من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي وتقديمها للمستوطنين اليهود. ومحاولات تزوير التاريخ الفلسطيني خدمة لأهداف إسرائيل العنصري، من طريق تغيير أسماء المدن والقرى الفلسطينية بأسماء يهودية.

وحلل فرسخ استراتيجية الجيش الإسرائيلي القتالية وتحوُّله من عصابات مسلحة قبل عام 1948، إلى جيش نظامي يملك قوة نووية، وأحدث الأسلحة القتالية. ومن نظام اقتصادي إسرائيلي استعماري في خدمة جيش الاحتلال، إلى إقامة مشروعات مائية وتجفيف بحيرة الحولة وتحويل مياه نهر الأردن.

ـ 4 ـ

وتناول الفصل **الثالث**، تطور الصراع العربي ـ الصهيوني من ثورة 23 تموز/يوليو 1952 إلى حرب الاستنزاف التي خاضتها مصر في عهد عبد الناصر ورحيله عام 1970. ويُظهر الباحث أهمية هذه المرحلة، بسبب ثقل مصر الكبير في الصراع. ووضع فرسخ تفاصيل حدثت في تلك الفترة وتطور الصراع بسبب موقف عبد الناصر القومي من القضية الفلسطينية، وتناقضه مع الاستراتيجية الأمريكية المؤيدة لإسرائيل ـ وتوظيف الموقف المصري العربي والدولي لصالح القضية الفلسطينية ـ من خلال عزل إسرائيل في مؤتمر عدم الانحياز الذي طالب بعزل إسرائيل.

واستعرض المؤلف موقف الاتحاد السوفياتي من الصراع ومن العدوان الثلاثي على مصر؛ وتأثير الوحدة المصرية ـ السورية في الصراع العربي ـ الصهيوني؛ وتحويل مياه نهر الأردن من جانب إسرائيل تمهيداً للعدوان الإسرائيلي على مصر والأردن وسورية في الخامس من حزيران/يونيو 1967؛ وتفاصيل صدور قرار مجلس الأمن الدولي 242 المطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها في سيناء والضفة الغربية والجولان. وأشار إلى حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل، ورحيل عبد الناصر عام 1970، وانعكاس ذلك على الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وخص الفصل **الرابع** للثورة الفلسطينية وخروجها من الأردن مع تنامي وجود المقاومة الفلسطينية كرد فعل فلسطيني على هزيمة الجيوش العربية أمام جيش العدو الإسرائيلي. وشرح المؤلف تفاصيل عن

التنظيمات الفلسطينية الرئيسية التي ظهرت بعد حرب حزيران/يونيو 1967. وتعرض لمنظمة التحرير الفلسطينية والميثاق الوطني الفلسطيني ودورها النضالي في تمثيل الشعب الفلسطيني، وتطور العمل الفلسطيني من نكسة 1967 إلى معركة الكرامة عام 1968.

أما الفصل **الخامس**، فقد خصصه المؤلف لفترة حكم الرئيس أنور السادات وتراجع دور مصر القومي في قيادة النظام الرسمي العربي، بعد حرب تشرين (رمضان) 1973، التي خاضتها مع سورية ضد إسرائيل لاسترجاع سيناء والجولان. واسترجع تفاصيل تلك الحرب والاتفاق على الفصل بين القوات المتحاربة على الجبهة المصرية، وما ترتب على ذلك من تحولات سياسية في الموقف المصري بعد حرب تشرين. ومروراً بمبادرة السادات الذهاب إلى الكنيست الإسرائيلي وإلقاء خطاب دعا فيه إلى أن تكون حرب تشرين آخر الحروب مع إسرائيل. وانتهاءً بتوقيعه معاهدة كامب دايفيد مع إسرائيل عام 1977، التي خرجت مصر معها من ساحة الصراع العربي ـ الصهيوني بتوقيعها معاهدة السلام المنفرد مع إسرائيل.

وفي الفصل **السادس** من كتابه، تحدث المؤلف عن المقاومة الفلسطينية في لبنان من عام 1971 إلى عام 1981، بعد انتقالها من الأردن. وكذلك نمو المقاومة في الضفة الغربية وقطاع غزة بقيادة جيل جديد من الشباب الفلسطيني، وصولاً إلى تفجُّر الحرب الأهلية في لبنان عام 1975، وظهور المقاومة اللبنانية.

وتابع المؤلف في الفصل **السابع** تطور الأحداث الرئيسية التي مر بها الصراع العربي ـ الصهوني، ويصل إلى مرحلة مهمة من غزو لبنان عام 1982، إلى اتفاق أوسلو عام 1993. ويبدأ بخروج قوات الثورة الفلسطينية بعد غزو القوات الإسرائيلية للعاصمة اللبنانية، الذي يعد أول مرة تحتل فيها إسرائيل عاصمة عربية. وتناول تفاصيل الأحداث الداخلية التي تعرض لها لبنان واغتيال الرئيس اللبناني بشير الجميل. ويشير إلى رسالة مهمة أرسلها الرئيس المصري حسني مبارك عن طريق المخابرات المصرية، للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، تتضمن المعلومات التالية:

1 ـ أن حملة شارون سوف يدخل بقوات كبيرة إلى لبنان خلال أيام.

2 ـ أن حملة شارون وحسب المعلومات التي لدى مصر ـ لن تتوقف عند عمق 30 كم داخل لبنان، بل ستكمل احتلالها لتصل إلى بيروت.

3 ـ دعوة القيادة الفلسطينية إلى إبطال دعاوي شارون وحججه، وتقبل وضع الأسلحة الفلسطينية تحت الرقابة.

4 ـ أن مصر لا تطلب من الثورة الفلسطينية تسليم سلاحها، بل تطلب «إغماده».

وهذا يؤكد أن مصر وبعض الدول العربية كانت على علم بالعدوان الإسرائيلي على لبنان والمقاومة الفلسطينية قبل وقوعه بفترة طويلة.

ويؤكد المؤلف بطولات ومقاومة الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في معركة بيروت، إلا أن الإمكانات والقدرات العسكرية كانت لمصلحة القوات الإسرائيلية. وأن من أسباب موافقة قيادة الثورة الفلسطينية على الخروج من لبنان، طلب الحركة الوطنية اللبنانية من المقاومة الفلسطينية ذلك خوفاً

من استمرار قصف القوات الإسرائيلية لبيروت. واستعرض تفاصيل المفاوضات بين الأطراف المختلفة الفلسطينية والعربية والأمريكية والإسرائيلية التي سبقت خروج المقاومة من بيروت، ومجازر صبرا وشاتيلا التي تلت الخروج، وحرب المخيمات.

وأشار إلى تطورات القضية الفلسطينية بعد عام 1982، وانتفاضة الحجارة وظروف ولادة حركة المقاومة الفلسطينية الإسلامية (حماس). واعتراف منظمة التحرير الفسطينية بقرارَي مجلس الأمن الدولي 242 و338، وإصدارها لوثيقة الاستقلال عام 1988. وشعار الأرض مقابل السلام والتمهيد لمؤتمر مدريد للسلام عام 1992. وظروف صدور اتفاق أوسلو عام 1993، وانعكاسه على القضية الفلسطينية.

وخصص الفصل **الثامن** لعنوان رئيسي ومهم وهو تطور القضية الفلسطينية «من إقامة السلطة الفلسطينية إلى فشل العدوان على قطاع غزة 1994 ـ 2009» وهي مرحلة مهمة من مراحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وحلل فرسخ تأثير إقامة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1994، وانتقال قيادة المنظمة وكوادرها من تونس إلى رام الله، وتأثير ذلك في القضية الفلسطينية، وردود الفعل الفلسطينية والعربية والإسرائيلية. وبناء الجدار العنصري في الضفة الغربية وفتوى محكمة العدل الدولية بضرورة تفكيكه.

كما تطرق المؤلف إلى حزب الله في لبنان، ومجزرة قانا وانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، والعدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 وصمود المقاومة الإسلامية اللبنانية والشعب اللبناني في مواجهة العدوان. وينهي المؤلف الفصل **التاسع** بتحليل تأثير الحرب في قطاع غزة في عملية «الرصاص المصبوب» عام 2009. واعتبار صمود المقاومة في غزة، المحطة الأخيرة من محطات الصراع العربي ـ الصهيوني.

ـ 5 ـ

هذه الرمزية من جانب المؤلف، لمسيرة القضية الفلسطينية من عام 1949 التي وقعت فيها الدول العربية الهدنة مع إسرائيل، إلى صمود الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ضد الجيش الإسرائيلي عام 2009، لها دلالات مهمة تشير إلى أن اتفاقات الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل لم تنه الصراع الذي ما زال مستمراً بصمود الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ومقاومته ضد الاحتلال. وأن الصراع مع العدو الصهيوني طويل ولن ينتهي بتوقيع الهدنة ولا اتفاقيات كامب دايفيد وأوسلو ووادي عربة، بل باستعادة الشعب الفلسطيني كامل حقوقه في وطنه المغتصب.

يُعَد الكتاب مرجعاً مهماً للباحثين العرب بالصراع العربي ـ الصهيوني، لأن المؤلف أشار إلى تطور الأحداث والمتغيرات التي مر بها الصراع الذي ما زال مستمراً منذ نصف قرن، ومن أجل فهم أفضل لمستجدات الصراع حالياً في ظل ظروف صفقة القرن الأمريكية التي يراد بها تصفية القضية الفلسطينية □

فتحي التريكي (معد)

جمالية العيش المشترك

(القاهرة: وزارة الثقافة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2016). 214 ص (سلسلة الفلسفة؛ 19)

خالد صلاح حنفي(*)

أستاذ مساعد أصول التربية، كلية التربية ـ جامعة الإسكندرية.

ـ 1 ـ

تعد قضايا العيش المشترك، والحوار، وتقبل الآخر، والتسامح، من أبرز الموضوعات الفكرية على الساحة العالمية في السنوات الأخيرة. وقد تعددت وجهات النظر حولها، ونالت قدراً كبيراً من النقاشات الفلسفية، بدايةً من أفلاطون وأرسطو وفلاسفة الحضارة اليونانية مروراً بفلاسفة الحضارات الإسلامية والمسيحية والعصور الوسطى وما بعدها وانتهاء بالفلاسفة المعاصرين أمثال جون لوك وجون ستيوارت ميل وجان جاك روسو، وجاك دريدا وغيرهم.

يتضمن مفهوم العيش المشترك قدرة الإنسان على تغيير طبيعته الاجتماعية وتحويلها إلى طبيعة اجتماعية عقلانية وواعية. فالعيش المشترك يبنى على قاعدة التآنس والمحبة، والتآلف والانسجام بين البشر الذي لا يعبر فقط عن عدالة مصحوبة بالحكمة والحب ولكن أيضاً الوفاق الممكن بين الأشخاص، فهو يعبِّر عن إنسانية قوامها حق الاختلاف والاحترام والمحبة، كما يقوم على التآنس والإنسانية وهو شكل من أشكال المودة والألفة، وهي أروع شكل للكينونة والوجود مع الآخر.

وقد عالج هذا الكتاب قضية من أهم القضايا الفكرية التي يدور حولها النقاش الآن في العالم، نعني بها «جمالية العيش المشترك»، فهو يتضمن بحوثاً ودراسات بعضها دروس لفلاسفة عالميين قد ألقيت في فترات متعددة ضمن أشغال كرسي اليونسكو للفلسفة في العالم العربي التابع لجامعة تونس، ومقرّه كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. وفي واقع الأمر كان للدرس الافتتاحي لهذا الكرسي الذي قام به الفيلسوف الفرنسي الراحل جاك دريدا (Jacques Derrida) في شهر شباط/فبراير

(*) البريد الإلكتروني: khaledsalah78@yahoo.com.

1998 بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس حول العيش المشترك تأثير كبير في مجرى أعمال منبر الفلسفة فيما بعد، ولا سيَّما أن إشكالية الفلسفة وتجارب الغيرية قد كانت كالخيط الواصل بين كل المباحث الفكرية في هذا الكتاب.

وكتاب **جمالية العيش المشترك** هو أحد إصدارات سلسلة الفلسفة الصادرة عن الهيئة العامة لقصور الثقافة التابعة لوزارة الثقافة. يقع الكتاب في 214 صفحة، وتضمن عدداً كبيراً من الدراسات والأوراق عن تجارب الغيرية والضيافة والعيش سوياً، جاءت بأقلام فلاسفة من تونس وألمانيا وفرنسا وأيسلنده وكلها تدرس الإمكانات الضخمة للتثاقف والتعايش حسب قاعدة الضيافة. والخيط الرابط لكل المقالات الواردة في الكتاب يتلخص في مفهوم جمالية العيش المشترك وسعادة التحاور مع الغير من دون أن يفقد المرء هويته ونمط وجوده في العالم.

ـ 2 ـ

تناول فتحي التريكي في مقدمة الكتاب التي أطلق عليها «فلسفة الغيرية والعيش معاً» مفهوم جمالية العيش المشترك الذي يعني قدرة الإنسان على تغيير طبيعته الاجتماعية وتحويلها إلى طبيعة اجتماعية عقلانية وواعية. فالعيش المشترك يبنى على قاعدة التآنس والمحبة، والتآلف والانسجام بين البشر الذي لا يعبّر فقط عن عدالة مصحوبة بالحكمة والحب ولكن أيضاً الوفاق الممكن بين الأشخاص؛ فهو يعبّر عن إنسانية قوامها حق الاختلاف والاحترام والمحبة. فالتآنس هو شكل من أشكال المودة والإلفة، وهي أروع شكل للكينونة والوجود مع الآخر. كما أشار التريكي إلى أن ابن خلدون قد تناول مفهوم التآنس من حيث هو شكل من أشكال التحضر المرتبط بالتهذيب، وهو ضد التوحش الذي يعتبره أحد أشكال الحياة البدوية المعروفة بالنهب والسلب والأخذ بالثأر. وطاف التريكي عوالم أفلاطون والفارابي وابن خلدون، وهو يعرض لمفهوم التآنس الذي يبدأ من المحيط الشخصي الضيِّق مع العائلة والأصدقاء، ليشمل الجماعات المختلفة في المجتمع الواحد، وصولاً إلى العيش المشترك على كوكب واحد بين أقوام وشعوب وثقافات مختلفة.

وأوضح التريكي أنه لا توجد حياة عامة أو قابلية لحياة كونية من دون رابط إنسي ضمن وحدة اللغة أو الكلام الذي تتقاسمه الممارسات اليومية والعادات والتقاليد والأمنيات والحقوق والواجبات التي تهم كل فرد. وأكد أن الأمة لا تحقق وحدتها وهويتها إلا باتفاقها من خلال عملية تحاورية ضخمة، تؤسس فيها عوامل الارتباط وأسباب إنجاحها وتحولها إلى عيش مشترك في ظل الكرامة والحرية.

ويخلص التريكي إلى ضرورة وجود توافق واعٍ يجعل من القرابة في كل أشكالها مجالاً للشمل الإنساني يكون نتاجاً للتبادل المشترك بين الأنا والآخر، ليصبح الأرضية للعيش سوياً؛ فلا وجود لحياة مشتركة من دون توافق وتحاور ووعي ولو بنسبة ضئيلة، وذلك في إطار القرابة الفردية والتجمعات المترابطة والهياكل المهنية والمؤسسات الثقافية والفنية على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الإنساني.

فلا توجد حياة عامة من دون وجود رابط إنساني ضمن نظام المجتمع والحق المشترك أو ضمن وحدة اللغة أو الكلام الذي تتقاسمه

الممارسات اليومية والعادات والتقاليد والأمنيات والحقوق والواجبات التي تهم كل فرد، إن أي أمة لا تحقق وحدتها وهويتها إلا باتفاقها من خلال عملية تحاورية ضخمة، تؤسس فيها عوامل الارتباط وأسباب نجاحها وتحويلها إلى عيش مشترك في ظل الكرامة والحرية.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة في كل ذلك الخضم: كيف يمكن التقارب بين البلدان المتقدمة والغنية التي تمتلك الثقافة والطموحات والمصالح الحياتية المتشعبة وتهيمن عليها هيمنة شبه مطلقة، والبلدان التي تركت إلى المنظمات الإنسانية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الفقر والجهل والمرض؟ وما شهده بعض هذه البلدان كبلدان الربيع العربي من انتفاضات وثورات؟ وهل يمكن تحقيق التقارب والعيش المشترك؟

إننا كبشر بحاجة إلى كونية جديدة تأخذ الاختلاف والتنوع مأخذ الجد، وتسهم الفلسفة في البناء الأنطولوجي لهوية متعددة ولغيرية متسامحة تتبنى احترام الاختلافات الثقافية، وتؤسس لحوار حضاري يتبنى القيم المقاومة للهيمنة، وعقلانية تضع حداً للدوغماتية والتعصب، وكليانية الأفكار، وتهدف لتحقيق السلام بين البشر.

ـ 3 ـ

أما دراسة جاك دريدا (قوانين الضيافة) فأكدت أن العولمة قد أفرزت نمطاً للعيش يقترب كثيراً من بعض معطيات التوحش، وغلبة «التكنوقراطي العلمي» على مجرى الحياة بحيث يدفع الأفراد إلى نوع من «الوحشة» والكآبة، والوحدة التي قد تتحول إلى الهمجية والعنف.

وأوضح دريدا أن قوانين الضيافة عند أرسطو وأفلاطون والفلسفة الألمانية ممثلة بكانط مؤكداً أن الضيافة تدل على حق الأجنبي عند حلوله بالبلد المضيف في ألّا يعامل كعدو. فالضيافة لا تتعارض مع أي شيء آخر إلا مع التعارض ذاته أي العداء، فالضيف المستقبل هو غريب نتعامل معه كصديق أو كحليف، وذلك يتعارض مع الآخر الأجنبي الذي نعامله كعدو.

ـ 4 ـ

أما دراسة بال سكيلوسون (بول ريكور ومسألة الإرادة) فقد شدّدت على فلسفة الإرادة التي تناولها «بول ريكور» في مؤلفاته، والتي تشير إلى قدرتها على مواجهة التضاد القائم بين الثقافة القومية والحضارة الكونية، ففلسفة الإرادة تسهم في رؤيتها لفهم مشترك، وفي نفس الوقت لوجودنا الإرادي والصراعات التي تميز وضعنا التاريخي ورغبتنا في بناء حياة مشتركة يكون الاعتراف المتبادل بين هويتنا الإنسانية وبين هوياتنا الثقافية اعترافاً فعلياً من أجل التكامل، والاعتراف بالانتماء لثقافة وحضارة ما، وفي نفس الوقت وجود نفس الإمكانات والضعف بين البشر. فالثقافة تمنح الذات الإنسانية اللغة والأفكار والأخلاق الخاصة بمجموعة ما، في حين أن الحضارة تشرك الذات الإنسانية في عمليات تقنية واقتصادية وسياسية.

ـ 5 ـ

وجاءت ورقة رشيدة التريكي بعنوان «فن وتواصل» حول العلاقة بين الفن والتواصل. وهي تنطلق من الاهتمامات الجمالية التي

تتمثل بمستقبل الاستيتيقا، حيث تتساءل: ما هي صلة التواصل بالفن المعاصر؟ وعلى وجه التحديد كيف يمكن فهم عملية الاستقبال لأي شيء فني؟ وما نوع التواصل؟ وكيف يتكون الوعي الذي يمكن أن يحصل لنا من جراء ذلك؟ لتؤكد أن الفن بقوته وبحضوره يتيح لنا فرصة الإحساس والتفكير في علاقتنا بالزمن والمحيط والتقنية... ويمكن أن يكون هذا هو بعده التواصلي من حيث تحريضه لما قبل التأمل في المسائل الفلسفية.

ـ 6 ـ

أما دراسة هانس يورغ زاندكهل بعنوان «دولة القانون والحقوق الأساسية في عالم التثاقف» فقد دارت حول الحق في مجتمعات التعددية، مؤكداً أنه لا يمكن اليوم ولا حتى في أمد بعيد التفكير في المطالبة بحقوق الإنسان وتحقيقها باستقلال عن الدولة وعن مؤسساتها الشرعية والقانونية. ولكن تُرى عن أي دولة وعن أي حق نتكلم؟ إن الحديث عن دولة القانون وعن حقوق الإنسان الأساسية إنما الغاية منه هي النظر في إمكان تحقيق عالم أكثر عدلاً.

ـ 7 ـ

وتناولت دراسة ماتياس كوفمان بعنوان «التعايش ونقد الحقوق الكونية للإنسان» موضوع العلاقة بين الثقافة القومية والحضارة الكونية وأنهما ليسا طرفي نقيض مطلق، فالثقافة القومية هي غاية مشتركة للإنسانية، أما الحضارة الكونية فهي منحصرة في تجاوزها للزمان، ووفقاً لكانط فإن ثقافة ما دون حضارة تكون عمياء في حين تكون حضارة ما دون ثقافة فارغة، لهذا يجب إيجاد الإرادة الواعية بإمكاناتها ومتفهمة لانفعالاتها كي تستطيع التأليف بينهما. كما أنه لا بد من تقبل الاختلاف في اللغات والثقافات والوظائف... إلخ، وهناك حاجة إلى التسامح والقضاء على التفاوت الفعلي اللامرغوب فيه.

وأحد متطلبات العيش معاً هو توافر الحقوق والعدالة والديمقراطية الاجتماعية، ووجود دولة تخضع للحقوق الأساسية، ووجود مواطنين أحرار لا يخضعون لأي قمع سياسي أو اقتصادي، وبشر لديهم الاستعداد للتعاون والتعاضد، ووجود رؤية لاختزالية للعالم، من خلال تواصلية تحترم اختلاف الثقافات والتعابير الإنسانية، ومن خلال تثاقف مبدع للقيم المحطمة للسيطرة والهيمنة، وخلال عقلانية تضع حداً للدوغماتية الفكرية، وتبحث عن السلم الأبدي.

ـ 8 ـ

وجاءت دراسة جاك جوليفي بعنوان «العقل والأخلاق في الفلسفة العربية الإسلامية» فعرض تأملات الفلاسفة كنماذج للغيرية، وحلقات الصراع الذي عاناه الفلاسفة والمتكلمون في الإسلام حول إدراج الأخلاق في السياسة في مجموعة العلوم التي أخذت من الفلسفة اليونانية، وتناول المؤلف آراء الكندي، والرازي، والفارابي، ومسكويه.

ـ 9 ـ

أما العربي الطاهري فتناول في ورقته «طريق السعادة الإنسانية» فكرةَ السعادة بوصفها غاية الاجتماع الإنساني لدى كل من الفارابي وابن خلدون، وتحليل المفاهيم لدى

كل منهما. وخلص لودغير كونهاردت في ورقته «العيش سوياً» إلى أن فكرة العيش سوياً هي المصير المحتوم للشعوب على اختلاف دياناتها، وهي أمر لا بد منه لتحقيق إنسانية كونية خلال القرن الحادي والعشرين. ومن هنا تبرز قيمة الحب والعلاقة بين الحب الإنساني والحب الإلهي للبرهنة على أوجه التقارب في التقاليد الروحية بين أصحاب الديانات، وهذا الأمر يؤدي إلى تعميق فكرة «العيش سوياً» بين جميع الناس. إن الاعتراف بالتنوع مع القبول بالقيم الكونية، الذي يستمد جذوره في الحب بين الناس وحب الله، نتيجة حتمية لتلك المعطيات.

ولكل بلد مقياسه الخاص لما يدعى عيش الأمم المشترك، فلا وجود لتوازن حقيقي في العلاقات الدولية، ولا لأية فرصة للثبات والاستقرار والسلم والتعاون من دون تحاور الشعوب، ومع ذلك فإن هدف كل نقاش وتحاور، وبخاصة إذا تعلق الأمر بقرار خطر يتمثل ببلوغ أشمل نسبة من التوافق الذي يضمن للقرار الجماعي شرعية حقيقية. وهذه هي الفكرة التي أقرّها كانط حول السلم الدائم. وقد مرت قرون من النزاعات حتى تمكن الاتحاد الدولي من تعيين حق عالمي وحكم على المفاوضات المتعددة تحت عنوان «منظمة الأمم المتحدة». لهذا فإن جمالية التعايش عبر تثقيف الغيرية وتطوير مشاعر حب الإنسانية تهدف في واقع أمرها إلى مواجهات متعددة بينها مواجهة الجهل والتخلف العلمي والحضاري الذي يهيمن على العالم حالياً، وقد تفتح فضاءً جديداً لإنقاذ الإنسان من مصائب القرن الجديد الموسوم منذ بداياته بالوحشية التي تتشكل ضمن الأحادية والأنانية.

ـ 10 ـ

لقد تميز الكتاب عموماً بدقة الترجمة، حيث قام بترجمته نخبة من المترجمين والمتخصصين، وانعكس ذلك على وضوح لغته رغم أنها تتناول ميداناً يتميز بالعمق والاتساع وهو ميدان الفلسفة كما جاء مضمون الكتاب ليؤكد فكرة «العيش سوياً» وأهمية وجود الإرادة البشرية نحو التعايش والحوار واحترام الاختلاف، وتبنّي قيم التسامح والتكاتف.

عموماً يتناول الكتاب قيماً إنسانية عالمية دعت إليها جميع الديانات السماوية، وكذلك المواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان، كما دعا إليها الكثير من المفكرين عبر العصور بداية من عصر سقراط وأفلاطون ومروراً بالفلاسفة والمفكرين من العصور كافة... وهو ما دلل عليه الكتاب وحاول الربط بين هذه الآراء ليقدم رؤية شاملة ومتكاملة لها. لكن يبقى التحدي قائماً بكيفية تطبيق تلك الأفكار على أرض الواقع؟ وكيف يمكن ممارسة تلك القيم؟ وكيف يمكن إقامة دولة المؤسسات والقانون؟ بمعنى آخر كيف نتواصل ونتحاور ونتقبل الاختلاف عملياً؟... إن هذا السؤال احتار الفلاسفة والمفكرون حول إجابته، لكن تلك القيم رهن بالإرادة الواعية لدى البشر، وإيمانهم بحاجة بعضهم إلى بعض، وإلى الحرية والحوار والتعايش معاً ونبذ العنف والتطرف ومقاومة كل محاولة للاستغلال أو الاستعلاء... ويبقى التحدي قائماً ما وُجد الإنسان على كوكب الأرض.

إن إعادة تأسيس الأرضية القيمية لعالم اليوم لن تكون بفرض مركزية قيمية على غرار الخطاب التحديثي التقليدي أو مقولات الإثنوغرافيا الاستعمارية، وإنما لبلورة الإطار التواصلي بين الثقافات والشبكات

القيمية الإنسانية، وفق مقتضيات التسامح، و«المؤانسة» (حسب تعبير أبي حيان التوحيدي). والمنطلق في هذه الأتيقا البديلة هو الانتماء المشترك والتكامل العضوي بين أبناء البشرية، في ما وراء تنوعهم القومي والحضاري والديني.

أما على الصعيد العربي فقد حان الوقت لانتهاج سياسات رشيدة إزاء التعدُّدية الثّقافيّة مهما يكن نوع ومكونات هذه التعدُّدية، ذلك أن الأصل في المجتمعات هو التنوّع والتعدُّد والتعايُش والحوار في إطار من الوحدة ولكن الطوعية وليس القسرية. فالتعايُش يحافظ على كينونة ووحدة المجتمع ويسهم في التفاعل البنّاء فيما بين المكوّنات الاجتماعية، ويجنّب المجتمعات الكثير من الصراعات الخفيّة أو المعلنة. والتعايُش بهذا المعنى يمثل الاعتراف المتبادل والاحترام المتبادل والجهد المتبادل والمسؤولية المتبادلة بين مختلف المكوّنات والتعدُّديات في الانتقال بالمجتمعات من حال المواجهة إلى حال أرقى من حيث النوع والحضارة والسلام، ومن شأن ذلك أن يحافظ على استقرار المجتمعات من الهزات الاجتماعية والسياسية. فالمجتمعات التي تسوس تعدُّدياتها الثّقافيّة بسياسات رشيدة واعتراف متبادل، هي أكثر استقراراً ووحدة.

إن العيش المشترك هو في الأساس طبع وتطبُّع. ولا مناص اليوم من أن نعيش معاً ونتقاسم الأرض والهواء، ونتقاسم أيضاً اللغة والثقافة والانتماء. وفي عالم يتوحد يوماً بعد يوم ويُحَدِّث أخباره كل صباح ومساء، سيزداد اختلافنا وتنوعنا وستقل قواسمنا المشتركة التي تعودناها من قبل، وتصبح هويتنا الجماعية بحاجة إلى إعادة البناء. لذلك صار لزاماً علينا أن ندرك أهمية التربية على المواطنة في حياتنا، وأن نوليها أهمية قصوى، ونجعل منها قضية وطنية بامتياز □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري
مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: كتب عربية

ـ 1 ـ

آمنة المري [وآخرون]. **التنمية في هوامش الخليج**. تنسيق وتحرير أحمد سعد العوفي، إسراء أحمد المفتاح، خليل يعقوب بوهزاع وعمر هشام الشهابي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018. 304 ص. (الخليج بين الثابت والمتحول؛ 6)

هذا الكتاب ـ كما يأتي في مقدمته ـ هو الإصدار السادس من ضمن سلسلة كتب «الخليج بين الثابت والمتحوِّل» السنوية التي يسهم فيها نخبة من الباحثين العرب الخليجيين المتخصصين في شؤون الخليج بهدف معالجة قضاياه المزمنة المتمثلة بالخلل السياسي، والخلل الاقتصادي، والخلل السكاني والخلل الأمني، وذلك من خلال تقديم قراءة منهجية لواقع الخليج تفتح الباب لرؤى متنوعة يجمع بينها التطلع إلى مستقبل أفضل لأبناء الخليج على قاعدة الوحدة والديمقراطية والتنمية.

ويرى المساهمون في هذا الإصدار أنه في الوقت الذي ينشغل المعنيون بالشأن التنموي بمناقشة السياسات والآليات ومتابعة المؤشرات المتفاوتة، تغيب الأسئلة الجوهرية حول غايات التنمية المرتجاة، وأبرزها، لمن هذه التنمية؟ وهل تتم مساءلة ما تجاهر به من مسلّمات وسياسات، وإحداها التسليم بأنها تنمية «للجميع» من دون التساؤل لمصلحة من تصب في نهاية الأمر؟

من هنا يعيد هذا الإصدار طرح سؤال «التنمية لمن؟» فيبحث في هوامش هذه التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، مركِّزاً على قضايا الفئات الاجتماعية التي عادة ما تهمشها البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المهيمنة. وقد ركز هذا الإصدار على فئتين عادة ما تكونان في «الهامش»، هما

المرأة والقوى العاملة الوافدة، متناولاً أوجه الخلل المزمنة، والقوانين والمؤسسات التي تتصل بسياسات التنمية، من منظور هاتين الفئتين الاجتماعيتين في دول مجلس التعاون، إضافة إلى إبراز الحراك السياسي والاجتماعي الذي تتصدره هاتان الفئتان، بحيث يصبح الهامش هو المركز في هذا العمل.

يقع الكتاب في قسمين يضمّان ثلاثة عشر فصلاً، تتمحور الفصول الستة في **القسم الأول** حول المستجدات السياسية في دول مجلس التعاون الست، بينما يعنى القسم الثاني الذي يضم سبعة فصول بملفات هوامش التنمية في دول المجلس.

يتناول الفصل **الأول** المستجدات السياسية في خضم أزمة الخليج، وأبرزها المستجدات السياسية في البحرين، بدءاً من انفجار الأزمة الأمنية والتشريعات المقوضة للأنشطة السياسية والحقوقية والتضييق على الجمعيات الخيرية وسياسة التقشف، وصولاً إلى أزمة الخليج بين قطر وكل من السعودية والبحرين والإمارات إضافة إلى مصر، والتحركات العلنية للتطبيع مع الكيان الصهيوني. ويعرض الفصل **الثاني** للمستجدات السياسية في الكويت، بدءاً من التجاذبات بين الحكومة ومجلس الأمة (البرلمان)، وتجميد قضية البدون، والتذبذب الاقتصادي وإعادة إحياء رؤية 2035، وبروز سحب الجنسية كسلاح جديد بين الحكومة والمعارضة، وصولاً إلى أزمة الخليج ودور الكويت في التوسط بين أطراف الأزمة، ناهيك بموقف الكويت الداعم للقضية الفلسطينية ورفضها ـ بخلاف دول خليجية أخرى ـ التطبيع مع الكيان الصهيوني.

أما الفصل **الثالث**، فيتناول المستجدات السياسية في السعودية، وأبرزها ما استجد من قوانين وتشريعات، ومطالب سياسية، إضافة إلى أوضاع فئات المجتمع الواقعة على «هامش التنمية» والعمال الوافدين، وعلاقات السعودية الخارجية المستجدة. ويعنى الفصل **الرابع** بالمستجدات السياسية في قطر، متناولاً مجلس الشورى المنتخب، وحرية الصحافة والتعبير، والمطالب السياسية والاحتجاجات والعرائض، وقضايا فئات المجتمع الواقعة على هامش التنمية، والمستجدات الإقليمية والدولية.

ويعرض الفصل **الخامس** للمستجدات السياسية في دولة الإمارات، متناولاً المستجدات في القوانين وتأليف الحكومة، والمستجدات السياسية في ظل أزمة الخليج، وتصاعد النفوذ الإماراتي في الخارج، وتوجه الإمارات إلى مزيد من خطوات التطبيع مع الكيان الصهيوني، بينما يتوقف الفصل **السادس** عند المستجدات السياسية في سلطنة عُمان، متناولاً المستجدات في الهياكل والقوانين التشريعية، والمستجدات الاقتصادية، وحقوق النساء المتزوجات من أجانب، وعلاقات السلطنة الدولية.

أما **القسم الثاني**، فيتناول فئات «الهامش» العديدة في الخليج، ومن ضمنها عديمي الجنسية (البدون)، وفئة ذوي الدخل المحدود، والفئة العمرية الشبابية الاجتماعية، إلا أنه يركز ـ بدءاً من الفصل **السابع** ـ على المرأة والقوى العاملة الوافدة. وفي هذا السياق يرصد العوامل المقيدة لتنفيذ اتفاقية القضاء على أوجه التمييز كافة ضد المرأة (السيداو) في دول مجلس التعاون الخليجي، بينما يعرض الفصل **الثامن** لأوضاع العمالة المنزلية، ليتناول الفصل **التاسع** تاريخ نشوء

نظام الكفالة للعاملين الوافدين في دول الخليج العربية.

ويقدم الفصل **العاشر** قراءة في تحولات الحركة النسوية السعودية، ليتناول الفصلان **الحادي عشر** و**الثاني عشر** على التوالي قانون أحكام الأسرة الموحد في البحرين، والحرية الأكاديمية في جامعات الخليج: «المرأة في الإسلام» في جامعة قطر نموذجاً»، بينما يختم الفصل **الثالث عشر** بعرض لتمثيل المرأة في كتب العلوم الاجتماعية مع نظرة على مناهج التعليم في قطر.

ـ 2 ـ

محمد عبد الشفيع عيسى. **الذكاء الاقتصادي: دراسات في الاقتصاد السياسي للتنمية**. بيروت: منتدى المعارف، 2018. 319 ص.

يطمح هذا الكتاب ـ كما يأتي في **توطئته** ـ إلى أن يساعد على بلورة ما يمكن اعتباره «منظومة خطوط إرشادية» للبحث في قضايا اقتصاديات التنمية العربية والاقتصاد السياسي الدولي، استناداً إلى عدة نقاط جديرة بالاعتبار، مأخوذة من عصارات تجارب بحثية عديدة خلال فترات سابقة على امتداد أربعين عاماً أو يزيد، أبرزها: ضرورة الربط بين البعدين الاقتصادي والسياسي، والربط بين واقع الاقتصادي المحلي أو الداخلي وواقع النظام الاقتصادي العالمي؛ الإقرار بأن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب بحدِّها الأدنى إحداث تحولات هيكلية أساسية، يقع في صلبها إنشاء قطاع دينامي للصناعة التحويلية، وإحداث تغيير جوهري في علاقات توزيع الثروة والدخل الوطني، إضافة إلى الإقرار بأن التنمية في مفهومها الكلي لا تقوم على البعدين الاقتصادي والاجتماعي وحدهما، ولو كانا مرتبطين، إذ لا يكتمل بنيانها بغير تأسيس دولة وسلطة ممثلة لمجتمع منتج يسعى إلى التطور الدائم. وبذا تصبح مسألة إقامة حكم ديمقراطي سليم مرتبطة بالعروة الوثقى مع مسألة إقامة اقتصاد تنموي متطور. ولا بد من من الإقرار أيضاً بأن التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لا يمكن تحقيقه بغير العمل على زحزحة المواقع المستتبة لقوى الهيمنة في النظام الاقتصادي العالمي بالذات، وذلك من خلال بناء علاقات ترابطية فعّالة وتكاملية كلما أمكن ذلك، بين البلدان والكيانات الجغرا ـ سياسية المعنية، ورفع نصيبها التدريجي من حركة الإنتاج العالمي والتجارة الدولية مقارنةً بأنصبة المركز الرئيس للنظام الرأسمالي العالمي بالقيادة الأمريكية وفرعيه في أوروبا الغربية وشمال شرق آسيا الياباني.

ويوضح مؤلف الكتاب، أن البلدان العربية ليست استثناء من التحليل المتقدم. ويقول: «بعبارة أخرى، إن التطور المستقبلي للوطن العربي، وتنميته الاقتصادية والاجتماعية، وديمقراطيته رهن بالمشاركة بفاعلية في الحركة العالمية الساعية إلى بناء التكتلات الإقليمية الكبرى القادرة على زحزحة أثقال الهيمنة الموروثة، وسليلتها الهيمنة الأمريكية الراهنة». ويرى أن المدخل لتحقيق هذه الرابطة التكاملية، يكمن في تحقيق تغيير جذري في موازين القوة الاجتماعية يسمح بتوليد إدارة سياسية وحدوية حقة قادرة على مواجهة التحديات.

ولا بد من الأخذ بالاعتبار واقع التجارب الدولية في «الذكاء التنموي والاقتصادي» من خلال متابعة ثلاث موجات في التطور

الاقتصادي ـ الاجتماعي على المستوى العالمي واكبت ظهور وتطور «الذكاء الإقتصادي» وإن لم يستخدم هذا كاسم وكمصطلح في غالب الأحيان، وإنما كمضمون تطبيقي متعارف عليه ـ كما يقول المؤلف. وتتمثل هذه الموجات الثلاث في التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي في بناء قطاع المعلومات في الستينيات والسبعينيات وأوائل الثمانينيات كمرحلة **أولى**، وفي إدارة المعرفة في التسعينيات وأوائل القرن الحالي كمرحلة **ثانية**، وفي الثورة الرقمية في العقد الثاني من القرن كمرحلة **ثالثة**.

ويتطلب ذلك بطبيعة الحال، وضع استراتيجية فاعلة لاكتساب القدرات العلمية والتقنية، والاهتمام الجدي بوظيفة «البحث والتطوير» في المنشآت الإنتاجية، والاهتمام الفعلي بتشجيع الاختراعات والابتكارات واستخداماتها الإنتاجية، واكتساب قدرات إدارة البيانات الكبيرة ونظم المعلومات الجغرافية وغيرها، بغرض اكتشاف الموارد وسبل توظيفها الأمثل، وإدماج البعد التنافسي في المنشآت والمؤسسات الإنتاجية.

ـ 3 ـ

سامر سليمان الجبوري. **التنافس الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط: الأزمة السورية أنموذجاً**. بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2018. 140 ص.

يعرض هذا الكتاب لمفهوم العلاقات الدولية عموماً وعلاقات التنافس بين الدول خصوصاً، متناولاً تاريخ العلاقات الأمريكية ـ الروسية منذ الحرب العالمية الثانية وحقبة الحرب الباردة التي أعقبتها حتى انهيار الاتحاد السوفياتي السابق عام 1991 وتفرُّد الولايات المتحدة بإدارة الشؤون الدولية على رأس نظام دولي أُحادي القطبية سعت إليه واشنطن من خلال توسع النفوذ الأمريكي والغربي عموماً في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وفي الشرق الأوسط عقب الاحتلال الأمريكي لأفغانسان (2001) والعراق (2003)، وصولاً إلى اندلاع الأزمة السورية 2011.

يجمع معظم المراقبين على أن روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي السابق بدأت العمل على استعادة قواها تدريجياً مع تسلم الرئيس الروسي فلادمير بوتين السلطة منذ عام 2000. وقد تمكنت خلال عقد من الزمن من أن تعيد قوتها العسكرية، إضافة إلى قوتها الاقتصادية لما تملكه من ثروة نفطية وغاز. ولا يخفى أنها باشرت بتحدي الولايات المتحدة منذ أن قررت اجتياح جورجيا في آب/أغسطس 2008 في أول تحرك عسكري خارج روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفياتي.

وواصلت روسيا معارضة توجهات الولايات المتحدة بشكل متصاعد حتى بلغ التحدي ذروته مع اندلاع الأزمة السورية، ومحاولة الولايات المتحدة إخراج روسيا من آخر قاعدة استراتيجية لها في المياه الدافئة في سورية بعد إسقاط نظام حليفها السوري الاستراتيجي، في وقت اتخذت روسيا قرارها بالعودة بقوة إلى الشرق الأوسط.

وفقاً لتقارير وآراء أمريكية عديدة تتبنى روسيا استراتيجية جديدة في الشرق الأوسط تمثل تحدياً جغرافياً وسياسياً لأمريكا وحلفائها، وهي تعمل على فتح أسواق جديدة لمنتجاتها وأسلحتها في المنطقة. كما تسعى لإعادة إنشاء قواعد عسكرية وفتح ممرات

بحرية لصادراتها في المنطقة وإحداث تغييرات واسعة في التوازنات الإقليمية لتعيد بذلك إلى الأذهان عودة التنافس الاستراتيجي مع الولايات المتحدة على المصالح ومناطق النفوذ خلال الحرب الباردة، ولا سيَّما في منطقة كالشرق الأوسط لها أهميتها الجيو ـ استراتيجية ناهيك بما تحويه من ثروة نفطية وغازية، إضافة إلى كونها منطقة مستوردة لكل أنواع السلع ابتداء من المنتجات العسكرية وصولاً إلى المنتجات الزراعية.

ـ 4 ـ

مجلس الاستشاريين الرئيسيين. **الظلم في العالم العربي والطريق إلى العدل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018. 328 ص.

هذا الكتاب ـ كما يأتي في تقديمه ـ هو الطبعة الورقية الأولى لتقرير «الظلم في العالم العربي والطريق إلى العدل» الذي كان يُفترض أن يصدر من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) في نهاية عام 2016.

وقد ظهر التقرير حينها إلكترونياً ليوم واحد فقط على موقع الإسكوا على الإنترنت، وما لبث أن سُحب من التداول. وارتأت الأمانة العامة للأمم المتحدة ألّا يصدر التقرير ممهوراً بشعار الأمم المتحدة، بسبب ضغوط من دول اعترضت على توثيق التقرير لحالات الظلم الواقعة على الشعوب العربية من جانب نخبها الحاكمة، وعلى الشعب الفلسطيني من جانب الاحتلال الإسرائيلي. إلا أن الأمانة العامة للأمم المتحدة قررت على الرغم من الضغوط، منح مجلس المستشارين الذي كانت الإسكوا عيَّنته، والذي يضم نخبة من الباحثين والخبراء المساهمين في إعداد التقرير، الحق في إصداره من دون شعارها.

وقرر أعضاء مجلس المستشارين في شباط/فبراير 2017 السير في إصدار التقرير لاقتناعهم بأهمية وضرورة معالجة رفع الظلم عن كاهل الشعوب العربية والتمسك بالعدالة طريقاً للخلاص من الظلم والاحتلال والعنف والتطرف والدكتاتورية. ونظراً إلى ما يمثله من قيمة علمية ومعنوية، ارتأى مركز دراسات الوحدة العربية أن يصدره بالاتفاق مع مجلس المستشارين الرئيسيين الذين ساهموا في وضعه.

وكما يرد في تعريفه، يعرض التقرير لموضوع غياب العدالة والعدل وتكافؤ الفرص في الوطن العربي، ويتناول الظلم وأسبابه ومختلف أوجهه التي تمارس في حق الشعوب العربية، من عنف جسدي ومعنوي، وقمع، ودفع للهجرة القسرية ونزع للجنسية من أهل الأرض أو انتزاع للأرض من أهلها سواء على أيدي أنظمة عربية أم على أيدي المحتل. كما يبحث في تعثر التنمية وانتهاكات حقوق الإنسان المنافية لأبسط شروط الحياة الكريمة.

وتقدم ريما خلف الأمينة التنفيذية للإسكوا سابقاً في تمهيد الكتاب/التقرير صورة شاملة عن الخراب المهيمن على الوضع العربي نتيجة الظلم. وهي كانت قدمت استقالتها من منصبها في آذار/مارس 2017 احتجاجاً على سحب هذا التقرير الذي يدين ممارسات الفصل العنصري (أبارتايد) الإسرائيلية في فلسطين المحتلة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يمارسها الحكام العرب بحق شعوبهم.

وتلخص خلف المشهد بالقول «إن كثرة من نظم الحكم العربية لم تنبثق من إرادة شعوبها فاحتمت بالخارج وسيّدت مصالحه على مصالح ناسها. ولمّا اتسعت الهوة بينها وبين الناس لجأت هذه النخب إلى القمع والفساد للسيطرة عليهم... وفي ظل الاستبداد والفساد، عانى المواطنون شتى صنوف العنف المعنوي والمادي. وفي ظل اقتصاد تابع وريعي، ازداد الفقير فقراً والثري ثراءً».

«أما الظلم الخارجي فتعود جذوره إلى قرن مضى، عندما قسّم الاستعمار المنطقة إلى دويلات تابعة، ووهب جزءاً عزيزاً (فلسطين) لغرباء اقتلعوا أهلها وسكنوا بيوتهم وشردوا معظمهم، ثم لاحقوهم على ما تبقى من وطنهم، فاحتلوه بقوة السلاح. ويستمر هذا الظلم إلى يومنا هذا، حيث لا يزال الفلسطينيون يعانون تحت الاحتلال مصادرة حقوقهم، ولا سيَّما حقهم في تقرير مصيرهم على أرضهم وعودة لاجئيهم إلى ديارهم. ويزيد من معاناة الفلسطينيين تمييز عنصري ضدهم من سلطة احتلال تؤمن بعلو فئة دينية على سواها، فتجيز لنفسها الخروج عن القانون الدولي وإقامة دولة تميِّز بين الناس على أساس الدين».

ثانياً: كتب أجنبية

ـ 1 ـ

Paul A. Silverstein
Postcolonial France: Race, Islam, and the Future of the Republic
London: Pluto Press, 2018. 224 p.

يستكشف هذا الكتاب الفزع القومي الحاصل بين القوميين الفرنسيين في فرنسا ما بعد الكولونيالية، والسياسة الشعبوية التي تظهر هناك وفي العالم اليوم. وهو يتابع التوترات التي ظهرت خلال الربع الأخير من القرن الماضي، ولا سيَّما ما يصفه مؤلف الكتاب بـ «العنف الحضاري» الحاصل في المناطق الحضرية في فرنسا، والعنصرية القومية الجديدة تجاه المسلمين، بما في ذلك الزي الإسلامي للمرأة، والصلاة العامة للذكور وإقحام العروض الرياضية في المناقشات التي تدور حول التعددية الثقافية في فرنسا.

ويتهم هذا «الفزع القومي» الجديد ـ الذي يروِّجه أنصار اليمين المتطرف في أوروبا ـ الفرنسيين المسلمين بالسعي إلى «عربنة وأسلمة» أوروبا، بينما تظهر في المقابل محاولات للتقريب ما بين وجهات نظر القوميين الفرنسيين والعرب المسلمين المنحدرين من خلفيات مهاجرة بعد الاستعمار، معظمهم ممن يحملون معاناة الماضي معهم، ولا سيَّما ما تعرضوا له من تهميش واستغلال في العمل على الرغم مما قدمه العديد من آبائهم وأجدادهم لفرنسا كطلاب وعمال في المصانع والمناجم ومشاركين في النضال ضد الاستعمار.

ويعرض المؤلف للحجاب الإسلامي، والتحول الديني، والتطرف باعتباره هاجساً متكرراً للدولة ولوسائل الإعلام الفرنسية. ويرى أن هذه المخاوف وصلت إلى ذروتها مع صعود تنظيم «داعش» وعنفه العابر للحدود. وقد بذلت الدولة الفرنسية جهوداً لاحتواء الموقف أمنياً مع محاولات خلق حوار بين الفوارق الدينية، ومناقشة مسألة معاداة السامية والإسلاموفوبيا، ولا سيَّما عقب

الهجمات على صحيفة **شارلي إيبدو** أوائل العام 2015.

كما يتناول المؤلف الخلافات المتكررة حول اختيار وأداء المنتخب الوطني الفرنسي لكرة القدم، إذ بينما يعتبر الفريق الوطني لكرة القدم، بمثابة الرائد في مجال التكامل والتعددية الثقافية، يُخضع لاعبيه الفرنسيين من الملونين والأصول العربية والأفريقية لمعايير مختلفة، مشيراً على سبيل المثال لا الحصر إلى أن الضربات الرأسية للاعب كرة القدم المشهور زين الدين زيدان (جزائري الأصل) خلال مباريات كأس العالم لعام 2006 أعطته موقعاً، ولكنها لم تمح تراثه.

وإذ يبحث المؤلف في المواقف التي سعت إلى احتواء العنف بين الشرطة وسكان ضواحي فرنسا المهمَّشين، وبينها مشاريع الإسكان، يتوقف عند مسألة طلب «حب فرنسا أو تركها» وكيف استجابت شخصيات المجتمع الإسلامي الفرنسي لهذا الطلب من خلال لغة إعادة صياغة الحب.

ـ 2 ـ

Andrei Martyanov

Losing Military Supremacy: The Myopia of American Strategic Planning

Atlanta, GA: Clarity Press, Inc., 2018. 250 p.

يرى مؤلف هذا الكتاب ـ وهو خبير في القضايا العسكرية والقوات البحرية الروسية، انتقل إلى الولايات المتحدة في منتصف تسعينيات القرن الماضي ـ أن الجيش فشل في مضاهاة الدعايات المتعددة حول تفوقه، إذا ما نظرنا إلى السجل المتواضع للإنجازات العسكرية التي حققها. ويعتبر أنه منذ الحرب الكورية، لم تنتصر الولايات المتحدة في أي حرب ضد أي عدو، وهذا يكشف عن خلل في التطبيق الفعلي للقوة العسكرية الأمريكية في العالم، مسلطاً الضوء، في المقابل، على القوة الروسية والصينية التي باتت في حكم المنافس لها.

يعرض الكتاب للنرجسية الأمريكية في تناولها مقاييس القوة العسكرية. كما يتناول التفسيرات الخاطئة للحرب العالمية الثانية، وعجز النخب الأمريكية عن فهم حقائق الحرب والتعامل مع التجديد الجيوسياسي الحديث، متناولاً سلبيات سوء التقدير العسكري للقوة الأمريكية نتيجة طغيان البعد التكنولوجي للاستراتيجية الأمريكية على أي اهتمام بالمتطلبات الاجتماعية والثقافية والتشغيلية وحتى التكتيكية للصراع العسكري والسياسي.

ويرى المؤلف أنه مع ظهور حرب باردة جديدة مع روسيا، تدخل الولايات المتحدة فترة جديدة من الاضطراب الجيوسياسي، وهي غير مستعدة لها تماماً سواء فكرياً أو اقتصادياً أو عسكرياً أو ثقافياً، لمواجهة حقيقة كانت مخفية خلال السنين السبعين الماضية خلف ستار من خداع استراتيجي لا ينتهي بشأن روسيا. ويشير في هذا السياق إلى قدرة نظام الدفاع الجوي الروسي 500 ـ S على إغلاق المجال الجوي لروسيا في وجه أي تهديدات جوية أو بالستية. كما يتحدث عن قدرات موسكو البحرية لإغلاق سواحلها بالكامل، ما يفرغ استراتيجية البحرية الأمريكية أي القدرة على إظهار القوة من مضمونها.

ويتوقف عند استراتيجية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين «فرض السلام بالقوة» التي ترجمت خلال التدخل العسكري الروسي في جورجيا في آب/أغسطس 2008 والتي استطاع الجيش الروسي التخلص من القوة

الجورجية المدربة أمريكياً والمجهزة جزئياً في غضون خمسة أيام على الرغم من النواقص التكنولوجية للقوة الروسية التي دخلت جورجيا.

ويخلص المؤلف إلى أنه لا يمكن إنكار أن الولايات المتحدة دولة عظمى، ولديها ما يكفي من رواد الأعمال وعمالقة التكنولوجيا، لكن ذلك لن يحول دون انحدار الإمبراطورية الأمريكية، على أن الرحيل الأمريكي لن يكون متيسراً كرحيل الإمبراطورية البريطانية (التي سجل ختام رحيلها قانونياً مع انسحابها من قناة السويس)، بل قد يهدد بإعلان حرب عالمية نووية، وهذا ما يجب تجنبه في كل الأحوال حرصاً على الحضارة الإنسانية برمتها.

ـ 3 ـ

Stephen M. Walt

The Hell of Good Intentions: America's Foreign Policy Elite and the Decline of U.S. Primacy

New York: Farrar, Straus and Giroux, 2018. 400 p.

يتناول مؤلف هذا الكتاب تفاصيل السياسة الخارجية الأمريكية، وما نجم عنها من أخطاء جسيمة وكارثية تمثلت بتورط الولايات المتحدة في حروب لا نهاية لها في العراق وأفغانستان، مؤكداً أهمية معالجة هذه السياسة التي تمسكت بها الإدارات الأمريكية المتعاقبة ـ ولو بنسب متفاوتة ـ بعدما أضرّت بعلاقات أمريكا الدولية وصدقية دور الولايات المتحدة الريادي الذي تغنت به عقب انتهاء الحرب الباردة.

ويوضح المؤلف أنه في عام 1992، وقفت الولايات المتحدة في ذروة القوة العالمية، وكان الأمريكيون واثقين من أن هناك حقبة جديدة من السلام والرخاء كانت في متناول اليد. إلا أنه بعد خمس وعشرين سنة، تحطمت هذه الآمال، إذ توترت العلاقات الأمريكية مع كل من روسيا والصين وبدأت تتأرجح مع الاتحاد الأوروبي، بينما استمرت الولايات المتحدة عالقة في حروبها المكلفة دون جدوى، فأهدرت تريليونات الدولارات وقوضت نفوذها في جميع أنحاء العالم.

يعزو المؤلف هذا التدهور في علاقات أمريكا الدولية إلى الالتزام العنيد لمؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية باستراتيجية «الهيمنة الليبرالية»، إذ إنه منذ نهاية الحرب الباردة، حاول الجمهوريون والديمقراطيون على السواء استخدام القوة الأمريكية لنشر الديمقراطية، وتعزيز اقتصاد السوق، والقيم الليبرالية الأخرى في كل زاوية وركن من كوكب الأرض. هذه الاستراتيجية كان محكوماً عليها بالفشل، لكن مؤيديها في نخبة السياسة الخارجية لم يخضعوا للمساءلة أبداً وظلوا يكررون الأخطاء ذاتها.

ووعد دونالد ترامب لدى فوزه بالرئاسة بإنهاء السياسات المضللة للسياسة الخارجية واتباع نهج أكثر حكمة. لكن أسلوب حكمه غير المنتظم والمندفع، إلى جانب الفهم الخاطئ للسياسات العالمية، أدى إلى وضع أسوأ مما كان عليه. من هنا يدعو المؤلف للعودة إلى الاستراتيجية الواقعية، التي تتجنب تغيير الأنظمة وفرض القيم على الشعوب. ويرى أنه من المؤكد أن الشعب الأمريكي سيرحب بسياسة خارجية أكثر تحفظاً، سياسة تسمح بقدر أكبر من الاهتمام بالمشاكل الداخلية بالولايات المتحدة. وسيتطلب هذا التحول الذي طال انتظاره التخلي عن البحث غير المجدي عن الهيمنة الليبرالية وبناء مؤسسة

للسياسة الخارجية ذات رؤية أكثر واقعية للقوة الأمريكية.

ـ 4 ـ

Jessica Ayesha Northey
Civil Society in Algeria: Activism, Identity and the Democratic Process
London: I. B. Tauris and Co. Ltd., 2018. 288 p. (International Library of African Studies)

يتابع هذا الكتاب ما يظهر من أنشطة جديدة للمجتمع المدني في الجزائر، ويثير التساؤل حول ما إذا كان المجتمع المدني قادراً على التأثير في الإصلاح السياسي في البلاد، ولا سيَّما بعد أن أدى العنف بين الإسلاميين المتطرفين والجيش خلال الحرب الأهلية الجزائرية في التسعينيات إلى خسائر فادحة في الأرواح ونفي جماعي، وأصبح المجال العام مكاناً خطيراً لأكثر من عقد من الزمان.

ويرى مؤلف الكتاب أن المجتمع المدني تمكن من تحدي الظروف، ومن النمو، حيث تأسست آلاف الجمعيات خلال فترة النزاع، وتم إنشاء جمعيات لحماية حقوق الإنسان والسكان المستضعفين، إحياءً لأولئك الذين تم اغتيالهم وتعزيز التراث الجزائري. وهناك الآن أكثر من 93 ألف جمعية مسجلة في جميع أنحاء البلاد. وعلى الرغم من استمرار الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لا تزال جمعيات جديدة تظهر، ومنذ «انتفاضات الربيع العربي» عام 2011، بدأت تتصاعد التظاهرات المنظمة.

وتؤدي هذه الجمعيات دوراً مهماً في تعزيز الإصلاح السياسي والديمقراطي في الجزائر، استناداً إلى العمل الميداني المكثف الذي أُجري قبل وبعد «الربيع العربي» . ويبين الكتاب كيف تتحدى الجمعيات سياسة الحكومة في المجال العام، بينما تؤدي الجزائر دوراً متزايد الأهمية في الاستقرار والسلام المستقبلي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ثالثاً: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

International Crisis Group
«The United Arab Emirates in the Horn of Africa,»
Crisis Group Middle East Briefing, no. 65 (6 November 2018).

يتابع هذ التقرير الموجز الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية دور دولة الإمارات العربية المتحدة المتنامي في القرن الأفريقي؛ وتوسع علاقاتها مع قوى خليجية أخرى، مع المنطقة. وتشكل حالات التنافس الاستراتيجي، بما في ذلك التنافس داخل مجلس التعاون الخليجي بين الإمارات والسعودية من جهة وقطر من جهة أخرى، في كثير من الأحيان الدوافع الكامنة خلف تنامي هذا النفوذ للقوى الخليجية.

وقد تمكنت الإمارات في الشهور الأخيرة ـ من خلال التحالفات السياسية، والمساعدات، والاستثمارات، أو اتفاقيات إقامة قواعد عسكرية وعقود بناء الموانئ ـ أن تبرز لاعباً فاعلاً ومؤثراً في الوضع الجيوسياسي للقرن الأفريقي. وترجم ذلك في صيف العام 2018، عندما أعلنت إريتريا وإثيوبيا ـ بعد عدة لقاءات مع مسؤولين إماراتيين ـ أنهما توصلتا

إلى اتفاق لإنهاء الحرب الدائرة بينهما منذ عشرين عاماً. وساعدت السعودية الإمارات في تحقيق المصالحة. إلا أن دول الخليج أدَّت دوراً أقل إيجابية في أمكنة أخرى؛ حين امتدت المنافسة بين الإمارات والسعودية من جهة، وقطر من جهة أخرى، إلى الصومال منذ أواخر عام 2017، ما أدى إلى تصاعد التوتر بين مقديشو وقادة الأقاليم الصومالية، وانهارت علاقات أبو ظبي مع الحكومة الصومالية.

من هنا يرى التقرير أنه يمكن للقادة الخليجيين أن يشجعوا نظراءهم الأفارقة على التحرك نحو السلام في القرن الأفريقي، في حين أن التنافس في ما بينهم من شأنه أن يزرع بذور عدم الاستقرار كما حدث عندما امتد هذا التنافس إلى الصومال.

وعليه يدعو الإمارات للاستمرار في دعم السلام بين إثيوبيا وإريرتيا، وتشجع كلا الطرفين على الوفاء بالتزاماتهما. كما يدعو أبو ظبي إلى معالجة خلافها مع الحكومة الصومالية، وهذا سيساعد في تخفيف حدة التوتر بين مقديشو ومحيطها.

ـ 2 ـ

Simon Henderson

«New Saudi Statement on Khashoggi's Killing: Policy Response,»

Policy Alert (Washington Institute for Near East Policy) (15 November 2018).

يتابع هندرسون مدير «برنامج برنستاين لشؤون الخليج وسياسة الطاقة» في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى البيانات الصادرة عن السعودية بشأن مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول في 2 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، ولا سيَّما البيان الصادر عن النيابة العامة السعودية الذي تعلن فيه أنها وجهت التهم إلى 11 شخصاً، منهم خمسة أشخاص «هم من أمر وباشر بالقتل» وسيواجهون على الأرجح عقوبة الموت المحتملة. وهناك عشرة آخرون محتجزون لإجراء المزيد من التحقيق معهم.

ويكرر البيان الخامس السيناريو الرئيسي للرياض، ومفاده: أن جريمة القتل التي وقعت في القنصلية السعودية كانت عملية مارقة، وأن ولي العهد محمد بن سلمان لم يتورّط فيها بأي صورة من الصور، بينما يبقى هذا الادعاء محل شك نظراً إلى قرب الأمير من بعض المشتبه بهم، بمن فيهم المستشار بالديوان الملكي السعودي والمساعد لشؤون الإعلام، سعود القحطاني، الذي فرضت عليه الولايات المتحدة عقوبات منذ وقوع أزمة خاشقجي، ومُنِع من مغادرة المملكة.

كما يثير البيان تفاصيل منقوصة، من بينها، أن جثة خاشقجي تُركت سليمة، ملفوفة في سجادة، وتم إعطاؤها إلى مقاول تركي للتخلص منها، دون ذكر اسم هذا الأخير. ورداً على ذلك، طلبت الحكومة التركية اسم ذلك المقاول، ولكن دون جدوى.

كذلك يشكل البيان مثار قلق في ما يتعلق بالرأي العام في الدول التي تزوّد السعودية بالأسلحة ـ وبخاصة الولايات المتحدة، حيث يؤدي الكونغرس دوراً رئيسياً في الموافقة على صفقات الأسلحة.

مع ذلك، يرى هندرسون أن صناع السياسة يدركون الحاجة إلى الحفاظ أيضاً على علاقات عمل مع الرياض من أجل مراعاة أسعار النفط وبقائها مستقرة وتجنب الإخلال بالاقتصاد العالمي.

وفي المرحلة القادمة، يبدو أن واشنطن وحلفاءها يدركون ضرورة الحفاظ على علاقات عمل مع محمد بن سلمان، الذي هو صانع القرار الرئيسي في المملكة، في ضوء السن المتقدم لوالده. ولا يزال العديد من المسؤولين يأملون بأن التطورات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أحرزها محمد بن سلمان قد تنجو من الأزمة. ولكن في الوقت الحالي، من المرجح أن يبقى المستثمرون الأجانب حذرين بشأن التزامهم في تقديم المساعدات ـ أولئك المستثمرين الذين لا غنى عن مساعداتهم المالية والتكنولوجية من أجل [تمويل خطط] التحول الاقتصادي المزمع للأمير.

ووفقاً لبعض التقارير شاركت تركيا مسؤولين في الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وفرنسا وألمانيا، بعضاً من معلوماتها الاستخباراتية عن جريمة القتل. ومع ذلك، لا يملك هؤلاء المسؤولون سوى عدد قليل من وسائل الضغط للتأثير في السياسة السعودية في هذه القضية. أما الذين يحيطون بمحمد بن سلمان فيريدون أن يكون معلوماً لدى الجميع بأنه مستعد للإبقاء على نهجه الجريء إلى حين تلاشي الأزمة. ومع ذلك، ما زالت أنقرة تحتفظ بتفوّقها ـ وإذا كان للماضي أي مؤشر، فإن الرئيس رجب طيب أردوغان سيسرّب قريباً المزيد من المعلومات حول ما اكتشفته أجهزة الأمن في بلاده □

الملف الإحصائي الرقم (140)

العجز الغذائي في البلدان العربية: مؤشرات مختارة

كابي الخوري

مقدمة

يعنى هذا الملف الإحصائي بموضوع العجز الغذائي في البلدان العربية الذي يكتسب أهمية متزايدة في ضوء اتساع الفجوة الغذائية في الوطن العربي التي يقدرها المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (اليونيدو) إبراهيم الدخيري بنحو35 مليار دولار، مؤكداً أن حجم هذه الفجوة كبير بالنسبة إلى الاستيراد من خارج المنطقة العربية، وإذا ـ لم تتمكن البلدان العربية من خفض استهلاكها للواردات الغذائية ـ فقد يصل حجم الفجوة إلى نحو 53 مليار دولار بحلول 2020، وإلى ما يزيد على 60 ملياراً عام 2030 مدفوعة بالزيادة السكانية ونقص المياه والتغيرات المناخية[1].

ويستند هذا الملف إلى تقديرات مفادها أن القوى العاملة الزراعية لم تشهد تطوراً يذكر، وأن زيادة مساحة الرقعة الزراعية بالوطن العربي بين عامي 2016 و2017 لم تتجاوز نسبة الـ 0.5 بالمئة وهذا يدل على أن معدل الزيادة في الرقعة الزراعية ضعيف جداً، في وقت يقدر معدل الاستخدام الحالي للموارد المائية بالوطن العربي بنحو 76.6 بالمئة مقارنة بنحو 7.5 بالمئة عالمياً، ما يؤشر إلى دلالات خطيرة على العجز المائي، ناهيك بالاستخدام الجائر للمياه الجوفية غير المتجددة (المياه الأحفورية) الذي يؤدي إلى تدهور نوعية المياه وارتفاع تكلفة ضخها وعدم استدامة عطائها وبالتالي عدم استدامة المشاريع التي تعتمد عليها. ويترافق ذلك مع وجود ضغوط متزايدة على الغابات والمراعي متمثلة بالعوامل الطبيعية من موجات جفاف وتصحر إضافة إلى الاستخدامات والممارسات غير الرشيدة[2].

(1) المصدر: <https://www.medi1.com/article/%D8>.

(2) المصدر: **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017**، ص 2 ـ 3، متوافر على موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية التالي: <http://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2017.pdf>

تقدم الجداول ذوات الأرقام (1) و(2) و(3) على التوالي بيانات حول السكان الزراعيين والقوى العاملة الزراعية والمساحات الجغرافية والمزروعة في البلدان العربية، بينما يعنى الجدولان الرقمان (4) و(5) باستخدام الأراضي والناتج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وتتمحور بيانات الجداول ذوات الأرقام (6) و(7) و(8) على التوالي حول الواردات والصادرات الغذائية والزراعية والكلية والفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية في البلدان العربية، بينما تعنى تقديرات الجداول ذوات الأرقام (9) و(10) و(11) على التوالي بمعدلات الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية الرئيسية في البلدان العربية، ونصيب البلدان العربية في الفجوة الغذائية وترتيب هذه البلدان في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2018.

الجدول الرقم (1)
عدد السكان والسكان الزراعيون

السنة	عدد السكان (ألف نسمة)				السكان الزراعيون (ألف نسمة)		
	2015	2016	معدل النمو (بالمئة) 2015 ـ 2016	معدل النمو السنوي (بالمئة) 2005 ـ 2015	2010	2015	معدل النمو (بالمئة) 2010 ـ 2015
الأردن	9,959	10,520	5.63	5.63	390	393	0.2
الإمارات	8,718	8,810	1.06	7.82	234	226	–0.7
البحرين	1,358	1,404	3.39	4.33	8	8	0.3
تونس	11,154	11,299	1.30	1.07	2,154	2,159	0.0
الجزائر	39,963	40,800	2.09	1.96	7,404	7,214	–0.5
جيبوتي	965	992	2.80	2.18	658	696	1.1
السعودية	31,062	31,787	2.33	2.90	1,400	1,293	–1.6
السودان[1]	38,449	39,645	3.11	3.30	22,443	23,873	1.2
سورية	22,568	22,978	1.82	2.14	4,080	4,015	–0.3
الصومال	11,130	11,240	0.99	0.99	...	...	...
العراق	36,936	37,896	2.60	2.82	1,742	1,801	0.7
عُمان	4,159	4,414	6.13	5.18	804	923	2.8
قطر	2,438	2,613	7.18	10.41	13	11	–3.9
القمر	779	798	2.44	2.36	510	536	1.0
الكويت	4,239	4,411	4.06	5.19	28	31	1.8
لبنان	3,793	3,798	0.13	0.09	77	74	–0.8
ليبيا	9,115	9,410	3.24	3.24	193	175	–1.9
مصر	88,958	91,155	2.47	2.43	22,664	23,299	0.6
المغرب	34,125	34,487	1.06	1.22	8,260	8,074	–0.5
موريتانيا	3,790	3,882	2.43	2.43	1,741	1,867	1.4
اليمن	26,698	27,460	2.85	2.94	9,343	9,785	0.9

ملاحظات:

(...) غير متوافر.

(1) بيانات السودان تعود لعام 2012 بعد انفصال الجنوب عام 2011.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017** (القاهرة: الأمانة العامة، 2017)، الملحق الرقم (2/8)، ص 289، والملحق الرقم (3/3)، ص 306.

الجدول الرقم (2)
القوى العاملة الزراعية (2013 ـ 2015)

(بالألف نسمة)

البلد	السنة			نسبة النمو (بالمئة)	القوى العاملة الزراعية كنسبة
	2013	2014	2015	2014 ـ 2015	مئوية من العمالة الكلية 2015
الأردن	119	119	119	0.0	5.3
الإمارات	161	158	156	–1.6	2.6
البحرين	4	4	4	0.0	0.6
تونس	821	822	826	0.5	19.3
الجزائر	3,387	3,401	3,412	0.3	19.6
جيبوتي	282	285	288	1.0	72.2
السعودية	459	447	437	–2.2	3.8
السودان	6,025	6,068	6,103	0.6	47.4
سورية	1,369	1,357	1,346	–0.8	18.3
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	408	404	402	–0.7	4.4
عُمان	420	448	471	5.3	27.0
قطر	9	9	9	0.0	0.8
القمر	222	226	229	1.3	67.3
الكويت	17	17	18	2.7	1.0
لبنان	27	27	26	–1.6	1.4
ليبيا	57	55	53	–2.9	2.4
مصر	6,277	6,254	6,233	–0.3	22.1
المغرب	2,905	2,889	2,876	–0.5	22.7
موريتانيا	841	856	868	1.5	49.4
اليمن	2,214	2,218	2,221	0.1	34.5

ملاحظات:

(...) غير متوافر أو لا ينطبق.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017**، الملحق الرقم (3/3)، ص 307. والجدول رقم (17/2)، ص301.

وبحسب تقديرات موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2017 لم يشهد نمو القوى العاملة الزراعية بين عامي 2015 و2016 تطوراً بارزاً يذكر. انظر موقع المنظمة: <http://www.aoad.org/ASSY37/StatBook37_Ch1_T3.htm>.

الجدول الرقم (3)

المساحات الجغرافية والمزروعة في البلدان العربية 2015

المساحة: بالألف هكتار

البلد	المساحة الجغرافية	المساحة المزروعة(*)	نصيب الفرد من المساحة الجغرافية (هكتار)	نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار)
الأردن	8928.72	300.00	1.18	0.04
الإمارات	8360.00	77.25	0.91	0.01
البحرين	70.66	4.34	0.05	0.00
تونس	16230.00	5654.51	1.46	0.42
الجزائر	238174.10	8488.03	5.96	0.21
جيبوتي	2320.00	0.41	2.61	0.00
السعودية	214969.00	4192.00	6.93	0.14
السودان	187800.00	21756.42	4.89	0.57
سورية	18518.00	5730.84	1.00	0.31
الصومال	63766.00	1500.00	5.91	0.14
العراق	43505.25	5268.50	1.18	0.14
عُمان	30950.00	154.53	7.44	0.04
قطر	1143.00	14.40	0.48	0.01
القمر	...	...	...	...
الكويت	1781.80	15.94	0.38	0.00
لبنان	1040.00	245.14	0.18	0.04
ليبيا(**)	175954.00	2644.00	28.03	0.42
مصر(**)	100160.00	3820.20	1.14	0.04
المغرب	71085.00	9186.50	2.06	0.27
موريتانيا	103070.00	322.00	25.34	0.08
اليمن	55500.00	1609.50	2.07	0.06

ملاحظات:

(...) غير متوافر.

(*) المساحة المزروعة تشمل أيضاً المساحة المتروكة.

(**) المساحة المزروعة لا تشمل المساحة المتروكة.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2016**، المجلد 36، القسم الأول، الجدول الرقم (4)، ص 8.

وبحسب تقديرات موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2017 لم تشهد سنة 2016 تطوراً يذكر، انظر موقع المنظمة: <http://www.aoad.org/ASSY37/StatBook37_Ch1_T4.htm>.

الجدول الرقم (4)
استخدام الأراضي (2015)

(المساحة: بالألف هكتار)

البلد	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة(*)	مساحة الغابات	مساحة المراعي[1]
	المطرية	المروية	المطرية	المروية			
الأردن	38.51	45.10	119.00	58.35	39.06	82.13	742.00
الإمارات	...	39.75	...	7.79	29.71	2.74	305.00
البحرين	...	2.98	...	0.64	0.72	...	...
تونس	2235.27	243.10	1510.99	211.37	453.78	711.99	4819.97
الجزائر	545.61	480.17	3664.96	703.63	3093.66	4220.31	32968.51
جيبوتي	...	...	0.41	...	...	6.00	200.00
السعودية(**)	...	172.00	...	634.00	[b]3386.00	2700.00	170000.00
السودان	1.68	205.80	15288.42	1367.10	4893.42	18000.00	48194.76
سورية	858.56	207.32	2207.06	1220.72	1237.18	584.94	8189.67
الصومال	32.00	...	980.00	160.00	328.00	9040.00	42000.00
العراق	...	250.75	2402.75	1478.75	1136.25	1095.75	3384.50
عُمان	...	62.60	0.10	20.16	71.67	354.00	1350.00
قطر	...	2.60	...	11.80	0.00	0.40	50.00
القمر	...	....	...	...	...	...	...
الكويت	...	4.49	...	11.44	...	2.22	136.22
لبنان	70.03	55.90	35.77	70.50	12.94	18.82	16.00
ليبيا	769.00	159.00	767.00	99.00	850.00	600.00	13300.00
مصر	96.88	827.36	43.90	2852.05	...	...	...
المغرب	777.00	684.50	5659.00	791.00	1275.00	8976.70	24850.00
موريتانيا	50.00	5.00	250.00	17.00	...	4340.00	39340.00
اليمن	228.40	343.30	427.60	500.10	110.10	1600.00	7000.00

ملاحظات:

(...) غير متوافر.

(1) لم يطرأ أي تغيير يذكر على مساحة المراعي في البلدان العربية في تقديرات السنوات 2016 و2017 باستثناء مساحة المراعي في الجزائر التي تقلصت بحدود 4 آلاف هكتار. انظر: **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017**)، الجدول الرقم 56، ص، 81. متوافر على موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية التالي: <http://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2017.pdf>.

(*) تشمل المساحات من الأراضي الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم لعدم كفاية مياه الري أو لاستعادة قدرتها الانتاجية أو لأسباب أخرى.

(**) تشمل الأراضي المطرية والمتروكة.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2016**، المجلد 36، القسم الأول، الجدول الرقم (6)، ص 10.

الجدول الرقم (5)
الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه، ومن الناتج المحلي الإجمالي
ومساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

(بالأسعار الجارية)

البلد	الناتج الزراعي (مليون دولار)		نسبة التغيير (بالمئة) 2010 ـ 2016	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	ومساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)
	2010	2016		2016	2016
الأردن	791	1,466	10.8	139	3.8
الإمارات	2,448	2,995	3.4	340	0.8
البحرين	77	107	5.8	76	0.3
تونس	3,316	3,880	2.7	343	9.2
الجزائر	13,644	18,586	5.3	456	11.6
جيبوتي	38	61	8.3	62	3.4
السعودية	12,550	17,321	5.5	545	2.7
السودان	27,070	36,359	5.0	917	31.6
سورية	11,778	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	7,151	8,639	3.2	228	5.5
عُمان	811	1,316	8.4	298	2.0
قطر	148	282	11.4	108	0.2
القمر	209	233	1.8	292	32.9
الكويت	521	630	3.2	143	0.6
لبنان	1,477	1,775	3.1	467	3.5
ليبيا	571	506	–2.0	54	2.9
مصر	29,135	31,569	1.3	346	11.8
المغرب	12,056	12,514	0.6	363	12.1
موريتانيا	883	1,173	4.8	302	24.9
اليمن	3,715	2,692	–5.2	98	17.7

ملاحظات:

(...) غير متوافر.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017**، الملحق الرقم (1/3)، ص 3.4.

الجدول الرقم (6)

قيمة الواردات الغذائية والزراعية والكلية (عام 2015)

(مليون دولار)

البلد	الواردات الغذائية	الواردات الزراعية	الواردات الكلية
الأردن	1049.47	2487.47	20526.50
الإمارات	4527.76	10551.61	189516.68
البحرين	397.25	586.19	12633.67
تونس	1240.06	2764.76	22703.00
الجزائر	5793.84	11790.68	51733.01
جيبوتي	34.82	143.03	410.00
السعودية	18020.48	26625.66	174893.81
السودان	145.63	397.05	8105.90
سورية	494.35	835.68	17392.05
الصومال	314.55	527.06	944.00
العراق	844.56	1364.31	33374.61
عُمان	1577.73	2934.21	29557.34
قطر	1981.44	2892.36	28483.16
القمر	...	...	...
الكويت	956.77	2036.11	...
لبنان	2535.96	4894.39	19073.41
ليبيا	1315.27	2093.32	20460.00
مصر	9850.22	15426.72	75326.46
المغرب	3497.81	5964.39	44808.69
موريتانيا	60.42	94.25	369.79
اليمن	2502.11	3601.69	11298.02

ملاحظات:

(...) غير متوافر.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2016**، المجلد 36، القسم السادس، الجدول الرقم (124)، ص 131.

الجدول الرقم (7)
قيمة الصادرات الغذائية والزراعية والكلية (عام 2015)

(مليون دولار)

البلد	الصادرات الغذائية	الصادرات الزراعية	الصادرات الكلية
الأردن	332.21	1018.32	6774.19
الإمارات	2689.74	3544.67	102382.57
البحرين	56.18	393.89	14017.45
تونس	1055.97	2833.23	19755.70
الجزائر	192.44	795.54	37951.39
جيبوتي	25.06	41.78	75.00
السعودية	1487.34	1888.51	203804.57
السودان	803.79	986.81	4350.20
سورية	1165.44	1677.86	10815.99
الصومال	13.09	22.44	375.50
العراق	39.43	11.03	14667.78
عُمان	567.53	1011.36	34716.88
قطر	143.16	1757.44	77258.98
القمر	...	...	...
الكويت	72.33	173.73	...
لبنان	629.65	973.06	3116.57
ليبيا	5.84	7.17	44500.00
مصر	3684.28	4927.53	21614.70
المغرب	3192.95	4307.44	21970.46
موريتانيا	52.21	64.10	369.87
اليمن	389.90	478.65	7162.64

ملاحظات:

(...) غير متوافر.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2016**، المجلد 36، القسم السابع، الجدول الرقم (205)، ص 212.

الجدول الرقم (8)
قيمة الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية في البلدان العربية
خلال الفترة 2014 ـ 2016(*)

(بالمليار دولار)

المجموعة السلعية	2014		2015		2016	
	العجز أو الفائض	(بالمئة)	العجز أو الفائض	(بالمئة)	العجز أو الفائض	(بالمئة)
مجموعة الحبوب (جملة)	22.81	58.91	20.32	53.46	16.27	47.56
القمح والدقيق	5.84	15.08	5.49	14.45	3.95	11.55
الذرة الشامية	0.79	2.05	1.11	2.93	0.48	1.41
الأرز	0.69	1.79	0.80	2.09	0.88	2.57
الشعير	0.28	0.73	0.32	0.85	0.27	0.78
الذرة الرفيعة	15.20	39.26	12.60	33.15	10.69	31.26
البطاطس(**)	(0.11)	2.46	(0.07)	1.66	(0.18)	0.52
جملة البقوليات	0.79	2.04	0.91	2.40	0.99	2.89
جملة الخضر(**)	(2.06)	45.96	(2.00)	44.27	(0.09)	6.37
جملة الفاكهة(**)	(0.89)	19.90	(1.13)	25.06	1.63	4.77
التمور والبلح الطازج(**)	0.07	0.18	(0.26)	5.85	(0.55)	39.10
السكر المكرر	3.56	9.20	3.24	8.52	3.15	9.22
جملة الزيوت والشحوم	2.38	6.16	1.99	5.25	3.02	8.82
جملة اللحوم (حمراء وبيضاء)	6.86	17.72	7.99	21.02	6.36	18.61
الأسماك(**)	(1.42)	31.86	(1.31)	29.02	(0.76)	54.53
البيض	0.26	0.67	0.21	0.55	0.15	0.44
الألبان ومنتجاتها	2.06	5.31	3.34	8.79	2.45	7.16
جملة العجز	38.53	100.00	38.01	100.00	34.20	100.00
جملة الفائض	(4.48)	100.00	(4.51)	100.00	(1.39)	100.00
إجمالي الفجوة الغذائية	**34.05**		**33.50**		**32.81**	

ملاحظات:

(*) الناجمة عن التجارة مع الخارج من دون التجارة الغذائية العربية البينية.

(**) معظم السلع الغذائية هي سلع عجز؛ أي أنها تقع في خانة العجز بنسب متفاوتة بحسب عدد السكان ومستوى الدخل والأنماط الاستهلاكية والموارد الزراعية المتاحة كما يوضح الجدول أعلاه. أما سلع الفائض فتقتصر على البطاطس والخضر والفاكهة والتمور والبلح والأسماك. ويشار إلى قيمتها بين هلالين ( ).

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، الجدول الرقم (22)، ص 30. متوافر على موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية التالي: <http://www.aoad.org/Arab%20food%20security%20report%202016.asp>.

الجدول الرقم (9)
معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع
الغذائية الرئيسية في البلدان العربية

(نسبة مئوية)

المجموعة السلعية	متوسط الفترة 2009 ـ 2015	2016	2017
مجموعة الحبوب (جملة)	43.8	37.7	37.1
القمح والدقيق	42.8	34.0	33.7
الذرة الشامية	32.0	32.0	27.3
الأرز	55.3	54.9	55.0
الشعير	37.3	28.8	31.2
الذرة الرفيعة والدخن	96.7	99.1	97.6
البطاطس	100.1	92.3	100.0
جملة البقوليات	64.1	48.4	40.6
جملة الخضر	102.0	100.2	101.0
جملة الفاكهة	98.9	99.8	104.9
التمور	107.7	115.3	118.1
السكر	42.4	50.3	42.8
جملة الزيوت والشحوم	45.4	40.4	35.2
جملة اللحوم	74.4	75.4	78.4
لحوم حمراء	83.6	84.4	86.3
لحوم بيضاء	66.1	67.4	71.1
الأسماك	101.6	106.6	108.5
البيض	95.2	91.3	97.1
الألبان ومنتجاتها	82.8	80.6	80.7

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017، الجدول الرقم (57)، ص 82، متوافر على موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية التالي: <http://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2017.pdf>.

الجدول الرقم (10)
قيمة الفجوة الغذائية ونصيب البلدان العربية فيها للفترة 2009 ـ 2017

(نسبة مئوية)

السنة	متوسط الفترة 2009 ـ 2015	2016	2017
قيمة الفجوة الغذائية لمجموع البلدان العربية(*) (مليار دولار)	39.29	34.50	33.59
نصيب البلدان العربية في قيمة الفجوة الغذائية (بالمئة)			
الأردن	2.24	3.05	3.48
الإمارات	10.85	11.51	10.82
البحرين	1.17	1.38	0.68
تونس	0.52	0.73	1.45
الجزائر	15.45	16.63	18.88
جيبوتي	1.03	1.52	0.87
السعودية	21.72	15.55	17.19
السودان	0.80	1.76	0.80
سورية	1.66	1.18	1.11
الصومال	1.21	1.87	2.72
العراق	5.45	7.87	7.09
عُمان	1.20	0.90	0.74
قطر	2.26	2.55	1.62
القمر	0.25	0.16	0.17
الكويت	4.34	4.33	4.86
لبنان	2.55	2.36	2.91
ليبيا	3.47	2.46	1.81
مصر	15.69	16.23	17.61
المغرب	1.69	2.66	0.79
موريتانيا	0.04	0.09	0.05
اليمن	5.41	4.13	4.27

ملاحظات:

(*) بما في ذلك فلسطين التي بلغت نسبة مساهمتها في الفجوة 1.01 و1.08 و0.06 بالمئة خلال الفترة 2009 ـ 2015 وعامي 2016 و2017 على التوالي.

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017، الجدول الرقم (56)، ص 81، متوافر على موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية التالي: <http://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2017.pdf>.

الجدول الرقم (11)
البلدان العربية في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2018(*)

البلد	مجموع النقاط(**)	الرتبة عالمياً	الرتبة عربياً
قطر	76.5	22	1
الكويت	74.8	28	2
عُمان	74.4	29	3
الامارات	72.5	31	4
السعودية	72.4	32	5
البحرين	67.8	41	6
تونس	60.9	51	7
الأردن	57.0	60	8
مصر	56.3	61	9
المغرب	55.0	64	10
الجزائر	52.1	69	11
السودان	36.4	99	12
سورية	34.1	103	13
اليمن	28.5	110	14

ملاحظات:

(*) لا يشمل المؤشر، العراق، لبنان، ليبيا، موريتانيا، جيبوتي والقمر.

ويستند المؤشر إلى أربعة معايير أساسية، تتعلق بمدى توافر الغذاء، القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، سلامة وجودة الغذاء، وتوافر الموارد الطبيعية والمرونة في تأمين الغذاء. وهذا ما ينسجم مع مصطلح الأمن الغذائي المتمثل بمدى قدرة بلد ما على تلبية حوائجه من الغذاء الأساسي من منتجاته الخاصة، أو باستطاعته على استيراده تحت أي ظرف من الظروف، ومهما كان ارتفاع أسعاره.

(**) بموجب مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2018 الذي يشمل 113 دولة يتراوح مجموع النقاط بين مجموع النقاط بين صفر ومئة (وتؤشر المئة على الأكثر ملاءمة). وقد تصدرت سنغافورة ترتيب المؤشر برصيد 85.9 نقطة، تلتها إيرلندا بالمرتبة الثانية برصيد 85.5 نقطة. وجاءت بريطانيا بالمرتبة الثالثة برصيد 85.0 نقطة والولايات المتحدة الأمريكية بالمرتبة الرابعة برصيد 85.0 أيضاً بينما احتلت بوروندي المرتبة الأخيرة 113 برصيد 23.9 نقطة. أما على المستوى العربي كما يبين الجدول أعلاه، فقد تصدرت قطر الترتيب عربياً برصيد 76.5 بينما احتلت اليمن المرتبة الأخيرة في القائمة العربية برصيد 28.5 نقطة.

المصدر: <https://foodsecurityindex.eiu.com/Index>.

يصدر قريباً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

التطييف: خرائط السياسة الجديدة في الشرق الأوسط

تحرير: نادر هاشمي
داني بوستِل

شركاء في الجريمة: الدور البريطاني في غزو العراق
(الملخص التنفيذي لتقرير لجنة تشيلكوت للتحقيق في شأن العراق)

ترجمة: طارق العاني

التنمية العربية الممنوعة:
ديناميات التراكم بحروب الهيمنة

علي القادري